

عمون المعبود

شرح
رحمن أبي داود

للامامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي

مع شرح الفاظ ابن القيم الجوزية

ضبط وتحقيق

عبد الرحمن محمد عثمان

الجزء الخامس



الناشر

محمد عبد الحسيب

مكتبته السلفية بالمدينة المنورة

أول كتاب المناسك

١ - باب فرض الحج

١٧٠٥ - حدثنا زهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة اللقي قالاً أخبرنا يزيد بن هارون عن سفيان بن حسين عن الزهري عن أبي سنان عن ابن عباس « أن الأقرع بن حابس سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله الحج في كل سنة أو مرة واحدة ؟ قال : بل مرة واحدة ، فمن زاد [فتطوع] فهو تطوع » .

أول كتاب المناسك

باب فرض الحج

النسك بضم الناء وتشديد السين وهو العبادة وكل حق لله عز وجل ، والمناسك جمع منسك بفتح السين وكسرهما وهو التعمد ويقع على المصدر والزمان والمكان ثم سميت به أمور الحج ، والمنسك المذبح والنسيكة الذبيحة . وأصل الحج في اللغة القصد . وقال الخليل كثرة القصد إلى معظم ، وفي الشرع القصد إلى البيت الحرام بأعمال مخصوصة وهو بفتح المهملة وبكسرهما لغتان . ووجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة ، وأجمعوا على أنه لا يتكرر إلا بعارض كالنذر . واختلف هل هو على الفور أو التراخي وفي وقت ابتداء فرضه ، فالجمهور على أنها سنة ست لأنها نزل فيها قوله تعالى ﴿ وأتموا الحج والعمرة لله ﴾ وهذا يبتنى على أن المراد بالإتمام ابتداء الفرض ويؤيده قراءة علقمة ومسروق وإبراهيم النخعي بلفظ وأقيموا أخرجه الطبري بأسانيد صحيحة عنهم . وقيل المراد بالإتمام الإكمال بعد الشروع وهذا يقتضى تقدم فرضه قبل ذلك . وقد وقع في قصة ضمام ذكر الأمر بالحج وكان قدومه على ما ذكر الواقدي سنة خمس وهذا يدل - إن ثبت - على تقدمه على سنة خمس لوقوعه فيها وأما فضله فمشهور ولا سيما في الوعيد على تركه (الحج في كل -

— سنة) قياساً على الصوم والزكاة فإن الأول عبادة بدنية والثاني طاعة مالية والحج مركب منهما (قال بل مرة واحدة) .

قال الخطابي : لا خلاف بين العلماء في أن الحج لا يتكرر وجوبه إلا أن هذا الإجماع إنما حصل منهم بدليل ، فأما نفس اللفظ فقد كان موهماً للتكرار ومن أجله عرض هذا السؤال ، وذلك أن الحج في اللغة قصد فيه تكرار ومن ذلك قول الشاعر :

* يحجون بيت الزبرقان للزعفرا *

يريد أنهم يقصدونه في أمورهم ويختلفون إليه في حاجاتهم مرة بعد أخرى وكان سيداً لهم ورئيساً فيهم . وقد استدلوا بهذا المعنى في إيجاب العمرة وقالوا : إذا كان الحج قصداً فيه تكرر فإن معناه لا يتحقق إلا بوجوب العمرة لأن القصد في الحج إنما هو مرة واحدة لا يتكرر . وفي هذا الحديث دليل على أن المسلم إذا حج مرة ثم ارتد ثم أسلم أنه لا إعادة عليه في الحج .

وقد اختلف العلماء في الأمر الوارد من قبل الشارع هل يوجب التكرار أم لا على وجهين ، فقال بعضهم نفس الأمر يوجب التكرار ، وذهبوا إلى معنى اقتضاء العموم منه ، وقال الآخرون لا يوجب ويقع الخلاص منه والخروج من عهده باستعماله مرة واحدة لأنه إذا قيل له أفعلت ما أمرت به فقال : نعم ، كان صادقاً ، وإلى هذا ذهب أكثر العلماء . قال المنذرى : وأخرج النسائي وابن ماجه . وفي إسناده سفيان بن حسين صاحب الزهري وقد تكلم فيه يحيى بن معين وغيره غير أنه قد تابعه عليه سليمان بن كثر وغيره فرووه عن الزهري كما رواه وقد أخرج مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة قال «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل لسئل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالنا ثلاثاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(١٠ — عون المعبود ه)

قال أبو داود: هو أبو سنان الدؤلي، كذا قال عبد الجليل بن محمد،
وسليمان بن كثير جميعاً عن الزهري، وقال عقيل عن سنان

١٧٠٦ — حدثنا الثوري أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن
أسلم عن ابن أبي واقد الليثي عن أبيه قال «سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول لأزواجه في حجة الوداع: هذه ثم ظهور الحصر» .

— لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم الحديث وأخرجه النسائي أيضاً انتهى (عقيل
عن سنان) أي بغير لفظ أبي، والحاصل أن سفيان بن حسين وعبد الجليل بن
حميد وسليمان بن كثير كلهم قالوا عن الزهري عن أبي سنان، وأما عقيل وحده
فقال عن الزهري عن سنان. قلت: والصحيح أن أبا سنان كنيته واسمه يزيد
ابن أمية مشهور بكنيته ومنهم من عده في الصحابة والله أعلم.

(هذه) أي هذه الحجة مفروضة عليهم (ثم) بعد ذلك (ظهور) جمع
ظهور (الحصر) بضمعين وتسكن الصاد تخفيفاً جمع الحصر الذي يبسط في البيوت
أي عليهم لزوم البيت ولا يجب عليهم مرة أخرى بعد ذلك الحج. فهذا
الحديث يدل على أن الحج فرض مرة ولذا أورده المؤلف في باب فرض الحج .
والحديث استدلل به أيضاً على عدم جواز الحج لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم
بعد حجة الوداع. قال الإمام ابن الأثير في النهاية. وفي الحديث «أفضل الجهاد
وأجله حج مبرور ثم لزوم الحصر» وفي رواية أنه قال لأزواجه «هذه ثم لزوم
الحصر» أي إنسكن لا تمدن تخرجن من بيوتسكن وتلزم الحصر انتهى .

وأجيب عن هذا من وجهين: الأول أن حديث أبي واقد محتمل لمعنيين
وليس بصريح ولا واضح على المنع فلا يترك به المتيقن وهو الجواز، وذلك لما
أخرجه البخاري عن عائشة أم المؤمنين قالت: «قلت يا رسول الله ألا نفزوا —

— ونجاهد معكم ؟ فقال : لسكن أحسن الجهاد وأجله الحج حج مبرور فقالت عائشة فلا أدع الحج بعد إذ سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم « ولفظ ابن ماجه : » قلت يا رسول الله على النساء جهاد ؟ قال : نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة « ولفظ الإسماعيلي « لو جاهدنا معك قال لاجهاد ولسكن حج مبرور » فالمراد بقوله لا في جواب قولهن ألا نخرج فنجاهد معك ، أى ليس ذلك واجباً عليكن كما وجب على الرجال ولم يرد بذلك تحريمه عليهن ، فقد ثبت في حديث أم عطية أنهن كن يخرجن فيداوين الجرحى ، وفهمت عائشة ومن وافقها من هذا الترغيب في الحج بإباحة تسكيره لهن ، كما أبيح الرجال تسكير الجهاد ، وخص به عموم قوله : « هذه ثم ظهور الحصر » وقوله تعالى : ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾ وكأن عمر رضى الله كان متوقفاً في ذلك ثم ظهر له قوة دليلها فأذن لهن في آخر خلافته ثم كان عثمان بعده يحج بهن في خلافته أيضاً كما سيحى . وقال البيهقي : في حديث عائشة هذا دليل على أن المراد بحديث أبى واقد وجوب الحج مرة واحدة كالرجال لا المنع من الزيادة ، وفيه دليل على أن الأمر بالقرار في البيوت ليس على سبيل الوجوب كذا في فتح الباري .

والثاني : المراد بحديث أبى واقد جواز الترك لا النهى من الحج لمن بعد حجة الوداع فقد ثبت حبصون بعد النبي صلى الله عليه وسلم لما أخرج البخاري من طريق إبراهيم عن أبيه عن جده إذن عمر رضى الله عنه لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم في آخر حجة حجها فبعث معهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن . وروى ابن سعد في الطبقات ، بإسناد صحيحه الحافظ في الفتح من طريق أبى إسحاق السبيعي قال رأيت نساء النبي صلى الله عليه وسلم حججن في هودج عليهما الطيالة زمن المغيرة أى ابن شعبة ، والظاهر أنه أراد بذلك زمن ولاية المغيرة على الكوفة لمعاوية وكان ذلك سنة خمسين أو قبلها ولا بن سعد أيضاً من حديث أم معبد —

٢ - باب في المرأة تحج بغير محرم

١٧٠٧ - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنْ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

— الخِزَاعِيَةُ قَالَتْ رَأَيْتُ عُمَانَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ حُجَّاجًا بِنِسَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَزِلْنِي بِقَدِيدٍ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِنَ وَهُنَّ ثَمَانٌ . وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّهُنَّ اسْتَأْذَنَ عُمَانُ فِي الْحَجِّ فَقَالَ أَنَا أَحَجُّ بِكُنَّ لِحُجِّ بَنَاتِ جَعْفَرٍ إِلَّا زَيْنَبَ كَانَتْ مَاتَتْ وَإِلَّا سَوْدَةَ فَإِنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهَا بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَأَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فَكَانَ نِسَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْجُجْنَ إِلَّا سَوْدَةَ وَزَيْنَبَ فَقَالَا لَا تَحْرُكْنَا دَابَّةً بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَانَ عُمَرُ مَتَوَقِّفًا فِي ذَلِكَ ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ الْجَوَازُ فَأَذِنَ لَهُنَّ وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ ذَكَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمِنْ فِي عَصَرِهِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ .

وروى ابن سعد من مرسل أبي جعفر الباقر قال : منع عمر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم الحج والعمرة . ومن طريق أم درة عن عائشة قالت : منعنا عمر الحج والعمرة حتى إذا كان آخر عام فأذن لنا . وروى عمر بن شبة عن عائشة أن عمر أذن لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم لحججن في آخر حجة حجها عمر الحديث قاله الحافظ . كذا في غاية المقصود . قال المنذرى : وابن أبي واقد هذا اسمه واقد وقد جاء مبيناً ، وواقد هذا شبه المجهول انتهى . وقال في الفتح : وإسناد حديث أبي واقد صحيح والله أعلم .

(باب في المرأة تحج بغير محرم)

بفتح الميم وسكون الهاء ، وذو المحرم من لا يحل له نكاحها من الأقارب —

عليه وسلم : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ مُسَلِّمَةٍ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ لَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا رَجُلٌ
ذُو حُرْمَةٍ مِنْهَا » .

— كالأب والابن والأخ والعَم ومن يجري مجراهم (ذو حرمة) بضم الحاء وسكون
الراء بمعنى ذى الحرم ، فذو حرمة وذو الحرم كلاهما بمعنى واحد . قلت : ورد
حديث نهى السفر للمرأة بغير ذى محرم بألفاظ مختلفة ، فى رواية « لا تسافر
المرأة ثلاثاً إلا معها ذو محرم » وفى رواية فوق ثلاث وفى رواية « ثلاثة » وفى
رواية « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاث ليالٍ إلا ومعها
ذو محرم » وفى رواية « لا تسافر المرأة يومين من الدهر إلا ومعها ذو محرم منها
أو زوجها » وفى رواية « نهى أن تسافر المرأة مسيرة » يومين وفى رواية « لا يحل
لامرأة مسلمة تسافر مسيرة ليلة إلا ومعها ذو حرمة منها » وفى رواية « لا يحل
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم إلا مع ذى محرم » وفى رواية
« مسيرة يوم وليلة » وفى رواية « لا تسافر امرأة إلا مع ذى محرم » هذه روايات
مسلم وغيره . وفى رواية لأبى داود « لا تسافر بريداً » والبريد مسيرة نصف يوم
قال العلماء : اختلاف هذه الألفاظ لاختلاف السائلين واختلاف المواطن وليس
فى النهى عن الثلاثة تصريح بإباحة اليوم والليلة أو البريد .

قال البيهقى : كانه صلى الله عليه وسلم يسأل عن المرأة تسافر ثلاثاً بغير محرم
فقال لا ، وسئل عن سفرها يومين بغير محرم فقال لا ، وسئل عن سفرها يوماً
فقال لا ، وكذلك البريد ، فأدى كل منهم ما سمعه ، وما جاء منها مختلفاً عن
راو واحد فسمعه فى مواطن فروى تارة هذا وتارة هذا وكله صحيح ، وليس
فى هذا كله تحديد لأقل ما يقع عليه اسم السفر ولم يرد صلى الله عليه وسلم تحديد
أقل ما يسمى سفرًا . فالأصل أن كل ما يسمى سفر انتهى عنه المرأة بغير زوج
أو محرم سواء كان ثلاثة أيام أو يومين أو يوماً أو بريداً أو غير ذلك لرواية —

— ابن عباس المطلقة وهي آخر روايات مسلم السابقة « لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم » وهذا يتناول جميع ما يسمى سفراً . وأجمعت الأمة على أن المرأة يلزمها حجة الإسلام إذا استطاعت لمعوم قوله تعالى ﴿ ولله على الناس حج البيت ﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم « بنى الإسلام على خمس » الحديث واستطاعتها كاستطاعة الرجل ، لكن اختلفوا في اشتراط المحرم لها ، فأبو حنيفة يشترط لوجوب الحج عليها إلا أن يكون بينها وبين مكة دون ثلاث مراحل ووافقه جماعة من أصحاب الحديث وأصحاب الرأي ، حكى ذلك أيضاً عن الحسن البصري والشافعي . وقال عطاء وسعيد بن جبير وابن سيرين ومالك والأوزاعي والشافعي في المشهور عنه : لا يشترط المحرم بل يشترط الأمن على نفسها . قال أصحاب الشافعي : يحصل الأمن بزواج أو محرم أو نسوة ثقات . ولا يلزمها الحج عند الشافعي إلا بأحد هذه الأشياء ، فلو وجدت امرأة واحدة ثقة لم يلزمها لكن يجوز لها الحج معها هذا هو الصحيح قاله النووي في شرح مسلم .

قال القرطبي : وسبب هذا الخلاف مخالفة ظواهر الأحاديث لظاهر قوله تعالى ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ لأن ظاهره الاستطاعة بالبدن فيجب على كل قادر عليه ببذنه ، ومن لم يجد محرماً قادراً ببذنها فيجب عليها ، فلما تعارضت هذه الظواهر اختلف العلماء في تأويل ذلك ، فجمع أبو حنيفة ومن وافقه بأن جمل الحديث مبيهاً للإستطاعة في حق المرأة ، ورأى مالك ومن وافقه أن للإستطاعة الأمنية بنفسها في حق الرجال والنساء وأن الأحاديث المذكورة لم تنعزض للأسفار الواجبة . وقد أجيب أيضاً بحمل الأخبار على ما إذا لم تسكن الطريق أمّا ذكره الزرقاني والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي . وفي حديث البخاري والترمذي يوم وليلة . انتهى كلامه . وقوله في الحديث تسافر هكذا الرواية بدون أن نظير قوله تسمع بالمعيدي خير —

١٧٠٨ — حدثنا عبد الله بن مسleme والنفيلى عن مالك ح . وحدثنا الحسن بن علي أخبرنا بشر بن عمر حدثني مالك عن سعيد بن أبي سعيد قال الحسن في حديثه عن أبيه ثم اتفقوا عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يومًا وليلة » فذكر معناه . قال النفيلى حدثنا مالك .

قال أبو داود : ولم يذكر النفيلى والقعنبي عن أبيه ، رواه ابن وهب وعثمان بن عمر عن مالك كما قال القعنبي .

— من أن تراه فتسمع موضعه رفع على الابتداء وتسافر موضعه رفع على الفاعلية فيجوز رفعه ونصبه بإضمار أن . قاله الحافظ ولي العراق . وقوله مسيرة مصدر ميمى بمعنى السير كعيشة بمعنى العيش وليست التاء فيه للرة (قال الحسن) ابن علي وحده في حديثه دون عبد الله بن مسleme القعنبي والنفيلى (عن أبيه) أى سعيد بن أبي سعيد عن أبيه أى سعيد عن أبي هريرة ، وأما القعنبي والنفيلى فقال عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة بحذف لفظ عن أبيه بين سعيد وأبي هريرة (ثم اتفقوا) أى القعنبي والنفيلى والحسن كلهم (عن أبي هريرة) أى جعل كلهم من مسندات أبي هريرة وإنما الاختلاف فى زيادة لفظ عن أبيه (فذكر معناه) أى ذكر مالك معنى حديث الايث . ولفظ مسلم من طريق مالك « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذى محرم عليها » قال المنذرى : وأخرجه مسلم وابن ماجه وأخرجه البخارى مقابلة انتهى . (قال النفيلى حدثنا مالك) وأما القعنبي فقال عن مالك (والقعنبي) هو عبد الله ابن مسleme (عن أبيه) أى لفظ عن أبيه بين سعيد بن أبي سعيد وأبي هريرة (وإبن وهب) هو عبد الله بن وهب بن مسلم (وعثمان بن عمر) بن فارس —

١٧٠٩ - حدثنا يُونُسُ بْنُ مُوسَى عَنْ جَرِيرٍ عَنْ سُهِيلٍ عَنْ سَعِيدٍ

— كلاهما (عن مالك) بحذف عن أبيه (كما قال القمني) أى كما روى القمني من جهة مالك بحذف لفظ عن أبيه .

قال النووى فى شرح مسلم تحت حديث مالك هكذا أى بإثبات عن أبيه وقع هذا الحديث فى نسخ بلادنا عن سعيد عن أبيه . قال القاضى وكذا وقع فى النسخ عن الجلودى وأبى العلاء والسكائى ، وكذا رواه مسلم عن قتيبة عن الألبان عن سعيد عن أبيه ، وكذا رواه الشيخان من رواية ابن أبى ذئب عن سعيد عن أبيه . واستدرك الدارقطنى عليهما وقال الصواب عن سعيد عن أبى هريرة من غير ذكر أبيه ، واحتج بأن مالكا ويحيى بن أبى كثير وسهلا قالوا عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة ولم يذكروا عن أبيه ، وكذا رواه معظم رواة الموطأ عن مالك ، ورواه الزهرانى والفروى عن مالك فقالا عن سعيد عن أبيه ، وكذا رواه الترمذى فى النكاح عن الحسن بن على عن بشر بن عمر عن مالك عن سعيد عن أبيه عن أبى هريرة ، ورواه أبو داود من جهة مالك وسهيل كلاهما عن سعيد عن أبى هريرة ، فحصل اختلاف ظاهر بين الحفاظ فى ذكر أبيه فلملحه سمعه من أبيه عن أبى هريرة ثم سمعه من أبى هريرة نفسه فرواه تارة كذا وتارة كذا ، وسماعه من أبى هريرة صحيح معروف انتهى كلام النووى ملخصاً .

وقال الزرقانى فى شرح الموطأ : وأجيب بأن هذا اختلاف لا يقدر ، فإن سماع سعيد من أبى هريرة صحيح معروف فلملحه سمعه من أبى هريرة نفسه فحدث به على الوجهين ، وبهذا جزم ابن حبان فقال سمع هذا الخبر سعيد المقبرى عن أبى هريرة وسمعه من أبيه عن أبى هريرة فالطريقان جميعاً محفوظان انتهى . ويؤيده أن سعيداً ليس بمدلس فالحديث صحيح متصل على كل حال انتهى —

ابن أبي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
وَذَكَرَ نَحْوَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ « بَرِيدًا » .

١٧١٠ — حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَنَادُ بْنُ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ
حَدَّثَانَاهُمْ [حَدَّثَانَاهُمَا] عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ
سَفَرًا فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا أَوْ أَخُوها أَوْ زَوْجُهَا أَوْ
ابْنُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا » .

— (وذكر) أي سهيل (نحوه) أي نحو حديث مالك (إلا أنه قال بريدًا) أي
لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر بريدًا إلا مع ذي محرم . قال النووي:
والبريد مسيرة نصف يوم . وقال ابن الأثير: هو أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال
والميل أربعة آلاف ذراع انتهى (لا يحل) نفى معناه نهى (فصاعدًا) هو منصوب
على الحال . قال ابن مالك في شرح التسهيل : هو يحذف عامله وجوبًا أي فارتقى
ذلك صاعدًا أو فذهب صاعدًا (ذو محرم) بفتح الميم أي حرام (منها) ينسب
أو صهر أو رضاع ، إلا أن الكاكره تنزيهاً سفرها مع ابن زوجها لفساد الزمان
وحداثة الحرمة ولأن الداعي إلى الفقرة عن امرأة الأب ليس كاللداعي إلى الفقرة
عن سائر المحارم ، والمرأة فتنة إلا فيما جبلت عليه النفوس من الفقرة عن محارم
النسب . وقوله أو زوجها وفي معناه السيد ولو لم يرد ذكر الزوج لقيس على المحرم
قياساً جلياً . ولفظ امرأة عام في جميع النساء ، ونقل عياض عن بعضهم أنه
في الشابة أما الكبيرة التي لا تشتهى فتسافر في كل الأسفار بلا زوج ولا محرم .
قال ابن دقيق العيد : وهو تخصيص للعموم بالنظر إلى المعنى . قال المنذرى : —

- ١٧١١ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله
حدثني نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تُسَافِرُ
المرأة ثلاثاً إلا ومعهما ذو محرم » .
- ١٧١٢ - حدثنا نصر بن علي أخبرنا أبو أحمد أخبرنا سفيان عن
عبيد الله عن نافع « أن ابن عمر كان يردف مولاة له يُقال لها صفية
تُسَافِرُ مَعَهُ إِلَى مَكَّةَ » .

٣ - باب لاصرورة في الإسلام

- ١٧١٣ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا أبو خالد - يعني سليمان
ابن حيَّان الأحمري - عن ابن جريج عن عمر بن عطاء - يعني ابن أبي

- وأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجة وأخرجه البخاري ومسلم من حديث قرعة
ابن يحيى عن أبي سعيد بنحوه انتهى .

(ثلاثاً) أى ثلاثة أيام . قال المسندى : وأخرجه البخاري ومسلم (كان
يردف) الرديف الذي تحمله خلفك على ظهر الدابة (مولاة له) أى أمة لابن عمر ،
والسهد فى حكم الزوج كما تقدم : والحديث سكت عنه المسندى .

(باب لاصرورة)

بفتح الصاد المهملة المفتوحة وضم الراء وإسكان الواو وفتح الراء هو الذى لم
يحب قط وهو نفي معناه النهى أو الذى انقطع عن النكاح على طريق الرهبان .
وفى الموطأ قال مالك فى الصرورة من النساء التى لم تحب قط لأنها لم يكن لها
ذو محرم يخرج معها أو كان لها فلم يستطع أن يخرج معها أنها لا تترك فريضة الله
عليها فى الحج ولغيره فى جماعة النساء انتهى . وفى النهاية « لاصرورة فى الإسلام »
قال أبو عبيد : هو فى الحديث التبتل وترك النكاح والصرورة أيضاً الذى لم -

خَوَارِ - عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
« لَا صَرُورَةَ فِي الْإِسْلَامِ » .

٤ - باب التزود في الحج

١٧١٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْقُرَاتِ - يَعْنِي أَبَا مَسْعُودٍ الرَّازِيَّ -
وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخَرَّمِيُّ - وَهَذَا لَفْظُهُ - قَالَ أَخْبَرَنَا شَيْبَابَةُ عَنْ [حَدَّثَنَا]
وَرَقَاءُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « كَانُوا يَحْجُونَ
وَلَا يَتَزَوَّدُونَ . قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ : كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ أَوْ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ
يَحْجُونَ وَلَا يَتَزَوَّدُونَ وَيَقُولُونَ نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ :
﴿ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾ » .

- يحج قطع وأصله من العسر الحبس والمنع وقيل أراد من قتل في الحرم قتل
ولا يقبل منه أن يقول إني صرورة ما حججت ولا عرفت حرمة الحرم ، كان
الرجل في الجاهلية إذا أحدث حدثاً فليجأ إلى الكعبة لم يحج فكان إذا أقيسه
ولى الدم في الحرم قيل له هو صرورة فلا تهجه انتهى كلام الخطابي : الصرورة
تفسر تفسيرين أحدهما أن الصرورة هو الرجل الذي قد انقطع عن النكاح وتبطل
على مذهب رهبانية النصارى ، والآخر أن الصرورة هو الرجل الذي لم يحج ،
فمنعاه على هذا أن سنة الدين أن لا يبقى أحد من المسلمين يستطيع الحج فلا يحج
حتى يكون صرورة في الإسلام انتهى . قال المنذرى : في إسناد عمر بن عطاء
وهو ابن أبي الخوار ، وقد ضعفه غير واحد من الأئمة .

(باب التزود في الحج)

(يحجون) أى يقصدون الحج (ولا يتزودون) أى لا يأخذون زاد معهم
مطلقاً أو يأخذون مقدار ما يحتاجون إليه في البرية (نحن المتوكلون) والحال -

٥ - باب التجارة في الحج

١٧١٥ - حدثنا يوسف بن موسى أخبرنا جرير عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عبد الله بن عباس قال : قرأ هذه الآية **لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ** قال : كانوا لا يتجرون يعني فأمرؤا بالتجارة إذا أفاضوا من عرفات .

— أنهم المتأكلون والمعتمدون على الناس يقولون نخرج بيت الله ولا يطعمنا وسألوا في مكة كما سألوا في الطريق (وتزودوا) أى خذوا زادكم من الطعام واتقوا الاستطعام والتثقل على الأنام (فإن خير الزاد التقوى) أى الذى يتقى صاحبه عن السؤال : فمن التقوى السكف عن السؤال والإبرام . ومفعول تزودوا محذوف هم التقوى ولما حذف مفعوله أى يخبر إن ظاهراً ليبدل على المحذوف ولولا المحذوف لأتى مضمراً ، كذا فى جامع البيان . قال فى المرقاة : فى الآية والحديث إشارة إلى أن ارتكاب الأسباب لا يفانى التوكل بل هو الأفضل ، وأما من أراد التوكل المجرد فلا حرج عليه إذا كان مستقيماً فى حاله غير مضطرب حيث لا يخطر الخلق بباله . قال المنذرى : وأخرجه البخارى والنسائى .

(باب التجارة فى الحج)

(ليس عليكم جناح) أنتم (أن تبتغوا) أى فى أن تبتغوا (فضلاً من ربكم) عطاء ورزقاً منه بالتجارة . وكان المسلمون كرهوا التجارة فى الحج فنزلت (فأمرؤا) بصيغة المجهول وهذا أمر لإرشاد لا أمر لإيجاب (أفاضوا) أى رجعوا . قال المنذرى : فى إسناده يزيد بن أبى زياد وقد تسكلم فيه جماعة من الأئمة وأخرجه لى مسلم فى المتابعة انتهى .

٦ - باب

١٧١٦ - حدثنا مُشَدَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ عَنِ الْأَعْمَشِ
عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ مِهْرَانَ أَبِي صَفْوَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ » .

(باب)

(من أراد الحج فليتعجل) زاد البيهقي « فان أحكم لا يدري ما يعرض له
من مرض أو حاجة » وفي لفظ « فإنه قد يعرض وتضل الضالة وتعرض الحاجة »
وفيه دليل على أن الحج واجب على الفور وإلى القول بالفور ذهب مالك وأبو
حنيفة وبعض أصحاب الشافعي . وقال الشافعي والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد :
إنه على التراخي واحتجوا بأنه صلى الله عليه وسلم حج سنة عشر وفرض الحج
كان سنة ست أو خمس .

وأجيب بأنه قد اختلف في الوقت الذي فرض فيه الحج ومن جملة الأقوال أنه
فرض في سنة عشر فلا تأخير ، ولو سلم أنه فرض قبل المباشرة فتراخيه صلى الله
عليه وآله وسلم إنما كان لسكراهة اختلاط في الحج بأهل الشرك لأنهم كانوا
يحجون ويعطوفون بالبيت عراة ، فلما طهر الله البيت الحرام منهم حج صلى الله
عليه وآله وسلم ، فتراخيه لعذر . ومحل النزاع التراخي مع عدمه ، ذكره في
نيل الأوطار . قال المنذرى : فيه مهران أبو صفوان . قال أبو زرعة الرازي :
لا أعرفه إلا في هذا الحديث .

٧ - باب الكرى

١٧١٧ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ أَخْبَرَنَا الْعَلَاءُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ أَخْبَرَنَا أَبُو أَمَامَةَ التَّمِيمِيُّ قَالَ : « كُنْتُ رَجُلًا أَكْرَى فِي هَذَا الْوَجْهِ وَكَانَ نَاسٌ يَقُولُونَ إِنَّهُ لَيْسَ لَكَ حَجٌّ ، فَلَقِيتُ ابْنَ عُمَرَ فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنِّي رَجُلًا أَكْرَى فِي هَذَا الْوَجْهِ وَإِنْ نَاسًا يَقُولُونَ إِنَّهُ لَيْسَ لَكَ حَجٌّ ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : أَلَيْسَ تُحْرِمُ وَتُلْجِي ، وَتَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، وَتُفِيضُ مِنْ عَرَفَاتٍ ، وَتَرْمِي الْجِمَارَ ؟ قَالَ قُلْتُ : بَلَى ، قَالَ : فَإِنْ لَكَ حَجٌّ ، جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ عَنْ مِثْلِ مَا سَأَلْتَنِي عَنْهُ ، فَسَكَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يُجِبْهُ حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ) فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَرَأَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ وَقَالَ : لَكَ حَجٌّ . »

١٧١٨ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذُنَيْبٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ عُثَيْبِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ النَّاسَ فِي أَوَّلِ الْحَجِّ كَانُوا يَذْبَأُ يَعُونَ بِمِثْنَى وَعَرَفَةَ وَسُوقَ ذِي الْمَجَازِ

(باب الكرى)

(أكرى في هذا الوجه) أى سفر الحج (ليس لك حج) أى لا يصح حجك مع الكراء (قال لك حج) أى يصح لك حجك مع الكراء . قال المنذرى : أبو أمامة هذا لا يعرف اسمه روى عنه العلاء بن المسيب بن عمر والفقيمي وقال أبو زرعة : كوفى لا بأس به (وسوق ذى المجاز) بفتح الميم —

ومواسم الحج خافوا البيوعَ وهم سُرِمَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَاعُوا أَفْصَالًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ . قَالَ لُحْدَنِي عُبَيْدُ بْنُ عُثَيْرٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَؤُهَا فِي الْمُصْحَفِ .

١٧١٩ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُثَيْرٍ ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ كَلَامًا مَعْنَاهُ أَنَّهُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ النَّاسَ فِي أَوَّلِ مَا كَانَ الْحَجُّ كَانُوا يَبْتَاعُونَ [يَبْتَاعُونَ] ، فَذَكَرَ مَعْنَاهُ إِلَى قَوْلِهِ مَوَاسِمِ الْحَجِّ » .

— والجيم الخفيفة وبعد الألفزاء وكانت بناحية عرفة إلى جانبها . وعند ابن السكابي مما ذكره الأزرقى ، أنه كان لهذيل على فرسخ من عرفة . وقول البرماوى كالسكرمانى موضع بمنى كان له سوق فى الجاهلية ، يخالف بما رواه الطبرى عن مجاهد أنهم كانوا لا يبيعون ولا يبتاعون بعرفة ولا منى ، لكن يرد قول مجاهد هذا بما رواه المؤلف والحاكم فى مستدركه من حديث ابن عباس أن الناس فى أول الحج كانوا يبتاعون بمنى وعرفة وسوق ذى الجواز ومواسم الحج الحديث (ومواسم الحج) جمع موسم بفتح الميم وسكون الواو وكسر السين المهملة . قال فى القساموس : موسم الحج مجتمعه (أنه كان يقرأها فى المصحف) وروى الطبرى بإسناد صحيح عن أبوب عن عكرمة أنه كان يقرأها كذلك ، ورواه ابن أبى عمر فى مسنده كان ابن عباس يقرأها فهمى على هذا من القراءة الشاذة حكمها عند الأئمة حكم التفسير ، قاله الحافظ .

وقال النذرى : الحديث الأول رواه ابن أبى ذنب عن عطاء بن أبى رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس ، والثانى رواه ابن أبى ذنب عن عبيد بن عمير قال أحمد بن صالح كلاماً معناه أنه مولى ابن عباس عن عبد الله بن عباس قال —

٨ - باب في الصبي يحج

١٧٢٠ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا شفيان بن عيينة عن إبراهيم بن حنبل عن كريب بن ابن عباس قال : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالرُّوحَاءِ فَلَقِيَ رَكْبًا فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ [فَقَالُوا] : مَنْ الْقَوْمُ ؟ فَقَالُوا : الْمُسْلِمُونَ ، فَقَالُوا فَمَنْ أَنْتُمْ ؟ قَالُوا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَفَزَعَتْ امْرَأَةٌ فَأَخَذَتْ بِمِصْدَرِ صَبِيٍّ فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ حَقَّتَيْهَا . فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لِهَذَا حَجٌّ ؟ قَالَ نَعَمْ وَلَئِكَ أَجْرٌ » .

— الحافظ أبو القاسم الدمشقي المحفوظ رواية عطاء عن عبيد اللهي المكي فأما عبيد ابن عمير مولى ابن عباس فغير مشهور ولم يذكر ابن أبي ذؤيب عبيد بن عمير فلعلمنا اثنان روايا الحديث إن صح قول ابن صالح انتهى .
(باب في الصبي يحج)

(بالروحاء) بفتح الراء موضع من أعمال الفرع على نحو من أربعين ميلا من المدينة . وفي كتاب مسلم ستة وثلاثين ميلا منها (فلقى ركبا) بفتح الراء وسكون الكاف جمع راكب أو اسم جمع كصاحب وهو العشرة فما فوقها من أصحاب الإبل في السفر دون بقية الدواب ثم اتسع لكل جماعة (فقال من القوم) بالاستفهام (فأخرجته من حقتها) بكسر الميم وتشديد الفاء مركب من راكب النساء كالمودج إلا أنها لا تقب كما تقب المودج ، كذا في الصحاح (قال نعم ولك أجر) قال الخطابي : إنما كان له الحج من ناحية الفضيلة دون أن يكون محسوبا من فرضه لو بقي حتى بلغ ويدرك مدرك الرجال ، وهذا كالصلاة يؤمر بها إذا أطاها وهي غير واجبة عليه وجوب فرض ولكن يكتب له أجرها تفضلا من الله سبحانه وتعالى ويكتب لمن يأمره بها ويرشده إليها أجر فإذا كان له حج فقد —

٩ - باب في المواقيت

١٧٢١ - حدثنا القَعْنَبِيُّ [عبدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ] عن مالِكِ ح .
وحدثنا أحمدُ بنُ يونسَ أخبرنا مالِكُ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ قالَ : « وَتَّ

— علم أن من سنه أن يوقف به المواقف ويطاف به حول البيت محمولا إن لم يعاق المشى وكذلك السعى بين الصفا والمروة ونحوها من أعمال الحج . وفي معناه الجنون إذا كان ميثوسا من إفاقته . وفي ذلك دليل على أن حجه إذا فسد ودخله نقص فإن جبرانه واجب عليه كالسكير ، وإن اصطاد صيدا ألزمه الفداء كما يلزم السكير وفي وجوب هذه الغرامات عليه في ماله كما يلزمه لو تلف مالا لإنسان فيسكون غرمه في ماله أو وجوبها على وليه إذا كان هو الحامل له على الحج والنائب عنه في ذلك نظر وفيه اختلاف بين الفقهاء . وقال بعض أهل العراق : لا يوجب الصبي الصغير ، والسنة أولى ما اتبع انتهى . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي .

(باب في المواقيت)

(عن ابن عمر قال وقت) أى اجعل ميقانا للإحرام ، والمراد بالتوقيت هنا التشديد ويحتمل أن يريد به تعليق الإحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن بالشرط المعتبر . وقال القاضي عياض : وقت أى حدد . قال الحافظ : وأصل التوقيت أن يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة ثم اتسع فيه فأطلق على المكان أيضا . قال ابن الأثير : التأقيت أن يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة ، يقال وقت الشيء بالتشديد يؤقته ووقته بالتخفيف يقته إذا بين مدته ، ثم اتسع فيه فقبل للموضع مهقات . وقال ابن دقيق العيد : إن التأقيت في اللغة تعليق الحكم بالوقت ثم استعمل للتشديد والتعيين ، وعلى هذا فالتحديد من لوازم الوقت ، وقد يكون وقت بمعنى أوجب ومنه قوله تعالى —

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ
الْجُحْفَةِ ، وَلِأَهْلِ نَجْدِ قَرْنٍ ، وَبَلَدِي أُتِيَتْ وَقْتُ لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ .

١٧٢٢ — حَدَّثَنَا سُكَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ
عَنْ طَاوُوسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهْنِ ابْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَا : « وَقَّتْ

— (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا) (لأهل المدينة ذا الحليفة) بالحاء
المهملة والفاء مصغراً . قال في الفتح : مكان معروف بينه وبين مكة مائتا ميل غير
ميلين ، قاله ابن حزم . وقال غيره : بينهما عشر مراحل . قال النووي : بينها
وبين المدينة ستة أميال ، وهم من قال بينهما ميل واحد وهو ابن الصباغ ، وبها
مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب وفيها بئر يقال لها بئر على انتهى (الجحفة)
بضم الجيم وسكون المهملة . قال في الفتح : وهي قرية خربة بينها وبين مكة خمس
مراحل أو ست . وفي قول النووي في شرح المذهب ثلاث مراحل نظر . وقال
في القاموس : هي على اثنين وثمانين ميلاً من مكة وبها غدير خم كما قال صاحب
النهاية (ولأهل نجد قرن) بفتح القاف وسكون الراء بمدّها نون وضبطه صاحب
الصحيح بفتح الراء وغلطة صاحب القاموس وحكى النووي الاتفاق على تحطّثه
وقيل إنه بالسكون الجبل وبالفتح الطريق حكاه هياض عن القابسي . قال في
الفتح : والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان (يللم) بفتح
التحتانية واللام وسكون الميم بمدّها لام مفتوحة ثم ميم . قال في القاموس :
ميقات أهل اليمن على مرحلتين من مكة . وقال في الفتح كذلك وزاد بينهما
ثلاثون ميلاً . قال المذري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

(عن ابن طاووس) هو عبد الله بن طاووس (عن أبيه) طاووس عن ابن عباس
مرفوعاً كما عند البخاري (قالا) أي عمرو بن دينار وعبد الله بن طاووس —

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ ، وَقَالَ أَحَدُهُمَا : وَلَا أَهْلَ الْيَمَنِ يَلْتَمَسُ ،
وَقَالَ أَحَدُهُمَا : أَلْتَمَسَ ، قَالَ فَمَنْ لَمْ . وَلَيْنَ أَتَى عَائِشَةَ [عَلَيْهَا] ، مِنْ
غَيْرِ أَهْلِهِمْ مِمَّنْ كَانَ يُرِيدُ الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ . قَالَ ابْنُ
طَلَّاسٍ مِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ . قَالَ وَكَذَلِكَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُهَيَّأُونَ مِنْهَا .

١٧٢٣ — حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ بَهْرَامٍ الْمَدَائِنِيُّ أَخْبَرَنَا الْمُعَاوِيَةَ بْنُ هُرَيْرَانَ
عَنْ أَفْلَحَ - يَعْنِي ابْنَ مُجْمِدٍ - مِنَ الْقَائِمِينَ بِمُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عَرَقٍ .

— بِإِسْنَادِهِمَا (بمعناه) أى بمعنى حديث نافع (وقال أحدهما) أى عمرو ابن دينار وأبو
طالاس (الم) بالهمزة وهو الأصل (فمن) أى المواقيت المذكورة وهى ضمير جماعة
المؤنث وأصله لما يعقل وقد يستعمل فيما لا يعقل لكن فيما دون العشرة كذا
فى الفتح (لم) أى لأهل البلاد المذكورة (وان أتى عليهم) أى على المواقيت
من غير أهل البلاد المذكورة ، فإذا أراد الشامى الحج فدخل المدينة فمقاته
ذو الخليفة لاجتيازها عليها ولا يؤخر حتى يأتى الجحفة التى هى ميقاته الأصل فإن
آخر أساء ولزمه دم عند الجمهور ، وادعى النووي الإجماع على ذلك ، وتعتب
بأن المالكية يقولون يجوز له ذلك وإن كان الأفضل خلافه ، وبه قالت الحنفية
وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية ، وهكذا ما كان من البلدان خارجاً عن
البلدان المذكورة فإن ميقات أهلها الميقات الذى يأتون عليه (ومن كان دون
ذلك) مبتدأ أى داخل هذه المواقيت أى بين الميقات ومكة (من حيث أنشأ)
خبر المبتدأ أى يهل من حيث أنشأ سفره . قال المنذرى : وأخرجه البخارى
ومسلم والنسائى .

(وقت لأهل العراق ذات عرق) بكسر العين المهملة وسكون الراء بعدها —

١٧٢٤ — حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل أخبرنا وكيع أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن ابن عباس قال : « وَفَتَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ »

— قاف بينه وبين مكة مرحلتان وسمى بذلك لأن فيه عرقا وهو الجبل الصغير وهي والعقيق متقاربان لكن العقيق قبيل ذات عرق ، وفي صحة الحديث مقال ، والأصح عند الجمهور أن النبي صلى الله عليه وسلم ما بين لأهل المشرق ميقاتا وإنما حد لهم عمر رضى الله عنه حين فتح العراق . وقال الشافى : ينبغي أن يحرم من العقيق احتياطاً وجمعاً بين الحديثين . قاله الطيبى . قال الكرماني : اختلفوا فى أن ذات عرق صارت بتوقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أم باجتهاد عمر رضى الله عنه والأصح هو الثانى كما هو ظاهر لفظ الصحيح وعليه نص الشافى انتهى . وصحح العلامة العيني الأول وبسط الكلام فى شرح البخارى . قال المنذرى : وأخرجه النسائى وأخرج مسلم من حديث أبى الزبير أنه سمع جابر ابن عبد الله يسأل عن المهمل فقال أحسبه رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه : ومهمل أهل العراق من ذات عرق ، وأخرجه ابن ماجه من حديث إبراهيم بن يزيد الطوزى عن أبى الزبير عن جابر قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره جازماً به غير أن إبراهيم هذا لا يحتاج بحديثه وفى صحيح البخارى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه حد لهم ذات عرق ، وكان الإمام أحمد بن حنبل ينسكرك هذا الحديث مع غيره على أفصح بن حميد أعنى حديث عائشة فى ذات عرق .

(لأهل المشرق العقيق) قال الخطابى : الحديث فى العقيق أثبت منه فى —

قال الخافض شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

وقال ابن القبطان : علته الشك فى اتصاله فإن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس =

١٧٢٥ - حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا ابن أبي فديك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى عن أبي سفيان الأختسي عن جدته حكيممة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أהל بحجة أو عمره من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر أو

— ذات عرق والصحيح أن عمر بن الخطاب وقتها لأهل العراق بعد أن فتحت العراق وكان ذلك على التقدير على موازاة قرن لأهل نجد وكان الشافعي يستحب أن يحرم أهل العراق من المتيق فإذا أحرموا من ذات عرق أجزأهم ، وقد تابع الناس في ذلك عمر رضي الله عنه إلى زماننا هذا انتهى . قال المفردى : وأخرجه الترمذى وقال هذا حديث حسن . هذا آخر كلامه ، وفي إسناده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف وذكر البيهقي أنه تفرد به .

(ابن يحنس) بضم أوله وفتح المهملة وتشديد النون المفتوحة ثم مهملة (من أهل) أى أحرم (بحجة أو عمره) أو للتنويع (غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر) —

== يرويه عن ابن عباس ومحمد بن علي إنما هو معروف في الرواية عن أبيه عن جده ابن عباس . وفي صحيح مسلم حدثنا حبيب بن أبي ثابت عن محمد بن علي بن عبد الله ابن عباس عن أبيه عن عبد الله بن عباس « أنه رقد عند رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ، وحديثه عن أبيه عن جده : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كفتاً أو لحماً ، ثم صلى ولم يمس ماء » ذكره البزار ، وقال : ولا أعلم روى عن جده إلا هذا الحديث ، يعنى « وقت لأهل الشرق » إلخ وأخاف أن يكون منقطعاً ، ولم يذكر البخارى ولا ابن أبي حاتم أنه روى عن جده ، وقال مسلم في كتاب التيميز . لم يعلم له سماع من جده ولا أنه لقيه .

وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ : شَكَ عَبْدُ اللَّهِ أَيَّتُمْمَا قَالَ .

قال أَبُو دَاوُدَ : يَرْحَمُ اللَّهُ وَكِيعًا ، أَخْرَجَ مِنْ بَيْتِ الْمُقَدِّسِ يَعْنِي إِلَى مَكَّةَ .

١٧٢٦ — حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ أَبِي الْخُبَّاجِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ أَخْبَرَنَا عَثْبَةُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ السَّهْمِيُّ حَدَّثَنِي زُرَّارَةُ بْنُ كُرَيْمٍ أَنَّ الْخَارِثَ بْنَ عَمْرٍو السَّهْمِيَّ حَدَّثَهُ قَالَ : « أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ بَيْتِي أَوْ بَعْرَقَاتٍ ، وَقَدْ أَطَافَ بِهِ النَّاسُ . قَالَ : فَتَجِبِي الْأَعْرَابُ فَإِذَا رَأَوْا وَجْهَهُ قَالُوا هَذَا وَجْهٌ مُبَارَكٌ . قَالَ وَقَتَ ذَاتِ عَزَقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ » .

— أَى مِنَ الصَّغَائِرِ وَيَرْجَى السَّكْبَانِ (أَوْ وَجِبَتْ) أَى ثَبِتَتْ (لَهُ الْجَنَّةُ) أَى ابْتِدَاءَ وَأَوَّلَ الشَّكِّ وَفِيهِ لِمَا شَارَ إِلَى أَنَّ مَوْضِعَ الْإِحْرَامِ مَتَى كَانَ أَيْدَكَانِ الثَّوَابِ أَكْثَرَ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ : فِيهِ جَوَازُ تَقْدِيمِ الْإِحْرَامِ عَلَى الْمِيقَاتِ مِنَ الْمَسْكَنِ الْبَعِيدِ مَعَ التَّرغُوبِ فِيهِ وَقَدْ فَعَلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ . ذَكَرَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ وَأَنْكَرَ هَرَبُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى عُمَرَ بْنِ حَصِينٍ لِحِرَامِهِ مِنَ الْبَصْرَةِ وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَعَطَاءُ ابْنُ أَبِي رَهَاحٍ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : وَجْهُ الْعَمَلِ الْمَوَاقِيتِ وَكَذَلِكَ قَالَ إِسْحَاقُ قُلْتُ : وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ هَرَبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِمَا أَنْكَرَ —

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : هذا الحديث — حديث أم سلمة — قال غير واحد من الحفاظ : إسناده ليس بالقوى ، وقد سئل عبد الله بن عبد الرحمن ابن يحنس : هل قال « وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ » أَوْ قَالَ « أَوْ وَجِبَتْ » بِالشَّكِّ بَدَلِ قَوْلِهِ « غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ » ؟ هَذَا هُوَ الصَّوَابُ بَأَوِّ . وَفِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ « وَوَجِبَتْ » بِالْوَاوِ ، وَهُوَ غُلَطٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٠ - باب الحائض تهل بالحج

١٧٢٧ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا عبدة عن عبيد الله عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : « نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن أبي بكر بالشجرة فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر أن تفعل وتهل » .

— ذلك شفعاً أن يعرض للمعزم إذا بعدت المسافة آفة تفسد إحرامه ورأى أن ذلك في أقصر المسافة أسلم والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه ولفظه « من أهل بعرة من بيت المقدس غفر له » وفي رواية « من أهل بعرة من بيت المقدس كانت كفارة لما قبلها من ذنوب » وقد اختلف الرواة في مدته وإسناده اختلافاً كثيراً (ووقت) حكى الأثرم عن أحمد أنه سئل في أى سنة وقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت ، فقال عام حج . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وقال البيهقي : في إسناده من هو غير معروف .

(باب الحائض تهل بالحج)

(عن عائشة قالت نفست) بصيغة المجهول أى ولدت محمد بن أبي بكر (أسماء بنت عميس) إحدى زوجات أبي بكر الصديق . قال النووي : قولها نفست أى ولدت وبكسر الفاء لا غير ، وفي القون لغتان المشهورة ضمها والثانية فتحها ، سمي نفاساً لخروج النفس وهي المولود والدم أيضاً ، وفيه صحة لإحرام النساء والحائض واستحباب اغتسالهن للإحرام وهو مجمع على الأمر به ، لكن مذهبا ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور أنه مستحب . وقال الحسن : وأهل الظاهر هو واجب والحائض والنفساء يصح منهما جميع أفعال الحج إلا الطواف وركعتيه لقوله صلى الله عليه وسلم « اصنعى ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفى » وفيه أن ركعتي —

١٧٢٨ - حدثنا محمد بن عيسى وإسماعيل بن إبراهيم أبو معمر
قالا أخبرنا مروان بن شجاع عن خُصيف عن عكرمة ومجاهد وعطاء عن
ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ إِذَا أَتَا
[أَتَيَا - أَتَوَا] عَلَى الْوَقْتِ تَغْتَسِلَانِ وَتُحْرِمَانِ وَتَقْضِيَانِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرِ
الطَّوَافِ بِالنَّبِيِّ » .

قال أبو معمر في حديثه : « حَتَّى تَطْهَرُ » . وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ عِيسَى
عِكْرِمَةَ وَمُجَاهِدًا .

قال عن عطاء عن ابن عباس وَلَمْ يَقُلْ ابْنُ عِيسَى كُلَّهَا قَالَ « الْمَنَاسِكَ
إِلَّا الطَّوَافِ بِالنَّبِيِّ » .

— الإحرام سنة ليستا بشرط لصحة الحج لأن أسماء لم تصلهما (بالشجرة) وفي رواية
عند مسلم بذي الحليفة ، وفي رواية بالبدياء ، هذه المواضع الثلاثة متقاربة فالشجرة
بذي الحليفة وأما البدياء فهي طرف ذى الحليفة . قال القاضي : يحتمل أنها نزلت
بطرف البدياء لتبعد عن الناس وكان منزل النبي صلى الله عليه وسلم بذي الحليفة
حقيقة وهناك بات وأحرم فسمى منزل الناس كلهم باسم منزل إمامهم . (تهل)
أى تحرم . قال المنذرى : وأخرجه مسلم وابن ماجه (على الوقت) أى الميعات
(قال أبو معمر) هو إسماعيل بن إبراهيم . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وقال
غريب من هذا الوجه هذا آخر كلامه وفي إسناده خفيف وهو ابن عهد الرحمن
الحرانى كنيته أبو عون وقد ضعفه غير واحد .

١١ - باب الطيب عند الإحرام

١٧٢٩ - حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ [حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ
ابْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ] وَأَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَا أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ، وَلَا خِلَالَهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ
بِالْبَيْتِ » .

(باب الطيب عند الإحرام)

(كُتِبَ أَطِيبَ) أَيْ أَعْطَرَ (لِإِحْرَامِهِ) أَيْ لِأَجْلِ دُخُولِهِ فِي الإِحْرَامِ
أَوْ لِأَجْلِ إِحْرَامِ حَجِّهِ (وَلَا إِحْلَالِهِ) أَيْ لِخُرُوجِهِ مِنَ الإِحْرَامِ وَهُوَ الإِحْلَالُ الَّذِي
يَحِلُّ بِهِ كُلُّ مُحْظُورٍ وَهُوَ طَوَافُ الزَّيَارَةِ وَيُقَالُ لَهُ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ وَقَدْ كَانَ حُلُّ
بَعْضِ الإِحْلَالِ وَهُوَ بِالرَّمْيِ الَّذِي يَحِلُّ بِهِ الطَّيِّبُ وَغَيْرُهُ وَلَا يَمْنَعُ بَعْدَهُ إِلَّا مِنَ النِّسَاءِ
وظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ قَدْ فَعَلَ الْحَلْقَ وَالرَّمْيَ وَبَقِيَ الطَّوَافُ كَذَا فِي السَّبِيلِ (قَبْلَ أَنْ
يَطُوفَ بِالْبَيْتِ) أَيْ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِحُلِّهِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الطَّيِّبَ
يَحِلُّ بِالتَّحْلُلِ الْأَوَّلِ خِلَافًا لِمَنْ أَحْلَقَهُ بِالْجَمَاعِ قَالَهُ فِي الْمَرْقَاةِ . وَقَالَ فِي سَبِيلِ السَّلَامِ :
فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ التَّطْيِيبِ عِنْدَ إِيرَادَةِ فِعْلِ الإِحْرَامِ وَجَوَازِ اسْتِدَامَتِهِ بَعْدَ
الإِحْرَامِ وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ بَقَاءَ لَوْنِهِ وَرِيحِهِ وَإِنَّمَا يَحْرَمُ ابْتِدَاؤُهُ فِي حَالِ الإِحْرَامِ ، وَإِلَى
هَذَا ذَهَبَ جَاهِيزُ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِلَى خِلَافِهِ
وَتَكَلَّفُوا لِهَذِهِ الرِّوَايَةِ وَنَحْوِهَا بِمَا لَا يَتِمُّ بِهِ مَدْعَاهُمْ ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا إِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ تَطْيِيبٌ ثُمَّ اغْتَسَلَ بَعْدَهُ فَذَهَبَ الطَّيِّبُ . قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ بَعْدَ
ذِكْرِهِ : الصَّوَابُ مَا قَالَهُ مِنْ أَنَّهُ يَسْتَحَبُّ الطَّيِّبُ لِلإِحْرَامِ لِقَوْلِهَا لِإِحْرَامِهِ . وَمِنْهُمْ
مَنْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَتِمُّ ثَبُوتُ الْخُصُوصِيَّةِ -

١٧٣٠ - حدثنا محمد بن الصباح البزاز أخبرنا إسماعيل بن زكريا عن الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم بن الأسود عن عائشة رضي الله

— إلا بدليل عليها بل الدليل قائم على خلافها وهو ما ثبت من حديث عائشة « كفا نفضح وجوهنا بالطيب المسك قبل أن نحرم فنفرك فنفسل وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينهانا » رواه أبو داود وأحمد بلفظ « كفا نخرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى مكة فنضمع جباهنا بالمسك الطيب عند الإحرام فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها فيراه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينهانا » ولا يقال هذا خاص بالنساء لأن الرجال والنساء في الطيب سواء بالإجماع ، والطيب يحرم بعد الإحرام لا قبله وإن دام حاله فإنه كالنكاح لأنه من دواعيه والنكاح إنما يمنع المحرم من ابتدائه لا من استدامته فكذلك الطيب ، ولأن الطيب من النظافة من حيث أنه يقصد به دفع الرائحة الكريهة كما يقصد بالنظافة إزالة ما يجمعه الشعر والظفر من الوسخ ، ولذا استحب أن يأخذ قبل الإحرام من شعره وأظفاره لكونه ممنوعاً منه بعد الإحرام وإن بقي أثره بعده . أما حديث مسلم في الرجل الذي جاء بسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف يصنع في عمرته وكان الرجل قد أحرم وهو متضمع بالطيب فقال صلى الله عليه وآله وسلم « أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات » الحديث فقد أجيب عنه بأن هذا السؤال والجواب كانا بالجمرة في ذي القعدة سنة ثمان وقد حج صلى الله عليه وآله وسلم سنة عشر واستدام الطيب وإنما يؤخذ بالآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه يكون ناسئلاً للأول انتهى . قال المفزري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة .

عَنْهَا قَالَتْ : « كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الْمِسْكِ [الطَّيِّبِ] فِي مَفْرَقِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُحْرَمٌ » .

١٢ - باب التلييد

١٧٣٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ أَخْبَرَنَا [أَنبَانَا] ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَبِيهِ قَالَ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُهْلُ مُلَبَّدًا » .

١٧٣١ - حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَبَدَ رَأْسَهُ بِالْعَسَلِ » .

— (كَأَنِّي أَنْظُرُ) قَالَ الْخَافِضُ : أَرَادَتْ بِذَلِكَ قُوَّةَ تَحْقُقِهَا لِذَلِكَ بِحَيْثُ أَنَّهَا لَشِدَّةُ اسْتِحْضَارِهَا لَهُ كَأَنَّهَا نَازِرَةٌ إِلَيْهِ (وَبَيْصٌ) بِالْمَوْحِدَةِ الْمَكْسُورَةِ وَآخِرُهُ صَادٌ مِهْمَلَةٌ هُوَ الْبَرِيقُ . وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ : إِنْ الْوَبَيْصُ زِيَادَةٌ عَلَى الْبَرِيقِ وَإِنْ الْمُرَادُ بِهِ التَّلَافُؤُ ، وَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى وَجُودِ عَيْنٍ قَائِمَةٍ لَا الرِّيحَ فَقَطْ (فِي مَفْرَقٍ) هُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يَفْرُقُ فِيهِ الشَّعْرُ فِي وَسْطِ الرَّأْسِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

(باب التلييد)

(يَهْلُ مُلَبَّدًا) أَيْ يَحْرَمُ بِالتَّلْيِيدِ ، وَالتَّلْيِيدُ أَنْ يَجْعَلَ الْحَرَمَ فِي رَأْسِهِ صَحْفًا أَوْ غَيْرَهُ لِيَتَابَدَ شَعْرُهُ أَيْ يَلْتَصِقَ بِبَعْضِهِ بَبَعْضٍ فَلَا يَتَخَلَّلُهُ انْفِجَارٌ وَلَا يَصِيبُهُ الشَّمْتُ وَلَا الْقَمْلُ ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُهُ مَنْ يَطُولُ مَكْنَتُهُ فِي الْإِحْرَامِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ (لَبَدَ رَأْسَهُ بِالْعَسَلِ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَفْتَحُ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَكْسِرُ الْمَعْجَمَةَ وَتَكُونُ الْمَهْمَلَةُ وَهُوَ مَا يَفْسَلُ —

١٣ - باب في الهدى

١٧٣٢ - حدثنا النعماني أخبرنا محمد بن سلتة حدثنا محمد بن إسحاق ح وحدثنا محمد بن المنهال أخبرنا يزيد بن زريع عن ابن إسحاق المعنى قال قال عبد الله - يعني ابن أبي نعيم - حدثني مجاهد عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى علم الحديبية في هدايا رسول الله صلى الله عليه وسلم جملاً كان لأبي جهل في رأسه برة فضة . قال ابن منهل : برة من ذهب . زاد النعماني : يغيظ بذلك المشركين »

— به الرأس من خطمي وغيره قال في فتح الباري : ضبطناه في روايتنا في سنن أبي داود بالمهملتين . قاله السهوي .

(باب في الهدى)

(أهدى عام الحديبية) بالضعيف على الأوضح وهي السنة السادسة من الهجرة توجه فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة للعمرة فأحصره المشركون بالحديبية وهو موضع من أطراف الحل وقضيته مشهورة (في هدايا) أى في جملة هدايا (جملاً) نصب بأهدى وفي هدايا صلة له ، وكان حقه أن يقول في هدايا فوضع المظهر موضع المضمهر ، والمعنى جملاً كأنما في هدايا كان لأبي جهل أى عمرو بن هشام الخزومي اغتنمه صلى الله عليه وسلم يوم بدر (في رأسه) أى أنه (برة فضة) بضم الموحدة وفتح الراء المخففة أى حلقة ، والمعنى أى في أنه حلقة فضة فإن البرة حلقة صفر ونحوه تجعل في لحم أنف البعير . وقال الأصمعي : في أحد جانبي المنخرين لكن لما كان الأنف من الرأس قال في رأسه على الاتساع (قال ابن منهل برة من ذهب) ويمكن التعدد باعتبار المنخرين (يغيظ بذلك المشركين) بفتح حرف المضارعة أى يوصل الغيظ إلى قلوبهم في نحر ذلك —

١٤ - باب في هدى البقر

١٧٣٣ - حدثنا ابنُ السَّرْحِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحَرَ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بَقْرَةً وَاحِدَةً » .

١٧٣٤ - حدثنا عمرو بنُ هُثَيْلٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ مَهْرَانَ الرَّازِيُّ قَالَا أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَبَحَ عَنْهُنَّ اقْتِمَرَ مِنْ نِسَائِهِ بَقْرَةً بَيْنَهُنَّ » .

— الجمل . قلت : خاتمة جملة أجل منه فإنها نحر في سبيل الله وأكل منها رسوله وأولياؤه ، ثم نظير الحديث قوله تعالى ﴿ لِيُعْطِيَ بِهِمُ السَّكْفَارَ ﴾ كذا في المراقبة .
(باب في هدى البقر)

(عن عائشة) وهند مسلم من حديث جابر قال « ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرة يوم النحر وفي لفظ له قال « نحر النبي صلى الله عليه وسلم عن نسائه بقرة في حجته » (بقرة واحدة) قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه .

(بقرة بينهن) قال المنذرى : وأخرجه والنسائي وابن ماجه .

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

وقد روى النسائي من حديث إسرائيل عن عمار عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : « ذبح عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حججنا بقرة بقرة » وعن الزهري عن عمرة عن عائشة قالت « ما ذبح عن آل محمد في =

١٥ - باب في الإشعار

١٧٣٥ - حدثنا أبو الوليد الطيالسي وحفص بن عمر المعنى قالا أخبرنا شعبة عن قتادة قال أبو الوليد قال : سمعت أبا حسان عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل الظاهر بذي الحليفة ثم دعا ببدنة [ببدنة] فأشعرها من صفحة سنامها الأيمن ثم سكت الدم عنها [منها

(قال أبو الوليد) في روايته (قال) قتادة (صلى الظاهر بذي الحليفة) أي ركعتين لكونه مسافرا (فأشعرها) الإشعار هو أن يكشط جلد البدنة حتى —

= الوداع إلا بقرة » وبه عن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحروا عن آل محمد في حجة الوداع بقرة واحدة » ، وسيأتي قول عائشة : « ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم البقر يوم النحر » . ولا ريب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج بنسائه كلهن ، وهن يومئذ تسع ، وكلهن كن تمتعت حتى عائشة ، فإنها قرنت ، فإن كان الهدى متعددا فلا إشكال ، وإن كان بقرة واحدة يفنهن ، وهن تسع ، فهذا حجة لإسحق ومن قال بقوله : أن البدنة تجزى عن عشرة » وهو إحدى الروايتين عن أحمد . وقد ذهب ابن حزم إلى أن هذا الاشتراك في البقرة إنما كان بين ثمان نسوة ، قال لأن عائشة لما قرنت لم يكن عليها هدى . واحتج بما في صحيح مسلم عنها ، من قولها « فلما كانت ليلة الحصة وقد قضى الله حجنا أرسل معي عبد الرحمن بن أبي بكر فأردفني وخرج بي إلى التمتع فأهملت بممرة ففضى الله حجنا وعمرتنا ، ولم يكن في ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم » وجعل هذا أصلا في إسقاط الدم عن القارن ولكن هذه الزيادة هي « ولم يكن في ذلك هدى » مدرجة في الحديث من كلام هشام بن عروة ، يئنه مسلم في الصحيح . قال : أنبأنا أبو كريب أنبأنا وكيع حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة — فذكر الحديث — وفي آخره قال عروة في ذلك : « أنه قضى الله حجها وعمرتها » قال هشام : « ولم يكن في ذلك هدى ولا صيام ولا صدقة » فجعل وكيع هذا اللفظ من قول هشام وابن نمير وعبد لم يقولوا : قالت عائشة ، بل أدرجاء إدراجا ، وفصله وكيع وغيره ،

الدم أو قلدها بنعمتين ، ثم أتى إبراهيم ، فلما قعد عليها واستقرت به على البيداء أهل بالحج .

١٧٣٦ — حدثنا مسدد أخبرنا يحيى عن شعبة بهذا الحديث بمعنى أبي الوليد . قال : « ثم سلت الدم بهده » .

قال أبو داود : رواه همام قال سلت الدم عنها [عنها الدم] بإصبعيه

— يسيل دم ثم يسائه فيكون ذلك علامة على كونها هدياً ويكون ذلك في صفحة سنامها الأيمن . وقد ذهب إلى مشروعته الجمهور من السلف والخلف ، وروى الطحاوى عن أبي حنيفة كراهته والأحاديث ترد عليه . وقد خالف الناس في ذلك حتى صاحباه أبو يوسف ومحمد واحتج على الكراهة بأنه من المثلثة ، وأجاب الخطابي بمنع كونه منها بل هو باب آخر كالسكى وشق أذن الحيوان فيصير علامة وغير ذلك من الوسم وكان الختان والحجامة كما سيحى . ، على أنه لو كان من المثلثة لسكان مافيه من الأحاديث مخصصة له من عموم النهى عنها (الدم عنها) أى عن صفحة سنامها (وقلدها بنعمتين) فيه دليل على مشروعية تقليد الهدي ، وبه قال الجمهور . قال ابن المنذر : أنكر مالك وأصحاب الرأى التقليد لأخيه ، زاد غيره وكأنه لم يبلغهم الحديث وسيحى . (على البيداء) محل بذى الخليفة ، أى علت فوق البيداء وصعدت (أهل) أى لبى (بالحج) وكذا بالعمرة لما فى الصحيحين عن أنس قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبى بالحج والعمرة يقول لبيك حمرة وحجاً » قال المنذر : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى . وابن ماجه .

(قال ثم سلت الدم بهده) أى مسح وأماط . قال الخطابي : سلت بهده ، أى أماطه بإصبعيه . وأصل السلت القطع ويقال : سلت الله أنف فلان أى —

قال أبو داود: هذا من سنن أهل البصرة الذي تفرّدوا به .

١٧٣٧ — حدثنا عبد الأعلى بن حماد أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن يسور بن خزيمة ومروان أنهما قالاً : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية فلما كان بذي الحليفة قلّد الهدى وأشعره وأحرمه » .

١٧٣٨ — حدثنا هناد أخبرنا وكيع عن سفيان عن منصور

— جده (هذا من سنن أهل البصرة) أى حديث التقليد بالنقلين من الأحاديث المروية لأهل البصرة لأن رواية هذا الحديث كلهم بصريون أبو حسان الأعرج مسلم بن عبد الله الذى يدور الإسناد إليه بصري وقناة الراوى عن أبى حسان ثم شعبة الراوى عن قناة كلاهما بصريان . وروى أيضاً هشام الدستوائي عن قناة وهو أيضاً بصري وحديثه عند مسلم وهمام بن يحيى أيضاً روى عن قناة وهو بصري وإليه أشار المؤلف بقوله قال أبو داود رواه همام . كذا فى غاية المقصود .

(قلّد الهدى وأشعره) قال الخطابى : الإشعار أن يلعن فى سنامها حتى يسيل دما فيكون ذلك علماً أنها بدنة ، ومنها الشعار فى الحروب هو الالامة التى يدرف بها الرجل صاحبه ويميز بينه وبين عدوه . وفيه بيان أن الإشعار ليس من جملة ما نهى عنه من المثلة وإلما المثلة أن يقطع عضواً من البهيمة يراد بذلك القمذيب . وفيه أيضاً من السنة التقليد وهو فى الإبل كالإجماع من أهل العلم ، وفيه أن الإشعار من الشق الأيمن وهو السنة . قال المنذرى : وأخرجه البخارى والنسائى .

وَالْأَعْمَشَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْدَى عَنْهُمَا مُقَلَّدَةً .

١٦ — باب تبديل الهدى

١٧٣٩ — حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَلِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ خَالِدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ خَالَ مُحَمَّدٍ يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ رَوَى عَنْهُ حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ جَهْمِ بْنِ الْجَارُودِ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَهْدَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بُحْتِيًّا [نَجِيًّا] فَأَعْطَى بِهَا ثَلَاثَ مِائَةِ دِينَارٍ فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَهْدَيْتُ

— (أهدى غنما مقلة) قال الخطابي : فيه من الفقه أن الغنم قد يقع عليها اسم الهدى وزعم بعضهم أن الغنم لا يطلق عليها اسم الهدى . وفيه أن الغنم تقلد ، وبه قال عطاء والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا ساق الهدى ثم قلده فلا تقلد الغنم وكذلك قال مالك . قال المنذرى وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه بنحوه .

(باب تبديل الهدى)

(قال أهدى عمر بن الخطاب بُحْتِيًّا) بضم الباء وسكون الخاء المعجمة ثم التاء المثناة الفوقانية . قال في القاموس : هي الإبل الخراسانية انتهى . وفي النهاية البختية الأتني من الجمال البخت والذكر بختى وهي جمال طوال الأعناق انتهى . وفي بعض النسخ نجيباً بفتح النون وكسر الجيم ثم الباء والنجيب والنجمية الناقة والجمع النجائب . قال في النهاية : النجيب الفاضل من كل حيوان . ثم قال وقد — (١٢ — عون المعبود)

بُخْتِيًّا [نَجِيًّا] فَأَعْطَيْتُ بِهَا ثَلَاثَمِائَةَ دِينَارٍ فَأَبَيْمَهَا وَأَشْتَرِي بِشَمَنِهَا بُدْنًا ؟
قَالَ لَا أَنْحَرَهَا لِإِبَاهَا .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا لِأَنَّهُ كَانَ أَشْعَرَهَا .

— تذكر في الحديث ذكر النجيب من الإبل مفرداً ومجموعاً وهو القوى منها الخفيف السريع انتهى (بدنًا) جمع بدنة (قال : لا) أى لا تبعها بل انحرها (لإياها) للتأكيد (قال أبو داود هذا) أى منعه صلى الله عليه وسلم عن بيعها . والحديث يدل على أنه لا يجوز بيع الهدى لإبدال مثله أو أفضل . ومن قوله : قال أبو داود ، أبو عبد الرحيم إلى قوله حجاج بن محمد في بعض النسخ ، وهذه ترجمة لأبي عبد الرحيم ذكرها أبو داود ، فأبو عبد الرحيم هذا هو خالد بن أبي يزيد خال محمد بن سلمة روى عن زيد بن أبي أنيسة ومكحول وجهم بن الجارود وعنه حجاج بن محمد الأعور ومحمد بن سلمة وموسى بن أعين وثقه ابن معين . قال المنذرى : قال البخارى : لا يعرف لجهم سماع من سالم انتهى .

قلت : وهذا الحديث أخرجه أحمد والبخارى في تاريخه وابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

هو الجهم بن الجارود . وقد ذكر هذا الحديث البخارى في تاريخه الكبير ، وعلله بهذه العلة ، وأعله ابن القطان بأن جهم بن الجارود لا يعرف حاله ، ولا يعرف له راو إلا أبو عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد . قال : وبذلك ذكره البخارى وأبو حاتم

١٧ - باب من بعث بهديه وأقام

١٧٤٠ - حدثنا عبد الله بن مسنن القعنبي أخبرنا أفلح بن سحيد من القاسم من عائشة قالت : « فتلت فلانيد بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي ثم أشعرها وقلدتها ثم بعث بها إلى البيت وأقام بالمدينة فاحرم عليه شيء كان له حلالاً [أحل له] » .

١٧٤١ - حدثنا يزيد بن خالد الرملي الممداني ومقنب بن سعيد أن الليث بن سعد حدثهم عن ابن شهاب عن عروة وعروة بنت عبد الرحمن أن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهدي من المدينة فأقتل فلانيد هديه ثم لا يحتنب شيئاً مما يحتنب المحرم » .

(باب من بعث بهديه وأقام)

ببلده غير محرم (فلانيد بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم) الفلانيد جمع قلادة وهي ما تعلق بالعنق . والبدن جمع البدنة وهي ناقة أو بقرة تنحر بمكة (بيدي) بتشديد الياء (ثم بعث بها) مع أبي بكر رضي الله عنه في السنة التاسعة (فما حرم) بفتح الحاء وضم الراء (عليه) أى على النبي صلى الله عليه وسلم (شيء) كان له حلالاً (أراد محظورات الإحرام ، معناه أنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث بالهدى ولا يحرم فلهذا لا يحتنب عن محظورات الإحرام .

قال النووي : فيه دليل على استحباب بعث الهدى إلى الحرم ، وأن من لم يذهب إليه يستحب له بعثه مع غيره ، وفيه أن من يبعث هديه لا يصير محرماً ولا يحرم عليه شيء ما يحرم على الحرم ، وهو مذهب كافة العلماء إلا رواية حكيت عن ابن عباس وابن عمر وعطاء وسعيد بن جبهر أنه إذا فعل ذلك -

١٧٤٢ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ
عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَنِ إِبْرَاهِيمَ - زَعَمَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُمَا جَمِيعًا وَلَمْ يَحْفَظْ
حَدِيثَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ هَذَا وَلَا حَدِيثَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ هَذَا - قَالَا قَالَتْ
أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْهَدْيِ فَأَنَا فَتَلْتُ فَلَا تَدَهَا
بِيَدِي مِنْ عَيْنِ كَانَ عَيْنَنَا ، ثُمَّ أَصْبَحَ فِينَا حَالًا يَأْتِي مَا يَأْتِي الرَّجُلُ
مِنْ أَهْلِهِ » .

١٨ — باب في ركوب البدن

١٧٤٣ — حدثنا الْقَعْنَبِيُّ [الْقَعْنَبِيُّ فِيمَا قَرَأَ عَلَى مَالِكٍ مِنْ أَبِي الزِّنَادِ]
عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ ارْكَبْهَا قَالَ [فَقَالَ] إِنَّهَا بَدَنَةٌ

— اجتنب ما يجنبه الحرم ولا يصير محرماً من غير نية الإحرام والصحيح ما قاله
الجمهور لهذه الأحاديث الصحيحة . وسبب هذا القول من عائشة أنه بلغها فتبا
بعض الصعابة فيمن بعث هدياً إلى مكة أنه يحرم عليه ما يحرم على الحاج من
لبس الخيط وغيره حتى ينحر هديه بمكة فقالت ردأ عليه . قال المنذرى : وأخرجه
البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

(زعم) أى ابن عون (سمعه) أى هذا الحديث (منهما) أى القاسم وإبراهيم
(ولم يحفظ) أى لم يميز حديث هذا من الآخر (أم المؤمنين) وهى عائشة (من
عمن) هو الصوف المصبوغ ألواناً . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم
والنسائى .

(باب في ركوب البدن)

(يسوق بدنة) أى ناقه (قال إنها بدنة) أى هدى ظناً أنه لا يجوز ركوب
الهدى مطلقاً . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

قَالَ [فَقَالَ] اِرْكَبْهَا وَبَلَّكَ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ .

١٧٤٤ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ قَالَ : « سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رُكُوبِ الْمَهْدِيِّ فَقَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ اِرْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أُلْجِئْتَ إِلَيْهَا حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا » .

١٩ — باب الهدى إذا عطب قبل أن يبلغ

١٧٤٥ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ نَاجِيَةِ الْأَسْلَمِيِّ أَنَّ « رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مَعَهُ يَهْدِي فَقَالَ إِنْ عَطَبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَأَنْجِرْهُ ثُمَّ اصْبِغْ نَعْلَهُ فِي دَمِهِ ثُمَّ خَلَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ » .

— (اِرْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ) أى بوجه لا يلحقها ضرر (إذا أُلْجِئْتَ) أى : إذا اضطرت (إليها) إلى ركوبها (حتى تجد ظهراً) أى سرکوباً آخر .

قال النووي : هذا دليل على ركوب البدنة المهداة وفيه مذاهب ، مذهب الشافعي أنه يركبها إذا احتاج ولا يركبها من غير حاجة وإنما يركبها بالمعروف من غير إضرار وبهذا قال جماعة وهو رواية عن مالك في الرواية الأخرى وأحمد وإسحاق له ركوبها من غير حاجة بمحتم لا يضرها ، وبه قال أهل الظاهر . وقال أبو حنيفة : لا يركبها إلا أن لا يجد منه بداً انتهى . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي .

(باب الهدى إذا عطب قبل أن يبلغ)

(فقال إن عطب) بكسر الطاء أى عبي وهجز من السير ووقف في الطريق وقيل أى قرب من المطلب وهو الهلاك . ففي القاموس : عطب كنعصر لان ، وكفرح هلك والمعنى على الثانى (منها) أى من الهدى المهداة إلى السكبة بيان —

١٧٤٦ - حدثنا سليمان بن حَرْبٍ وَمُسَدَّدٌ قَالَا أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ ح .
وَأَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ وَهَذَا حَدِيثٌ مُسَدَّدٌ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ
مُوسَى بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَلَانًا الْأَسْلَمِيَّ وَبَعَثَ مَعَهُ بَنَانًا عَشْرَةَ بَدَنَةً ، فَقَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ أَزْحِفَ عَلَى
مِنْهَا شَيْءٌ ؟ قَالَ تَنْحَرُهَا ثُمَّ تَصْنِغُ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا ثُمَّ أَضْرِبُهَا عَلَى صَفْحَتِهَا
وَلَا تَأْكُلُ مِنْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِكَ أَوْ قَالَ مِنْ أَهْلِ رُقَّتِكَ .

- (ثم اصنغ) أى اغمس (نعله) أى المقلدة به (فى دمه) أى ثم اجعلها على صفحته
قال الخطابى : إنما أمره أن يصنغ نعله فى دمه ليعلم المار به أنه هدى فيجتنبه إذا -
لم يكن محتاجاً ولم يكن مضطراً إلى أكله (ثم خل بينه وبين الناس) فيه دلالة
على أنه لا يحرم على أحد أن يأكل منه إذا احتاج إليه قال المنذرى : وأخرجه
الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث ناجيه حديث حسن
صحيح .

(عن أبي التياح) أى حماد وعبد الوارث كلاهما عن أبي التياح (إن
أزحف) أى أعصى وعجز عن المشى وهو بضم الهمزة على ما لم يسم فاعله ، هكذا
ضبطه الخطابى ، وفى صحيح مسلم فأزحفت عليه بفتح الهمزة وإسكان الزاء .
قال النووى : كلاهما صحيحان . قال الخطابى : معناه أعصى وكل يقال زحف البعير
إذا خرّ على استه على الأرض من الإعياء وأزحفه السير إذا جهد وبلغ به هذا
الحال (ثم تصنغ نعلها) أى التى قللتها فى علقها (فى دمه) لثلاثاً يأكل منها
الأغنياء (ثم اضربها) أى النعل (على صفحتها) أى كل واحدة من النعلين
على صفحة من صفحتى سفامها (ولا تأكل منها أنت) للتأكيد (ولا أحد)
أى لا يأكل أحد (من أهل رقتك) بضم الراء وسكون الفاء ، وفى القاموس
الرفقة مثلته أى رقتك ، فأهل زائد والإضافة بيانه .

قال أبو داود: الذي تفرد به يومين هذا الحديث قوله: «ولا تأكل منهن»
منها أنت ولا أحد من أهل رفقك».

وقال في حديث عبد الوارث: «اجعله [ثم اجعله] على صفحتها
مكان أضر بها».

قال أبو داود: سمعت أبا سلة يقول: إذا أقيمت الإسناد،
والمعنى: كقولك.

— قال الطيبي رحمه الله: سواء كان فقيراً أو غنياً، وإنما امتنعوا ذلك قطعاً
لأطاعهم لئلا ينحرفوا أحد ويتمثل بالمطرب هذا إذا أوجب على نفسه، وأما إذا
كان تطوعاً فله أن ينحرف ويأكل منه فإن مجرد التقليد لا يخرج عن ملكه،
قاله في المرقاة: قال المنذرى: وأخرجه مسلم والنسائي.

(الذي تفرد به انتهى) هذه العبارة ليست في عامة النسخ ولا يستقيم المعنى
بها فإن التفرد بهذه الجملة ليس في طبقة الصحابة لأن ابن عباس رواها عن
ذؤيب أبي قبيصة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما عند مسلم وأرسله ابن عباس
مرة كما عند المؤلف، وهكذا روى عمرو بن خارجة الثمالي عن النبي صلى
الله عليه وسلم كما عند أحمد في مسنده ولفظه «ولا تأكل أنت ولا أهل
رفقك وخل بينه وبين الناس» بل هذه الجملة في حديث ناجية الأسلمي أيضاً
عند الواقدي في المغازي ولكن الواقدي ضعيف جداً. وأما في طبقة التابعين
فروى موسى بن سلمة الهذلي وسنان بن سلمة كلاهما عن ابن عباس كما عند مسلم
وشهر بن حوب عن عمرو بن خارجة عند أحمد. ويشبه أن يكون المراد تفرداً
لأبي التياح فإن مدار الإسناد إليه وهو يروى عن موسى بن سلمة. وأجيب
بأن أبا التياح قد توبع تابعه قتادة عن سنان بن سلمة عن ابن عباس كما عند مسلم
(سمعت أبا سلمة) هو موسى بن إسماعيل الملقب (إذا أقيمت الإسناد) في الحديث —

١٧٤٧ - حدثنا هارون بن عبيد الله أخبرنا محمد بن يعقوب بن عبيد الله قال أخبرنا محمد بن إسحاق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال : « لما نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذنته ففحرت ثلاثين بيده وأمرني ففحرت سائرهما » .

١٧٤٨ - حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي أنبأنا عيسى وأخبرنا مسدد أخبرنا عيسى ، وهذا لفظ إبراهيم عن ثور عن راشد بن سعد عن عبد الله بن عامر بن لحي عن عبد الله بن قريط عن النبي صلى الله عليه وسلم

— (والمعنى كفك) ولا يضرك روايتك الحديث إن غيرت بعض الألفاظ فإن رواية الحديث بالمعنى جائز كذا في الشرح .

واعلم أن باب الهدى إذا عطب قبل أن يبلغ تم إلى حديث ابن عباس وبه تم الجزء العاشر . وفرق في بعض نسخ الكتاب بين الباب المذكور وبين قوله حدثنا هارون بن عبد الله أي حديث علي إلى حديث عرفة بن الحارث السكندی بالبسملة فقال بسم الله الرحمن الرحيم حدثنا هارون بن عبد الله إلى آخره . وقال المنذرى في مختصره في آخر حديث ابن عباس آخر الجزء العاشر ويتلوه الحادى عشر من أصله انتهى . والأشبه أن من قوله حدثنا هارون بن عبد الله باب آخر فسقط الباب وأما إدخال هذه الأحاديث الثلاثة أي حديث علي وعبد الله بن قريط وعرفة السكندی في الباب المذكور فلا يخلو من تمسف وتكاف كما لا يخفى والله أعلم .

(ففحرت سائرهما) أي باقيهما . والحديث فيه محمد بن إسحاق وقد عمنن وبه أعلمه المنذرى .

(عن عبد الله بن قريط) بضم القاف وسكون الراء ثم طاء مهملة -

قال : « إِنِّ أَعْظَمَ الْأَيَّامِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمُ النَّحْرِ ثُمَّ يَوْمُ الْقَرِّ » . قال عيسى قال نُوَزَّ : وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّانِي . وقال : « وَقُرَّبَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَدَنَاتُ خَمْسٍ أَوْ سِتٍّ فَطَفِقْنَ يَزْدَلْنَ إِلَيْهِ بِأَيْتِهِنَّ يَبْدَأُ ، فَلَمَّا وَجِبَتْ جُنُوبُهَا قَالَ : فَتَكَلَّمْ بِكَلِمَةٍ خَفِيَّةٍ لَمْ أَفْهَمْهَا ، فَقُلْتُ : مَا قَالَ ؟ قَالَ : مَنْ شَاءَ اقْتَطَعَ » .

— (نم يوم القر) هو اليوم الذي يلي يوم النحر لأن الناس يقرون فيه بمعنى بعد أن فرغوا من طواف الإفاضة والنحر واستراحوا والقر بفتح القاف وتشديد الراء (وقرب) بتشديد الراء مجمولا (بدنات خمس أو ست) شك من الراوى أو تريد من عبد الله تقريب الأمر أى بدنات من بدن النبي صلى الله عليه وسلم (فطفن) بكسر الفاء الثانية أى شرعن (يزدن) أى يتقربن ويسعين بمعنى يقصد كل من البدنة أن يبدأ فى النحر بها ولا يخفى ما فيه من المجزأة الباهرة . قال الطيبي : أى منتظرات يأتين يبدأ للتبرك بيد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى نحرهن . قال الخطابى : يزدن معناه يقربن من قولك زلف الشيء إذا قرب ومنه قوله تعالى ﴿ وَأَزَلْنَا ثُمَّ الْآخِرِينَ ﴾ معناه والله أعلم الدنو والقرب من الهلاك ، وإنما سميت المزلفة لاقتراب الناس إلى منى بعد الإفاضة عن عرفات (فلما وجبت جنوبها) أى سقطت على الأرض . قال الخطابى : معناه ذهبت (أنفسها فسقطت على جنوبها) وأصل الوجوب السقوط (من شاء اقتطع) أى أخذ قطعة منها . قال الخطابى : فيه دليل على جواز هبة المشاع . قال اللذرى : وأخرجه النسائى .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :
وفيه أى فى الحديث — دليل على أن يوم النحر أفضل الأيام ، وذهبت جماعة من العلماء إلى أن يوم الجمعة أفضل الأيام ، واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « خير =

١٧٤٩ — حدثنا محمد بن حاتم أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي
أخبرنا عبد الله بن المبارك عن حرملة بن هرمان عن عبد الله بن الحارث
الأزدی قال سمعت عروة بن الحارث السكندی قال « شهدت رسول الله
صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وأتى بالبدن فقال : ادعوا لي أبا حسن ،
فدعى له علي ، فقال له : خذ بأسفل الحربة ، وأخذ رسول الله صلى الله
عليه وسلم بأغلاها ، ثم طعنا بها البدن ، فلما فرغ ركب بغلته وأرذف
عليها رضى الله عنه . »

٢٠ — باب كيف تنحر البدن

١٧٥٠ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا أبو خالد الأنحري عن
ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر ، وأخبرني عبد الرحمن بن سابط
— (قال شهدت) أي حضرت (أبا حسن) أراد به علي بن أبي طالب (بأسفل
الحربة) هي كالرمح وإنما أخذ أسفلها ليسكنها فلا تسقط على الأرض .

(باب كيف تنحر البدن)

(وأخبرني عبد الرحمن بن سابط) وأخبرني عبد الرحمن بن سابط هو
ابن جريج فالحديث من مسند جابر كذا ذكره أصحاب الأطراف وكتب الأحكام —

== يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة وهو حديث صحيح رواه ابن حبان وغيره .
وفصل النزاع أن يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع ، ويوم النحر أفضل أيام العام ،
فيوم النحر مفضل على الأيام كلها ، التي فيها الجمعة وغيرها ، ويوم الجمعة مفضل على
أيام الأسبوع . فإن اجتمعا في يوم تظاهرت الفضيلتان ، وإن تباينا ، فيوم النحر أفضل
وأعظم ، لهذا الحديث . والله أعلم .

« أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَنْحَرُونَ الْبَدَنَةَ مَعْقُولَةً
الْيُسْرَى قَائِمَةً عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ قَوَائِمِهَا » .

١٧٥١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَنبَأَنَا يُونُسُ أَخْبَرَنِي
زِيَادُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ : « كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ كَعْبٍ وَهُوَ يَنْحَرُ
بَدَنَتَهُ [بَدَنَةُ] وَهِيَ بَارَكَةٌ فَقَالَ : ابْعَثْنَاهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً سَنَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

١٧٥٢ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ أَنبَأَنَا سُفْيَانُ - يَعْنِي ابْنَ عُيَيْنَةَ -

- وغيرهم لكن رواه ابن أبي شيبه في مصنفه عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن
سابط أن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره مرسلًا .

قال ابن القطان في كتابه بعد أن ذكره من جهة أبي داود القائل وأخبرني
هو ابن جريج فيكون ابن جريج روه عن تابعين أحدهما أسنده وهو أبو الزبير
والآخر أرسله وهو عبد الرحمن بن سابط كذا في الشرح (معقولة اليسرى) أي
مربوطة قائمتها اليسرى . والحديث سكت عنه المنذرى .

(بركة) أي جالسة (فقال ابعتها) أي أقما (قِيَامًا) حال مؤكدة أي قائمة
(مقيدة) حال ثانية أو صفة لقائمة معناه معقولة برجل وهي قائمة على الثلاث
(سنة محمد صلى الله عليه وسلم) نصب بعامل محذوف تقديره اتبع سنة محمد
صلى الله عليه وسلم ويدل عليه رواية أنحر قائمة فإنها سنة محمد صلى الله عليه وسلم
وبه قال الشافعي وأحمد ، وقال أبو حنيفة والثوري : ينحر بركة وقائمة ،
واستحب عطاء أي ينحرها بركة معقولة . وأما البقرة والغنم فيسحب أن تذبح
مضطجعة على جنبها الأيسر قاله السكرماني . قال المنذرى : أخرجه البخاري
ومسلم والنسائي .

عن عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ قَالَ « أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ وَأَقْسِمُ بِجُلُودِهَا وَجَلَالِهَا ، وَأَمَرَنِي أَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَزَارَ مِنْهَا شَيْئًا وَقَالَ : نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا » .

— (وَأَمَرَنِي أَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَزَارَ مِنْهَا شَيْئًا) قَالَ الْخَطَّابِيُّ : أَيْ لَا يُعْطَى عَلَى مَعْنَى الْأَجْرَةِ شَيْئًا مِنْهَا فَأَمَّا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ « نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا » أَيْ أَجْرَ عَمَلِهِ ، وَبِهَذَا قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الدِّينِ وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يُعْطِيَ الْجَزَارَ الْجِلْدَ ، وَأَمَّا الْأَكْلُ مِنْ لَحُومِ الْهَدْيِ فَمَا كَانَ مِنْهُ وَاجِبًا لَمْ يَحِلَّ أَكْلُ شَيْءٍ مِنْهُ وَهُوَ مِثْلُ الدَّمِ يَجِبُ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ وَإِفْسَادِ الْحَجِّ وَدَمِ الْمَتَاعَةِ وَالْقِرَانِ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ نَذْرًا أَوْ جِزَاءَ الْمَرْءِ عَلَى نَفْسِهِ ، وَمَا كَانَ تَطَوُّعًا كَالضَّحَايَا وَالْهَدَايَا فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَيَهْدِي وَيَتَصَدَّقَ ، وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ مَالِكٌ : يُؤْكَلُ مِنَ الْهَدْيِ الَّذِي سَاقَهُ لِنِسَاجِهِ وَلِقَوَاتِ الْحَجِّ ، وَمَنْ هَدَى التَّمَتُّعَ وَمَنْ الْهَدْيَ كُلَّهُ إِلَّا فِدْيَةَ الْأَذَى وَجِزَاءَ الصَّيْدِ وَمَا نَذَرَ لِمَسَاكِينٍ . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه : لَا يُؤْكَلُ مِنَ الْبِدَنِ وَمِنْ جِزَاءِ الصَّيْدِ وَيُؤْكَلُ مَا سِوَى ذَلِكَ .

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ يَأْكُلُ مِنَ هَدْيِ التَّمَتُّعِ وَهَدْيِ الْقِرَانِ وَهَدْيِ التَّطَوُّعِ وَلَا يَأْكُلُ مِمَّا سِوَاهَا . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ .

٢١ - باب وقت الاحرام

١٧٥٣ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ إِبْرَاهِيمَ - أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي [حَدَّثَنَا] خُصَيْفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ « قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ : يَا أَبَا الْعَبَّاسِ عَجِبْتُ لِاخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أُوجِبَ ، فَقَالَ : إِنِّي لَا أَعْلَمُ النَّاسَ بِذَلِكَ ، إِنَّمَا إِنَّمَا كَانَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِجَّةٌ وَاحِدَةٌ ، فَمِنْ هُنَاكَ اخْتَلَفُوا ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاجًّا ، فَلَمَّا صَلَّى فِي مَسْجِدِهِ بِذِي الْحَلِيفَةِ رَكَعَتَيْهِ أُوجِبَ [أُوجِبَتْ] فِي مَجْلِسِهِ ، فَأَهْلُ بِالْحَجِّ حِينَ فَرَّغَ مِنْ رَكَعَتَيْهِ ، فَسَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ فَحَفَظْتُهُ عَنْهُ ثُمَّ رَكِبَ فَلَمَّا اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ أَهْلٌ ، وَأَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ إِنَّمَا كَانُوا يَأْتُونَ أَرْسَالًا فَسَمِعُوهُ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ يُهَلُّ فَقَالُوا : إِنَّمَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ ، ثُمَّ مَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْتِ أَهْلٌ ، وَأَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ فَقَالُوا

(باب وقت الإحرام)

(في إهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى إحرامه (فسمع ذلك) أى إهلاله وتلييته (فلما استقلت به) أى برسول الله صلى الله عليه وسلم (ناقته) فاعل استقلت . والمعنى ارتفعت وتعال ناقته به صلى الله عليه وسلم (يأتون أرسالا) أى أفواجا وفرقا (فقالوا) أى زعموا (وأدرك ذلك) أى إهلاله هنا -

إِنَّمَا أَهْلُ حِينَ عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ ، وَأَيْتُمُ اللَّهَ لَقَدْ أَوْجَبَ فِي مُصَلَّاهُ ،
وَأَهْلُ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ ، وَأَهْلُ حِينَ عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ .
قَالَ سَعِيدٌ : فَمَنْ أَخَذَ يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ أَهْلُ فِي مُصَلَّاهُ إِذَا فَرَغَ
مِنْ رَكَعَتَيْهِ .

١٧٥٤ — حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمِ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ « بَيِّدَاؤُكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا مَا أَهْلُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مِنْ
عِنْدِ الْمَسْجِدِ ؛ يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ » .

— (البَيِّدَاءُ) المَازِةُ الَّتِي لَا شَيْءَ فِيهَا وَهِيَ هَهُنَا اسْمُ مَوْضِعٍ مَخْصُوصٍ بِقَرَبِ ذِي
الْحُلَيْفَةِ . وَهَذَا الْحَدِيثُ يَزُولُ بِهِ الْإِشْكَالُ وَيَجْمَعُ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ بِمَا فِيهِ
فَيَكُونُ شُرُوعُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْإِهْلَالِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ صَلَاتِهِ بِمَسْجِدِ
ذِي الْحُلَيْفَةِ فِي مَجْلَسِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْكَبَ ، فَتَنْقُلُ عَنْهُ مِنْ سَمْعِهِ يَهْلُ هُنَاكَ
أَنَّهُ أَهْلُ بِذَلِكَ الْمَكَانِ ثُمَّ أَهْلُ لَمَّا اسْتَقَلَّتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ فَظَنَّ مِنْ سَمْعِ إِهْلَالِهِ عِنْدَ
ذَلِكَ أَنَّهُ شَرَعَ فِيهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ إِهْلَالَهُ بِالْمَسْجِدِ فَقَالَ : إِنَّمَا أَهْلُ
حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ ثُمَّ رَوَى كَذَلِكَ مِنْ سَمْعِهِ يَهْلُ عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ ،
وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ لِمَنْ كَانَ مِيقَاتُهُ ذَا الْحُلَيْفَةِ أَنْ يَهْلُ فِي مَسْجِدِهَا بَعْدَ
فَرَاغِهِ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَيَكْرُرُ الْإِهْلَالَ عِنْدَ أَنْ يَرْكَبَ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، وَعِنْدَ أَنْ يَمُرَّ
بِشَرَفِ الْبَيْدَاءِ . قَالَ فِي الْفَتْحِ : وَقَدْ اتَّفَقَ فَهْمُ الْأَمْصَارِ عَلَى جَوَازِ جَمْعِهِ ذَلِكَ
وَلِأَنَّ الْخِلَافَ فِي الْأَفْضَلِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : فِي إِسْنَادِهِ خَصِيفٌ بَنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْحَرَّانِي وَهُوَ ضَعِيفٌ .

(قَالَ بَيِّدَاؤُكُمْ هَذِهِ النِّخ) يَعْنِي بِقَوْلِكُمْ إِنَّهُ أَهْلُ مِنْهَا وَإِنَّمَا أَهْلُ مِنْ عِنْدِ —

١٧٥٥ — حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ « يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا . قَالَ : مَا هُنَّ [مَا هِيَ] يَا ابْنَ جُرَيْجٍ ؟ قَالَ : رَأَيْتُكَ لَا تَمْسُ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ ، وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النِّعَالَ السَّبْتِيَّةَ ، وَرَأَيْتُكَ تَصْنَعُ بِالْمُصَرِّفَةِ ، وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذْ رَأَوْا الْهَلَالَ ، وَلَمْ تُهَلِّ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُرَّةَ : أَمَّا الْأَرْكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسُ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ ، وَأَمَّا النِّعَالُ السَّبْتِيَّةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

— مسجد ذى الحليفة ومن عند الشجرة التى كانت عند المسجد وسماه ابن ممر كاذبين لأنهم أخبروا بالشئ على خلاف ما هو ، والكذب عند أهل السنة هو الإخبار عن الشئ بخلاف ما هو سواء تعمده أم غلط فيه وسها . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

(كان يوم التروية) وهو اليوم الثامن من ذى الحجة (فإنى لم أَرِ رسول الله صلى الله عليه وسلم يمس إلا اليمانيين) قال النووى : أما اليمانيان فهو بتخفيف الياء ، هذه اللغة الفصيحة المشهورة ، والمراد بالركنين اليمانيين الركن اليمانى والركن الذى فيه الحجر الأسود ويقال له العراقى لسكونه جهة العراق ، وقيل للذى قبله اليمانى لأنه جهة اليمن ، ويقال لهما اليمانيان تغليباً لأحد الاسمين . قال العلماء : ويقال للركنين الآخرين بليان الحجر بكسر الحاء الشاميان لجهة الشام ، قالوا : فاليمانيان باقمان على قواعد إبراهيم صلى الله عليه وسلم بخلاف الشاميان فلهمذا لم يستلما واستلم اليمانيان لبقائهما على قواعد إبراهيم صلى الله عليه وسلم ثم إن العراقى من اليمانيين اختص بفضيلة أخرى وهى الحجر الأسود فاخص لذلك مع —

عليه وسلم يَتَلَبَّسُ النِّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا ، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا ، وَأَمَّا الصُّفْرَةُ فَلَأَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ بِهَا فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَصْنَعَ بِهَا ، وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَلَأَنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْلُ حَتَّى تَذْبَعَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ » .

— الإِسْقَامُ بِتَقْبِيلِهِ وَوَضْعُ الْجَبْهَةِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْيَأْفَى .

قال القاضي: وقد اتفق أئمة الأمصار والفقهاء اليوم على أن الركنتين الشاميين لا يسلمان وإنما كان الخلاف في ذلك في العصر الأول من بعض الصحابة وبعض التابعين ثم ذهب (وأما النعال السبقية) قال النووي : فبسكر السين وإسكان الباء الموحدة ، وقد أشار ابن عمر إلى تفسيرها بقوله التي ليس فيها شعر وهكذا قال جماهير أهل اللغة وأهل العرب وأهل الحديث إنها التي لا شعر فيها ، وهي مشتقة من السبت بفتح السين وهو الحلق والإزالة ، ومنه قولهم سبت رأسه أى حلقه (فأنا أحب أن أصبغ) بضم الباء وفتحها لغتان مشهورتان ، حكاهما الجوهرى وغيره .

قال الإمام المازرى : قيل المراد في هذا الحديث صبغ الشعر وقول صبغ الثوب قال والأشبه أن يكون صبغ الثياب لأنه أخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم صبغ ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم أنه صبغ شعره . قال النووي : جاءت آثار عن ابن عمر بين فيها تصفير ابن عمر لحيته واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصفر لحيته بالورس والزعفران . وذكر أيضاً في حديث آخر احتجاجة بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبغ بها ثيابه حتى عمامته (وأما الإهلال) قال المازرى: إجابة ابن عمر بضرب من القياس من حيث لم يتمكن من الاستدلال بنفس فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسألة بينها فاستدل في معناه ، ووجه قياسه أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أحرم عند الشرع في أفعال الحج —

١٧٥٦ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا [أنبأنا] ابن جريج عن محمد بن المنكدر عن أنس قال « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة أربعاً ، وصلى العصر بذي الحليفة ركعتين ، ثم بات بذي الحليفة حتى أصبح ، فلما ركب راحلته واستوت به أهل » .

١٧٥٧ - حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا رَوْحٌ حدثنا أشعث عن الحسن عن أنس بن مالك « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ثم ركب راحلته ، فلما علا على جبل اليبداء أهل » .

١٧٥٨ - حدثنا محمد بن بشار أخبرنا وهب - يعني ابن جابر - أخبرنا أبي قال سمعتُ محمد بن إسحاق يحدث عن أبي الزناد عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص قالت قال سعد بن أبي وقاص : « كان نبي الله

— والذهاب إليه فأخبر ابن عمر الإحرام إلى حال شروعه في الحج وتوجهه إليه وهو يوم التروية فإنهم حينئذ يخرجون من مكة إلى منى ووافق ابن عمر على هذا الشافعي وأصحابه وبعض أصحاب مالك وغيرهم . وقال آخرون : الأفضل أن يحرم من ذي الحجة ونقله القاضي عن أكثر الصحابة والعلماء والخلاف في الاستعجاب وكل منها جائز بالإجماع والله أعلم . قال المفردى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه مطولاً ومختصراً .

(بذي الحليفة ركعتين) فيه مشروعية قصر الصلاة لمن خرج من بيوت البلد وبات خارجاً عنها ولو لم يستمر سفره ، واحتج به أهل الظاهر في قصر الصلاة في السفر القصيرة ولا حجة فيه لأنه كان ابتداء لا المنتهى . قال المفردى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي مختصراً ليس فيه ذكر المبيت (جبل اليبداء) قال المفردى : أخرجه النسائي .

صلى الله عليه وسلم إذا أخذ طريق الفرع [الفرع] أهل إذا استقلت يد راحلته ، فإذا [وإذا] أخذ طريق أحد أهل إذا أشرف على جبل التبداء .

٢٢ - باب الاشتراط في الحج

١٧٥٩ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عباد بن العوام عن هلال ابن خباب عن عكرمة عن ابن عباس « أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إني أريد الحج أشترط [أشترط] ؟ قال : نعم . قالت : فكيف أقول ؟ قال قولي : **لبيك اللهم لبيك وتحلي من الأرض حيث حبستى** » .

— (إذا أخذ طريق الفرع) بضم الفاء اسم موضع بين مكة والمدينة قال المنذرى : فى إسناده محمد بن إسحاق بن يسار .

(باب الاشتراط فى الحج)

(أن ضباعة) بضم المعجمة بعدها موحدة قال الشافعى : كنيته أم حكيم وهى بنت عم النبی صلى الله عليه وسلم أبوها الزبير بن عبد المطلب بن هاشم (اشترط) بخذف همزة الاستفهام (وتحلى) بفتح الميم وكسر الموحدة أى مكان إحلالى . والحديث يدل على أن من اشترط هذا الاشتراط ثم عرض له ما يحبس عنه الحج جاز له التحلل وأنه لا يجوز التحلل مع عدم الاشتراط ، وبه قال جماعة من الصحابة منهم على وابن مسعود وعمر وجماعة من التابعين ، وإليه ذهب أحمد وإسحاق وأبو نؤير وهو المصحح للشافعى كما قال النووى . وقال أبو حنيفة وسالك وبعض التابعين إنه لا يصح الاشتراط ، وهو مروى عن ابن عمر . قال البيهقى : لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة لقال به ولم ينكر الاشتراط كما لم ينكر أبوه انتهى . قال الخطابى : وفيه دليل على أن المحصر يحل حيث يحبس وينحر —

٢٣ - باب في إفراد الحج

١٧٦٠ - حدثنا عبد الله بن مسleme القعنبي أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج » .

— هديه هناك حرماً كان أو حلاً وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية حين أحصر نحر هديه وحل . وقال أبو حنيفة وأصحابه دم الإحصار لا يراق إلا في الحرم يقيم المحصر على إحرامه ويبيع بالهدى ويوعدهم يوم يقدر فيه بلوغ الهدى المنسك فإذا كان ذلك الوقت حل . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى من حديث عائشة .

(باب في إفراد الحج)

(أفرد الحج) قال النووي : والإفراد أن يحرم بالحج في أشهره ويفرغ منه ثم يعتمر ، والتمتع أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ويفرغ منها ثم يحج من عامه ، والقران أن يحرم بهما جميعاً . قال الخطابى : لم تختلف الأمة في أن الإفراد والقران والتمتع بالعمرة إلى الحج كلها جائزة ، غير أن طوائف العلماء اختلفوا في الأفضل منها ، فقال مالك والشافعى : الإفراد أفضل ، وقال أبو حنيفة وأصحابه والثورى : القران أفضل ، وقال أحمد بن حنبل : التمتع بالعمرة إلى الحج هو الأفضل . وكل من هذه الطوائف ذهب إلى حديث وذكر أبو داود ، وتلك الأحاديث على اختلافها مجمل ومفصلاً وعلى حسب ما وقع له في الرواية ، وسأأتى البيان على شرحها وكشف مواضع الإشكال منها في مواضعها إن شاء الله تعالى . غير أن نقرأ من المحدثين طعنوا في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي أهل الرواية والنقل من أئمة الحديث وقالوا لم يحج النبي صلى الله عليه وسلم بعد قيام —

١٧٦١ - حدثنا سُليمانُ بنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ ح . وَأَخْبَرَنَا
مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ - بِعَنى ابْنِ سَلَمَةَ ح . وَأَخْبَرَنَا مُوسَى أَخْبَرَنَا
وُهَيْبٌ عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « خَرَجْنَا مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُوَافِينَ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ ، فَلَمَّا كَانَ بِذِي
الْحُلَيْفَةِ قَالَ : مَنْ شَاءَ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ فَلْيُهْلَ ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يُهْلَ بِعُمْرَةٍ
فَلْيُهْلَ بِعُمْرَةٍ . قَالَ مُوسَى فِي حَدِيثِ وَهَيْبٍ : فَأَنَّى لَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ
لَأَهْلَيْتُ بِعُمْرَةٍ . وَقَالَ فِي حَدِيثِ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ : وَأَمَّا أَنَا فَأُهْلُ بِالْحَجِّ فَإِنَّ
مَعِيَ الْهَدْيَ ، ثُمَّ اتَّفَقُوا ، فَكُنْتُ فِيمَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ
الطَّرِيقِ حِضْتُ ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَبْكِي ،
فَقَالَ : مَا يُبْكِيكِ ؟ قُلْتُ : وَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ خَرَجْتُ الْعَامَ . قَالَ :

— الإسلام إلا حجة واحدة فكيف يجوز أن يكون تلك الحجة مفرداً وقارناً
ومتمماً وأفعال نسكها مختلفة وأحكامها غير متفقة وأسانيدها كلها عند أهل
الرواية ونقله الأخبار جياذ صحاح ، ثم قد وجد فيها هذا التناقض والاختلاف
يريدون بذلك توهين الحديث وتصغير شأنه وضعف أمر حملته ورواته . قال
المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

(عن هشام) أى حماد بن زيد وحماد بن سلمة ووهيب كلهم عن هشام
(موافين هلال ذى الحجة) أى مقارنين لاستهلاله وكان خروجهم قبله بخمس
في ذى القعدة كما صرح به في رواية عمرة التي ذكرها مسلم (لولا أني أهديت
لأهملت بعمره) أى خالصة لسن الهدي يمنع الإحلال قبل الحج كالقارن
والإفراد . هذا مما يحتاج به من يقول بتفضيل التمتع ومثله قوله صلى الله عليه
وسلم : « لو استقبلت من أمرى ما استقبلت ما سقت الهدي » ووجه الدلالة —

أَرَفَضِي عُمَرَتَكَ وَأَنْقَضِي رَأْسَكَ وَأَمْتَشِطِي . قَالَ مُوسَى : وَأَهْلِي بِالْحَجِّ ، وَقَالَ
 سُكَيْمَانُ : وَأَصْنَعِي مَا يَصْنَعُ الْمُسْلِمُونَ فِي حَجَّتِهِمْ ، فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةُ الصَّدْرِ أَمَرَ
 [أَمَرَ يَعْنِي] رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَذَهَبَ بِهَا إِلَى
 التَّنْعِيمِ . رَأَى مُوسَى : فَأَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ عُمَرَتِهَا وَطَافَتْ بِالْبَيْتِ ، فَتَقَصَّى
 اللَّهُ عُمَرَتَهَا وَحَجَّهَا . قَالَ هِشَامٌ : وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَدًى .

— منهما أنه صلى الله عليه وسلم لا يتدى إلا الأفضل ، وفي هذه الرواية تصريح
 بأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن متمتعاً (أرفض عمرتك) قال الخطابي : اختلف
 الناس في معناه فقال بعضهم أتركها وأخريها على القضاء ، وقال الشافعي : إنما
 أمرها أن تترك العمل للعمرة من الطواف والسعي لأنها تترك العمرة أصلاً وإنما
 أمرها أن تدخل الحج على العمرة فتكون قارنة .

قلت : وعلى هذا المذهب تكون عمرتها من التمتع تطوعاً لا عن واجب
 ولكن أراد أن يطيب نفسها فأعمرها وكانت قد سأله ذلك . وقد روى
 ما يشبه هذا المعنى في حديث جابر . انتهى كلامه (ليلة الصدر) أى ليلة
 طواف الصدر وهو بفتح الصاد والهمزة المهملة بمعنى رجوع المسافر من مقصده
 ومنه قوله صلى الله عليه وسلم للمهاجر إقامة ثلاث بعد الصدر يعنى بمكة بعد أن
 يقضى نسكه .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

والأحاديث الصحيحة صريحة بأنها أهلت أولاً بعمرة ، ثم أمرها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لما حاضت أن تهل بالحج ، فصارت قارنة . ولهذا قال لها النبي
 صلى الله عليه وسلم : « يكفيك طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة لحجك وعمرتك »
 متفق عليه ، وهو صريح في رد قول من قال : إنها رفضت إحرام العمرة رأساً =

قال أبو داود: رَدَّ مُوسَى فِي حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ « فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْبَطْحَاءِ طَهَّرَتْ عَائِشَةُ » .

— قال في اللسان : والصدر اليوم الرابع من أيام النحر ، لأن الناس يصدرون فيه عن مكة إلى أماكنهم . وفي المنزل تركته على مثل ليلة الصدر بمعنى حين صدر الناس من حجهم (ليلة البطحاء) قال في اللسان : البطحاء مسيل فيه دقاق الحصى . قال الجوهري : الأبطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى و بطحاء مكة وأبطحها معروفة ومنى من الأبطح انتهى . والمعنى أن عائشة طهرت في ليلة من أيام نزول البطحاء وهي منى فكانت طهارتها في ليلة من ليالي أيام منى والله أعلم قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه . —

== وانتقلت إلى الأفراد ، وإنما أمرت برفض أعمال العمرة من الطواف والسعى حتى تطهر ، لا برفض إحرامها .

وأما قوله « ولم يكن في شيء من ذلك هدى » فهو مدرج من كلام هشام ، كما بينه وكيع وغيره عنه ، حيث فصل كلام عائشة من كلام هشام ، وأما ابن نمير وعبد بن أدرجاء في حديثهما ولم يميزاه ، والذي ميزه معه زيادة علم ، ولم يعارض غيره فأبن نمير وعبد بن أدرجاء لم يقولوا « قالت عائشة ولم يكن في شيء من ذلك هدى » بل أدرجاء وميزه غيرهما ، وأما قول من قال إنها أحرمت بحج ثم نوت فسخه بعمرة ، ثم رجعت إلى حج مفرد ، فهو خلاف ما أخبرت به عن نفسها ، وخلاف ما دل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم لها « يهلك طوافك للحجك وعمرتك » والنبي صلى الله عليه وسلم إنما أمرها أن تهل بالحج لما حاضت ، كما أخبرت بذلك عن نفسها ، وأمرها أن تدع العمرة وتهل بالحج . وهذا كان يسرف ، قبل أن يأمر أصحابه بفسخ حجهم إلى العمرة ، فإنه إنما أمرهم بذلك على المروءة .

وقوله إنها أشارت بقولها « فكنت فيمن أهل بعمرة » إلى الوقت الذي نوت فيه الفسخ في غاية الفساد فإن صريح الحديث يشهد بطلانه ، فإنها قالت « فكنت ==

١٧٦٢ — حدثنا القعنبي عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي الأسود

محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير عن عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم قالت: «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع، فبنا من أهل بعمرة وبنا من أهل بحج وعمرة، وبنا من أهل بالحج، وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج، وأما فأما [من أهل بالحج أو جمع الحج والعمرة فلم يحلوا حتى كان يوم النحر].

١٧٦٣ — حدثنا ابن السرح أنبأنا ابن وهب أخبرني مالك عن أبي الأسود بإسناده مثله. زاد « فأما من أهل بعمرة فأحل [فحل] ».

— (فلم يحلوا حتى كان يوم النحر) المحققون قالوا في نسكه صلى الله عليه وسلم إنه القرآن فقد صح ذلك من رواية اثني عشر من الصحابة رضى الله عنهم بحيث لا يمتنع التأويل . وقد جمع أحاديثهم ابن حزم الظاهري في حجة الوداع له وذكرها حديثاً حديثاً . قالوا وبه يحصل الجمع بين أحاديث الباب —

== فيمن أهل بعمرة فلما كان في بعض الطريق حضت « فهذا صريح في أنها حاضت بعد إهلالها بعمرة .

ومن تأمل أحاديثها علم أنها أحرمت أولاً بعمرة ، ثم أدخلت عليها الحج فصارت قارنة ، ثم اعتمرت من التمتع عمرة مستقلة تطيباً لقلبها .

وقد غلط في قصة عائشة من قال إنها كانت مفردة ، فإن عمرتها من التمتع هي عمرة الإسلام الواجبة . وغلط من قال إنها كانت متمتعة ، ثم فسخت المتعة إلى أفراد ، وكانت عمرة التمتع قضاء لتلك العمرة .

وغلط من قال إنها كانت قارنة ، ولم يكن عليها دم ولا صوم ، وأن ذلك إنما يجب على التمتع . ومن تأمل أحاديثها علم ذلك ، وتبين له أن الصواب ما ذكرناه .
== والله أعلم

١٧٦٤ - حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ
الرُّبَيْعِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ : « خَرَجْنَا مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ ، ثُمَّ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلْيَهْلِ بِالْحِجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ
ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا . فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ وَلَمْ أَطْفِ
بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ [النَّبِيِّ]
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : انْقَضِيَ رَأْسُكَ وَامْتَشَطَى وَأَهْلَى بِالْحِجِّ وَدَعَى

— أما أحاديث الأفراد فبينية على أن الراوى سمعه يلبي بالحج فزعم أنه مفرد بالحج
فأخبر على حسب ذلك ، ويحتمل أن المراد بإفراد الحج أنه صلى الله عليه وسلم
لم يحج بعد الافتراض إلا حجة واحدة . وأما أحاديث التمتع فبينية على أنه سمعه
يلبي بالعمرة ، فزعم أنه متمتع وهذا لا مانع منه من إفراد نسك بالذكر لا تقارن
على أنه قد يمتنع الصوت بالثاني ، ويحتمل أن المراد بالتمتع القرآن لأنه من
إطلاقات القديمة وهم كانوا يسمون القرآن تمعاً والله تعالى أعلم كذا في فتح الودود
قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجة مختصراً ومطولاً .
(فأهللنا بعمره) اختلفت الروايات في إحرام عائشة اختلافاً كثيراً وبسطه
الحافظ في الفتح (انقضى رأسك) بضم القاف والصاد المعجمة أى حل صفر شعرك ،
وفى رواية البخارى فى كتاب الحيض بلفظ « وافعل ما يفعل الحاج غير أن
لا تطوف بالبيت » (وامتشطى) أى سرحى بالمشط . قال الحافظ : قال الخطابى
استشكل بعض أهل العلم أمره لما بنقض رأسها ثم بالامتشاط وكان الشافعى
يتأوله على أنه أمرها أن تدع العمرة وتدخل عليها الحج فتصير قارنة ، قال وهذا
لا يشاكل القصة وقيل أن مذهبها أن المعتبر إذا دخل مكة استباح ما يستبيحه —

العمرة . قالت : ففعلت . فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التَّعْمِيمِ فَأَعْتَمَرْتُ ، فقال : هذِهِ مَسْكَانُ حُمْزَتِكَ . قالت : فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم ، وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافاً واحداً .

— الحاج إذا رعى الجرة قال وهذا لا يعلم وجهه وقيل كانت مضطرة إلى ذلك . قال ويحتمل أن يسكون نقص رأسها كان لأجل الغسل لتل بالهـج لا سيما أن كانت ملبدة فتمحتاج إلى نقص الضفر ، وأما الامتشاط فلهـل المراد به تسريحها شعرها بأصابعها برفق حتى لا يسقط منه شيء ثم تضفره كما كان انتهى (بالبيت) متعلق طاف أى طواف العمرة (ثم طافوا طوافاً آخر) هو طواف الإفاضة (طوافاً واحداً) لأن القارن يكفيه طواف واحد وسعى واحد لأن أفعال العمرة —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد احتج به ابن حزم على أن المحرم لا يحرم عليه الامتشاط ، ولم يأت بتعريمه نص وحمله الأكثر على امتشاط رفيق لا يقطع الشعر ، ومن قال : كان بعد جرة العقبة ، فساق الحديث يبطل قوله ، ومن قال : هو التمشط بالأصابع ، فقد أبعد في التأويل ، ومن قال : إنها أمرت بترك العمرة رأساً ، فقوله باطل ، لما تقدم ، فإنها لو تركتها رأساً لكان قضاؤها واجباً ، والنبي صلى الله عليه وسلم قد أخبرها أنه لا عمرة عليها ، وأن طوافها يكفي عنهما ، وقوله « أهلى بالحج » صريح في أن إحرامها الأول كان بعمرة ، كما أخبر به عن نفسه وهو يبطل قول من قال : كانت مفردة ، فأمرت باستدامة الافراد .

وفي الحديث دليل على تعدد السعى على المتحتم ، فإن قولها « ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم » تريد به الطواف بين الصفا والمروة ولهذا نفته عن =

قال أبو داود : رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ وَمَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ نَحْوَهُ ،
أَمْ يَذْكُرُوا طَوَافَ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِعُمْرَةٍ وَطَوَافَ الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ .
١٧٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ مَوْسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ هَبْدِ
الرَّخَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « لَبَّيْنَا بِالْحَجِّ حَتَّى إِذَا
كُنَّا بِسَرِفٍ حِصَتْ ، فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أُبْسِكِي

— تندرَج في أفعال الحج وهو مذهب عطاء والحسن وطائوس وبه قال مالك والشافعي
وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود وجاهير العلماء خلافاً للحنفية ، قالوا لا بد
للقارن من طوافين وسعيين لأن القرآن هو الجمع بين العبادتين فلا يتحقق إلا
بالإتيان بأفعال كل منهما ، وهو يحكى عن أبي بكر وعمر وعلى وابن مسعود
والحسن بن علي ولا يصح عن واحد منهم واستدل العيني بحديث ابن عمر عند
الدارقطني بلفظ أنه جمع بين حجة وعمره معاً وطاف لهما طوافين وسعى لهما سعيين ،
وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع ، وبحديث علي عند
الدارقطني أيضاً وبحديث ابن مسعود وحديث عمران بن حصين عنده أيضاً ،
وكلها مطعون فيها إما في روايتها من الضعف المانع للاحتجاج بها والله أعلم . قال
المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

(حتى إذا كنا بسرف) هو بفتح السين المهملة وكسر الراء هو ما بين مكة —

= القارين ، ولو كان المراد به الطواف بالبيت لكان الجميع فيه سواء فإن طواف
الإفاضة لا يفرق فيه القارن والمتمتع .

وقد خالفها جابر في ذلك ، ففي صحيح مسلم عنه أنه قال : « لم يطف النبي صلى الله
عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً طوافه الأول » وأخذ الإمام
أحمد بحديث جابر هذا في رواية ابنه عبد الله ، والمشهور عنه أنه لا بد من طوافين
على حديث عائشة ، ولكن هذه اللفظة وهي « طاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت »
إلى آخره قد قيل : إنها مدرجة في الحديث من كلام عروه .
=

فَقَالَ: مَا يُبْسِكُكَ يَا عَائِشَةُ؟ فَقُلْتُ حِضْتُ، لَيْتَنِي لَمْ أَكُنْ حَبَجْتُ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، إِنَّمَا ذَلِكَ شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَقَالَ: انْصَبِي الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا دَخَلْنَا مَسَكَةً قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ شَاءَ أَنْ يَجْعَلَ لَهَا عُزْرَةً فَلْيَجْعَلْهَا عُزْرَةً إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَ الْهَدْيِ قَالَتْ: وَذَمَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نِسَائِهِ الْبَقَرِ يَوْمَ الذَّحْرِ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْبَطْحَاءِ وَطَهَّرَتْ [وَتَجَهَّزَتْ] عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَرْجِعُ صَوَاحِرِي بِحَجٍّ وَعُزْرَةٍ وَأَرْجِعُ أَنَا بِالْحَجِّ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ فَذَهَبَ بِهَا إِلَى التَّنْعِيمِ فَلَبَّتْ بِالْعُمْرَةِ .

— والمدينة على أميال قليل منها قيل ستة وقيل تسعة وقيل عشرة وقيل اثنا عشر ميلا (إِنَّمَا ذَلِكَ شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ) هذا تسلية لها وتخفيف لها ومعناه أنك لست مختصة به بل كل بنات آدَمَ يكون منهن هذا كما يكون منهن ومن الرجال البول والغائط وغيرها . واستدل البخاري في صحيحه في كتاب الحيض بعموم هذا على أن الحيض كان في جميع بنات آدَمَ وأنكر به على من قال إن الحيض أول ما أرسل وقع في بنى إسرائيل (غير أن لا تطوفي بالبيت) في هذا دليل على الخائض والنفساء والمحدث والجنب يصح منهم جميع أفعال الحج وأحواله وهيئاته إلا الطواف وركعتيه ، فيصح الوقوف بعرفات وغيره وفيه دليل على أن الطواف لا يصح من الخائض وهذا يجمع عليه (وذبح رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نِسَائِهِ الْبَقَرِ) واستدل به مالك في أن التضحية بالبقرة أفضل من بدنة ولا دلالة له فيه لأنه ليس فيه ذكر تفضيل البقرة ولا عموم لفظ ، إِنَّمَا قَضِيَةُ عَيْنٍ مُحْتَمَلَةٌ الْأُمُورُ فَلَا حُجَّةَ فِيهَا لِمَا قَالَهُ . وذهب الشافعي والأكثر إلى أن التضحية بالبدنة أفضل من البقرة —

١٧٦٦ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرى إلا أنه الحج ، فلما قدمنا تطوفنا [طئفنا] بالبيت ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يسكن ساق الهدى أن يحل ، فأحل [فحل] من لم يسكن ساق الهدى . »

١٧٦٧ — حدثنا محمد بن يحيى بن فارس أخبرنا عثمان بن عمر أنبأنا يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لو استقبلت من أمري ما أمرى ما استدرت لما سقت الهدى . »

— لقوله صلى الله عليه وسلم « من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة » إلى آخره قاله النووي (ليلة البطحاء) قال المعنى وكان ابتداء حيضها يوم السبت لثلاث خلون من ذي الحجة بسرف وطهرت يوم السبت وهو يوم النحر والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم .

(لا نرى إلا أنه الحج) وفي لفظ لمسلم ولا نذكر إلا الحج ، وظاهر هذا أن عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا محرمين بالحج وقد تقدم قولها فئنا من أهل بعرة ومنا من أهل بالحج والعمرة ومنا من أهل بالحج فيعمل أنها ذكرت ما كانوا بمقادونه من ترك الاعتار في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون إلا الحج ، ثم بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم وجوه الإحرام وجوز لهم الاعتار في أشهر الحج . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائي .

(لو استقبلت من أمري ما أمرى ما استدرت) أى لو عنى هذا رأى الذى رأيتة آخرأ وأمرتم به فى أول أمرى لما سقت الهدى معى وقلدته وأشهرته فإنه إذا —

قال محمدٌ : أَحْسَبُهُ قَالَ : وَلَحَلَّتْ مَعَ الَّذِينَ أَحَلُّوا مِنَ الْعُمْرَةِ . قَالَ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ أَمْرُ النَّاسِ وَاحِدًا .

١٧٦٨ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ « أَقْبَلْنَا مُهَاجِرِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحِجِّ مُفْرَدًا

— فَعَلْ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَنْحَرَهُ وَلَا يَنْحَرُ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ فَلَا يَصِحُّ لَهُ فُسْخُ الْحِجِّ بِعُمْرَةٍ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدًى فَلَا يَلْتَزِمُ هَذَا وَيَجُوزُ لَهُ فُسْخُ الْحِجِّ . وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهَذَا الْقَوْلِ تَطْيِيبَ قُلُوبِ أَصْحَابِهِ لِأَنَّهُ كَانَ يَشْقَى عَلَيْهِمْ أَنْ يَحْلُوا وَهُوَ مُحْرَمٌ فَقَالَ لَهُمْ ذَلِكَ لِئَلَّا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّ الْأَفْضَلَ لَهُمْ قَبُولُ مَا دَعَاهُمْ إِلَيْهِ وَأَنَّهُ لَوْلَا الْهَدًى لَفَعَلَهُ كَذَا فِي النَّهْيَةِ . قُلْتُ : فَتَسْكُونُ دَلَالَةَ الْحَدِيثِ حِينَئِذٍ عَلَى مَعْنَى جَوَازِ التَّمَتُّعِ لَا عَلَى مَعْنَى الْإِخْتِيَارِ (قَالَ مُحَمَّدٌ) بْنُ يَحْيَى الذَّهَلِيُّ (أَحْسَبُهُ) أَيْ عُثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو (قَالَ) فِي رِوَايَتِهِ هَذِهِ الْجُمْلَةُ لَحَلَّتْ الْحُجَّةُ (قَالَ) أَيْ مُحَمَّدُ الذَّهَلِيُّ فِي تَفْسِيرِ هَذَا السَّكَلَامِ (بِالْحِجِّ مُفْرَدًا) اسْتَدْلَ بِهِ مَنْ قَالَ إِنَّ حُجَّتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ مُفْرَدًا وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّ غَايَةَ مَا فِيهِ أَنَّهُمْ أَفْرَدُوا الْحِجَّ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَفْرَدَ الْحِجَّ —

قَالَ الْخَافِضُ شَمْسُ الدِّينِ بْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ :

وَالصَّوَابُ أَنَّ مَا أَحْرَمَ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كَانَ أَفْضَلَ ، وَهُوَ الْقُرْآنُ ، وَلَكِنْ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَوْ اسْتَقْبَلَ مِنْ أَمْرِهِ مَا اسْتَدْبَرَ لِأَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ ، وَكَانَ حِينَئِذٍ مُوَافِقًا لَهُمْ فِي الْمَفْضُولِ ، تَأْلِيفًا لَهُمْ وَتَطْيِيبًا لِقُلُوبِهِمْ ، كَمَا تَرَكَ بِنَاءَ السَّكْمَةِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ، وَإِدْخَالَ الْحَجَرِ فِيهَا ، وَالصَّاقَ بِأَبْهَامِ الْأَرْضِ ، تَأْلِيفًا لِقُلُوبِ الصَّعَابَةِ الْحَدِيثِ الْمَهْدِ بِالْإِسْلَامِ ، خَشْيَةً أَنْ تَفْرَقَ قُلُوبُهُمْ . وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ جَمَعَ لَهُ الْأُمَرَاءُ : النَّسَكُ الْأَفْضَلَ الَّذِي أَحْرَمَ بِهِ ، وَمُوَافَقَتَهُ لِأَصْحَابِهِ بِقَوْلِهِ « لَوْ اسْتَقْبَلْتُ » فَهَذَا بِفَعْلِهِ ، وَهَذَا بِنَيْتِهِ وَقَوْلِهِ ، وَهَذَا الْأَلْبِقُ بِحَالِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ .

وَأُقْبِكَتْ عَائِشَةُ مُهَلَّةً بِعُمَرَوِ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بِسَرِفِ مَرَكْتُ حَتَّى إِذَا قَدِمْنَا طُفْنَا بِالْكَنْبَةِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَحِلَّ مِنَّا مَنْ لَمْ يَسْكُنْ مَعَهُ هَذِي . قَالَ فَقُلْنَا : حِلٌّ مَاذَا ؟ قَالَ : الْحِلُّ كُلُّهُ ، فَوَاقَعْنَا النِّسَاءَ وَنَطَّيْبْنَا بِالطَّيِّبِ وَلَبِسْنَا ثِيَابَنَا وَلَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا أَرْبَعُ لَيَالٍ . ثُمَّ أَهْلَلْنَا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى هَائِشَةَ فَوَجَدَهَا تَبْكِي فَقَالَ : مَا شَأْنُكِ ؟ قَالَتْ : شَأْنِي أَنِّي قَدْ حِضْتُ وَقَدْ حَلَّ النَّاسُ وَلَمْ أَحِلِّ وَلَمْ أَطُفْ بِالْبَيْتِ وَالنَّاسُ يَذْهَبُونَ إِلَى الْحَجِّ الْآنَ . قَالَ [فَقَالَ] إِنْ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَاغْتَسِلِي ثُمَّ أَهْلِي

— ولو سلم أنه يدل على ذلك فهو مؤول (مركت) بفتح العين المهملة والراء أى حاضت ، يقال عركت تمر كعروكا كعقد تعقد قعودا (حل ماذا) بكسر الخاء المهملة وتشديد اللام وحذف التنوين للاضافة وما استفهامية ، أى الحل من أى شيء ذا ، وهذا السؤال من جهة من جوز أنه حل من بعض الأشياء دون بعض (الحل كله) أى الحل الذى لا يبقى معه شيء من ممنوعات الإحرام بعد التحلل المأمور به (ثم أهلنا يوم التروية) هو اليوم الثامن من ذى الحجة (فاغتسلى) هذا الغسل قيل هو الغسل للإحرام ويحتمل أن يكون الغسل من الحيض (حتى إذا طهرت) قال النووي : يسقط منه ثلاث مسائل حسنة : إحداها - أن هائشة رضى الله عنها كانت قارئة ولم تبطل مهرتها وأن الرفض المذكور متأول . والثانية - أن القارن يكفيه طواف واحد وسعى واحد ، والثالثة أن السعى بين الصفا والمروة يشترط وقوعه بعد طواف صحيح . وموضع الدلالة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت ولم تسع كما لم تعطف فلم يكن السعى متوقفا على تقدم العواف عليه لما أخرته انتهى . واعلم أن طهر -

بالحج، ففعلت ووقفت المواقف حتى إذا ظهرت طافت بالبيت وبالصفا والمروة، ثم قال: قد حلت من حجتك وهزتك جميعاً. قالت [فقلت] يارسول الله إني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حين حججت. قال: فاذهب بهما ياعبد الرحمن فاعمرهما من التعميم، وذلك ليلة الحصة،
 ١٧٦٩ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يحيى بن سعيد [حدثنا] أحمد بن حنبل ومسدد قالا حدثنا يحيى [عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً قال « دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة بيمض هذه القصة. قال عند قوله وأهلي بالحج: ثم حجني وأصنعي ما يصنع الحجاج، فبر أن لا تطوفي بالبيت ولا تضي ».

١٧٧٠ - حدثنا العباس بن الوليد بن مزيد أخبرنا أبي قال حدثنا [حدثني] الأوزاعي حدثني من سمع عطاء بن أبي رباح حدثني جابر بن عبد الله قال: « أهلكنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج خالصاً

— عائشة هذا المذكور كان يوم السبت وهو يوم النحر في حجة الوداع وكان ابتداء بعضها هذا يوم السبت أيضاً لثلاث خلون من ذي الحجة سنة عشر. ذكره أبو محمد بن حزم في كتاب حجة الوداع وتقدم بهانه أيضاً (من التعميم) هو موضع على نحو ثلاثة أميال من مكة (وذلك) أي لإحرام العمرة (ليلة الحصة) أي الليلة التي بعد ليالي التشريق التي ينزل الحجاج فيها في الحصب. والمشهور في الحصة بسكون الصاد وجاء فتحها وكسرها وهي أرض ذات حصي. قال المنذرى: أخرجه مسلم والنسائي.

لَا يُخَالِطُهُ شَيْءٌ ، فَقَدِمْنَا مَسَكَةً لِأَرْبَعِ آيَالٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، فَطَفُنَا
وَسَمِعْنَا ، ثُمَّ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَحِلَّ وَقَالَ : تَوَلَّ
هَذَيْنِ [التَّهْدَيْنِ] لَعَلَّتْ ، ثُمَّ قَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ
أَرَأَيْتَ مُتَعَتْنَا هَذِهِ ، أَلِعَامِنَا [لِعَامِنَا] هَذَا أَمْ لِلْأَبَدِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بَلَى هِيَ لِلْأَبَدِ .

— (لا يخالطه شيء) بمعنى من العمرة ولا القران ولا غيرها (خلون) أى مضين
(من ذى الحجة) بكسر الحاء على الأفصح (أرايت متعتنا هذه) أى أخبرنى
عن فسختنا الحج إلى عمرتنا هذه التى تمتعنا فيها بالجماع والطيب واللبس (لعامنا
هذا) أى مخصوصة به لاتجوز فى غيره (أم للأبد) أى جميع الأعصار . وقد —

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :
وعند النسائي عن سراقه : « تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمتعنا معه ،
فقلنا : ألنا خاصة أم للأبد ؟ قال : بل للأبد » وهو صريح فى أن العمرة التى فسخوا
حجهم إليها لم تكن مختصة بهم وأنها مشروعة للأمة إلى يوم القيامة . وقول من
قال : إن المراد به السؤال عن المتعة فى أشهر الحج ، لا عن عمرة الفسخ ، باطل
من وجوه :

أحدها - أنه لم يقع السؤال عن ذلك ، ولا فى اللفظ مايدل عليه ، وإنما سألـه
عن تلك العمرة اللينة ، التى أمروا بالفسخ إليها ، ولهذا أشار إليها بعينها ، فقال
« تمتعنا هذه » ولم يقل العمرة فى أشهر الحج .

الثانى - أنه لو قدر أن السائل أراد ذلك ، فالنبي صلى الله عليه وسلم أطلق
الجواب بأن تلك العمرة مشروعة إلى الأبد ، ومعلوم أنها مشتملة على صفتين : كونها
عمرة ، فسخ الحج إليها ، وكونها فى أشهر الحج . فلو كان المراد أحد الأمرين ، وهو
كونها فى أشهر الحج ، لبينه للسائل لاسيما إذا كان الفسخ حراماً باطلاً ، فكيف
يطلق الجواب عما يجوز ويشرع ، وما لا يحل ولا يصح إطلاقاً واحداً ؟ هذا مما يبرز =

قال الأوزاعي : سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ يُحَدِّثُ بِهَذَا فَلَمْ أَحْفَظْهُ
حَتَّى لَقِيتُ ابْنَ جُرَيْجٍ فَأَثْبَتَهُ لِي .

— استدل به من قال إنه يجوز فسخ الحج إلى العمرة لكل أحد وبه قال أحمد
وطائفة من أهل الظاهر وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وغيرهم إن فسخ الحج
إلى العمرة هو مختص بالصعابة في تلك السنة لا يجوز بعدها قالوا وإنما أمروا به
في تلك السنة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج ،
واستدلوا بحديث أبي ذر وحديث الحرث بن بلال عن أبيه وسياطين عند
المؤلف . قالوا ومعنى قوله للأبد جواز الاعتناء في أشهر الحج أو القرآن فوما
جائزاً إلى يوم القيامة . وأما فسخ الحج إلى العمرة فمختص بتلك السنة . وقد
عارض الجوزون للفسخ ما احتج به المانعون بأحاديث كثيرة عن أربعة عشر من
الصحابة قد ذكر ابن تيمية في المفتي منها أحاديث عشرة منهم وهم جابر وسراقة
ابن مالك وأبو سعيد وأسماء وعائشة وابن عباس وأنس وابن عمر والربيع
ابن سبرة والبراء والأربعة الباقية هم حفصة وعلى وفاطمة بنت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وأبو موسى . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي —

== عنه آحاد أمته صلى الله عليه وسلم فضلاً عنه صلى الله عليه وسلم ، ومعلوم أن من
سئل عن أمر يشتمل على جائز ومحرم ، وجب عليه أن يبين للسائل جائزه من حرامه
ولا يطلق الجواز والشرعية عليه إطلاقاً واحداً .

الثالث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قد اعتمر قبل ذلك ثلاث عمر كلهن في أشهر
الحج ، وقد علم ذلك الخاص العام ، أفما كان في ذلك ما يدل على جواز العمرة في
أشهر الحج ؟!

الرابع : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم عند إحرامهم : « من شاء أن يهل
بعمره فليهل » وفي هذا أعظم البيان لجواز العمرة في أشهر الحج .

الخامس : أنه خص بذلك الفسخ من لم يكن معه هدى وأما من كان معه هدى =
(١٤ - عون المبرود)

= فأمره بالبقاء على إحرامه وأن لا يفسخ ، فلو كان المراد ما ذكره لعلم الجميع بالفسخ ولم يكن للهدى أثر أصلا ، فإن سبب الفسخ عندهم الإعلام المجرد بالجواز ، وهذا الإعلام لا تأثير للهدى في النع منه .

السادس : أن طرق الإعلام بجواز الاعتبار في أشهر الحج أظهر وأبين قولاً وفعلاً من الفسخ ، فكيف يعدل صلى الله عليه وسلم عن الإعلام بأقرب الطرق وأبينها وأسهلها وأدلتها ، إلى الفسخ الذى ليس بظاهر فيما ذكره من الإعلام ؟ والخروج من نسك إلى نسك وتعميضمهم بسعة ذلك عليهم لمجرد الإعلام للممكن الحصول بأقرب الطرق ؟ وقد بين صلى الله عليه وسلم ذلك غاية البيان بقوله وفعله ، فلم يحلهم بالإعلام على الفسخ .

السابع : أنه لو فرض أن الفسخ للإعلام المذكور ، لسكان ذلك دليلاً على دوام مشروعيته إلى يوم القيامة ، فإن ما شرع في المناسك لمخالفة المشركين مشروع أبداً ، كالوقوف بعرفة إقريش وغيرهم ، والدفع من مزدلفة قبل طلوع الشمس .

الثامن : أن هذا الفسخ وقع في آخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يجيء عنه كلمة قط تدل على نسخه وإبطاله ، ولم تجمع الأمة بعده على ذلك ، بل منهم من يوجب ، كقول جبر الأمة وعالمها عبد الله بن عباس ومن وافقه ، وقول إسحاق ، وهو قول الظاهرية وغيرهم ، ومنهم من يستعجه ويراه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كقول إمام أهل السنة أحمد بن حنبل ، وقد قال له سلمة بن شبيب : يا أبا عبد الله كل شيء منك حسن إلا خصلة واحدة ، تقول بفسخ الحج إلى العمرة ؟ ! فقال : يا سلمة . كان يبلغني عنك أنك أحق ، وكنت أدافع عنك ، والآن علمت أنك أحق ! ! عندي في ذلك بضعة عشر حديثاً صحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أدعها لقولك ؟ وهو قول الحسن ، وعطاء ، ومجاهد ، وعبيد الله بن الحسن ، وكثير من أهل الحديث ، أو أكثرهم .

التاسع : أن هذا موافق لحج خير الأمة وأفضلها ، مع خير الخلق وأفضلهم ، فإنه صلى الله عليه وسلم أمرهم بالفسخ إلى المتعة ، وهو لا يختار لهم إلا الأفضل ، فكيف يكون ما اختاره لهم هو المنفصول المنقوص ، بل الباطل الذى لا يدور لأحد أن يقتدى بهم فيه ؟

العاشر : أن الصحابة رضوا الله عنهم إذا لم يكتفوا بعمل العمرة معه ثلاثة أعوام =

== في أشهر الحج وبقوله لهم عند الإحرام : « من شاء أن يهل بعمرة فليل » على جواز العمرة في أشهر الحج ، فهم أحرى أن لا يكتفوا بالأمر بالفسخ في العلم بجواز العمرة في أشهر الحج ، فإنه إذا لم يحصل لهم العلم بالجواز ببقوله وفعله ، فكيف يحصل بأمره لهم بالفسخ .

الحادى عشر : أن ابن عباس الذى روى أنهم كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أجزء الفجور ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم — لما قدموا — بالفسخ هو كان يرى وجوب الفسخ ولا بد ، بل كان يقول : « كل من طاف بالبيت فقد حل من إحرامه ما لم يكن معه هدى » وابن عباس أعلم بذلك ، فلو كان النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمرهم بالفسخ للإعلام بجواز العمرة ، لم يخف ذلك على ابن عباس ، ولم يقل : « إن كل من طاف بالبيت من قارن أو حاج لا هدى معه فقد حل » .

الثانى عشر : أنه لا يظن بالصحابه ، الذين هم أصح الناس أذهاناً وأفهاماً ، وأطوعهم لله ولرسوله — أنهم لم يفهموا جواز العمرة في أشهر الحج ، وقد عملوها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أعوام ، وأذن لهم فيها ، ثم فهموا ذلك من الأمر بالفسخ .

الثالث عشر : أن النبي صلى الله عليه وسلم إما أن يكون أمرهم بالفسخ لأن التمتع أفضل ، فأمرهم بالفسخ إلى أفضل الأنسك ، أو يكون أمرهم به ليكون نسكهم مخالفاً للمشركين في التمتع في أشهر الحج ، وعلى التقديرين ، فهو مشروع غير منسوخ إلى الأبد .

أما الأول فظاهر ، وأما الثانى فلأن الشريعة قد استقرت ، ولا سيما في المناسك ، على قصد مخالفة المشركين ، فالنسك المشتمل على مخالفتهم أفضل بلا ريب ، وهذا واضح .

الرابع عشر : أن السائل للنبي صلى الله عليه وسلم « عمرتنا هذه لعامنا أم للأبد ؟ » لم يرد به أنها هل تجزىء عن تلك السنة فقط ، أو عن العمر كله ؟ فإنه لو كان مراده ذلك لسأل عن الحج الذى هو فرض الاسلام ، ومن المعلوم أن العمرة إن كانت واجبة لم تجب في العمر إلا مرة واحدة ، ولأنه لو أراد ذلك لم يقل له النبي صلى الله عليه وسلم « بل لأبد الأبد » فإن أبد الأبد إنما يكون في حق الأمة [فوما يعرفون] إلى يوم ==

== القيامة ، وأن الأبد لا يكون في حق طائفة معينة ، بل هو لجميع الأمة ولأنه قال في رواية النسائي : « لنا خاصة أم للأبد ؟ » فدل على أنهم إنما سألوا . هل يسوغ فعلها بعدك على هذا الوجه ؟ فأجابهم ، بأن فعلها كذلك سائق أبد الأبد ، وفي رواية للبخارى : « أن سراقه بن مالك لقي النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ألكم هذه خاصة يا رسول الله ؟ قال : بل للأبد » .

الخامس عشر : أن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرهم في تلك الحجة أن كل من طاف بالبيت فقد حل إلا من كان معه الهدى ، ففي السنن من حديث الربيع ابن سبرة عن أبيه قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان بعسفان قال له سراقه بن مالك المدلجي : يا رسول الله اقض لنا قضاء قوم كأنا ولدوا اليوم ، فقال . إن الله عز وجل قد أدخل عليكم في حجكم هذا عمرة ، فإذا قدمتم فمن تطوف بالبيت وبين الصفا والمروة فقد حل ، إلا من كان معه هدى » ، وسيأتي الحديث . فهذا نص انقصاصه ، شاء أم أبى ، كما قال ابن عباس وإسحق ومن وافقهما ، وقوله : « اقض لنا قضاء قوم كأنا ولدوا اليوم » يريد قضاء لازماً لا يتخير ولا يتبدل بل تتمسك به من يومنا هذا إلى آخر العمر .

السادس عشر : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن تلك العمرة التي فسخوا إليها الحج وعتقوا بها ابتداء فقال : « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » كان هذا تصريحاً منه بأن هذا الحكم ثابت أبداً ، لا يفسخ إلى يوم القيامة ، ومن جعله منسوخاً فهذا النص يرد قوله . وحمله على العمرة المبتدأة التي لم يفسخ الحج إليها باطل ، فإن عمدة الفسخ سبب الحديث فهي مرادة منه نصاً ، وما عداها ظاهراً ، وإخراج محل السبب وتخصيصه من اللفظ العام لا يجوز ، فالتخصيص وإن تطرق إلى العموم فلا يتطرق إلى محل السبب . وهذا باطل .

السابع عشر : أن متعة الفسخ لو كانت منسوخة لكان ذلك من المعلوم عند الصعابة ضرورة كما كان من المعلوم عندهم نسخ الكلام في الصلاة ، ونسخ القبلة ، ونسخ تحريم الطعام والشراب على الصائم بعد ماينام ، بل كان بمنزلة الوقوف بعرفة والدفع من مزدلفة قبل طلوع الشمس ، فإن هذا من أمور التماسك الظاهرة المشترك فيها أهل الإسلام ، فكان نسخه لا يخفى على أحد . وقد كان ابن عباس إذا سأله عن فتياه بها ؟ يقول « سنة نبيكم ، وإن رغبتم » فلا يرجعونه فكيف تكون ==

= منسوخة عندهم وابن عباس يخبر أنها سنة نبيهم ويفتق بها الحناص والعام ، وهم يقرونه على ذلك ؟ هذا من أبطل الباطل .

الثامن عشر : أن الفسخ قد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أربعة عشر من الصحابة ، وهم عائشة ، وحفصة ، وعلى ، وفاطمة ، وأسماء بنت أبي بكر ، وجابر ، وأبو سعيد ، وأنس ، وأبوموسى ، والبراء ، وابن عباس ، وسرافة ، وسبرة ، ورواه عن عائشة الأسود بن يزيد ، والقاسم ، وعروة وعمره ، وذكوان مولاها . ورواه عن جابر : عطاء ، ومجاهد ، ومحمد بن علي ، وأبو الزبير . ورواه عن أسماء : صفية ومجاهد . ورواه عن أبي سعيد : أبو نضرة . ورواه عن البراء : أبو إسحاق . ورواه عن ابن عمر : سالم ابنه ، وبكر بن عبد الله . ورواه عن أنس أبو قلابة . ورواه عن أبي موسى : طارق بن شهاب ، ورواه عن ابن عباس : طاووس ، وعطاء وابن سيرين وجابر بن زيد ، ومجاهد ، وكريب ، وأبو العالية ، ومسلم القرشي ، وأبو حسان الأعرج ، ورواه عن سبرة : ابنه .

فصار تقل كافة عن كافة ، يوجب العلم ، ومثل هذا لا يجوز دعوى نسخة إلا بما يرجح عليه أو يقاومه . فكيف يسوغ دعوى نسخه بأحاديث لا تقاومه ولا تدانيه ولا تقاربه ، وإنما هي بين مجهول روايتها ، أو ضعفاء لا تقوم بهم حجة . وما صح فيها فهو رأى صاحب ، قاله بظنه واجتهاده ، وهو أصح ما فيها ، وهو قول أبي ذر : « كانت التعة لنا خاصة » وما عاده فليس بشيء ، وقد كفانا روايته مؤتته . فلو كان ما قاله أبو ذر رواية صحيحة ثابتة مرفوعة لكان نسخ هذه الأحاديث المتواترة به ممتنعاً ، فكيف وإنما هو قوله ؟ ومع هذا فقد خالفه فيه عشرة من الصحابة كابن عباس ، وأبي موسى الأشعري ، وغيرهما .

التاسع عشر : أن الفسخ موافق للنصوص والقياس .

أما موافقته للنصوص فلا ريب فيه كما تقدم .

وأما موافقته للقياس : فإن المحرم إذا التزم أكثر مما كان التزمه جاز بالاتفاق ، فلو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج جاز اتفاقاً ، وعكسه لا يجوز عند الأكثرين ، وأبو حنيفة يجوز على أصله ، فإن القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين ، فإذا أدخل العمرة على الحج جاز عنده ، لالتزامه طوافاً ثانياً وسعيّاً ، وإذا كان كذلك فالمحرم بالحج لم يلتزم إلا الحج إذا صار متمتعاً صار ملتزماً للعمرة وحج فكان ما التزمه =

١٧٧١ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن قيس بن سعد

عن عطاء بن أبي رباح عن جابر قال « قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ لِأَرْبَعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، فَلَمَّا طَافُوا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اجْعَلُوهَا عُمْرَةً إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ

— وابن ماجه (اجعلوها عمرة) خطاب لمن كان أهل بالحج مفرداً لأنهم كانوا —

= بالفسخ أكثر مما كان عليه ، فجاز ذلك بل استحب له لأنه أفضل وأكثر مما التزمه أولاً . وإنما يتوهم الاشكال من يتوهم أنه فسخ حج إلى عمرة ، وليس كذلك ، فانه لو أراد أن يفسخ الحج إلى عمرة مفردة لم يجز عند أحد ، وإنما يجوز الفسخ لمن نيته أن يحج بعد متعته من عامه ، والمتمتع من حين يحرم بالعمرة دخل في الحج ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « دخلت العمرة في الحج » فهذه المتعة التي فسخ إليها هي جزء من الحج ، ليست عمرة مفردة ، وهي من الحج بمنزلة الوضوء من غسل الجنابة فهي عبادة واحدة ، قد تخللها الرخصة بالإحلال ، وهذا لا يمنع أن تكون واحدة ، كطواف الافاضة ، فإنه من تمام الحج ، ولا يفعل إلا بعد التحلل الأول ، وكذلك رمى الجمار أيام منى ، من تمام الحج ، وهو يفعل بعد التحلل التام .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم « من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق » يتناول من حج حجة تمتع فيها بالعمرة ، وإن تحلل من إحرامه ولم تكن حجته مكية ، اذ لا ينقلهم الرؤوف الرحيم بهم من الفاضل الراجح الى المفضول الناقص بل إنما نقلهم من الفضول الى الفضل الكامل ، لا يجوز غير هذا البتة .

الشرون : أن القياس أنه اذا اجتمعت عبادتان ، كبرى وصغرى فالسنة تقدم الصغرى على الكبرى منهما ، ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يبدأ في غسل الجنابة الوضوء أولاً ، ثم يتبعه الغسل ، وقال في غسل ابنته « ابدأي بيامنها ، ومواقع الوضوء منها » ففسخ الحج الى العمرة يتضمن موافقة هذه السنة .

فقد تبين أنه موافق للنصوص والقياس ، ولحج خيار الأمة مع نبيها صلى الله عليه وسلم ، ولو لم يمكن فيه نص اسكان القياس يدل على جوازه من الوجوه التي ذكرنا وغيرها ، ولو تتبعنا أدلة جوازه لطالت . وفي هذا كفاية والحمد لله .

الْهَدْيُ [هَدْيٌ] فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهْلُوا بِالْحَجِّ ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ قَدِمُوا فَطَافُوا بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .

١٧٧٢ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الوهاب الثقفي أخبرنا حبيب - يعنى المعلم - عن عطاء حدثني جابر بن عبد الله « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل هو وأصحابه بالحج وليس مع أحد [واحد] منهم يومئذ هدى إلا النبي صلى الله عليه وسلم وطلحة ، وكان علي رضي الله عنه قدِم من اليمن ومعه الهدي [هدى] فقال : أهلت يا أهل بي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يجعلوها 'عمرة يطوفوا ثم يقصروا ويحلقوا إلا من كان معه الهدي ، فقالوا : أننطلق إلى منى وذكورنا [وذكرونا] تقطر ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله

— ثلاث فرق قاله العيني أى أفسخه إلى العمرة لبيان مخالفة كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه مختصراً ومطولاً .

(نم بمصروا) لم يأمرهم بالحق ليتوفر الشعر يوم الخلق لأنهم يحلون بعد قاييل بالحج لأن بين دخولهم مكة وبين يوم التروية أربعة أيام فقط (أننطلق إلى منى) بالهمزة للاستفهام التعجيبى (وذكورنا تقطر) هو باب المبالغة أى نفذى إلى بحمامة النساء ثم تحرم بالحج عقب ذلك فنخرج وذكر أحدنا لقربه بالجماع يقطر منياً وحالة الحج تنافى الترفه وتناسب الشعث فكيف يسكون ذلك (فبلغ ذلك) —

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :
وفيه اكتفاء لمتتبع بسعى واحد ، كما تقدم . والله أعلم .

عليه وسلم فَمَالَ : لَوْ أَنِّي [أُنِي] اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَقْبَرْتُ
مَا أَهْدَيْتُ ، وَلَوْلَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَخَلَّتْ » .

١٧٧٣ — حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَهُمْ عَنْ
شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنَّهُ قَالَ « هَذِهِ عُمْرَةٌ اسْتَمْتَعْنَا بِهَا ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ [مَعَهُ] هَدْيٌ فَلْيَجِلْ
الْحِلَّ كُلَّهُ ، وَقَدْ دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

— رسول الله صلى الله عليه وسلم) يعنى بلغ النبي صلى الله عليه وسلم قولهم هذا وأنهم
تمتعوا به وقلوبهم لا تطيب به لأنه صلى الله عليه وسلم غير متمتع وكانوا يحبون
موافقته صلى الله عليه وسلم . قال المنذرى : وأخرجه البخارى وفيه دليل على أن
عقد الإحرام مبهماً من غير تعيين جائز وصاحبه بالخيار إن شاء صرفه إلى الحج
والعمرة وإن شاء إلى أحدهما .

(هذه عمرة استمتعنا بها) قال الخطابى يحتج من ذهب إلى أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان متمتعاً وتأوله من ذهب إلى خلافه على أنه أراد به من
تمتع به من أصحابه فقد كان فيهم المتمتع والقارن والمفرد وهذا كما يقول الرجل
الرئيس من قومه فملنا كذا وصنعنا كذا ولو لم تباشر نفسه فعل شيء من ذلك
ولمّا هو حكاية عن فعل أصحابه يضيفها إلى نفسه على معنى أفعالهم صادرة عن
رأيه منصرفة إلى إذنه (وقد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة) قال الخطابى
يختلف في تأويله يتنازعه الفريقان موجبوها وناقوها فرضاً فمن قال إنها واجبة
كوجوب الحج عمر وابن عمر وابن عباس وبه قال عطاء وطاوس ومجاهد والحسن
وابن سيرين والشعبي وسعيد بن جبير ، وإلى إيجابها ذهب الشافعى وأحمد
واسحاق وأبو عبيد وقال الثورى في العمرة سمعنا إنها واجبة قلت فوجه —

قال أبو داود : هَذَا مُنْكَرٌ إِنَّمَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ .

١٧٧٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنِي أَبِي أَخْبَرَنَا النَّهَّاسُ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا أَهَلَ الرَّجُلُ بِالْحَجِّ ثُمَّ قَدِمَ مَكَّةَ فَطَافَ [وَطَافَ] بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقَدْ حَلَّ وَهِيَ عُمرَةٌ » .

— الاستدلال من قوله دخلت العمرة في الحج لمن لا يراها واجبة أن فرضها ساقط بالحج وهو معنى دخولها فيه ومن أوجبها يتأول على وجهين أحدهما أن عمل العمرة قد دخل في عمل الحج فلا يرى على القارئ أكثر من طواف واحد وسمى واحد كما لا يرى عليه أكثر من إحرام واحد والوجه الآخر أنها قد دخلت في وقت الحج وشهوره وكان أهل الجاهلية لا يعتمرون في أشهر الحج فأبطل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لهذا القول قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي (هذا منكر) أى رفع هذا الحديث منكر قال المنذرى : وفيما قاله أبو داود نظر ، وذلك أنه قد رواه الامام أحمد بن حنبل ومحمد بن النعمان ومحمد بن بشار وعثمان بن أبي شيبة عن محمد بن جعفر عن شعبة مرفوعا ورواه أيضا يزيد بن هارون ومعاذ العنبري وأبو داود الطيالسي وعمر بن مرزوق عن شعبة مرفوعا وتقصير من يقصر به من الرواة لا يؤثر فيما أثبتته الحفاظ انتهى .

(عن النهاس) بفتح النون وتشديد الهاء قال المنذرى في إسناد الحديث النهاس بن قهم أبو الخطاب البصرى لا يحتج بحديثه انتهى .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :
وقوله « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » لا ريب في أنه من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يقل أحد انه من قول ابن عباس ، وكذلك قوله : « هذه عمرة تمتعنا بها » ، وهذا لا يشك فيه من له أدنى خيرة بالحديث . والله أعلم .

قال أبو داود : رواه ابن جريج عن رجل عن عطاء « دخل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مهلين بالحج خالصا ، اجعلها النبي صلى الله عليه وسلم محررة » .

١٧٧٥ — حدثنا الحسن بن شوكر وأحمد بن منيع قال أخبرنا هشيم عن يزيد بن أبي زياد ، قال ابن منيع أخبرني [أنبأنا] يزيد بن أبي زياد المعنى عن مجاهد عن ابن عباس قال « أهل النبي صلى الله عليه وسلم بالحج ، فلما قدم طاف بالبيت وبين الصفا والمروة . وقال ابن شوكر : ولم يقصر - اتفقاً - ولم يحل من أجل الهدى ، وأمر من لم يكن ساق الهدى أن يطوف وأن يسعى ويقصر ثم يحل . زاد [قال] ابن منيع في حديثه : أو يحلق ثم يحل » .

— (ولم يحل من أجل الهدى) فيه أن من ساق الهدى لا يتحلل من عمل العمرة حتى يهل بالحج ويفرغ منه ، وفيه أنه لا يحل حتى ينصر هدية وهو قول أبي حنيفة رحمه الله وأحمد رحمه الله ، وفيه دليل على أنه صلى الله عليه وسلم —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

والتعليل الذي تقدم لأبي داود في قوله هذا حديث منكر إنما هو لحديث عطاء هذا ، عن ابن عباس يرفعه : « إذا أهل الرجل بالحج » فإن هذا قول ابن عباس الثابت عنه بلا ريب ، رواه عنه أبو الشعثاء وعطاء ، وأنس بن سالم ، وغيرهم من كلامه ، فانقلب على الناسخ ، فنقله إلى حديث مجاهد عن ابن عباس ، وهو إلى جانبه ، وهو حديث صحيح لا مطعن فيه ولا علة ، ولا يعلل أبو داود مثله ، ولا من هو دون أبي داود ، وقد اتفق الأئمة الأثبات على رفعه ، والنذري رحمه الله ، رأى ذلك في السنن ، فنقله كما وجدته ، والأمر كما ذكرنا . والله أعلم .

١٧٧٦ - حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرني
حيوة أخبرني أبو عيسى الخراساني عن عبد الله بن القاسم عن سعيد بن
المسيب « أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أتى عمر بن الخطاب
رضي الله عنه فشهد عنده أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في
مرصه الذي قبض فيه ينهى عن العمرة قبل الحج » .

- كان قارنا قال المنذرى: في إسناده يزيد بن أبي زياد أبو عبد الله الكوفي تكلم
فيه غير واحد وأخرج له مسلم في الشواهد .
(ينهى عن العمرة قبل الحج) قال الخطابي في إسناده هذا الحديث مقال ،
وقد اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرتين قبل حجه ، والأمر الثابت
المعلوم لا يترك بالأمر المظنون وجواز ذلك إجماع من أهل العلم لم يذكر فيه
خلاف وقد يحتمل أن يكون النهي عنه اختياراً واستعجاباً وأنه إنما أمر بتقديم
الحج لأنه أعظم الأمرين وأهمهما ووقته محصور والعمرة ليس لها وقت مؤقت
وأيام السنة كلها تنسع لذلك وقدم الله اسم الحج عليها فقال : ﴿ وآموا الحج
والعمرة لله ﴾ انتهى قال المنذرى : سعيد بن المسيب لم يصح سماعه من عمر بن -

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله .
وهذا الحديث باطل ، ولا يحتاج تعليقه إلى عدم سماع ابن المسيب من عمر ، فإن
ابن المسيب إذا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حجة قال الإمام أحمد :
إذا لم يقبل سعيد بن المسيب عن عمر ، فمن يقبل ؟ وقال أبو محمد بن حزم : هذا
حديث في غاية الوهي والسقوط ، لأنه مرسل ، عمن لم يسم ، وفيه أيضاً ثلاثة مجهولون :
أبو عيسى الخراساني ، وعبد الله بن القاسم ، وأبوه ، وفيه خمسة عيوب ، وهو ساقط
لا يحتج به من له أدنى علم ، وقال عبد الحق : هذا منقطع ضعيف الإسناد .

١٧٧٧ — حدثنا موسى أبو سلمة أخبرنا حماد عن قتادة عن أبي شيخ
 الهذلي حيوان [حيوان] بن خلدة ميم قرأ على أبي موسى الأشعري
 من أهل البصرة أن معاوية بن أبي سفيان قال لأصحاب [يا أصحاب] النبي
 صلى الله عليه وسلم « هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
 عن كذا وكذا وعن ركوب جلود النمر ؟ قالوا : نعم . قال : فتعلمون أنه
 نهى أن يقرن بين الخبيج والعمرة ؟ فقالوا : أما هذا [هذمه] فلا ، فقال :
 أما إنها معهن ولكنكم نسيتم . »

— الخطاب (خيوان) بالخاء المعجمة ويقال بالخاء المهملة والهذلي بضم الهاء وتخفيف
 النون كذا في التقريب (ممن قرأ) القرآن وغير ذلك (على أبي موسى الأشعري
 الصحابي) فأبو شيخ يروي عن أبي موسى ومعاوية بن أبي سفيان (من أهل
 البصرة) هذه صفة لأبي شيخ أي هو بصري (جلود النمر) جمع نمر بكسر
 النون وسكون الليم وهو سبع أخبث وأجراً من الأسد (أما هذا) أي النهي عن
 القران (فقال) معاوية (أما) حرف التنبيه (إنها) أي العمرة مع الخبيج وهو
 القران (معهن) أي مع هذه الأمور المذكورة في النهي . قال الخطابي : جواز
 الفرق بين الخبيج والعمرة إجماع من الأمة ولا يجوز أن يفتقوا على جواز شيء
 منهي عنه ، ولم يوافق الصحابة معاوية على هذه الرواية ولم يساعده عليها ،
 ويشبه أن يكون ذهب في ذلك إلى تأويل قوله حين أمر أصحابه في حجته بالإحلال —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقال عبد الحق : لم يسمع أبو شيخ من معاوية هذا الحديث ، وإنما سمع منه
 « النهي عن ركوب جلود النمر » ، فأما النهي عن القران فسمعه من أبي حسان
 عن معاوية ، ومرة يقول : عن أخيه حمان ، ومرة يقول : حمان وهم مجهولون =

— فشق عليهم «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ماسقت الهدى» وكان قارئاً فيما دلت عليه هذه القصة ، فحمل معاوية هذا الكلام منه على الهدى انتهى . قال السندى : لم يوافق الصحابة معاوية على هذه الرواية وإن ثبت يحمل دلى الأفضل لأن الأفراد أفضل من القران أى على بعض المذاهب انتهى . قال المنذرى : وأخرجه النسائى مختصراً . وقد اختلف فى هذا الحديث اختلافاً كثيراً فروى كما ذكرنا وروى عنه عن أبى شيخ عن أخيه حمان ويقال أبو حمان عن معاوية ، وروى عن بهس بن فهدان عن أبى شيخ عن عبد الله بن عمرو بن بهس عن أبى شيخ عن معاوية . واختلفوا على يحيى بن أبى كثير فيه ، فروى عنه عن أبى شيخ عن أخيه ، وروى عنه عن أبى إسحاق عن حمان ، وروى عنه حدثى حمان من غير واسطة وسماء حمان انتهى كلامه .

== وقال ابن القطان : يرويه عن أبى شيخ رجلاً : قتادة ومطرف ، لا يجعلان بين أبى شيخ وبين معاوية أحداً ، ورواه عنه بهس بن فهدان ، فذكر معاه من معاوية لفظ النهى عن ركوب جلود الثور خاصة . قال النسائى : ورواه عن أبى شيخ : يحيى بن أبى كثير ، فأدخل بينه وبين معاوية رجلاً اختلفوا فى ضبطه . فقيل : أبو حماز ، وقيل : حمان ، وقيل : حمان ، وهو أخو أبى شيخ . وقال الدارقطنى : القول قول من لم يدخل بين أبى شيخ ومعاوية فيه أحداً ، يعنى قتادة ومطرفاً وبهس بن فهدان .

وقال غيره : أبو شيخ هذا لم نعلم عدالته وحفظه ، ولو كان حافظاً ، لكان حديثه هذا معلوم البطلان ، إذ هو خلاف المتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فعله وقوله ، فإنه أحرم قارئاً ، رواه عنه ستة عشر نفساً من أصحابه ، وخير أصحابه بين القران والأفراد والتتبع ، وأجمت الأمة على جوازه . ولو فرض صحة هذا عن معاوية ، فقد أنكر الصحابة عليه أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه ، فعله وهم ، أو اشتبه عليه نهيه عن متعة النساء بمتعة الحج ، كما اشتبه على غيره . والقران داخل عندهم فى اسم المتعة وكما اشتبه عليه تقصيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

٢٤ - باب في الإقران

١٧٧٨ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا هشيم أنبأنا [أخبرنا] يحيى ابن إسحاق وعبد العزيز بن صهيب وحميد الطويل عن أنس بن مالك أنهم سمعوه يقول : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يُلَبِّي بالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعاً ، يَقُولُ : لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا ، لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا » .

(باب في الإقران)

(يقول لبك عمرة وحجاً) هو من أدلة القائلين بأن حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان قراناً ، وقد رواه عن أنس جماعة من التابعين منهم الحسن البصري وأبو -

= عليه وسلم في بعض عمره ، بأن ذلك في حجته ، وكما اشتبه على ابن عباس نكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم ليمونة ، فظن أنه نكحها محرماً ، وكان قد أرسل أبا رافع إليها ، ونكحها وهو حلال ، فاشتبه الأمر على ابن عباس . وهذا كثير .
 ووقع في بعض نسخ سنن أبي داود : « نهي أن يفرق بين الحج والعمرة »
 بالقاء والقاف . قال ابن حزم : هكذا روايت عن عبد الله بن ربيع ، وهكذا في كتابه ، وهو - والله أعلم - وهم ، والمحفوظ : « يقرن » في هذا الحديث . تم كلامه . وقد رواه النسائي في سننه قال : حدثنا أبو داود أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا شريك ابن أبي فروة عن الحسن قال : « خطب معاوية الناس ، فقال : إني محدثكم بحديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصدقوني ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تلبسوا الذهب إلا مقطّعا ، قالوا : سمعنا ، قال : وسمعته يقول : من ركب جلود النمر لم تصحبه الملائكة ، قالوا : سمعنا ، قال : وسمعته ينهى عن المتعة ، قالوا : لم نسمع . فقال : بلى ، وإلا فصمتا » . فهذا أصح من حديث أبي شيخ . وإنما فيه النهي عن المتعة ، وهي - والله أعلم - متعة النساء ، فظن من ظن أنها متعة الحج ، والقران متعة ، فرواه بالمعنى ، فأخطأ خطأ فاحشاً . وعلى كل حال فليس أبو شيخ ممن يعارض به كبار الصحابة ، الذين رووا القران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإخباره أن العمرة دخلت في الحج إلى يوم القيامة ، وأجمعت الأمة عليه . والله أعلم .

١٧٧٩ — حدثنا أَبُو سَلَمَةَ مَوْسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا وَهَيْبٌ أَخْبَرَنَا

أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَاتَ بِهَا - يَعْنِي
بِذِي الْحَلِيفَةِ - حَتَّى أَصْبَحَ ، ثُمَّ رَكِبَ ، حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ

— قلابه وحيد بن هلال وحيد بن عبد الرحمن الطويل وقتادة ويحيى بن سعيد
الأنصاري وثابت البناني وبكر بن عبد الله المزني وعبد العزيز بن صهيب
وسليمان ويحيى بن أبي إسحاق وزيد بن أسلم ومصعب بن سليم وأبو قدامة عاصم
ابن حسين وسويد بن حجر الباهلي . قاله الشوكاني .

والحديث يحتاج به من يقول بالقران وقد قدمنا أن الصحيح المختار في حجة
النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان في أول إحرامه مفرداً ثم أدخل العمرة على
الحج فصار قارناً وجمعنا بين الأحاديث أحسن جمع . فحديث ابن عمر عند مسلم
وغیره محمول على أول إحرامه صلى الله عليه وسلم ، وحديث أنس محمول على
أخيره وأثنائه وكأنه لم يسمعه أولاً ، ولا بد من هذا التأويل أو نحوه ليكون
روايته موافقة لرواية الأكثرين . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي وابن
ماجه مطولاً ومختصراً .

(بات بها) فيه استعجاب المبيت بمقات الإحرام (حتى أصبح) ظاهره
أن إلهاله كان بعد صلاة الصبح ، لكن عند مسلم من طريق أبي حسان عن
ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذى الحليفة ثم دعا بناقته
فأشعرها ثم ركب راحلته فلما استوت به على البيداء أهل بالحج .

وللنسائي من طريق الحسن عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر
بالبيداء ثم ركب ، وجمع بينهما بأنه صلاها في آخر ذى الحليفة وأول البيداء .
قاله الحافظ والله أعلم (ثم ركب حتى إذا استوت) أي بعد الاستواء على الدابة —

حَمْدَ اللَّهِ وَسَبِّحَ وَكَبِّرْ ثُمَّ أَهْلَ بِحَجَّةٍ [بِحَجَّةٍ] وَعُمْرَةٍ ، وَأَهْلَ النَّاسُ بِهِمَا ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَ النَّاسَ فَحَلُّوا حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ وَتَعَمَّرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ بَدَنَاتٍ بِهَدْيِهِ قِيَامًا .

قال أبو داود : الَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ يَعْنِي أَنْسَاءً مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ بَدَأَ بِالْحَمْدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ ثُمَّ أَهْلَ بِالْحَجِّ .

١٧٨٠ - حدثنا يحيى بن مُعِينٍ أَخْبَرَنَا حَجَّاجٌ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : « كُنْتُ مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى التَّيَمَنِ ، قَالَ : فَأَصْبَتُ مَعَهُ أَوْاقًا [أَوْاقٍ مِنْ ذَهَبٍ] قَالَ : فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى مَنِ التَّيَمَنِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : وَجَدْتُ فَأَطْلَمَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَدْ لَبِسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا وَقَدْ

— لاحت وضع الرجل مثلاً في الركاب (ثم أهل أهل بحج وعمره) فيه رد على من زعم أنه يكتفى بالتسبيح وغيره عن التلبية ، ووجه ذلك أنه صلى الله عليه وسلم أتى بالتسبيح وغيره ثم لم يكتف به حتى لبى (وأهل الناس بهما) فيه استعجاب أن تكون تلبية الناس بمسند تلبية كبير القوم (إذا كان يوم التروية) بضم يوم لأن كان تامة وهو اليوم الثامن من ذي الحجة كذا في الفتح (قياماً) فيه استعجاب نحر الإبل قائمة (تفرد به يعنى أنساً) وتفرد الصحابة لا يضر فانهم كلهم عدول وزيادات الثقات الأئمة معتبرة . وبوب البخارى في صحيحه باب التعميد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال عند الركوب على الدابة . قال المنذرى وأخرجه البخارى بنحوه .

(ثياباً صبيغاً) فاعيل ههنا بمعنى مفعول أى مصبوغات (وقد —

نَضَعَتِ الْبَيْتَ يَنْضُوحَ [وَقَدْ نَضَعَتِ الْبَيْتَ يَنْضُوحَ] فَقَالَتْ : مَا لَكَ
فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَمَرَ أَصْحَابَهُ فَأَحْلَوْا . قَالَ قُلْتُ لَهَا :
إِنِّي أَهْلَلْتُ بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي : كَيْفَ صَنَعْتَ ؟ قَالَ قُلْتُ : أَهْلَلْتُ بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : فَإِنِّي قَدْ سَعَيْتُ الْهَدَى وَفَرَنْتُ . قَالَ فَقَالَ لِي : انْحَرْ مِنَ
الْبَدَنِ سَبْعًا وَسِتِّينَ أَوْ سِتًّا وَسِتِّينَ ، وَأَمْسِكْ لِنَفْسِكَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعًا

— نَضَعَتِ (بفتح النون والضاد المعجمة والحاء المهملة) (بنضوح) بفتح النون وضم
الضاد للمعجمة بعد الواو حاء مهملة وهي ضرب من الطيب تفوح رائحته (فقالت)
ههنا كلام محذوف تقديره فأنكر عليها صيغ ثيابها ونضح ييتها بالطيب فقالت
(قد أمر أصحابه فأحلوها) في رواية مسلم : فوجد فاطمة ممن حلت ولبست ثياباً
صبيغاً واكتحللت ، فأنكر ذلك عليها قالت أمرني أبي بهذا (فقال لي انحر
من البدن) هكذا وقع في رواية أبي داود ولا يخلو من الوهم ويشبه أن يكون
المراد أي انحر أنت عني وعن نفسي من البدن ستاً وستين وانحر بقية من هذا
العدد لنفسك ، فعلى هذا يكون النحر لكل من البدنة بيد على رضى الله عنه
لكن قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم نحر غالب العدد لنفسه بيده كما سيجيء ،
أو المراد هي لفنحري وأحضرنى في المنحرف لكي أنحر هذا العدد المذكور بيدي
وانحر أنت هذا العدد بيدك والله أعلم (أوستاً وستين) وكان جملة الهدى الذى
قدم به على من اليمن والذى أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مائة كما
في صحيح مسلم .

وفى لفظ لمسلم : فنحر ثلثاً وستين بيده ثم أعطى علياً فنحر ما غير .
قال النووي والقرطبي ونقله القاضى عن جميع الرواة : إن هذا هو الصواب

وَتَلَايَيْنَ ، وَأَمْسِكْ لِي مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ مِنْهَا بَضْعَةً .

— لا ما وقع في رواية أبي داود (بضعة) بفتح الباء الموحدة وهي القطعة من اللحم وفي صحيح مسلم : ثم أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر وطبخت ، فأكل هو وعلى من لحمها وشربا من مرقها .

واستدل بهذا الحديث من قال إن حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا وهو واضح لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بما كان نواه وقصده من ذلك وفيه دليل على صحة الإحرام معلقا وعلى جواز الاشتراك في الهدى . وفيه دليل على جواز أكل القارن والمتمتع من لحم هديه . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وفي إسناده يونس بن أبي إسحاق السبيعي ، وقد احتج به مسلم وأخرجه جماعة . وقال الإمام أحمد حديثه فيه زيادة على حديث الناس . وقال البيهقي : كذا في هذه الرواية وقرنت وليس ذلك في حديث جابر حين وصف قدوم على وإهلاله وحديث جابر أصح سنداً وأحسن سياقاً ومع حديث جابر حديث أنس يريد أن حديث أنس ذكر فيه قدوم على ذكر إهلاله وليس فيه قرنت وهو في الصحيحين : وهذه القصة مذكورة في حديث جابر الطويل .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

ومن تأمل الأحاديث الواردة في هذا الباب حق التأمل جزم جزماً لا ريب فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرّم في حجته قارناً ، ولا تحتل الأحاديث غير ذلك بوجه من الوجوه أصلاً . قال الإمام أحمد : لا أشك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قارناً . ثم كلامه . وقد روى عنه ذلك خمسة عشر من أصحابه ، وهم : عمر ابن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب ، وعائشة أم المؤمنين ، وعبد الله بن عمر ، وجابر ابن عبد الله ، وعبد الله بن عباس ، وعمران بن حصين ، والبراء بن عازب ، وحفصة أم المؤمنين ، وأنس بن مالك ، وأبو قتادة ، وابن أبي أوفى ، فهؤلاء صحبهم عنهم الرواية بغاية البيان والتصريح . ورواه الهرماس بن زياد وسرافة بن مالك وأبو =

= طلحة ، وأم سلمة لكن روت أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمر أهله بالقرآن » ، وهؤلاء منهم من أخبر عن لفظه في إهلاله بنسكه أنه قال : « لبيك حجاً وعمرة » كأنس ، وهو متفق على صحته ، وكمل بن أبي طالب ، فإنه قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلي بهما جميعاً » وهو في الصحيحين والنسائي وسنن أبي داود ، ولفظ أصحاب الصحيح : أن علياً أهل بحج وعمرة ، وقال : ما كنت لأدع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول أحد . فقد أخبر على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يلي بهما جميعاً ، وأهل هو بهما جميعاً وأخبر أنها سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، ووافقه عثمان على ذلك . ومنهم من أخبر عن خبره صلى الله عليه وسلم عن نفسه ، بأنه كان قارئاً ، وهم البراء بن عازب ، فإنه روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لفظه ، أنه قال لعلي : « إني سقت الهدى وقرنت » وهو حديث صحيح رواه أهل السنن . ومنهم من أخبر عنه صلى الله عليه وسلم باللفظ الذي أمره به ربه ، وهو أن يقول : « عمرة في حجة » كعمر بن الخطاب . وحمل ذلك على أنه أمر بتعليمه : كلام في غاية البطالان . ومن تأمل سياق الحديث ولفظه ومقصوده علم بطلان هذا التأويل الفاسد .

وقولهم : إن الرواية الصحيحة « قل عمرة وحجة » وأنه فصل بينهما بالواو ، فهو صريح في نفس القرآن ، فإنه جمع بينهما في إحرامه ، وامتلح صلى الله عليه وسلم أمر ربه ، وهو أحق من امتلحه ، فقال : « لبيك عمرة وحجاً » بالواو .

وقولهم : يحتمل أن يريد به أنه يحرم بعمرة إذا فرغ من حجته قبل أن يرجع إلى منزله ، فمباداً بأقبح من تقليد يوقع في مثل هذه الخيالات الباطلة ! فمن المعلوم بالضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتزم بعد حجته قط ، هذا ما لا يشك فيه من له أدنى إلمام بالعلم ، وهو صلى الله عليه وسلم أحق الخلق بامتثال أمر ربه ، فلو كان أمر أن يعتزم بعد الحج كان أولى الخلق بالمبادرة إلى ذلك ، ولا ريب أنه صلى الله عليه وسلم اعتزم مع حجته ، فكانت عمرته مع الحج لا بعده قطعاً . ونصرة الأقوام إذا أفضت بالرجل إلى هذا الحد ظهر قبحها وفسادها .

وقولهم : محمول على تحصيلهما معاً . قلنا : أجل ، وقد حصلهما صلى الله عليه وسلم جميعاً بالقرآن ، على الوجه الذي أخبر به عن نفسه ، وبعه أصحابه ، من إهلاله . ومنهم من أخبر عن فعله ، وهو عمران بن حصين في الصحيحين عنه قال : « جمع =

== رسول الله صلى الله عليه وسلم بين حجة وعمره . وتأويل هذا بأنه أمر أو إذن في غاية الفساد ، ولهذا قال : « تمتع وتمتعنا معه » فأخبر عن فعله وفعلهم . وسمى القرآن تمتعاً ، وهو لغة الصحابة ، كما سيأتي .

ومنهم من أخبر عن إهلاله بهما أحدهما بعد الآخر ، وهم عبد الله بن عمر وعائشة في الصحيحين عنهما : « وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل بالعمرة ، ثم أهل بالحج » ، وعن عائشة مثله . وفي الصحيحين عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر أربع عمر ، الرابعة مع حجة » . ومن المعلوم ضرورة أنه لم يعتمر بعد الحج ، فكانت عمرته مع حجة قطعاً . وفي الصحيحين مثله عن أنس . واتفق ستة عشر نفساً من الثقات عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل بهما جميعاً » ، وهم : الحسن البصري ، وأبو قلابة ، وحميد بن هلال ، وحميد بن عبد الرحمن الطويل وقتادة ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وثابت البناني ، وبكر بن عبد الله المزني ، وعبد العزيز بن صهيب ، وسليمان التيمي ، ويحيى بن أبي إسحاق ، وزيد بن أسلم ، ومصعب ابن سليم ، وأبو أسماء ، وأبو قدامة ، وأبو قزعة الباهلي .

وروى البزار من حديث ابن أبي أوفى قال : « إنما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمرة لأنه علم أنه لا يحج بعد عامه ذلك » . وروى أبو القاسم البغوي من حديث سفيان بن عيينة عن ابن أبي خالد أنه سمع عبد الله بن أبي قتادة يقول : « إنما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمرة لأنه علم أنه لا يحج بعدها » . وروى الإمام أحمد في مسنده من حديث الهرماس بن زياد : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بالحج والعمرة » . وروى ابن أبي شيبة : حدثنا شعبة حدثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي عمران قال : دخلت على أم سلمة أم المؤمنين ، فقالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أهلوا يا آل محمد بعمرة وحج . ولم يكن صلى الله عليه وسلم يختار لآله إلا أفضل الأنسك ، وهو الذي اختاره أعلى ، وأخبر عن نفسه أنه فعله .

فهذه الأحاديث صحيحة صريحة ، لا تحتل مطعناً في سندها ، ولا تأويل يخالف مدلولها ، وكلها دالة على أنه صلى الله عليه وسلم كان قارئاً

والذين عليهم مدار الأفراد أربعة : عائشة ، وابن عمر ، وجابر ، وابن عباس ، وكلهم قد روى القرآن .

== أما ابن عمر وعائشة في الصحيحين عن ابن عمر أنه قال : « بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل بالعمرة ، ثم أهل بالحج » وفي الصحيحين عن عروة : « أن عائشة أخبرته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمتعه بالحج إلى العمرة وتمتع الناس معه بمثل هذا » وروى عبد الرزاق حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع : « أن ابن عمر قرن بين الحج والعمرة ، فطاف بالبيت لهما وبين الصفا والمروة طوافاً واحداً ، وقال هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم » ورواه مسلم عن قتبية عن الليث عن نافع عن ابن عمر . وقالت عائشة « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً سوى التي قرن بحجة الوداع » . ذكره أبو داود ، وسيأتي . وروى الثوري عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج ثلاث حجج قبل أن يهاجر » وحجة بعد ما هاجر ، معها عمرة ، الحديث . وفي صحيح مسلم عن ابن عباس « أهل النبي صلى الله عليه وسلم بعمرة وأهل أصعبه بحج ، فلم يحل النبي صلى الله عليه وسلم ولا من ساق الهدى من أصعبه ، وحل بقيتهم » وسيأتي في كتاب السنن عن عكرمة عنه قال « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع عمر : عمرة الحديبية ، والثانية حين تواطوا على عمرة قابل ، والثالثة من الجعرانة ، والرابعة التي قرن مع حجته » وهذه العمرة التي قرنهما مع حجته هي التي قال فيها : « أهل النبي صلى الله عليه وسلم بعمرة » ردأ على من قال : أهل بحج مفرد . ولم يقل أحد من هؤلاء ولا من غيرهم قط عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إني أفردت الحج كما قال « قرنت » ولا قال سمعته يقول لبيك حجاً كما قال « لبيك حجاً وعمرة » ولا هو أخبر عن نفسه بذلك ، ولا أحد من الصحابة أخبر عن لفظ إهلاله به .

فأما إخباره عن نفسه بالقران وإخبار أصعبه عنه بلفظه فصرح لا مارض له . والذين رووا الأفراد قد تبين أنهم رووا القران والتمتع . وهم لا يتناقضون في رواياتهم ، بل رواياتهم يصدق بعضها بعضاً ، وإنما وقع الإشكال حيث لم تقع الإحاطة بمعرفة مراد الصحابة ولغتهم ، فإنهم كانوا يسمون القران تمتعاً ، كما في الصحيحين من حديث ابن عمر وقد تقدم ، وحديث علي : « أن عثمان لما نهى عن التمتع قال علي : لبيك بهما ، وقال : لم أكن لأدع سنة رسول الله لقول أحد » ومن قال : أفرد الحج ، لم يقل أفرد إهلال الحج وإنما من مراده أنه اقتصر على أعمال الحج ودخلت =

١٧١١ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن أبي وائل قال قال الصبي بن معبد « أهلكت بهما معاً ، فقال عمر : هديت لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ صلى الله عليه وسلم » .

١٧٢٢ - حدثنا محمد بن قدامة بن أعين وعثمان بن أبي شيبة المعنى قالاً حدثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن أبي وائل قال قال الصبي ابن معبد : « كنت رجلاً أعرابياً نصرانياً فأسلمت ، فأتيت رجلاً من عَشِيرَتِي بِقَالَ لَهُ هَدَيْتُمْ [هَدَيْتُمْ] بَنُ فُرْمُلَةَ فَقُلْتُ لَهُ : يَا هَنَاهُ [يَاهَنَاهُ]

— (قال الصبي بن معبد) هو بضم صاد مهملة وفتح باء موحدة وتشديد ياء . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه . قال البيهقي : وهذا الحديث يدل على جواز القرآن فإنه ليس بضلال كما توهمه زيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة إلا أنه أفضل من غيره .

(حدثنا محمد بن قدامة) هذا الحديث في رواية ابن داسة دون اللؤلؤي (هديم) بالهاء المضمومة وفتح الدال المهملة قاله ابن الأثير . وقال ابن ماكولا : بضم الهاء وبالذال للمعجمة وهو هديم بن عبد الله بن علقمة وقد جعله أبو عمر —

== عمرته في حجه . فلم يفرّد كل واحد من النسكين بعمل ولهذا أخبر أيضاً أنه قرن فعمل أن مراده بالإفراد ما ذكرنا .

ومن قال « تمتع » أراد به التمتع العام الذي يدخل فيه القرآن بنص القرآن ، في قوله تعالى ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ﴾ والقرآن داخل في هذا النص فتمتع صلى الله عليه وسلم بترفقه بسقوط أحد السفرين وقرن بجمعه في إهلاله بين النسكين وأفرّد فلم يطف طوافين ، ولم يسع سبعين . ومن تأمل الأحاديث الصحيحة في هذا الباب حزم بهذا ، وهذا فصل النزاع ، والله أعلم .

لِئِى حَرِيصٌ عَلَى الْجِهَادِ وَلِئِى وَجَدْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَيْنِ عَلَى فِكَيْفٍ
لِى بِأَنِّ أَجْعَهُمَا ؟ قَالَ : أَجْعَهُمَا وَادَّبَحْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، فَأَهْلَكْتُ
بِهِمَا مَعًا ، فَلَمَّا أَتَيْتُ الْعَذِيبَ لَقِيتُ سَلْمَانَ بْنَ رَبِيعَةَ وَزَيْدَ بْنَ صُوحَانَ
وَأَنَا أَهْلُ يَهْمَا ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ : مَا هَذَا بِأَفْقَةٍ مِنْ بَعِيرِهِ ، قَالَ : فَكُنَّا نَمَّا
أَلْقَى عَلَى جَبَلٍ حَتَّى أَتَيْتُ عُمرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقُلْتُ لَهُ :
يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لِمَ كُنْتُ رَجُلًا أَهْرَابِيًّا نَصْرَانِيًّا وَلِئِى أُسَلِّتُ وَأَنَا حَرِيصٌ
عَلَى الْجِهَادِ ، وَلِئِى وَجَدْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَيْنِ عَلَى ، فَأَتَيْتُ رَجُلًا
مِنْ قَوْمِي فَقَالَ لِي أَجْعَهُمَا وَ[ثُمَّ] ادَّبَحْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، وَلِئِى أَهْلَكْتُ
بِهِمَا مَعًا ، فَقَالَ لِي عُمرُ : هَدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

— هريم بالراء (بن ثرملة) بالثاء المثناة ثم الراء المهملة ثم الميم هكذا فى بعض النسخ
وهو غلط فإنه هديم بن عبد الله كما فى رواية النسائى وكذا قاله ابن ماكولا
وابن الأثير والحافظ ابن حجر وغيرهم (ياهناء) أى يا هذا وأصله من ألحقت
الهاء لبهتان الحركة فصار ياهنه وأشبعت الحركة فصار ألقا فقليل ياهناه بسكون
الهاء وللك ضم الهاء . قال الجوهري : هذه اللفظة مختص بالنداء كذا فى زهر
الربى (مكتوبين على) لعله أخذه من قوله تعالى ﴿ وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾
أنهما مفروضان على الإنسان (العذيب) تصغير عذب اسم ماء لهنى تميم على
مرحلة من كوفة (ما هذا بأفقه من بعيده) أى أن عمر منع عن الجمع واشتهر
ذلك المنع وهو لا يدري به فهو والبعير سواء فى عدم الفهم وفى رواية للنسائى
لأنت أضل من جملك هذا (هديت) على بناء المفعول وتاء الخطاب أى
هداك الله بواسطة من أفتاك أو هداك من أفتاك . فلن قلت : كان عمر يمنع
عن الجمع فكيف قرره على ذلك بأحسن تقرير قلت كأنه يرى جواز ذلك —

١٧٨٣ - حدثنا الثَّعْلَبِيُّ أَخْبَرَنَا مِسْكِينٌ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى
ابنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِيسَى بْنِ عَمْرٍاءَ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
« أَتَانِي اللَّيْلَةُ آتٍ مِنْ عِنْدِ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ ، قَالَ وَهُوَ بِالْعَمِيقِ ؛ فَقَالَ : صَلِّ
فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ وَقَالَ : مُعْمَرَةٌ فِي حَجَّةٍ » .

قال أبو داود : رواه الوليد بن مسلم وعمر بن عبد الواحد في هذا

— لبعض المصالح ويرى أنه جوز النبي صلى الله عليه وسلم لذلك فكأنه كان يرى
أن من عرض له مصلحة اقتضت الجمع في حقه فالجمع في حقه سنة . قاله السفدي
والحديث أخرجه النسائي .

(أتاني الليلة آت) هو جبريل كما في الفتح (فقال صل في هذا الوادي
المبارك) هو وادي العميق وبقر العقيق بينه وبين المدينة أربعة أميال .
وروي الزبير بن بكار في أخبار المدينة أن تبعاً لما انحدر في مكان عند رجوعه
من المدينة قال هذا عميق الأرض فسمى العميق (وقال عمرة في حجة) برفع عمرة
في أكثر الروايات وبنصبها بإضمار فعل أى جعلتها عمرة ، وهو دليل على أن
حججه صلى الله عليه وسلم كان قراناً . قال الشوكاني : وأبعد من قال إن معناه أنه
يعتمر في تلك السنة بعد فراغ حجه . وظاهر حديث عمر هذا أن حجه صلى الله
عليه وآله وسلم القرآن كان بأمر من الله فكيف يقول صلى الله عليه وآله وسلم
لو استعقبنا من أمرى ما استدبرت لجمعها عمرة فينظر في هذا ، فإن أوجب أنه
إنما قال ذلك تطبيقاً لخواطر أصحابه فهو تغريز لا يليق نسبة مثله إلى الشارع
انتهى كلام الشوكاني (رواه الوليد بن مسلم) واعلم أن هذه الجملة وردت بثلاثة
ألفاظ فقال مسكين عن الأوزاعي قال عمرة في حجة بلفظ قال وحرف في بين
عمرة وحجة . وقال الوليد بن مسلم وعمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي قل عمرة —

الحديث عن الأوزاعي « وَقُلْ عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ » .
قال أبو داود : وكذا رواه علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير في
هذا الحديث قال « وَقُلْ عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ » .
١٧٨٤ — حدثنا هناد بن السري أخبرنا ابن أبي زائدة حدثنا [أنيان]

— في حجة بلفظ قل صيغة أمر وكذا رواه علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير
بلفظ قل وحرف في فهذه متابعة للأوزاعي وفي رواية للبخاري وقل عمرة وحجة
بحرف الواو العاطفة بين عمرة وحجة . قال المنذرى : وقال حمزة في حجة وفي رواية
وقل عمرة في حجة وأخرجه البخاري وابن ماجه . وفي لفظ البخاري : وقل عمرة
وحجة قال بعضهم أي قل ذلك لأصحابك أي أعلمهم أن القرآن جائز . واحتج
به من يقول إن القرآن أفضل وقال لأنه هو الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم
وأحب . فالرواية الصحيحة وهي قوله عمرة وحجة فصل بينهما بالواو . ويحتمل
أن يريد أن يحرم بعمره إذا فرغ من حجته قبل أن يرجع إلى منزله وهو كأنه
قال إذا حججت فقل لبنيك بعمره وتكون في حجتك التي حججت فيها . وقال
بعضهم : هو محمول على معنى تحصيلهما جميعاً لأن عمرة التمتع واقعة في أشهر الحج
وفيه لإعلام بفضيلة المسكان والتبرك به والصلاة فيه انتهى . وقال الحافظ المزني
في الأطراف : حديث عمر هذا أخرجه البخاري في الحج عن الحميدي عن الوليد
ابن مسلم وبشر بن بكر . وفي المزارعة عن إسحاق بن إبراهيم عن شعيب بن
إسحاق ثلاثتهم عن الأوزاعي . وفي الاعتصام عن سعيد بن الربيع عن علي بن
المبارك كلاهما عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر ، وأبو داود
في الحج عن النخعي عن مسكين عن الأوزاعي به ، وابن ماجه فيه عن دحيم عن
الوليد بن مسلم به ، وعن أبي بكر بن أبي شيبه عن محمد بن مصعب عن
الأوزاعي به انتهى .

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ عَنْ ابْنِ سَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى إِذَا كُنَّا [كَانَ] بِمُضَنَّا قَالَ لَهُ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ الْمُدَلِّجِيُّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْضِ لَنَا قَضَاءَ قَوْمٍ كَأَنَّمَا وَلِدُوا الْيَوْمَ ، فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَذْخَلَ عَلَيْكُمْ فِي حَجِّكُمْ هَذَا عُمَرَةً ، فَإِذَا قَدِمْتُمْ ، فَمَنْ تَطَوَّفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقَدْ حَلَّ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي » .

١٧٨٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ يُحْيَى أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ بْنُ مُسْحَقٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مَعْنَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ قَالَ : « قَصَرْتُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَشْقَصٍ عَلَى الْمَرْوَةِ ، أَوْ رَأَيْتُهُ يَقْصِرُ هُنَا عَلَى الْمَرْوَةِ بِمَشْقَصٍ » .

— (اقض لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم) أى بين لنا بياناً وافياً فى غاية الوضوح كالبيان لمن لا يعلم شيئاً قبل اليوم (قد أدخل عليكم فى حجكم هذا عمرة) معناه أوجب عليكم عمرة بشروعكم فى الحج . قاله السندى . وقال الإمام ابن الأثير : قوله دخلت العمرة فى الحج معناه أنها سقط فرضها بوجوب الحج ودخلت فيه وهذا تأويل من لم يرها واجبة ، فأما من أوجبها فقال معناه أن عمل العمرة قد دخل عمل الحج فلا يرى على القارئ أكثر من إحرام واحد وطواف وسمى ، وقيل معناه أنها قد دخلت فى وقت الحج وشهوره لأنهم كانوا لا يقتصرون فى أشهر الحج فأبطل الاسلام ذلك وأجازه انتهى (فقد حل) أى فسكان ينبغي له أن يحل أو الواجب عليه ذلك .

(بمشقص) هو بكسر الميم وإسكان الشين المعجمة وفتح القاف قال أبو عبيد —

قال ابن خلد : إن معاوية لم يذكّر أخبّره .

١٧٨٦ — حدثنا الحسن بن عليّ ومحمد بن يحيى ومحمد بن خالد المغنى

قالاً [قالوا] أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا معمر بن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس أن معاوية قال له : « ما علمت أنى قصرت من رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقة أعرابي على المروّة » .

— وغيره : هو نصل السهم إذا كان طويلاً ليس بمريض وقال الخليل : هو سهم فيه نصل عريض يرمى به الوحش . قال النووي : وهذا الحديث محمول على أنه قصر عن النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة الجعرانة لأن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع كان قارئاً كما سبق لإيضاحه . وثبت أنه صلى الله عليه وسلم خلق بمضى ، وفرق أبو طلحة رضى الله عنه شعره بين الناس فلا يجوز حل تقصير معاوية على حجة الوداع ، ولا يصح حله أيضاً على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع من الهجرة لأن معاوية لم يكن يومئذ مسلماً إنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان هذا هو الصحيح المشهور . ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع وزعم أنه صلى الله عليه عليه وسلم كان متمتعاً لأن هذا غلط فاحش فقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة السابقة في مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له ما شأن الناس حلوا ولم تحمل أنت ، فقال إني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر الهدى ، وفي رواية حتى أحل من الحج (أو رأيت) شك من الراوى (يقصر) بصيغة المجهول من التقصير (قال ابن خلد) في حديثه أن معاوية قال ولم يذكر ابن خلد لفظ أخبره بل قال عن ابن عباس أن معاوية قال قصرت الحديث . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

بعد قول المنذرى : وقد قالت حفصة : « ما بال الناس حلوا » الحج - واحتج

زَادَ الْحَسَنُ فِي حَدِيثِهِ : بِحِجَّتِهِ .

— (بحجته) قال السندي : لعل معاوية عنى بالحجة عمرة الجمرات لأنه قد أسلم حينئذ ولا يسوغ هذا التأويل في رواية من روى أنه كان في ذى الحجة أو لعله قصر عنه صلى الله عليه وسلم بقية شعر لم يكن استوفاه الخلاق بعده ، فقصره معاوية على المروة يوم النحر انتهى .

قال الإمام الخطاي : هذا صنيع من كان متمتعاً وذلك أن المفرد والمقارن لا يخلق رأسه ولا يقصر شعره إلا يوم النحر والمتمتع يقصر عند الفراغ من السعى . وفي الروايات الصحيحة أنه لم يخلق ولم يقصر إلا يوم النحر بعد رمي الجمار وهي أولى . ويشبه أن يكون ما حكاه معاوية إنما هو في عمرة اعتمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الحجة المشهورة انتهى . قال المنذري : وأخرجه النسائي وليس فيه لحجته وقوله لحجته يعني لعمرة . وقد أخرجه النسائي أيضاً وفيه في عمرة على المروة وسمى العمرة حجاً لأن معناها القصد ، وقد قالت —

== بهذا من قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم تمتع في حجة الوداع تمتاً حل فيه كالقاضي أبي يعلى وغيره . وهذا غلط منهم ، فإن المعلوم من شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يحل بعمرة في حجته ، وقد تواتر عنه صلى الله عليه وسلم ذلك وقال : « لولا أن معي الهدى لأحللت » وهذا لا يستريب فيه من له علم بالحديث ، فهذا لم يقع في حجته بلا ريب ، وإنما وقع في بعض عمره ، ويتعين أن يكون في عمرة الجمرات ، والله أعلم ، لأن معاوية إنما أسلم يوم الفتح مع أبيه ، فلم يقصر عنه في عمرة الحديبية ، ولا عمرة القضية ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن محرماً في الفتح ، ولم يحل من إحرامه في حجة الوداع بعمرة ، فتعين أن يكون ذلك في عمرة الجمرات ، هذا إن كان المحفوظ أنه هو الذي قصر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان المحفوظ هو الرواية الأخرى ، وهو قوله : « رأيت يقصر عنه على المروة » فيجوز أن يكون في عمرة القضية أو الجمرات حسب ، ولا يجوز في غيرها لما تقدم . والله أعلم .

١٧٨٧ — حدثنا ابنُ مُعَاذٍ أَنبَأَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُسْلِمِ الْقُرَيْشِيِّ
يَسِيعَ ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ : « أَهْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعُمْرَةٍ ، وَأَهْلُ
أَصْحَابِهِ بِحَجٍّ » .

١٧٨٨ — حدثنا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ
عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْرَةَ قَالَ :
« تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَبَسَةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ،
فَأَهْدَى وَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَأَهْلًا بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَهْلًا بِالْحَجِّ ، وَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

— حنيفة : ما بال الناس حلوا ، ولم تحلل أنت من عمرتك . قيل : إنما تعني من
حجتك انتهى .

(عن مسلم القرشي) هو بقاء مضمومة ثم راء مشددة . قال السمعاني : هو
منسوب إلى بني قرة حتى من عبد القيس قال وقال ابن ما كولا هذا ثم قال وقيل
بل لأنه كان ينزل فنطرة قرة . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي .

(تمتع) قال القاضي : هو محمول على التمتع اللغوي وهو القران آخرًا ومعناه
أنه صلى الله عليه وسلم أحرم أولاً بالحج مفرداً ثم أحرم بالعمرة فصار قارناً في
آخر أمره ، والقارن هو متمتع من حيث اللفظة . ومن حيث المعنى لأنه ترفه
بأتراح الليقات والإحرام والفعل ، ويتمين هذا التأويل هنا للجمع بين الأحاديث
في ذلك (وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) فهو محمول على التلبية في
أثناء الإحرام وليس المراد أنه أحرم في أول أمره بعمرة ثم أحرم بحج ، لأنه
يفضى إلى مخالفة الأحاديث فوجب تأويل هذا على موافقتها ويؤيد هذا التأويل
(وتمتع الناس الخ) ومعلوم أن كثيراً منهم أو أكثرهم أحرموا بالحج أولاً مفرداً —

عليه وسلم بالعمره إلى الحج ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ [وَسَاقَ] الْهَدْيَ ، وَبَيْنَهُمْ مَنْ لَمْ يَهْدِ ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَكَةَ قَالَ لِلنَّاسِ : مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ شَيْءٍ [لَا يَحِلُّ مِنْهُ شَيْءٌ] حَرْمٌ مِنْهُ حَتَّى يَقْضَى حَجُّهُ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلْيَقْصُرْ وَلْيَحْلِلْ ثُمَّ لِيَهْلِ بِالْحَجِّ وَلِيَهْدِ ، فَنَ لَمْ يَحِدْ هَذِيَا فَلْيَضْمِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ . وَطَافَ

— وَإِنَّمَا فَسَخَوْهُ إِلَى الْعَمْرَةِ آخِرًا فَصَارُوا مُتَمَتِّعِينَ فَقَوْلُهُ وَتَمَتَّعَ النَّاسُ يَعْنِي فِي آخِرِ الْأَمْرِ (وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ الْحَجِّ) مَعْنَاهُ يَفْعَلُ الطَّوَافَ وَالسَّيَّ وَالتَّقْصِيرَ وَقَدْ صَارَ حَلَالًا ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّقْصِيرَ أَوْ الْحَلْقَ نَسَكَ مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، وَبِهِ قَالَ جَاهِيزُ الْعُلَمَاءِ ، وَقِيلَ إِنَّهُ اسْتِبَاحَةٌ مَحْظُورٌ وَلَيْسَ بِنَسَكٍ وَهَذَا ضَعِيفٌ ، وَإِنَّمَا أَمْرُهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالتَّقْصِيرِ وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْحَلْقِ مَعَ أَنَّ الْحَلْقَ أَفْضَلُ لِلْبَقِيَّةِ لَهُ شَعْرٌ يَحْلُقُهُ فِي الْحَجِّ فَإِنَّ الْحَلْقَ فِي تَحْلِيلِ الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي تَحْلِيلِ الْعَمْرَةِ (وَلِيَحْلِلْ) مَعْنَاهُ قَدْ صَارَ حَلَالًا فَلَهُ فَعَلَ مَا كَانَ مَحْظُورًا عَلَيْهِ فِي الْإِحْرَامِ مِنَ الطَّيِّبِ وَاللِّبَاسِ وَالنِّسَاءِ وَالصَّيْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ (ثُمَّ لِيَهْلِ بِالْحَجِّ) أَيْ وَيَحْرُمُ بِهِ وَقَدْ خَرَجَ إِلَى عَرَافَاتٍ لَا أَنَّهُ يَهْلُ بِهِ عَقِبَ تَحْلِيلِ الْعَمْرَةِ . وَلِهَذَا قَالَ تَمَّ لِيَهْلُ فَآتَى بِئِمَّ الْقِيَامِ لِلتَّرَاخِي وَالْمَلَمَةِ (وَلِيَهْدِ) وَالْمُرَادُ بِهِ هَدَى التَّمَتُّعَ فَهُوَ وَاجِبٌ بِشُرُوطٍ : الْأَوَّلُ أَنَّ يَحْرُمَ بِالْعَمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، الثَّانِي أَنَّ يَحْجُ مِنْ عَامِهِ ، الثَّالِثُ أَنَّ يَكُونَ أَفْقَافًا لَا مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ وَحَاضِرِهِ أَهْلُ الْحَرَمِ وَمَنْ كَانَ مِنْهُ حُلٌّ مَسَافَةً لَا تَقْصُرُ فِيهَا الصَّلَاةُ ، الرَّابِعُ أَنَّ لَا يَمُودُ إِلَى الْمَلَمَاتِ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ قَالَهُ النَّوَوِيُّ (فَنَ لَمْ يَحِدْ هَذِيَا) فَالْمُرَادُ لَمْ يَحِدْ هُنَاكَ ، إِمَّا لَعَدَمِ الْهَدْيِ أَوْ لَعَدَمِ ثَمَنِهِ وَإِمَّا لِكَوْنِهِ يَبْسَعُ بِأَكْثَرِ مِنَ الْمُثَلِّ وَإِمَّا لِكَوْنِهِ مَوْجُودًا لِكَوْنِهِ لَا يَبْدِيهِ صَاحِبُهُ فِي كُلِّ هَذِهِ —

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ فَاسْتَمَرَ الرُّكْنَ أَوَّلَ شَيْءٍ
ثُمَّ حَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ ، ثُمَّ رَكَعَ حِينَ
قَضَى طَوَافَهُ بِالنَّبِيتِ عِنْدَ اللَّقَامِ رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ فَانصَرَفَ فَأَتَى الصَّفَا فَطَافَ

— الصور يكون هادماً للهدى فينتقل إلى الصوم سواء كان واجداً لثمته في بلده أم
لا (فليصم ثلاثة أيام في الحج) هو موافق لنص كتاب الله تعالى ويحب صوم
هذه الثلاثة قبل يوم النحر ويجوز صوم يوم عرفة منها لسكن الأولى أن يصوم
الثلاثة قبله والأفضل أن لا يصومها حتى يحرم بالحج بعد فراغه من العمرة فإن
صامها بعد فراغه من العمرة وقبل الإحرام بالحج أجزأه ، وإن صامها بعد
الإحرام بالعمرة وقبل فراغها لم يجزئه على الصحيح ، فإن لم يصمها قبل يوم
النحر وأراد صومها في أيام التشريق ففي صحته قولان مشهوران للشافعي أحدهما -

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

بعد قول المنذرى : وفي لفظ مسلم : « لبي بالحج وحده » إلح - الذين قالوا :
قرن النبي صلى الله عليه وسلم في حجته اختلف طرقهم في كيفية قرانه : فطائفة قالت :
أحرم بالعمرة أولاً ، ثم أدخل عليها الحج وهذا ظاهر حديث ابن عمر وعائشة كما تقدم
وهى طريقة أبى حاتم بن حبان فى صحيحه . قال : هذه الأخبار التى ذكرنا فى إفراء
النبي صلى الله عليه وسلم مما تنازع الأئمة فيها من زمان إلى زماننا هذا ، وشنع بها
المعطلة وأهل البدع على أئمتنا ، وقالوا : رويتم ثلاثة أحاديث متضادة فى فعل واحد
ورجل واحد وحالة واحدة ، وزعمتم أنها ثلاثها صحاح من جهة النقل ، والمقل يدفع
ما قلتم ، إذ محال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع كان مفرداً قارناً
متمتعاً إلى أن قال : ولو توجه قائل هذا فى الحلو إلى البارى وسأله التوفيق لإصابة
الحق والهداية اطلب الرشد فى الجمع بين الأخبار ونفى التضاد عن الآثار ، لعلم بتوفيق
الواحد القهار أن أخبار المصطفى لا تضاد ولا تهاور ، ولا يكذب بعضها بعضاً ،
إذا صحت من جهة النقل .

[وَطَافَ] بِالصَّغَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ ثُمَّ لَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ ، حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَاجَتَهُ وَتَحَرَّ هَدْيُهُ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَفَاضَ [فَأَفَاضَ] فَطَافَ بِالْبَيْتِ

— من حيث الدليل جوازه . هذا تفصيل مذهب الشافعي روافقه أصحاب مالك في أنه لا يجوز صوم الثلاثة قبل الفراغ من العمرة وجوزه الثوري وأبو حنيفة ، ولو ترك صيامها حتى مضى العيد والتشريق لزمه قضاؤها عند الشافعي . وقال أبو حنيفة : يفوت صيامها ويلزمه الهدى إذا استطاعه . وأما صوم السبعة فيجب إذا رجع ، وفي المراد بالرجوع خلاف . والصحيح أنه إذا رجع إلى أهله وهذا هو الصواب لهذا الحديث الصحيح الصريح والثاني إذا فرغ من الحج ورجع —

== قال : والفصل بين الجمع في هذه الأخبار : أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل بالعمرة حيث أحرم ، كذلك قاله مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة : فخرج وهو مهمل بالعمرة وحدها ، حتى إذا بلغ سرف أمر أصحابه بما ذكرنا في خبر أفلح ابن حميد ، يعنى بالفسخ إلى العمرة ، فمنهم من أفرد ، ومنهم من أقام على عمرته ، وأما من ساق الهدى منهم فأدخل الحج على عمرته ، ولم يحل ، فأهل صلى الله عليه وسلم بهما معاً حينئذ إلى أن دخل مكة . وكذلك أصحابه الذين ساقوا الهدى .

فكل خبر روى في قرآن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان ذلك حيث رأوه يهل بهما بعد إدخاله الحج على العمرة ، إلى أن دخل مكة ، فطاف وسعى ، وأمر ثانياً من لم يكن ساق الهدى وكان قد أهل بعمرة أن يتمتع ويحل ، وكان يتلطف على ما فاتته من الإهلال حيث كان ساق الهدى ، حتى إن بعض الصحابة ممن لم يكن ساق الهدى لم يحلوا ، حيث رأوه صلى الله عليه وسلم لم يحل ، حتى كان من أمره ما وصفتنا من دخوله صلى الله عليه وسلم على عائشة وهو مفضب ، فلما كان يوم التروية وأحرم المتمتعون خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى منى وهو يهمل بالحج مفرداً ، إذ العمرة التي قد أهل بها في أول الأمر قد انقضت عند دخوله مكة بطوافه بالبيت ، وسعيه بين الصفا والمروة . فحكى ابن عمر وعائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد الحج ، أراداً خروجه إلى منى من مكة من غير أن يكون بين هذه الأخبار تضاد ==

ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ ، وَفَعَلَ النَّاسُ مِثْلَ فِعْلِهِ [مِثْلَ مَا فَعَلَ]
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْدَى وَسَاقِ الْهَدَى مِنَ النَّاسِ .

— إلى مكة من منى وهذان القولان للشافعي ومالك ، والثاني قال أبو حنيفة ،
ولو لم يصم الثلاثة ولا السبعة حتى عاد إلى وطنه لزمه صوم عشرة أيام قاله النووي
(وطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة الح) فيه إثبات طواف
القدم ، واستحباب الرمل فيه هو الخبيب وأنه يصلى ركعتي الطواف ، وأنهما
يستحبان خلف المقام . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى . —

== أوتاهر وفقنا الله لما يحبه من الجسوع عند ورود السنن إذا صحت والالتقاد لقبولها
واتهام الأنفس وإلراق الخطأ بها إذا لم يوفق لإدراك حقيقة الصواب ، دون القدح في
السنن ، والتمريج على الآراء المنكوسة والمقاييس المعكوسة ، إنه خير مسئول ،
تم كلامه .

وطائفة قالت : كان مفرداً أولاً ، ثم أدخل العمرة على الحج ، فصار قارناً ،
فظنوا أن ذلك من خصائصه ، وأنهم يجمعون بذلك بين الأحاديث . وهذا ، مع أن
الأكثر لا يجوزونه ، فلم تأت لفظة واحدة تدل عليه ، بخلاف الأول ، فإنه قد قاله
طائفة ، وفيه أحاديث صحاح .

وطائفة قالت : قرن ابتداء من حين أحرم ، وهو أصح الأقوال ، لحديث عمر
وأنس وغيرهما وقد تقدم .

والذين قالوا : أفرد ، طائفتان :

طائفة ظنت أنه أفرد إفراداً اعتمر عقبه من التمتع . وهذا غلط بلا ريب ، لم
ينقل قط بإسناد صحيح ولا ضعيف ، ولا قاله أحد من الصحابة ، وهو خلاف التواتر
للمعلوم من فعله صلى الله عليه وسلم .

وطائفة قالت : أفرد إفراداً اقتصر فيه على الحج ولم يعتمر . والأحاديث الثابتة
التي اتفق أئمة الحديث على صحتها صريحة في أنه اعتمر عقبه ، فهو باطل قطعاً ، وإن
كان إفراداً مجرداً عن العمرة ، فالأحاديث الصحيحة تدل على خلافه . =

١٧٨٩ — حدثنا القَعْنَبِيُّ عن مَالِكٍ عن نَافِعٍ عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ
عن حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنُ
النَّاسِ قَدْ حَمَلُوا وَلَمْ يَحْمِلْ أَنْتَ مِنْ عُمَرَةَ ؟ فَقَالَ : إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي
وَقَلَدْتُ هَدْيِي فَلَا أُحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ الْهَدْيَ .

— (أَنَّهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنُ النَّاسِ) هذا دليل للمذهب الصحيح المختار
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً في حجة الوداع (من عمرتك) أى العمرة
المضمومة إلى الحج وفيه أن القارن لا يتحلل بالطواف والسمى ولا بدله في تحمله
من الوقوف بعرفات والرمى والحق والطواف كما في الحاج المفرد (لبدت رأسي
وقلدت هديي) فيه استحباب التلبيد وتقليد الهدى وهما سنتان بالاتفاق وقال —

== والذين قالوا : تمتع . طائفتان :

طائفة قالت : تمتع تمتعاً حل منه . وهذا باطل قطعاً كما تقدم .
وطائفة قالت : تمتع تمتعاً لم يحل منه لأجل الهدى . وهذا وإن كان أقل خطأ
من الذى قبله ، فالأحاديث الصحيحة تدل على أنه قرن ، إلا أن يريدوا بالتمتع القران
فهذا حق .

وطائفة قالت : أحرم إحراماً مطلقاً ، ثم عينه بالإفراد ، وهذا أيضاً يكتفى في
رده الأحاديث الثابتة الصريحة .

وطائفة قالت : قرن وطاف طوافين ، وسعى سعيين . والأحاديث الثابتة التى
لا مطمئن فيها تبطل ذلك ، والله أعلم .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :
وقد تأتى « من » بمعنى الباء كقوله : ﴿ يحفظونه من أمر الله ﴾ أى بأمره ،
تريد : ولم تحل أنت بعمرة .

وقالت طائفة : معناه لم تحل من العمرة التى امرت الناس بها .
وقالت طائفة : هذه اللفظة غير محفوظة ، فإن عبيد الله بن عمر لم يذكرها في

==

حديثه ، حكاهما ابن حزم .

— الخطأى : هذا يبين لك أن قد كانت هناك عمرة ولكنه قد أدخل عليها حجة
فصار بذلك قارئاً انتهى . ولم يختلف الناس في أن إدخال الحج على العمرة جائز
ما لم يفسخ الطواف بالبيت للعمرة . واختلفوا في إدخال العمرة على الحج . قال
المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

== وقالت طائفة : هى مروية بالمعنى ، والحديث « ولم تزل أنت من حجك » ،
فأبدل لفظ الحج بالعمرة .

وقالت طائفة : الحديث إنما فيه إقراره لها على أنه فى عمرة ، وليس فيه أنها
عمرة مفردة لا حجة معها . وقد أخبر عن نفسه بأنه قرن ، فهو إذن فى حج وعمرة
ومن كان فى حج وعمرة فهو فى عمرة قطعاً .
وهذه الوجوه بعضها واه وبعضها مقارب .

فقول من قال : المراد به من حجبتك — بعيد جداً ، إذ لا يعبر بالعمرة عن
الحج ، وليس هذا عرف الشرع ، ولا يطلق ذلك إلا إطلاقاً مقيداً ، فيقال : هى
الحج الأصغر .

وقول من قال : إنها ظنت أنه صلى الله عليه وسلم كان فسخ العمرة ، كما أمر
أصحابه ، ولم يحل كما أحلوا — بعيد جداً ، فإن هذا الظن إنما كان يظهر بإحلاله ،
فيه يكون معتمراً فكيف تظن أنه قد فسخ بعمرة ، وهى تراه لم يحل ؟

وأما قول من قال : معناه لم تحل بعمرة ، و « من » بمعنى الباء — فتسلف
ظاهر ، وإضافة العمرة إليه تدل على أنها عمرة مختصة به هو فيها .

وأما قول من قال : معناه لم تحل من العمرة التى أمرت الذنس بها — ففاسد ،
فإنه كيف يحل من عمرة غيره ؟ وحفصة أجل من أن تسأل هذا السؤال ؟

وأما قول من قال : إن هذه اللفظة غير محفوظة ، ولم يذكرها عبيد الله —
نقطاً من وجهين :

أحدهما : أن مالكاً قد ذكرها ، ومالك مالك .

والثانى : أن عبيد الله نفسه قد ذكرها أيضاً ، ذكره مسلم فى الصحيح عن
يحيى بن سعيد عن عبيد الله ، فذكر الحديث ، وفيه : « ولم تحل من عمرتك » . ==

٢٥ - باب الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة

١٧٩٠ - حدثنا هناد بن ينفى ابن السري عن ابن أبي زائدة أنبأنا محمد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن سليمان بن الأسود أن أبا ذر كان يقول في من حج ثم فسحها بمزقة لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(باب الرجل يهل بالحج)

(إلا للركب) بفتح الراء وسكون الكاف ، قال ابن الأثير : ركب اسم من أسماء الجمع كنفر ورهط ، والراكب في الأصل هو راكب الإبل خاصة ثم اتسع فيه فأطلق على كل من ركب دابة انتهى . ويجيء تحقيق الحديث في آخر الباب . قال المذري : وقد أخرج مسلم في صحيحه من حديث يزيد بن شريك التيمي وأخرجه النسائي وابن ماجه .

== وقول من قال مروية بالمعنى - بعيد أيضاً .
فالوجه الأخير أقربها إلى الصواب : وهو أنه ليس فيه إلا الإخبار عن كونه في عمرة ، وهذا لا ينبغي أن يكون في حجة .
وأجود منه أن يقال . المراد بالعمرة المتعة ، وقد تقدم أن التمتع يراد به القران ، والعمرة تطلق على التمتع ، فيكون المراد لم تحمل من قرانك وصمتة عمرة ، كما يسمى تمتعاً ، وهذه لغة الصحابة كما تقدم ، والله أعلم .
قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله : وهذا الحديث قد تضمن أمرين : أحدهما : فعل الصحابة لها ، وهو بلال بن رباح رضي الله عنه ، وهذا الرواية . والثاني : اختصاصهم بها دون غيرهم ، وهذا رأى ، فروايته حجة ، ورأيه غير حجة ، وقد خالفه فيه عبد الله بن عباس ، وأبو موسى الأشعري . وقد حمل طائفة على أن الذي اختص به هو وجوب الفسخ عليهم حتماً ، وأما غيرهم فيستحب له ذلك ، هذا إن كان مراده متعة الفسخ ، وإن كان المراد مطلق المتعة فهو خلاف الاجماع والسنة المتواترة . والله أعلم .

١٧٩١ — حدثنا الثَّقَلِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْقَزِيزِ يَغْنِي ابْنُ مُحَمَّدٍ أَنبَأَنَا [أَخْبَرَنِي] رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَيْسَى الرَّحْمَنِيُّ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ بِلَالٍ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَسَخُ الْحَجِّ لَنَا خَاصَّةً أَوْ لِمَنْ بَعْدَنَا ؟ قَالَ بَلْ لَكُمْ خَاصَّةً » .

— (قلت يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة أو لمن بعدنا ، قال بل لكم خاصة) قال الخطابي : قد قيل إن الفسخ إنما وقع إلى العمرة لأنهم كانوا يحرمون العمرة في أشهر الحج ولا يستبيحونها فيها ، ففسخ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج عليهم وأمرهم بالعمرة في زمان الحج ليزولوا عن شبه الجاهلية ولتمسكوا بما تبين لهم في الإسلام وقد بين صلى الله عليه وآله وسلم أنه ليس لمن بعدهم ممن أحرم بالحج أن يفسخه . وقد اتفق أهل العلم على أنه إذا فسد حجه مضى فيه مع الفساد ، واخلفوا فيمن أهل بمحبتين ، فقال الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه : لا يلزمه إلا حجة واحدة ، ومن حجتهم في ذلك أن المضي فيها لا يلزم وأن فعله لم يصح بالإجماع وقال أبو حنيفة وأصحابه : يرفض أحدهما إلى قابل لأنه يكون في معنى النسخ ، وقد أخبر صلى الله عليه وسلم أن فسخ الحج كان لهم خاصاً دون من بعدهم وقال سفيان الثوري : يلزمه حجة وعمرة من هامة ويهريق دمًا ويحج من قابل . وحكى عن مالك أنه قال يصير قارناً وعليه دم ، ولا يلزمه على مذهب الشافعي شيء من عمرة ولا دم ولا قضاء من قابل انتهى —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله : وقد قال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عن حديث بلال بن الحرث المزني في فسخ الحج ؟ فقال : لا أقول به ، وليس إسناده بالمعروف ، ولم يروه إلا الدراوردي وحده . وقال عبد الحق : الصحيح في هذا قول أبي ذر غيرة مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن القطان : فيه الحرث بن بلال عن أبيه بلال بن الحرث ، والحرث بن بلال لا يعرف حاله .

— قلت : قال المنذرى . حديث بلال أخرجه النسائى وابن ماجه . قال الدارقطنى : تفرد به ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن الحارث عن أبيه وتفرد به عبد العزيز الدراوردي عنه . هذا آخر كلامه . والحارث بن بلال شبه المجهول ، وقد قال الإمام أحمد فى حديث بلال هذا إنه لا يثبت . هذا آخر كلامه . وحديث أبى ذر فى ذلك صحيح . انتهى . وفى المتنقى قال أحمد بن حنبل : حديث بلال ابن الحارث عندى ليس يثبت ولا أقول به ولا يعرف هذا الرجل يعنى الحارث ابن بلال . وقال : أرأيت لو عرف الحارث بن بلال إلا أن أحد عشر رجلا من أصحاب النبی صلى الله عليه وسلم يروون ما يروون من الفسخ أين يقع الحارث بن بلال منهم . وقال فى رواية أبى داود : ليس يصح حديث فى أن الفسخ كان لهم خاصة ، وهذا أبو موسى الأشعرى يفتى به فى خلافة أبى بكر وشطاراً من خلافة عمر ، ويشهد لما قاله قوله فى حديث جابر بل هو للأبد . وحديث أبى ذر موقوف وقد خالفه أبو موسى وابن عباس بغيرهما انتهى .

وقال ابن القيم فى زاد المعاد : نحن نشهد بالله أن حديث بلال بن الحارث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غلط عليه ، قال ثم كيف يكون هذا ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عباس يفتى بخلافه وينظر عليه طول عمره بمشهد من الخاص والعام وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون ولا يقول له رجل واحد منهم هذا كان مختصاً بنا ليس لغيرنا انتهى وقد روى عن عثمان مثل قول أبى ذر فى اختصاص ذلك بالصحابىة ولكنهما جميعاً مخالفان للمروى عن النبی صلى الله عليه وسلم أن ذلك للأبد بمحض الرأى . قاله الشوكانى .

وأما حديث أبى ذر من أن المتعة فى الحج كانت لهم خاصة فيرده إجماع المسلمين على جوازها إلى يوم القيامة . ومن جملة ما احتج به المانعون من الفسخ —

٢٦ - باب الرجل يحج عن غيره

١٧٩٢ - حدثنا القمسي عن مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس قال « كَانَ الْفَضْلُ بْنُ هُبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ تَسْتَفْتِيهِ ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْصِرُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْأَخْرَ ، فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَيْ شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْتَبِطَ عَلَى الرَّاحِلَةِ أَفَأُحِجُّ عَنْهُ قَالَ نَعَمْ وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ . »

— أن مثل ما قاله عثمان وأبو ذر لا يقال بالرأى ، وبحساب بأن هذا من مواطن الاجتهاد وبما للرأى فيه مدخل ، على أنه قد ثبت في الصحيحين عن عمران بن حصين أنه قال : تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل القرآن فقال رجل برأيه ما شاء ، فهذا تصريح من عمران أن المنع من التمتع بالعمرة إلى الحج من بعض الصعابة إنما هو من محض الرأى ، فكما أن المنع من التمتع على العموم من قبيل الرأى كذلك دعوى اختصاص التمتع الخاص أعني به الفسخ بجماعة مخصوصة . وقد أطال الكلام ابن القيم في ذلك والله أعلم .

(باب الرجل يحج عن غيره)

(امرأة من ختم) بالخاء المعجمة مفقوحة فثلاثة ساكنة فمعن مهسلة غير منصرفة للعلمية ووزن الفعل أو التأنيث لكونه اسم قبيلة معروفة (فجعل الفضل ينظر إليها) وأعجبه حسنهما (وتنظر إليه) وكان الفضل رجلاً جويلاً (أدركت أياً) حال كونه (شيخاً) منصوب على الحال وقوله (كبيراً) يصح صفة ولا ينافي اشتراط كون الحال نسكرة إذ لا يخرج ذلك عنها (لا يستطيع أن) —

— صفة ثانية ويحتمل الحال ووقع في بعض ألفاظه وإن شدوته خشيت عليه (أفاحج) نيابة (عنه قال نعم) أى حجى عنه (وذلك) أى جميع ما ذكر (في حجة الوداع) قال في سبل السلام : في الحديث روايات أخر ، ففي بعضها أن السائل رجل وأنه سأل هل يحج عن أمه ، فيجوز تعدد القضية . وفي الحديث دليل على أنه يجوز الحج عن المكلف إذا كان ميئوساً منه القدرة على الحج بنفسه مثل الشيخوخة فإنه ميئوس زوالها ، وأما إذا كان عدم القدرة لأجل مرض أو جنون يرجى برؤهما فلا يصح . وظاهر الحديث مع الزيادة أنه لا بد في صحة التخصيص عنه من الأسرين عدم ثباته على الراحلة والخشية عن الضرر عليه من شدة ، فمن لا يضره الشد كالذى يقدر على الخفة لا يجزئه حج الغير عنه . ويؤخذ من الحديث أنه إذا تبرع أحد بالحج عن غيره لزمه الحج عن ذلك الغير وإن كان لا يجب عليه الحج ، ووجهه أن المرأة لم تبين أن أباهما مستطيع بالزاد والراحلة ولم يستفصل صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك ، ورد هذا بأنه ليس في الحديث إلا الإجزاء لا الوجوب فلم يتعرض له ، وبأنه يجوز أنها قد عرفت وجوب الحج على أبيها كما يدل له قولها لمن فريضة الله على عباده في الحج ، فلإنها عبادة دالة على علمها بشرط دليل الوجوب وهو الاستطاعة . واتفق القائلون بإجزاء الحج عن فريضة الغير بأنه لا يجوز . إلا عن موت أو عدم قدرة من عجز ونحو بخلاف النفل فإنه ذهب أحمد وأبو حنيفة إلى جواز النيابة عن الغير فيه مطلقاً للتوسيع في النفل ، وذهب بعضهم إلى أن الحج عن فرض الغير لا يجزئ أحداً وأن هذا الحكم يختص بصاحبة هذه القصة وإن كان الاختصاص خلاف الأصل إلا أنه استدلل بزيادة رواية في الحديث بلفظ : حجى عنه وليس لأحد بعدك ، ورد بأن هذه الزيادة رويت بإسناد ضعيف . وعن بعضهم أنه يختص بالولد ، وأجيب عنه بأن القياس عليه دليل شرعى ، وقد نبه صلى الله عليه وآله وسلم على العلة بقوله في الحديث . فدين الله أحق بالقضاء » فجعله ديناً والدين يصح أن يعفيه —

١٧٩٣ - حدثنا حَفْصُ بْنُ عُمرَ وَمُسلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ بِمَعْنَاهُ قَالَ
أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ بْنُ الثَّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ أَوْسٍ عَنْ أَبِي رَزِينٍ قَالَ
حَفْصُ فِي حَدِيثِهِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ « يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَيْ شَيْخٌ
كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ وَلَا الظَّنَّ مِمَّا قَالَ أَحْبَبْتُ عَنْ أَبِيكَ
وَأَعْتَمِرَ » .

— غير الولد بالاتفاق . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وقد أخرجه
أيضاً البخارى ومسلم والترمذى والنسائى من حديث عبد الله بن عباس عن الفضل
ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .
(عن أبى رزین) هو لقيط العميل (ولا الظن) بكسر الظاء وبفتح العين
وسكونها مصدر ظن ظنن بالضم إذا سار . قاله السيوطى وقال السندى :
الظن بفتحتن أو سكون التانى ، وفى الجمع انظمن الراحلة أى لا يقوى على
السير ولا على الركوب من كبر السن (قال احبب عن أبیک واعتمر) الحديث
يدل على جواز حج الولد عن أبيه العاجز عن المشى ، واستدل به على وجوب
الحج والعمرة . وقد جزم بوجوب العمرة جماعة من أهل الحديث وهو المشهور
عن الشافعى وأحمد وبه قال إسحاق والثورى والمزنى والمشهور عن المالكية أن
العمرة ليست بواجبة وهو قول الحنفية ولا خلاف فى المشروعية . قال المنذرى :
وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى حسن صحيح . وقال الإمام
أحمد : لا أعلم فى إيجاب العمرة حديثاً أجود من هذا ولا أصح منه . —

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :
قول الإمام أحمد ، قال البيهقى قال مسلم : سمعت أحمد بن حنبل يقول — فذكره
وفى سنن ابن ماجه بإسناد على شرط الصحيحين عن عائشة قالت : « يا رسول الله ،
هل على النساء جهاد ؟ قال : جهاد لا قتال فيه ، الحج والعمرة » .
==

١٧٩٤ - حدثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني وهناد بن السري المعنى واحد قال إسحاق أخبرنا عبدة بن سليمان عن ابن أبي هريرة عن قتادة عن عزرّة عن سميد بن جبير عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول لبيك عن شبرمة ، قال من شبرمة ؟ قال أخ لي أو قريب لي قال حبجبت عن نفسك ؟ قال لا ، قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة » .

— (يقول لبيك عن شبرمة) بضم الشين المعجمة فموحدة ساكنة (أو قريب لي) شك من الراوى والحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه والبيهقي قال إسناده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه ، وقد روى موقوفاً والرفع زيادة يتعين —

= واحتج من نفي الوجوب بحديث جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة ، أواجبة هي ؟ قال : لا ، وأن تكثر خير لك » ، رواه الترمذي من حديث الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر وقال : حسن صحيح . قال البيهقي : كذا رواه الحجاج مرفوعاً ، والمحفوظ إنما هو عن جابر موقوف عليه غير مرفوع . وقد نوقش الترمذي في تصحيحه ، فإنه من رواية الحجاج بن أرطاة ، وقد ضعف ، ولو كان ثقة فهو مدلس كبير ، وقد قال : عن محمد بن المنكدر ، لم يذكر سماعاً ، ولا ريب أن هذا قاذح في صحة الحديث .

وقد قال الشافعي : ليس في العمرة شيء ثابت بأنها تطوع ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد ضعيف ، لا تقوم بمثله حجة . ثم كلامه . قال البيهقي . وروى ابن لطيفة عن عطاء عن جابر مرفوعاً : « الحج والعمرة فريضتان واجبتان » ، قال البيهقي : وهذا أيضاً ضعيف لا يصح . فقد سقط الاحتجاج برواية جابر من الطريقين . وفي سنن ابن ماجه من حديث عمر بن قيس . أخبرني طلحة بن يحيى عن محمد بن إسحق عن طلحة بن عبيد الله : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الحج جهاد ، والعمرة تطوع » رواه عن هشام بن عمار عن الحسن ابن يحيى الحشني .

٢٧ - باب كيف التلبية

١٧٩٥ حدثنا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ
« أَنْ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كَلْبِيكَ اللَّهُمَّ كَلْبِيكَ . كَلْبِيكَ

— قبولها إذا جاءت من طريق ثقة وهي هنا كذلك لأن الذي رفعه عبدة بن سليمان قال الحافظ وهو ثقة محتج به في الصحيحين ، وتابعه على رفعه محمد بن بشر ومحمد ابن عبدة الله الأنصاري ، وكذا رجح عبد الحق وابن القطان رفعه ، وقد رجح الطحاوي أنه موقوف ، وقال أحمد رفعه خطأ . وقال ابن المنذر : لا يثبت رفعه . وقد أطال الكلام الحافظ في التاميم ومال إلى صحته وظاهر الحديث أنه لا يجوز لمن لم يحج من نفسه أن يحج عن غيره وسواء كان مستطيعاً أو غير مستطيع لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل هذا الرجل الذي سمعه يابى عن شربة ، وهو ينزل منزلة العموم ، وإلى ذلك ذهب الشافعي . وقال الثوري : إنه يحرم حج من لم يحج عن نفسه ما لم يتضيق عليه . قال المنذري : وأخرجه ابن ماجه . وقال البيهقي : هذا إسناد صحيح ليس في الباب أصح منه .

(باب كيف التلبية)

هي مصدر لبي كزكي تركية أي كيف قال لبيك ، وهو عند ابن سيدييه والأكثرين مثني لقلب ألفه ياء مع المظهر وليست ثنيته حقيقية بل من التثنية لفظاً ومعناها التكثير والمبالغة وهو منصوب على المصدر بعامل مضمر أي أجبته إجابة بعد إجابة إلى ما لا نهاية له . قال ابن عبد البر : قال جماعة من أهل العلم : معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس بالحج (اللهم لبيك) أي يا الله أجبناك فيما دعوتنا . وأخرج أحمد بن منيع في مسنده وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي غليان عن أبيه عن ابن عباس قال : لما فرغ إبراهيم عليه السلام من بناء البيت قبل له أذن في الناس بالحج ، قال رب وما يبلغ صوتي قال أذن —

لَا شَرِيكَ لَكَ كَبَيْتِكَ . إِنْ أَخَذَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ ، وَلِلَّهِ لَا شَرِيكَ لَكَ . قَالَ
وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَعْمَانَ يَزِيدُ فِي تَلْبِيَّتِهِ كَبَيْتِكَ كَبَيْتِكَ كَبَيْتِكَ وَسَعْدُكَ
وَالْخَيْرُ بِبَيْتِكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ .

— وعلى البلاغ ، قال فنأدى إبراهيم يا أيها الناس كتب عليكم الحج إلى البيت
العتيق ، فسمعه من بين السماء والأرض ، أفلا ترون أن الناس يجهنون من أقصى
الأرض بلبون . ومن طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وفيه فأجابوه
بالتلبية في أصلاب الرجال وأرحام النساء ، وأول من أجابه أهل اليمن فليس حاج
يخرج من يومئذ إلى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم يومئذ (إن الحمد)
روى بكسر الهمزة على الاستثناف ، كأنه لما قال لبيك استأنف كلاماً آخر فقال
إن الحمد ، وبالفصح على التعليل كأنه قال أجبتك لأن الحمد والنعمة لك ، والكسر
أجود عند الجمهور وحكاة الزمخشري عن أبي حنيفة وابن قدامة عن أحمد
ابن حنبل وابن عبد البر عن اختيار أهل العربية لأنه يقتضى أن تكون الإجابة
مطلقة غير معلة ، فإن الحمد والنعمة لله على كل حال والفتح يدل على التعليل ،
لسكن قال في اللامع والمعدة إنه إذا كسر صار للتعليل أيضاً من حيث أنه
استثناف جواباً عن سؤال عن العلة (والنعمة لك) بكسر النون الإحسان والمنة
مطلقاً وهي بالنصب على الأشهر عطفاً على الحمد ، ويجوز الرفع على الابتداء والخبر —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

في معنى التلبية ثمانية أقوال :

أحدهما : إجابة لك بعد إجابة ، ولهذا المعنى كررت التلبية . إنداءاً بتكرير الإجابة .
الثاني : أنه انقياد ، من قولهم لب الرجل ، إذا قبضت على تلايبه ، ومنه : لبته
بردائه . والمعنى : انقذت لك ، وسمعت نفسك خاضعة ذليلة ، كما يفعل بمن لب
بردائه ، وقبض على تلايبه .

— محذوف لدلالة خبر إن تقديره إن الحمد لك والنعمة مستقرة لك . وجوز ابن الأنبارى أن يكون الموجود خبر المبتدأ وخبر إن هو المحذوف (والملك) بضم الميم والنصب عطفاً على اسم إن وبالرفع على الابتداء والخبر محذوف تقديره والملك كذلك (وسعديك) هو من باب لييك فيأتى فيه ما سبق ومعناه أسعدنى إسعاداً بعد إسعاد ، فالمصدر فيه مضاف للفاعل وإن كان الأصل فى معناه أسعدك بالإجابة إسعاداً بعد إسعاد على أن المصدر فيه مضاف للمفعول . وقيل المعنى مساعدة على طاعتك بعد مساعدة فيكون من المضاف المنصوب (والرغبة إليك) بفتح الراء والمد وبضمها مع القصر كالعلاء والعلا وبالفتح مع القصر ومعناه الطالب والمسألة ، يعنى أنه تعالى هو المطلوب المسئول منه فبيده جميع الأمور (والعمل) له سبحانه لأنه المستحق للعبادة وحده . وفيه حذف يحتمل —

= الثالث : أنه من لب بالسكان ، إذا قام به وزمه . والمعنى : أنا مقيم على طاعتك ملازم لها . اختاره صاحب الصحاح .

الرابع : أنه من قولهم : دارى تلب دارك ، أى تواجهها وتقابلها ، أى مواجهتك بما تحب متوجه إليك . حكاه فى الصحاح عن الخليل .

الخامس . معناه حباً لك بعد حب ، من قولهم . امرأة لبة ، إذا كانت محبة لولدها .

السادس . أنه مأخوذ من لب الشيء ، وهو خالسه ، ومنه لب الطعام ، ولب الرجل عقله وقلبه . ومعناه : أخلصت لى وقلبى لك ، وجهلت لك لى وخالصتى .

السابع : أنه من قولهم : فلان رضى اللب ، وفى لب رضى ، أى فى حال واسعة منشرح الصدر . ومعناه : إنى منشرح الصدر متسع القلب لقبول دعوتك وإجابتها ، متوجه إليك بلب رضى ، يوجد الحب إلى محبوبه ، لا بكره ولا تكلف .

الثامن : أنه من الإلباب ، وهو الاقتراب ، أى اقتراباً إليك بعد اقتراب ، كما يتقرب الحب من محبوبه .

و « سعديك » : من المساعدة ، وهى الطاوعة . ومعناه : مساعدة فى طاعتك وما تحب بعد مساعدة . قال الحربى : ولم يسمع « سعديك » مفرداً . =

— أن تقديره والعمل إليك أى إليك القصد به والانتهاى به إليك لتجازى عليه
 ووقع عند مسلم من رواية موسى بن عقبة عن نافع وغيره عن ابن عمر « كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استوت به راحلته عند مسجد ذى الحليفة أهل
 فقال لبيك » الحديث . وللبخارى فى اللباس من طريق الزهرى عن سالم عن
 أبيه « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل مليداً يقول لبيك اللهم لبيك »
 الحديث . وقال فى آخره لا يزيد على هذه الكلمات . زاد مسلم من هذا الوجه
 قال ابن عمر كان عمر يهل بهذا ويذ لك وسعديك وانخير فى يدك والرغباء
 إليك والعمل وهذا القدر فى رواية مالك أيضاً عنده عن نافع عن ابن عمر أنه —

== و « الرغباء إليك » يقال بفتح الراء مع المد ، وبضمها مع الفسر . ومعناها
 الطلب والمسألة والرغبة .

واختلف النحاة فى الباء فى « لبيك » . فقال سيديويه : هى ياء التثنية .
 وهو من المترم نصبه على المصدر ، كقولهم : حمداً وشكراً وكرامة ومسرة .
 والتزموا تثنيته إندائاً بتكرير معناه واستدامته . والتزموا إضافته إلى ضمير المخاطب
 لما خصوه بإجابة الداعى . وقد جاء إضافته إلى ضمير للغائب نادراً ، كقول الشاعر :
 دعوت لما نابى مسوراً فلى فلى يدي مصور
 والتثنية فيه كالتثنية فى قوله تعالى ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾ وليس المراد مما
 يشفع الواحد فقط . وكذلك « سعديك ودوايك » .

وقال يونس : هو مفرد ، والباء فيه مثل عليك وإليك ولديك .
 ومن حجة سيديويه على يونس : أن « على » و « إلى » يختلفان بحسب الإضافة ،
 فإن جراً مضمرأ كانا بالياء ، وإن جراً ظاهرأ كانا بالالف . فلو كان « لبيك »
 كذلك لما كان بالياء فى جميع أحواله سواء أضيف إلى ظاهر أو مضمر ، كما قال :
 فلى يدي مسور .

وقالت طائفة من النحاة : أصل الكلمة لبا لبا ، أى إجابة بعد إجابة ، فقل عليهم
 تكرار الكلمة ، فجمعوا بين اللفظين ليكون أخف عليهم ، فجاءت التثنية وحذف
 التثنية لأجل الإضافة .

— كان يزيد فيها فذكر نحوه فعرف أن ابن عمر اقتدى في ذلك بأبيه واستعمل به على استحباب الزيادة على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك . قال الطحاوى بعد أن أخرجه من حديث ابن عمر وابن مسعود وعائشة وجابر ومهرو ابن معد يكرب : أجمع المسلمون جميعاً على هذه التلبية غير أن قوماً قالوا لا بأس أن يزيد من الذكر لله ما أحب وهو قول محمد والنورى والأوزاعى ، واحتجوا بحديث أبى هريرة يعنى الذى أخرجه النسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم قال « من تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم : لبيك إله الحق لبيك » وزيادة ابن عمر المذكورة . وخالفهم آخرون فقالوا : لا ينبغي أن يزداد على —

- == وقد اشتملت كلمات التلبية على قواعد عظيمة وفوائد جليلة :
- إحداها : أن قولك « لبيك » يتضمن إجابة داع دعاك ومناد ناداك ، ولا يصح في لغة ولا عقل إجابة من لا يتكلم ولا يدعو من أجابه .
- الثانية : أنها تتضمن المحبة كما تقدم ، ولا يقال لبيك إلا لمن تحبه وتعظمه ، ولهذا قيل في معناها : أنا مواجه لك بما تحب ، وأنها من قولهم : امرأة لبي ، أى محبة لولدها .
- الثالثة : أنها تتضمن التزام دوام العبودية ، ولهذا قيل : هى من الإقامة ، أى أنا مقيم على طاعتك .
- الرابعة : أنها تتضمن الخضوع والذل ، أى خضوعاً بعد خضوع ، من قولهم . أنا ملب بين يديك ، أى خاضع ذليل .
- الخامسة : أنها تتضمن الإخلاص ، ولهذا قيل . إنها من اللب ، وهو الخالص .
- السادسة : أنها تتضمن الإفراار بسمع الرب تعالى ، إذ يستحيل أن يقول الرجل لبيك لمن لا يسمع دعاءه .
- السابع : أنها تتضمن التقرب من الله ، ولهذا قيل . إنها من الإلباب ، وهو التقرب .
- الثامنة . أنها جمعت في الإحرام شعاراً لا تتقال من حال إلى حال ، ومن منسك إلى منسك ، كما جعل التكبير في الصلاة سبباً ، للانتقال من ركن إلى ركن ، ولهذا كانت السنة أن يلي حتى يشرع في الطواف ، فبفتح التلبية ، ثم إذا سار لى حتى يقف بعرفة فيقطعها ثم يلي حتى يقف بمزدلفة فيقطعها ثم يلي حتى يرمى جمرة العقبة ==

— ماعلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس كفى حديث همرو بن معد يكرب
ثم فعله هو ولم يقل لبوا بما شتمت مما من جنس هذا ، بل علمهم كما علمهم التكبير
في الصلاة فكذا لا ينبغي أن يتمدى في ذلك شيئاً مما علمه ، ثم أخرج حديث
عاصم بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمع رجلاً يقول : لبيك ذا المعارج ،
فقال إنه لذو المعارج وما هكذا كنا ننبى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
انتهى . وسيأتى بمض الكلام فيه .

== فيقطعها فالتلبية شعار الحج والتنقل في أعمال المناسك . فالحاج كلما انتقل من ركن
إلى ركن قال « إياك اللهم لبيك » كما أن المصلى يقول في انتقاله من ركن إلى ركن
« الله أكبر » فإذا حل من نسكه قطعها ، كما يكون سلام المصلى قاطعاً لتكبيره .
التاسعة : أنها شعار التوحيد ملة إبراهيم ، الذي هو روح الحج ومقصده ، بل
روح العبادات كلها والمقصود منها . ولهذا كانت التلبية مفتاح هذه العبادة التي يدخل فيها بها .
العاشرة . أنها متضمنة لمفتاح الجنة وباب الإسلام الذي يدخل منه إليه ، وهو
كلمة الإخلاص والشهادة لله بأنه لا شريك له .
الحادية عشرة : أنها مشتملة على الحمد لله الذي هو من أحب ما يتقرب به العبد
إلى الله ، وأول من يدعى إلى الجنة أهله ، وهو فاتحة الصلاة وخاتمتها .
الثانية عشرة . أنها مشتملة على الاعتراف لله بالنعمة كلها ، ولهذا عرفها باللام
المفيدة للاستغراق ، أي النعم كلها لك ، وانت مولها وللنعم بها .
الثالثة عشرة . أنها مشتملة على الاعتراف بأن الملك كله لله وحده ، فلا ملك
على الحقيقة لغيره .
الرابعة عشرة . أن هذا المعنى يؤكد الثبوت بأن مقتضية تحقيق الخبر وتثبيته
وأنه مما لا يدخله ريب ولا شك .

الخامسة عشرة : في « إن » وجهان : فتحها وكسرهما ، فمن فتحها تضمنت معنى
التعليل ، أي لبيك لأن الحمد والنعمة لك ، ومن كسرهما كانت جملة مستأنفة ،
تتضمن ابتداء الثناء على الله ، والثناء إذا كثرت جملة وتعددت كان أحسن من قلتها ،
وأما إذا فتحت فإنها تقدر بلام التعليل المحذوفة معها قياساً ، والمعنى لبيك لأن الحمد لك ==

— ثم اعلم أن في حكم التلبية أربعة مذاهب : الأول — أنها سفة من السنن لا يجب بتركها شيء . وهو قول الشافعي وأحمد . والثاني — واجبة ويجب تركها دم . حكاه الماوردي عن بعض الشافعية ، وحكاه ابن قدامة عن بعض المالكية ، وخطاطي عن مالك وأبي حنيفة . والثالث — واجبة لكن يقوم مقامها فعل يتعاق بالحيج . قال ابن المنذر قال أصحاب الرأي : إن كبر أو هلل أو سبج ينوي بذلك الإحرام فهو محرم . الرابع — أنها ركن في الإحرام لا ينفقه بدونها ، حكاه ابن عبد البر —

== والفرق بين بين أن تكون جل الثناء علة لغيرها وبين أن تكون مستقلة مرادة لنفسها ، ولهذا قال ثعلب : من قال « إن » بالكسر فقد عم ، ومن قال « أن » بالفتح فقد خص . ونظير هذين الوجهين والتعليقين والترجيع سواء قوله تعالى حكاية عن المؤمنين ﴿ إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم ﴾ كسر « إن » وفتحها . فمن فتح كان المعنى : ندعوه لأنه هو البر الرحيم « ومن كسر كان الكلام جملة ، إحداها قوله « ندعوه » ، ثم استأنف فقال « إنه هو البر الرحيم » ، قال أبو عبيد : والكسر أحسن ، ورجحه بما ذكرناه

السابعة عشرة : أنها متضمنة للأخبار عن اجتماع الملك والنعمة والحمد لله عز وجل ، وهذا نوع آخر من الثناء عليه ، غير الثناء بفردات تلك الأوصاف العلية ، فله سبحانه من أوصافه العلى نوعا ثناء ، نوع متعلق بكل صفة على انفرادها ، ونوع متعلق بجمعها وهو كمال مع كمال وهو عامة السكال ، والله سبحانه يفرق في صفاته بين الملك والحمد ، وسوغ هذا المعنى أن اقتران أحدهما بالآخر من أعظم السكال والملك وحده كمال ، والحمد كمال واقتران أحدهما بالآخر كمال ، فإذا اجتمع الملك المتضمن للقدرة مع النعمة المتضمنة لغاية النفع والإحسان والرحمة مع الحمد للمتضمن لمامة الجلال والإكرام الداعي إلى محبته ، كان في ذلك من العظمة والسكال والجلال ما هو أولى به وهو أهله ، وكان في ذكر العندله ومعرفة به ، من المجذاب قلبه إلى الله وإقباله عليه ، والتوجه بدواعي المحبة كلها إليه ما هو مقصود العبودية ولها ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . ونظير هذا اقتران المعنى بالكرم ، كقوله : ﴿ فإن ربى غنى كريم ﴾ فله كمال من غناه وكرمه ، ومن اقتران أحدهما بالآخر .

ونظيره اقتران العزة بالرحمة : ﴿ وإن ربك لهو العزيز الرحيم ﴾ .

(١٧ — عون المعبود)

— عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية وأهل الظاهر قالوا هي نظير
تسكيرة الإحرام للصلاة. وهو قول عطاء أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح
عنه قال : التلبية فرض الحج . وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وطائوس وعكرمة
وحكي النووي عن داود أنه لا بد من رفع الصوت بها وهذا زائد على أصل
كونها ركناً . قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم النسائي والترمذي
وابن ماجه .

= ونظيره اقتران العفو بالقدرة : ﴿ وكان الله عفواً قديراً ﴾ .

ونظيره اقتران العلم بالحلم : ﴿ والله عليم حكيم ﴾ .

ونظيره اقتران الرحمة بالقدرة : ﴿ والله قدير والله غفور رحيم ﴾ .

وهذا يطالع ذا اللب على رياض من العلم أنيقات ، ويفتح له باب محبة الله ومعرفته ،
والله المستعان وعليه التكلان .

السابعة عشرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أفضل ما قلت أنا والنبيون
من قبلي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير »
وقد اشتملت بالتلبية على هذه الكلمات بعينها ، وتضمنت معانيها . وقوله « وهو على
كل شيء قدير » لك أن تدخلها تحت قولك في التلبية « لا شريك لك » . ولك أن
تدخلها تحت قولك « إن الحمد والنعمة لك » ، ولك أن تدخلها تحت إثبات الملك له
تعالى ، إذ لو كان بعض الموجودات خارجاً عن قدرته وملكوته ، واقعاً بخلق غيره ،
لم يكن نفي الشريك عاماً ، ولم يكن إثبات الملك والحمد له عاماً ، وهذا من أعظم المحال ،
والملك كله له ، والحمد كله له ، وليس له شريك بوجه من الوجوه .

الثامنة عشرة . أن كلمات التلبية متضمنة للرد على كل مبطل في صفات الله
وتوحيده ، فإنها مبطلات لقول المشركين على اختلاف طوائفهم ومقالاتهم . ولقول الفلاسفة
وإخوانهم من الجهمية المعطلين لصفات الكمال التي هي متعلق الحمد ، فهو سبحانه محمود
لدنائه وصفاته ولأفعاله ، فمن جحد صفاته وأفعاله فقد جحد حمده ، وبطلت لقول
مجوس الأمة لتعديرة الذين أخرجوا من ملك الرب وقدرته أفعال عباده من الملائكة
والجن والإنس ، فلم يثبتوا له عليها قدرة ولا جعلوه خالقاً لها . فعلى قولهم لا تكون =

١١٩٦ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يحيى بن سعيد أخبرنا جعفر أخبرنا أبي عن جابر بن عبد الله قال « أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر التلمية مثل حديث ابن عمر قال والناس يزيّدون ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى الله عليه وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئاً » .

— (ذا المعارج) من أسماء الله تعالى والمعارج المصاعد والدرج واحدها معرج ، يريد معارج الملائكة إلى السماء ، وقيل المعارج الفواضل العالية كذا في النهاية وفي رواية البيهقي ذا المعارج وذا الفواضل (فلا يقول) النبي صلى الله عليه وسلم (لم شيئاً) فسكوت النبي صلى الله عليه وسلم على قولهم يدل على جواز الزيادة —

== داخلة تحت ملكه ، إذ من لا قدرة له على الشيء كيف يكون هذا الشيء داخلاً تحت ملكه ؟ فلم يجعلوا الملك كله لله ، ولم يجعلوه على كل شيء قدر ، وأما الفلاسفة فعندهم لا قدرة له على شيء البتة ، فمن علم معنى هذه السمكات وشهدها وأيقن بها باين جميع الطوائف المعطلة .

التاسعة عشرة : في عطف الملك على الحمد والنعمة بعد كمال الخبر ، وهو قوله . « إن الحمد والنعمة لك والملك » ، ولم يقل إن الحمد والنعمة والملك - لطيفة بديعة ، وهي أن الكلام يصير بذلك جملتين مستقلتين ، فإنه لو قال إن الحمد والنعمة والملك لك ، كان عطف الملك على ما قبله عطف مفرد ، فلما أتت الجملة الأولى بقوله « لك » ثم عطف الملك ، كان تقديره ، والملك لك ، فيكون مساوياً لقوله « له الملك وله الحمد ، ولم يقل له الملك والحمد ، وفائدته تكرار الحمد فيثناء .

العشرون . لما عطف النعمة على الحمد ولم يفصل بينهما بالخبر ، كان فيه إشعار باقترانهما وتلازمهما ، وعدم مفارقة أحدهما للآخر ، فالانعام والحمد قرينان

الحادية والعشرون : في إعادة الشهادة له بأنه لا شريك له لطيفة وهي أنه أخبر لا شريك له عقب إجابته بقوله ليك ، ثم أعادها عقب قوله « إن الحمد والنعمة لك =

١١٩٧ — حدثنا القَعْنَبِيُّ عن مالكٍ عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي بَكْرٍ
ابنِ مُحَمَّدَ بنِ عَمْرٍو بنِ حَزْمٍ عن عَبْدِ الْمَلِكِ بنِ أَبِي بَكْرٍ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابنِ الْحَارِثِ بنِ هِشَامٍ عن خَالِدِ بنِ السَّائِبِ الْأَنْصَارِيِّ عن أَبِيهِ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَتَانِي جِبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَمَرَنِي

— على التلبية للمعينة ، ويدل على جواز ما وقع عند النساء عن ابن مسعود قال :
كان من تلبية النبي صلى الله عليه وسلم فذكره ، ففيه دلالة على أنه قد كان يلبي
بغير ذلك وما تقدم عن عمر وابن عمر . وروى سعيد بن منصور من طريق
الأسود بن يزيد أنه كان يقول لبيك غفار الذنوب . وفي حديث جابر الطويل
في صفة الحج : حتى استوت به ناقته على البيداء أهل بالتوحيد : لبيك اللهم لبيك
قال : وأهل الناس بهذا الذي يهلون به فلم يرد عليهم شيئاً منه ولزم تليته .
والحاصل أن الاختصار على التلبية المرفوعة أفضل للمداومة رسول الله صلى الله عليه
وسلم عليها وأنه لا بأس بالزيادة لكونه لم يردها عليهم وأقرهم عليها ، وهو قول
الجمهور ، كذا في الفتح . وحكى الترمذي عن الشافعي قال : فإن زاد في التلبية
شيئاً من تعظيم الله فلا بأس وأحب إلى أن يقتصر على تلبية رسول الله صلى الله
عليه وسلم وذلك أن ابن عمر حفظ التلبية عنه ثم زاد من قبله زيادة والله أعلم .
قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه انتهى .

== والملك لا شرك لك « . وذلك يتضمن أنه لا شريك له في الحمد والنعمة الملك ،
والأول يتضمن أنه لا شريك لك في إجابة هذه الدعوة ، وهذا نظير قوله تعالى :
(شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط ، لا إله إلا هو العزيز
الحكيم) فأخبر بأنه لا إله إلا هو في أول الآية ، وذلك داخل تحت شهادته وشهادة
ملائكته وأولو العلم ، وهذا هو المشهود به ، ثم أخبر عن قيامه بالقسط وهو العدل ،
فأعاد الشهادة بأنه لا إله إلا هو مع قيامه بالقسط .

أَنْ أَمَرَ أَصْحَابِي وَمَنْ مَعِيَ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ أَوْ قَالَ بِالتَّلْبِيَةِ
يُرِيدُ أَحَدَهُمَا .

٢٨ - باب متى يقطع التلبية

١٧٩٨ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا وكيع أخبرنا ابن جريج عن
عطاء عن ابن عباس عن الفضل بن عباس « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لَبَّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ » .

— (أن أمر أصحابي) والحديث استدلل به على استحباب رفع الصوت للرجل
بالتلبية بحيث لا يضر نفسه ، وبه قال ابن رسلان ، وخرج بقوله أصحابي النساء
فإن المرأة لا تجهر بها بل تقتصر على إسماع نفسها . وذهب داود إلى أن رفع
الصوت واجب . قال الشوكاني : وهو ظاهر قوله فأمرني أن أمر أصحابي لاسيما
وأفعال الحج وأقواله بيان للجدل واجب هو قول الله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ
الْبَيْتِ ﴾ وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « خذوا عني مناسككم » قال الخطابي :
يحتاج به من يرى التلبية واجبة ، وهو قول أبي حنيفة . وقال : من لم يلب لزمه
دم ، ولا شيء عند الشافعي على من لم يلب . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى
والنسائي وابن ماجه وقال الترمذى : حسن صحيح .

(باب متى يقطع الحاج التلبية)

(لبي حتى رمى جمرة العقبة) قال الخطابي : ذهب عامة أهل الحديث في
هذا إلى حديث الفضل بن عباس دون حديث ابن عمر ، وقالوا : لا يزال يلبى
حتى يرمى جمرة العقبة إلا أنهم اختلفوا فقال بعضهم : يقطعها مع أول حصاة ،
وهو قول سفيان الثوري وأبي حنيفة وأصحابه ، وكذلك قال الشافعي . وقال
أحمد وإسحاق : يلبى حتى يرمى الجمرة ثم يقطعها وقال يلبى حتى تزول الشمس —

١٧٩٩ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنَيَّرٍ أَخْبَرَنَا
يَحْيَى بْنُ سَمْعَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ
عَنْ أَبِيهِ قَالَ « غَدَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ
مِنَّا الْمَلَكِيُّ وَمِنَّا الْمَكْبَرُ » .

— يوم عرفة فإذا راح إلى المسجد قطعها . وقال الحسن : يلبي حتى يصلى الغداة من
يوم عرفة فإذا صلى الغداة أمسك عنها . وكره مالك التلبية لغير الحرم ولم يكرهها
غيره . انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى
وابن ماجه .

وفى لفظ البخارى ومسلم « لم يزل يلبي حين بلغ الجمرة » فذهب الشافعى
وغيره من العلماء إلى أنه يقطع التلبية مع أول حصاة على ظاهر هذا اللفظ، وذهب
بعضهم إلى أنه لا يقطع التلبية حتى يرمى الجمرة بأسرها بسمع حصيات ، وقول
جابر بن عبد الله فى الحديث الطويل : فرماها بسمع حصيات يكبر مع كل حصاة
وفى حديث ابن مسعود نحوه وذلك يؤيد ما ذهب إليه الشافعى وغيره (قال :
غدونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال النووى : وفى الرواية الأخرى
لمسلم : يهل المهل فلا يفسكر عليه ويكبر المكبر فلا ينكر عليه : فيه دلالة على
استحبها فى الذهاب من منى إلى عرافات يوم عرفة والتلبية أفضل وفيه رد على
من : يقطع التلبية بعد صبح يوم عرفة . قال المنذرى : وأخرجه مسلم بنحوه . —

٢٩ - باب متى يقطع المعتمر التلبية

١٨٠٠ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « يُلْجَى الْمُعْتَمِرُ حَتَّى يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ » .

قال أبو داود : رَوَاهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَهَمَّامٌ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا .

(باب متى يقطع المعتمر التلبية)

(حتى يستلم الحجر) قال ابن الأثير : هو افتعل من السلام التحية ، وأهل اليمن يسمون الركن الأسود الحيا ، أى أن الناس يحيونه بالسلام ، وقيل : هو افتعل من السلام وهى الحجارة وأحدثها سامة بكسر اللام يقال : استلم الحجر إذا لمسه وتناوله انتهى . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وقال صحيح . هذا آخر كلامه . وفى إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليل وقد تسكلم فيه جماعة من الأئمة . قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث صحيح والعمل عليه عند أكثر أهل العلم ، قالوا لا يقطع المعتمر التلبية حتى يستلم الحجر ، وقال بعضهم : إذا انتهى إلى بيوت مكة قطع التلبية ، والعمل على حديث النبي صلى الله عليه وسلم وبه يقول سفيان والشافعى وأحمد وإسحاق انتهى .

قلت : ولفظ الترمذى : حدثنا هناد أخبرنا هشيم عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس قال : يرفع الحديث « إنه كان يمسك عن التلبية فى العمرة إذا استلم الحجر » انتهى .

٣٠ - باب المحرم يؤدب غلامه

١٨٠١ - حدثنا ابنُ حَنْبَلٍ قال حدثنا ح . وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ
الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رِزْمَةَ قَالَ أَنْبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ أَنْبَأَنَا ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ
يَحْيَى بْنِ عَبْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ
قَالَتْ : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُجَّاجًا حَتَّى إِذَا كُنَّا
بِالْعَرَجِ نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَزَلْنَا ، فَجَلَسَتْ عَائِشَةُ إِلَى
جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَجَلَسْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي [أَبِي بَكْرٍ]
وَكُنْتُ زِمَالَةً أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَزِمَالَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَاحِدَةً مَعَ غُلَامٍ لِأَبِي بَكْرٍ فَجَلَسَ أَبُو بَكْرٍ يَنْتَظِرُ أَنْ يَطْلُعَ هَلِكِيوُ
فَطَلَعَ وَلَيْسَ مَعَهُ بَعِيرُهُ قَالَ [فَقَالَ] أَيْنَ بَعِيرُكَ ؟ قَالَ أَضَلَّاهُ الْبَارِحَةَ ،
قَالَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بَعِيرٌ وَاحِدٌ تَضِلُّهُ . قَالَ فَطَفَّقَ يَصْرِيهُ وَرَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْتَبِسُ وَيَقُولُ انظُرُوا إِلَى هَذَا الْمُحْرِمِ مَا يَصْنَعُ . قَالَ
ابْنُ أَبِي رِزْمَةَ فَمَا يَرِيدُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَنْ يَقُولَ انظُرُوا
إِلَى هَذَا الْمُحْرِمِ مَا يَصْنَعُ وَيَقْتَبِسُ » .

(باب المحرم يؤدب غلامه)

وبوب ابن ماجه في التوقي في الإحرام (إذا كنا بالعرج) بفتح العين
وسكون الراء والجمع قرية جامعة من أعمال الفرع على أيام من المدينة (وكانت
زماله أبي بكر الخ) بكسر الزاي أى مركوبهما وما كان معها من أدوات السفر
واحدًا . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه وفي إسناده محمد بن إسحاق .

٣١ - باب الرجل يحرم في ثيابه

١٨٠٢ - حدثنا محمد بن كثير أنبأنا همام قال سمعتُ عطاءَ أنبأنا صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالجمرة أترُ خلقه ، أو قال صُفْرَةً ، وعليه جُبَّةٌ فقال : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى

(باب الرجل يحرم في ثيابه)

(أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم) في فتح الباري لم أقف على اسمه لكن ذكر ابن فتحون أن اسمه عطاء بن منية . قال ابن فتحون : إن ثبت ذلك فهو أخو يعلى بن منية راوى الخبر ، ويجوز أن يكون خطأ من اسم الراوى فإنه من رواية عطاء عن صفوان بن يعلى بن منية عن أبيه ، ومنهم من لم يذكر بين عطاء ويعلى أحداً ، ويجوز أن يكون عمرو بن سواد إذ في كتاب الشفاء للقاضي عياض عنه قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وأنا متغلق الحديث ، لكن عمرو هذا لا يدرك ذا فإنه صاحب ابن وهب (وهو بالجمرة) بكسر الجيم وسكون الميم وتخفيف الراء على الصحيح ، ومنهم من يقول بكسر الجيم والميم المهملة وتشديد الراء . وهذا هو المشهور على الألسنة وهى بين العائف وهى إلى مكة أدنى في حدود الحرم ، أحرم منه صلى الله عليه وسلم للعمرة وهو أفضل من التمتع عند الشافعية . خلافاً لأبى حنيفة رحمه الله بناء على أن الدليل القولى أقوى عنده لأن القول لا يصدر إلا عن قصده ، والفعل يحتمل أن يكون اتفاقاً لا قصدياً ، وقد أمر صلى الله عليه وسلم عائشة أن تعتبر من التمتع وهو أقرب المواضع من الحرم . قاله على القارى (وعليه أثر خلق) بفتح الخاء المعجمة نوع من الطيب يتخذ من الزعفران وغيره ، حتى كاد يتقاطر الطيب من يده -

عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَحْيَ ، فَلَمَّا سُرِّيَ هَنَّهُ قَالَ : أَيُّنَ السَّائِلُ عَنْ
الْعُمْرَةِ ؟ قَالَ : اغْسِلْ عَنْكَ أَثَرَ الْخَلْقِ ، أَوْ قَالَ أَثَرَ الصُّفْرِ ، وَاخْلُجْ الْجَبَّةَ
عَنْكَ وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ مَا صَنَعْتَ فِي حَجَّتِكَ .

١٨٠٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي يَسْرِ عَنْ

— (وعليه جبة) ثوب معروف ومنه قولهم جبة البرد جبة البرد (فلما سرى عنه)
بضم المهملة وتشديد الراء المكسورة أى كشف عنه شيئاً بعد شيء (اغسل عنك
أثر الخلق) هو أعم من أن يكون بثوبه أو ببدنه (واصنع في عمرتك الخ) فيه
دليل على أنهم كانوا يعرفون أعمال الحج . قال ابن العربي : كأنهم كانوا في
الجاهلية يخلعون الثياب ويحتبسون الطيب في الإحرام إذا حجوا وكانوا يتساهلون
في ذلك في العمرة فأخبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن مجراها واحد . وقال
ابن المثير : قوله واصنع معناه أترك لأن المراد بيان ما يحتنبه الحرم فيؤخذ منه
فائدة حسنة وهي أن الترك فعل ، وأما قول ابن بطال : أراد الأدعية وغيرها ،
مما يشترك فيه الحج والعمرة ففيه نظر ، لأن التروك مشتركة بخلاف الأعمال فإن
في الحج أشياء زائدة على العمرة كالوقوف وما بعده . قاله الحافظ .

قال الخطابي : فيه من الفقه أن من أحرم وعليه ثياب مخيط من قميص وجبة
ونحوهما لم يكن عليه تمزيقه وأنه إذا نزع من رأسه لم يلزمه دم . وقد روى
عن إبراهيم النخعي أنه قال : بشقه . وعن الشعبي قال يمزق ثيابه .

قلت : وهذا خلاف السنة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره بخلع الجبة
وخلعها الرجل من رأسه فلم يوجب عليه غرامة ، وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم
عن إضاعة المال وتمزيق الثياب تضییع له فهو غير جائز . وقال المنذرى :
وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي .

عطاء عن يعلى بن أمية وهشيم عن الحجاج عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه بهذه القصة قال فيه : « فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : اخلع جبنتك ، فخلعها من رأسه » وساق الحديث .

١٨٠٤ — حدثنا يزيد بن خالد بن عبد الله بن موهب التهمذاني الرملي حدثنا الليث عن عطاء بن أبي رباح عن ابن يعلى بن منية عن أبيه بهذا الخبر قال فيه : « فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينزعها نزعاً ويفتسل مرتين أو ثلاثاً » وساق الحديث .

١٨٠٥ — حدثنا عتبة بن مكرم أخبرنا وهب بن جرير أخبرنا

— (عن يعلى بن منية) يقال فيه يعلى بن أمية ويعلى بن منية وأميه أبو مومنية أمه (ويفتسل) أى محل الطيب من البدن أو الثوب (مرتين أو ثلاثاً) وفي رواية البخاري : اغسل الطيب الذي بك ثلاث مرات . قال ابن جرير أحد راويه فقلت لعطاء أراد الإلقاء حين أمره أن يغسل ثلاث مرات فقال نعم . قال الحافظ : إن عطاء فهم من السياق أن قوله ثلاث مرات من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم لكن يحتمل أن يكون من كلام الصحابي وأنه صلى الله عليه وسلم ، أعاد لفظه اغسله مرة ثم مرة على عادته أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً لفهم عنه . نبه عليه عياض انتهى . وقوله في : الحديث اغسل عنك أثر الخلق وهو أعم من أن يكون بشوبه أو ببدنه . وفي رواية للبخاري : عليه قميص فيه أثر صفرة . والخلق في العادة إما يكون في الثوب . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شمبة عن قتادة عن عطاء بلفظ : رأى رجلاً عليه جبة عليها أثر خلق . ولمسلم من طريق رباح عن عطاء مثله . وقال سميد بن منصور : حدثنا هشيم أخبرنا عبد الملك ومنصور وغيرهما عن عطاء عن يعلى أن رجلاً قال : —

أَبِي قَالَ سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءَ بْنِ صَقْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجَمْرَةِ أَنْتَرَهُ وَقَدْ أُحْرِمَ بِعُمُرَةٍ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ وَهُوَ مُصَفَّرٌ لِجَبَّتِهِ وَرَأْسِهِ » وَسَأَلَ الْحَدِيثَ .

— يارسول الله إني أحرمت وعلى جبتي هذه وعلى جبته ردغ من خلو . . الحديث وفيه : فقال اخلع هذه الجبة واغسل هذا الزعفران .

وفي هذه الروايات كلها رد على الحافظ الإسماعيلي حيث قال : ليس في حديث الباب أن الخلق كان على الثوب وإنما فيه أن الرجل كان معضماً وكان مصفراً لحيته ورأسه . وفي لفظ البخاري : أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات ، وهو يوضح أن الطيب لم يكن على ثوبه وإنما كان على بدنه ، ولو كان على الجبة لكان في نزعهما كفاية من جهة الإحرام . انتهى كلامه .

واستدل بحديث الباب على منع استدما الطيب بعد الإحرام للأمر بفصل أثره من الثوب والبدن وهو قول مالك ومحمد بن الحسن . وأجاب الجمهور عنه بأن قصة يعلى كانت بالجمرة وهي في سنة ثمان بلا خلاف ، وقد ثبت عن عائشة أنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهدأ عند إحرامهما وكان ذلك في حجة الوداع وهي سنة عشر بلا خلاف ، وإنما يؤخذ بالأمر الآخر فالآخر وبأن المأمور بنفسه في قصة يعلى إنما هو الخلق لا مطلق الطيب ، فاعلم علة الأمر فيه ما خالطه من الزعفران ، وقد ثبت النهي عن تزعفر الرجل مطلقاً محرماً وغير محرماً .

واستدل أيضاً على أن من أصاب طيباً في إحرامه ناسياً أو جاهلاً ثم علم فبادر إلى إزالته فلا كفارة عليه . وعلى أن اللبس جهلاً لا يوجب الفدية . وقال مالك : إن طال ذلك عليه لزمه دم . وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية : يجب مطلقاً .

٣٢ - باب ما يلبس المحرم

١٨٠٦ - حدثنا مُسَدَّدٌ وَأَحْمَدُ بْنُ حَفْصٍ قَالَا أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ
الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مَا يَتْرُكُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ : لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْبُرْنُسَ وَلَا
السَّرَاوِيلَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرْسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ وَلَا الْخُفَّيْنِ إِلَّا لِنِ

(باب ما يلبس المحرم)

قال الحافظ : المراد بالمحرم من أحرم بحج أو عمرة أو قرن. وحكى ابن دقيق
العيد أن ابن عبد السلام كان يستشكل معرفة حقيقة الإحرام يعنى على مذهب
الشافعى ويرد على من يقول إنه النية ، لأن النية شرط فى الحج الذى الإحرام
ركنه وشرط الشيء غيره ، ويعترض على من يقول : إنه التلبية بأنها ليست
ركناً ، وكأنه يحوم على تعيين فعل تتعلق به النية فى الابتداء انتهى . والذى
يظهر أنه مجموع الصفة الحاصلة من تجرد وتلبية ونحو ذلك (ولا البرنس) بضم
الباء والنون هو كل ثوب رأسه منه ملتزم به من دراعة أو حبة أو غيره . قال
الجوهري : هو قانسوة طويلة كان النسائك يلبسونها فى صدر الإسلام من البرس
بكسر الموحدة القطن كذا فى مجمع البحار .

وقال الخطاى : فيه دليل على أن كل شيء غطى رأسه من معتاد اللباس
كالعمام والفلائس ونحوها والبرنس أو الجمل يحمله على رأسه والمسكرت يضعه
فوقه وكل ما دخل فى معناه فإن فيه الفدية (ولا ثوباً مسه ورس) الورد بفتح
الواو وسكون الراء بعدها مهملة نبت أصفر طيب الرائحة يصبغ به . قال ابن
العربى : ليس الورد من الطيب ولكنه نبت به على اجتناب الطيب وما يشبهه
فى الامة الشم فيؤخذ منه تحريم أنواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما -

لَا يَجِدُ [إِلَّا أَنْ لَا يَجِدُ] النَّعْلَيْنِ ، فَنَ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ
وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ . »

— يقصد به التطيب . وظاهر قوله مسه تحريم ما صيغ كله أو بعضه ولكنه لا بد
عند الجمهور من أن يكون للمصبوغ رائحة فإن ذهب جاز لبسه خلافاً للمالك (إلا
لمن لا يجد النعلين) في لفظ للبغاري : وله حرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين فإن
لم يجد النعلين فليلبس الخفين ، وفيه دليل على أن واجد النعلين لا يلبس الخفين
المقطوعين . وهو قول الجمهور ، وعن بعض الشافعية جوازه : والمراد بالوجدان
القدرة على التحصيل (أسفل من الكعبين) هما العطان الغائتان عند مفصل
الساق والقدم . وظاهر الحديث أنه لا فدية على من لبسهما إذا لم يجد النعلين .
وعن الحنفية تجب ، وتعقب بأنها لو كانت واجبة لبينها النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لأنه وقت الحاجة وتأخير البيان عنه لا يجوز . واستدل به على أن القطع
شرط لجواز لبس الخفين خلافاً للشهور عن أحمد فإنه أجاز لبسهما من غير قطع
لإطلاق حديث ابن عباس الآتي ، وأجاب عنه الجمهور بأن حمل المطلق على المقيد
واجب وهو من القائلين به .

قال الخطابي : وأنا أتعجب من أحمد بن حنبل في هذا فإنه لا يكاد يخالف
سنة تبغفه ، وقلت سنة لم تبغفه . وقال الخطابي أيضاً : وفيه أن الحرم منهى عن
الطيب في بدنه وفي لباسه وفي معناه الطيب في طعامه لأن بغية الناس في تطيب
الطعام كغبتهم في تطيب اللباس . وفيه أنه إذا لم يجد النعلين ووجد الخفين
قطعهما ولم يكن ذلك من جملة ما نهى عنه من تضيق المال لكنه مستثنى منه
وكل إتلاف من باب المصاحبة فليس بتضييع وليس في أمر الشريعة إلا الاتباع
وقد اختلف الناس في هذا فقال عطاء لا يقطعهما لأن في قطعهما فساد ، وكذلك
أحمد بن حنبل . ومن قال يقطع كما جاء في الحديث مالك وسفيان الثوري —

١٨٠٧ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ مَسْلَمَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ .

١٨٠٨ - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ
عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ وَزَادَ « لَا تَنْتَقِبِ [زَادَ وَلَا تَنْتَقِبُ]
الْمَرْأَةُ الْحَرَامُ وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ » .

— والشافعي وإسحاق بن راهويه . قال المنذرى : وأخرجه البخارى مسلم
والنسائى بنحوه .

(لا تنتقب المرأة الحرام) أى الحرمة ، والانتقاب لبس غطاء للوجه فيه
نقبان على العينين تنظر المرأة منهما . قال فى الفتح : النقاب الحمار الذى يشد على
 الأنف أو تحت الحاجر . انتهى قاله الشوكانى . وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن
 المرأة تلبس الخيط والخفاف ، وأن لها تغطى رأسها لا وجهها فتسدل الثوب
 سدلا خفيفا تستر به عن نظر الرجال انتهى (ولا تلبس القفازين) ثنية القفاز
 بوزن رمان . قال فى القاموس : شئ يعمل لليدين يحشى بقطن تلبسهما المرأة
 للبرد أو ضرب من الخلى لليدين والرجلين . قال فى الفتح : والقفاز بضم القاف
 وتشديد الفاء بعد الأنف زأى ما تلبسه المرأة فى يدها فيغطى أصابعها وكفيها عند
 معاناة الشئ كفضل ونحوه وهو لليد كالخف للرجل . والنقاب الحمار الذى يشد
 على الأنف أو تحت الحاجر ، وظاهره اختصاص ذلك بالمرأة ولكن الرجل فى
 القفاز مثلها لسكونه فى معنى الخف فإن كلا منهما محيط بجزء من البدن . وأما
 النقاب فلا يحرم على الرجل من جهة الإحرام لأنه لا يحرم عليه تغطية وجهه على
 الراجح . ومنى لا تنتقب أى لا تستر وجهها واختلاف العلماء فى ذلك فمنعه
 الجمهور وأجازوه الحنفية وهو رواية عند الشافعية والمالكية ولم يختلفوا فى منعها
 من ستر وجهها وكفيها بما سوى النقاب والقفازين انتهى كلامه . قال المنذرى :
 وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى قال على القارى : قوله لا تنتقب نى أو —

قال أبو داود : وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَيَحْيَى بْنُ
أَيُّوبَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِيعٍ عَلَى مَا قَالَ اللَّيْثُ [عَنْ نَافِيعٍ عَنْ ابْنِ
عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا قَالَ اللَّيْثُ] وَرَوَاهُ مُوسَى بْنُ طَارِقٍ
عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عُمَرَ . وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ
وَمَالِكٌ وَأَيُّوبُ مَوْقُوفًا . وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَدِينِيُّ [الْمَدَنِيُّ] [وَكَذَلِكَ
رَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَمَالِكٌ وَأَيُّوبُ عَنْ نَافِيعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا .
وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَدَنِيُّ] عَنْ نَافِيعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الْمُحَرَّمَةُ لَا تَلْبَسُ الْقُفَّازِينَ » .
قال أبو داود : إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَدِينِيُّ [الْمَدَنِيُّ] شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ
لَيْسَ لَهُ كَبِيرٌ حَدِيثٍ .

— نهى أى لاتستر وجهها بالبرقع والنقاب ولو سدت على وجهها شيئاً مخافاً جاز
وتعطية وجه الرجل حرام كالمرأة عندنا وبه قال مالك وأحمد رحمهم الله فى رواية
خلافاً لشافعى رحمه الله (وقد روى هذا الحديث حاتم بن إسماعيل) أى مرفوعاً
بذكر هذه الجملة : ولاتنتقب المرأة الحرام كما رواها الليث لكن اختلف على موسى
ابن عقبة ، فروى حاتم بن إسماعيل ويحيى بن أيوب عنه عن نافع مرفوعاً كما قال
الليث وروى موسى بن طارق عنه عن نافع موقوفاً على عبد الله بن عمر وهكذا
روى عبيد الله بن عمر ومالك وأيوب كلهم عن نافع عن ابن عمر موقوفاً وأما إبراهيم
ابن سعيد المدينى فرواه عن نافع مرفوعاً لكن إبراهيم بن سعيد هذا قليل الحديث
هذا معنى قول المؤلف . والحديث أخرجه البخارى من طريق عبد الله بن يزيد
عن الليث عن نافع مرفوعاً بذكر هذه الزيادة ثم قال البخارى تابعه موسى بن عقبة
وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة وجويرية وابن إسحاق فى النقاب والقفازين أى —

١٨٠٩ — حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَدِينِيُّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « الْمُحَرَّمَةُ لَا تَنْتَقِبُ وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ » .

— هؤلاء اللبث بذكر هذه الجملة مرفوعاً وقال عبيد الله ومالك وليث بن ابى سليم عن نافع موقوفاً . هذا معنى قول البخارى .

قلت : أخرج مالك فى الموطأ عن نافع عن ابن عمر : لا تنتقب المحرمة ، وهو اقتصره على الموقوف فقط . وقد اختلف فى قوله : لا تنتقب المرأة فى رفعه ووقفه ، فنقل الحاكم عن شيخه على النيسابورى أنه من قول ابن عمر أدرج فى الحديث . وقال الخطابى فى المعالم : وعلاوه بأن ذكر القفازين إنما هو من قول ابن عمر ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعلق الشافعى القول فى ذلك .

وقال البيهقى فى المعرفة : إنه رواه الليث مدرجاً وقد استشكل الشيخ تقي الدين فى الإمام الحكم بالإدراج فى هذا الحديث من وجهين : الأول لورود النهى عن النقاب والقفازين مفرداً مرفوعاً كما رواه أبو داود من رواية إبراهيم ابن سعد المدنى . والوجه الثانى أنه جاء النهى عن القفازين مبتدأ به فى صدر الحديث مسنداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم سابقاً على النهى عن غيره . قال : وهذا يمنع من الإدراج ويخالف الطريق المشهورة ، فروى أبو داود أيضاً من طريق ابن إسحاق كما سياتى .

وقال الحافظ العراقى فى شرح الترمذى : فى الوجه الأول قرينة تدل على عدم الإدراج لسكن الحديث ضعيف لأن إبراهيم بن سعيد المدنى مجهول . وقد ذكره ابن عدى مقتصرأ على ذكر النقاب . وقال لا يتابع إبراهيم بن سعيد هذا على رفعه . قال ورواه جماعة عن نافع من قول ابن عمر . وقال الذهبى فى الميزان : —

(١٨ — من العبود)

١٨١٠ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يعقوب أخبرنا أبي عن ابن إسحاق قال فإن نافعاً مولى عبد الله بن عمر حدثني [قال قال لي نافع مولى عبد الله بن عمر حدثني] عن عبد الله بن عمر « أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى النساء في إحرامهن عن القفازين والتقاب وما من الورس والزعفران من الثياب وتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب مضمراً أو خزاً أو حلياً أو سراًويل أو قيصاً أو خفاً » .

قال أبو داود : روى هذا عن ابن إسحاق عن نافع عبدة ومحمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق إلى قوله : وما من الورس والزعفران من الثياب ولم يذكر ما بعده .

١٨١١ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر « أنه وجد القرء فقال : ألقى على نوباً يانافع ، فالتقيت

— إن إبراهيم بن سعيد هذا مفكر الحديث غير معروف ثم قال له حديث واحد في الإحرام أخرجه أبو داود وسكت عنه فهو مقارب الحال . وفي الوجه الثاني ابن إسحاق وهو لاشك دون عبيد الله بن عمر في الحفظ والإتقان ، وقد فصل الموقوف من المرفوع . وقول الشيخ إن هذا يمنع من الإدراج مخالف لقوله في الاقتراح إنه يضعف لا يمنع فلمل بعض من ظنه مرفوعاً قدمه والتقديم والتأخير في الحديث سائح بناء على جواز الرواية بالمعنى قاله العيني رحمه الله .

(أخبرنا يعقوب أخبرنا أبي) هو إبراهيم بن سعد (عن ابن إسحاق قال فإن نافعاً) ولفظ أحمد حدثني نافع (لم يذكر) أي عبدة ومحمد بن سلمة (ما بعده) أي من قوله وتلبس إلى آخره إنما تفرد به إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق —

عَلَيْهِ بَرْنَسًا ، فَقَالَ : تُلْبِقِي عَلَيَّ هَذَا وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَلْبَسَهُ الْمُحْرِمُ .

١٨١٢ — حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هَمْرٍو ابْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « السَّرَاوِيلُ لِمَنْ لَا يَجِدُ الْإِزَارَ ، وَانْخَفُ لِمَنْ لَا يَجِدُ الْقَمَلَيْنِ » .

— (وجد القم) بضم القاف وتشديد الراء البرد . قال المنذرى : وأخرجه البخارى والنسائى المسند منه بنحوه آثم منه .

(السراويل لمن لا يجد الإزار) قال فى فتح البارى : هذا الحكم للمحرم لا الحلال فلا يتوقف جواز لبسه السراويل على فقد الإزار . قال القرطبى : أخذ بظاهر هذا الحديث أحمد فأجاز لبس الخف والسراويل للمحرم الذى لا يجد التملين والإزار على حالهما ، واشترط الجمهور قطع الخف وفتق السراويل . فلو لبس شيئاً منهما على حاله لزمته الفدية . والدليل لم قوله فى حديث ابن عمر : « وليقطعهما حتى يكونا أسفل من السكعبين » فيحمل المطلق على المقيد ويلحق الظهير بالظهير لاستقوائهما فى الحكم . وقال ابن قدامة : الأولى قطعهما عملاً بالحديث الصحيح وخروجاً من الخلاف انتهى . والأصح عند الشافعية والأكثر جواز لبس السراويل بغير فتق كقول أحمد ، واشترط الفتح محمد بن الحسن وإمام الحرمين وطائفة . وعن أبى حنيفة منع السراويل للمحرم مطلقاً ، ومثله عن مالك ، وكان حديث ابن عباس لم يبلغه فى الموطأ أنه سئل عنه فقَالَ لم أسمع بهذا الحديث . وقال الرازى من الحنفية : يجوز لبسه وعليه الفدية كما قاله أصحابهم فى الخفين ومن أجاز لبس السراويل على حاله قيده بأن لا يكون فى —

قال أبو داود : هَذَا حَدِيثُ أَهْلِ مَكَّةَ وَمَرَّجُمُهُ إِلَى الْبَصْرِ إِلَى جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، وَالَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ مِنْهُ ذِكْرُ السَّرَاوِيلِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَطْعَ فِي الْخُفِّ .

١٨١٣ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ جُنَيْدٍ الدَّامِغَانِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو سَامَةَ أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ سُوَيْدٍ التَّقِيُّ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ حَدَّثَتْهَا قَالَتْ : « كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ النَّبِيِّ [رَسُولِ اللَّهِ] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَكَّةَ فَتَضَمَّدُ جِبَاهَنَا بِالسَّكِّ لِلطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، فَإِذَا عَرَقَتْ إِحْدَانَا سَأَلَ عَلَى وَجْهِهَا قَبْرَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يَنْهَاهَا [فَلَا يَنْهَاهَا] » .

— حالة لو فقهه لكان إزاراً لأنه في تلك الحالة يكون واحداً لإزار . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه بنحوه أتم منه (هذا حديث أهل مكة) لأن سليمان بن حرب مكى وروى عنه المصنف وإسناد الحديث يدور على جابر بن زيد وهو بصرى . وأبى جابر لم يذكر القطع ، وتفرّد بذكر السراويل .

(فتضمد) بفتح الضاد المعجمة وتشديد الميم المكسورة أى نلطح (جباهنا) بكسر الجيم والجهبة من الإنسان تجمع على جباه مثل كلبة وكلاب . قال الأصمعى : هى موضع السجود (بالسك) بضم السين المهملة وتشديد الكاف وهو نوع من الطيب معروف (فإذا عرقت) بكسر الراء (فلا ينهاها) وسكوته صلى الله عليه وآله وسلم يدل على الجواز لأنه لا يسكت على باطل . فى رواية أحمد ابن حنبل من حديث ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم ادهن بزيت غير مقتت وهو محرم . فى القاموس : زيت مقتت طيبخ فيه الرياحين أو خلط بأدهان طيبة . وفيه دليل على جواز الادهان بالزيت الذى لم يخلط بشيء من الطيب —

١٨١٤ - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُديٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ ذَكَرْتُ لِابْنِ شِهَابٍ فَقَالَ : حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ - كَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ ؛ يَعْنِي يَقْطَعُ الْخُفَيْنِ لِلْمَرْأَةِ الْمُحْرَمَةِ . ثُمَّ حَدَّثَنِي صَفِيَّةُ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُمَا : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : قَدْ كَانَ رَخِصَ لِلنِّسَاءِ فِي الْخُفَيْنِ فَتَرَكَ ذَلِكَ » .

— وقد قال ابن المنذر : أنه أجمع العلماء على أنه يجوز للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والسمن والشيرج وأن يستعمل ذلك في جميع بدنه سوى رأسه ولحيته . قال : أجمعوا على أن الطيب لا يجوز استعماله في بدنه، وفرقوا بين الطيب والزيت في هذا . واستدل المؤلف بحديث عائشة على أن الطيب الباقي على الثوب قبل الإحرام لا يضر لبسه بعد الإحرام .

(يقطع الخفين للمرأة المحرمة) لعموم حديث ابن عمر المتقدم ، فإن ظاهره شمول الرجل والمرأة لولا هذا الحديث (فترك ذلك) يعني رجع عن فتواه . وفيه دليل على أنه يجوز للمرأة أن تلبس الخفين بغير قطع . قال المنذري : في إسناده محمد بن إسحاق . انتهى . قلت : روايته ليست معتمدة بل شافه الزهري وروى عنه .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

حديث ابن عمر هذا فيه أحكام عديدة :

الحكم الأول : أنه صلى الله عليه وسلم سئل عما يلبس المحرم وهو غير محصور ، فأجاب بما لا يلبس لحصره . فلم أن غيره على الإباحة ، ونبه بالقميص على ما فصل للبدن كله ، من جبة أو دلق أو دراعة أو عرقشين ونحوه . ونبه بالمعصية على كل سائر للرأس معتاد كالقبع والطاقي والقلنسوة والسكرتة ونحوها ، ونبه بالبرنس على =

== المحيط بالرأس والبدن جميعاً ، كالغفارة ونحوها . ونبه بالسراويل على الفصل على الأسافل ، كالتبان ونحوه . ونبه بالحفين على ما في معناهما ، من الجر موق والجورب والزربول ذى الساق ونحوه .

الحكم الثانى : أنه منعه من الثوب المصبوغ بالورس أو الزعفران ، وليس هذا لكونه طيباً ، فإن الطيب في غير الورس والزعفران أشد ، ولأنه خصه بالثوب دون البدن . وإنما هذا من أوصاف الثوب الذى يحرم فيه ، أن لا يكون مصبوغاً بورس ولا زعفران . وقد نهى أن يزعفر الرجل ، وهذا منهى عنه خارج الإحرام ، وفي الإحرام أشد . والنبي صلى الله عليه وسلم لم يتعرض هنا إلا لأوصاف اللبوس ، لالبيان جميع محظورات الإحرام .

الحكم الثالث : أنه صلى الله عليه وسلم رخص في لبس الحفين عند عدم التعلين ولم يذكر فدية ، ورخص في حديث كعب بن عجرة في حلق رأسه مع الفدية ، وكلاهما محظور بدون العذر . والفرق بينهما : أن أذى الرأس ضرورة خاصة لا تم ، فهى رفاهية للحاجة . وأما لبس الحفين عند عدم التعلين فبدل يقوم مقام البدل ، والبدل — وهو النعل — لا فدية فيه ، فلا فدية في بدله ، وأما حلق الرأس فليس يبدل ؛ وإنما هو ترفه للحاجة ، فخير بالدم .

الحكم الرابع : أنه أمر لابس الحفين بقطعهما أسفل من كعبيه ، في حديث ابن عمر ، لأنه إذا قطعهما أسفل من الكعبين صارا شبيهين بالنعل .

فاختلف الفقهاء في هذا القطع ، هل هو واجب أم لا ؟ على قولين :

أحدهما : أنه واجب ، وهذا قول الشافعى وأبى حنيفة ومالك والثرورى وإسحاق وابن المنذر ، وإحدى الروايتين عن أحمد ، لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطعهما ، وتمجب الخطأين من أحمد فقال : المعجب من أحمد في هذا ؛ فإنه لا يكاد يخالف سنة تبلغه ، وقلت سنة لم تبلغه . وعلى هذه الرواية إذا لم يقطعهما تلزمه الفدية .

والثانى : أن القطع ليس بواجب ، وهو أصح الروايتين عن أحمد ، ويروى عن على بن أبى طالب ، وهو قول أصحاب ابن عباس ، وعطاء ، وعكرمة . وهذه الرواية أصح ، لما فى الصحيحين عن ابن عباس قال : « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب بمرفات : من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل ، ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين » =

== فأطلق الإذن في لبس الخفين ولم يشترط القطع وهذا كان بعرفات ، والحاضرون معه إذ ذاك أكثرهم لم يشهدوا خطبته بالمدينة ، فإنه كان معه من أهل مكة واليمن والبادي من لا يحصيهم إلا الله تعالى ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع .

وفي صحيح مسلم عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من لم يجد نعلين فليلبس خفين ، ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل » فهذا كلام مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم ، بين فيه في عرفات في أعظم جمع كان له ، أن من لم يجد الإزار فليلبس السراويل ، ومن لم يجد النعلين فليلبس الخفين ، ولم يأمر بقطع ولا فتق ، وأكثر الحاضرين بعرفات لم يسمعوا خطبته بالمدينة ولا يسموه يأمر بقطع الخفين ، وتأخير البيان عن وقته ممتنع .

فدل هذا على أن هذا الجواز لم يكن شرع بالمدينة ، وأن الذي شرع بالمدينة هو لبس الخف المقطوع ، ثم شرع بعرفات لبس الخف من غير قطع .

فإن قيل : لحديث بن عمر مقيد : وحديث ابن عباس مطلق ، والحكم والسبب واحد ، وفي مثل هذا يتعين حمل المطلق على المقيد ، وقد أمر في حديث ابن عمر بالقطع . فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن قوله في حديث ابن عمر « وليقطعهما » قد قيل : إنه مدرج من كلام نافع . قال صاحب المغني : كذلك روى في أمالي أبي القاسم بن بشران بإسناد صحيح : أن نافعاً قال بعد روايته للحديث : « وليقطع الخفين أسفل من الكعبين » ، والإدراج فيه محتمل ، لأن الجملة الثانية يستقل الكلام الأول بدونها ، فالإدراج فيه ممكن ، فإذا جاء مصرحاً به أن نافعاً قاله زال الاشكال .

ويدل على صحة هذا أن ابن عمر كان يفتي بقطعها للنساء ، فأخبرته صفية بنت أبي عبيد عن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للمعمر أن يلبس الخفين ولا يقطعهما ، قالت صفية : فلما أخبرته بهذا رجع » .

الجواب الثاني : أن الأمر بالقطع كان بالمدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب على المنبر ، فناداه رجل فقال « ما يلبس المحرم من الثياب » ؟ فأجابه بذلك ، وفيه الأمر بالقطع وحديث ابن عباس وجابر بعده وعمر بن دينار روى الحديثين معاً ==

== ثم قال : « انظروا أيهما كان قبل » وهذا يدل على أنهم علموا نسخ الأمر بحديث ابن عباس .

وقال الدار قطنى : قال أبو بكر النيسابورى : حديث ابن عمر قبل ، لأنه قال : نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فى المسجد « فذكره » ، وابن عباس يقول : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب بعرفات » .

فإن قيل . حديث ابن عباس رواه أيوب والثورى وابن عينة وابن زيد وابن جريح ، وهشيم ، كلهم عن عمرو بن دينار عن حابر بن زيد عن ابن عباس ، ولم يقل أحد منهم « بعرفات » غير شعبة ، ورواية الجماعة أولى من رواية الواحد .

قيل . هذا عبث ، فإن هذه اللفظة متفق عليها فى الصحيحين ، وناهيك برواية شعبة لها ، وشعبة حفظها وغيره لم ينفها ، بل هى فى حكم جملة أخرى فى الحديث مستقلة ، وليست تتضمن مخالفة للآخرين ، ومثل هذا يقبل ولا يرد ، ولهذا رواه الشيخان . وقد قال على رضى الله عنه : « قطع الحقيقين ، فساد بلبسهما كما هما » وهذا مقتضى القياس . فإن النبي صلى الله عليه وسلم سوى بين السراويل وبين الخف فى لبس كل منهما عند عدم الإزار والنعل ، ولم يأمر بفتق السراويل ، لافى حديث ابن عمر ولا فى حديث ابن عباس ولا غيرهما . ولهذا كان مذهب الأكثرين أنه يلبس السراويل بلا فتق عند عدم الإزار ، فكذلك الخف يلبس ولا يقطع ، ولا فرق بينهما ، وأبو حنيفة طرد القياس وقال : يفتق السراويل ، حتى يصير كالإزار ، والجمهور قالوا : هذا خلاف النص ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « السراويل لمن لم يجد الإزار وإذا فتق لم يبق سراويل ، ومن اشترط قطع الخف خالف القياس مع مخالفته النص المطلق بالجواز .

ولا يسلم من مخالفة النص والقياس إلا من جوز لبسهما بلا قطع ، أما القياس فظاهر ، وأما النص فما تقدم تقريره .

والعجب أن من يوجب القطع يوجب مالا فائدة فيه ، فإنهم لا يجوزون لبس المقتطوع كالداس والجمجم ونحوهما . بل عندهم المقتطوع كالصحيح فى عدم جواز لبسه . فأى معنى للقطع ، والمقتطوع عندكم كالصحيح ؟ !

وأما أبو حنيفة فيجوز لبس المقتطوع ، وليس عنده كالصحيح ، وكذلك الداس والجمجم ونحوهما .

== قال شيخنا : وأفتى به جدى أبو البركات فى آخر عمره لما حج : قال شيخنا : وهو الصحيح ، لأن المقطوع لبسه أصل لا بدل . قال شيخنا : فأبو حنيفة فهم من حديث ابن عمر أن المقطوع لبسه أصل لا بدل ، يجوز لبسه مطلقاً ، وهذا فهم صحيح ، وقوله فى هذا أصح من قول الثلاثة والثلاثة فهموا منه الرخصة فى لبس السراويل عند عدم الإزار والحف عند عدم النعل ، وهذا فهم صحيح ، وقولهم فى هذا أصح من قوله ، وأحمد فهم من النص المتأخر لبس الحف صحيحاً بلا قطع عند عدم النعل ، وأن ذلك ناسخ للأمر بالقطع ، وهذا فهم صحيح ، وقوله فى ذلك أصح الأقوال . فإن قيل : فلو كان المقطوع أصلاً لم يكن عدم النعل شرطاً فيه ، والنبي صلى الله عليه وسلم إنما جعله عند عدم النعل .

قيل : بل الحديث دليل على أنه ليس كالحف ، إذ لو كان كالحف لما أمر بقطعه فدل على أن يقطعه يخرج عن شبه الحف ، ويلتحق بالنعل .
وأما جعله عدم النعل شرطاً فلاجل أن القطع إفساد لصورته وماليته ، وهذا لا يصار إليه إلا عند عدم النعل ، وأما مع وجود النعل فلا يفسد الحف ويعدم ماليته ، فإذا تبين هذا تبين أن المقطوع ملحق بالنعل لا بالحف ، كما قال أبو حنيفة ، وأن على قول الموجبين للقطع لافائدة فيه ، فإنهم لا يجوزون لبس المقطوع ، وهو عندهم كالحف .

فإن قيل : فغاية ما يدل عليه الحديث جواز الانتقال إلى الحف والسراويل عند عدم النعل والإزار ، وهذا يفيد الجواز ، وأما سقوط الفدية فلا ، فهلا قلتم كما قال أبو حنيفة : يجوز له ذلك مع الفدية ؟ فاستفاد الجواز من هذا الحديث ، واستفاد الفدية من حديث كعب بن عجرة ، حيث جوزه له فعل المحظور مع الفدية ، فكان أسعد بالنصوص وبموافقتها منكم ، مع موافقته لابن عمر فى ذلك .

قيل : بل لإيجاب الفدية ضعيف فى النص والقياس ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر البذل فى حديث ابن عمر ، وابن عباس ، وجابر ، وعائشة ، ولم يأمر فى شيء منها بالفدية ، مع الحاجة إلى بيانها ، وتأخير البيان عن وقته ممتنع ، فسكوته عن إيجابها مع شدة الحاجة إلى بيانها لو كان واجباً دليل على عدم الوجوب ، كما أنه جوز لبس السراويل بلا فتق ، ولو كان الفتق واجباً لبينه . وأما القياس فضعيف جداً .

فإن قيل : هذا من باب الأبدال التى تجوز عند عدم مبدلاتها ، كالتراب عند عدم ==

== الماء ، وكالصيام عند المعجز عن الإعتاق والإطعام ، وكالعدة بالأشهر عند تمذر الأقراء ونظائره ، وليس هذا من باب المحذور المستباح بالفدية ، والفرق بينها أن الاس مشتركون في الحاجة إلى لبس ما يسترون به عوراتهم ، ويقون به أرجلهم الأرض والحر والشوك ونحوه ، فالحاجة إلى ذلك عامة ، ولما احتاج إليه العموم لم يحظر عليهم ، ولم يكن عليهم فيه فدية بخلاف ما يحتاج إليه لمرض أو برد ، فإن ذلك حاجة لعارض ، ولهذا رخص النبي صلى الله عليه وسلم للنساء في اللباس مطلقاً بلا فدية ، ونهى عن النقاب والقفازين ، فإن المرأة لما كانت كلها عورة ، وهى محتاجة إلى ستر بدنها ، لم يكن عليها في ستر بدنها فدية ، وكذلك حاجة الرجال إلى السراويل والخفاف هى عامة ، إذا لم يحدوا الإزار والنعال ، وابن عمر لما لم يبلغه حديث الرخصة مطلقاً أخذ بحديث القطع ، وكان يأمر النساء بقطع الخفاف ، حتى أخبرته بعد هذا صفية زوجته عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أخص للنساء في ذلك » ، فرجع عن قوله .

ومما يبين أن النبي صلى الله عليه وسلم أخص في الحفنين بلا قطع ، بعد أن منع منهما ، أن في حديث ابن عمر النع من لبس السراويل مطلقاً ، ولم يبين فيه حاله من حالة ، وفي حديث ابن عباس وجابر التأخيرين ترخيصه في لبس السراويل عند عدم الإزار ، فدل على أن رخصة البدل لم تكن شرعت في لبس السراويل ، وأنها إنما شرعت وقت خطبته بها ، وهى متأخرة ، فكان الأخذ بالتأخر أولى ، لأنه إنما يؤخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فمدار للسألة على ثلاث نكت :

إحداها : أن رخصة البدلية إنما شرعت بعرفات لم تشرع قبل .

والثانية : أن تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع .

والثالثة : أن الحنف المقطوع كالنعل أصل ، لا أنه بدل . والله أعلم .

فصل

وأما نهى صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر للمرأة أن تنقلب : وأن تلبس القفازين ، فهو دليل على أن وجه المرأة كبदन الرجل ، لا كراسه ، فيحرم عليها فيه ما وضع وفصل على قدر الوجه كالنقاب والبرقع ، ولا يحرم عليها ستره بالقنعة =

== والجلباب ونحوهما وهذا أصح القولين . فإن النبي صلى الله عليه وسلم سوى بين وجهها ويديها ، ومنعها من القفازين والنقاب ، ومعلوم أنه لا يحرم عليها ستر يديها ، وأنهما كبدين المحرم يحرم سترهما بالفصل على قدرهما ، وهما القفازان ، فهكذا الوجه إنما يحرم ستره بالنقاب ونحوه ، وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم حرف واحد في وجوب كشف المرأة وجهها عند الاحرام ، إلا النهي عن النقاب ، وهو كالنهي عن القفازين فنسبة النقاب إلى الوجه كنسبة القفازين إلى اليد سواء . وهذا واضح بحمد الله .

وقد ثبت عن أسماء أنها كانت تغطي وجهها وهي محرمة ، وقالت عائشة : « كانت الركبان يعمرون بنا ، ونحن محرمات مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا جلبابها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفنا » ذكره أبو داود .

واشتراط المحافظة عن الوجه — كما ذكره القاضي وغيره — ضعيف لا أصل له دليل ولا مذهبا .

قال صاحب المغنى : ولم أر هذا الشرط — يعنى المحافظة — عن أحمد ولا هو في الخبر ، مع أن الظاهر خلافه ، فإن الثوب المسدل لا يكاد يسلم من إصابة البشرة ، فلو كان هذا شرطا لبين ، وإنما منعت المرأة من البرقع والنقاب ونحوهما ، مما يعد لستر الوجه ، قال أحمد : لها أن تسدل على وجهها من فوق ، وليس لها أن ترفع الثوب من أسفل ، كأنه يقول : إن النقاب من أسفل على وجهها . تم كلامه .

فان قيل : فما تصنعون بالحديث المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لإحرام الرجل في رأسه ، وإحرام المرأة في وجهها » فجعل وجه المرأة كـرأس الرجل ، وهذا يدل على وجوب كشفه ؟

قيل : هذا الحديث لا أصل له ، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب المتعمد عليها ، ولا يعرف له إسناد ، ولا تقوم به حجة ، ولا يترك له الحديث الصحيح الدال على أن وجهها كبدينها ، وأنه يحرم عليها فيه ما أعد للمضو كالنقاب والبرقع ونحوه ، لا مطلق الستركالدين . والله أعلم .

==

== قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

تحريم لبس القفازين قول عبد الله بن عمر ، وعطاء وطاوس ، ومجاهد ، وإبراهيم النخعي : ومالك ، والامام أحمد ، والشافعي في أحد قوليه . وإسحق بن راهويه ، وتذكر الرخصة عن علي وعائشة وسعد بن أبي وقاص ، وبه قال الثوري ، وأبو حنيفة ، والشافعي في القول الآخر . ونهى المرأة عن لبسها ثياب في الصحيح ، كنهى الرجل عن لبس القميص والعمامة ، وكلاهما في حديث واحد ، عن راو واحد ، وكنهى المرأة عن النقاب ، وهو في الحديث نفسه . وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بالاتباع ، وهي حجة على من خالفها وليس قول من خالفها حجة عليها . فاما تعليل حديث ابن عمر في القفازين بأنه من قوله ، فإنه تعليل باطل ، وقد رواه أصحاب الصحيح والسنن والسايد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث « نهي عن لبس القميص والعمامة والسراريات وانتقاب المرأة ، ولبسها القفازين » ، ولا ريب عند أحد من أئمة الحديث أن هذا كله حديث واحد من أصح الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرفوعاً إليه ، ليس من كلام ابن عمر . وموضع الشبهة في تعليقه أن نافعاً اختلف عليه فيه : فرواه الليث بن سعد عنه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر فيه « ولا تلبس القفازين » قال أبو داود : ورواه حاتم بن اسمعيل ويحيى بن أيوب عن موسى بن عقبة عن نافع - على ما قال الليث - ورواه موسى بن طارق عن موسى بن عقبة موقوفاً على ابن عمر وكذلك رواه عبيد الله بن عمر ، ومالك ، وأيوب موقوفاً ، وكذلك هو في الموطأ عن نافع : أن عبد الله بن عمر كان يقول « لا تنتقب المرأة ، ولا تلبس القفازين » ولكن قد رفعه الليث بن سعد وموسى بن عقبة في الأكثر عنه . وإبراهيم بن سعد أيضاً رفعه عن نافع ، ذكره أبو داود ، ورواه محمد بن إسحاق عن نافع مرفوعاً ، كما تقدم .

فاما حديث الليث بن سعد فأخرجه البخاري في صحيحه والترمذي . وقال : حديث صحيح . ورواه النسائي في سننه . ولم يروا وقف من وقفه علة .

وأما حديث موسى بن عقبة فرواه النسائي في سننه عن سويد بن نصر أخبرنا عبد الله بن المبارك عن موسى بن عقبة - فذكر الحديث . وقال في آخره : ==

٣٣ - باب المحرم يحمل السلاح

١٨١٥ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبه عن أبي إسحاق قال : سمعتُ البراء يقولُ : « لَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ الْخُدَيْبِيَّةِ صَلَّاهُمْ عَلَى أَنْ لَا يَدْخُلُوهَا إِلَّا بِحُلُكُمَا سَبِيحِ السَّلَاحِ فَسَأَلْتُهُ مَا جُلُبَانُ السَّلَاحِ ؟ قَالَ الْقِرَابُ بِمَا فِيهِ » .

(باب المحرم يحمل السلاح)

(على أن لا يدخلوها) النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه (إلا بجلبان السلاح) بضم الجيم وسكون اللام شبه الجراب من الأدم ، يوضع فيه السيف مغموراً ويطرح فيه الراكب سوطه وادائه ويعلقه في آخرة السكور أو وسطه . ورواه القتيبي بضم الجيم واللام وتشديد الباء ، وقال هو أوعية السلاح بما فيها . وفي بعض الروايات ولا يدخلها إلا بجلبان السلاح السيف والقوس ونحوه ، يريد ما يحتاج في إظهاره والقتال به إلى معاناة لا كالرمح لأنها مظهرية يمكن تمجيل الأذى بها وإنما اشترطوا ذلك ليكون علماً وأمانة للسلم إذا كان دخولهم صلحاً . كذا في النهاية . وقال ابن بطال : أجاز مالك والشافعي حمل السلاح للمحرم في الحج والعمرة وكرهه الحسن (قال القراب بما فيه) قال الكرماني : القراب جراب قلت : ليس بجراب ولكنه يشبه الجراب يطرح فيه الراكب —

== « ولا تنتقب المرأة الحرام . ولا تلبس القفازين » مرفوعاً . قال البخاري : تابعه موسى بن عقبة وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة وجويرية وابن إسحاق في النقاب والقفازين » وقال عبيد الله : وكما يقول : « لا تنتقب الحرمة ولا تلبس القفازين » وقال مالك عن نافع عن ابن عمر : « لا تنتقب المرأة » وتابعه ليث بن أبي سليم . فالبخاري رحمه الله ذكر تعليله . ولم يرها علة مؤثرة . فأخرجه في صحيحه عن عبد الله بن يزيد حدثنا الليث حدثنا نافع عن ابن عمر — فذكره .

٣٤ - باب في المحرمة تغطي وجهها

١٨١٦ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا هُشَيْمٌ أخبرنا [أنبأنا] يَزِيدُ ابنُ أبي زُبَايدٍ عن مُجَاهِدٍ عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : « كَانَ الرَّكْبَانُ يَمْشُونَ بَيْنَا وَبَيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُخْرِمَاتٌ فَإِذَا حَازُوا بِنَا [حَازُونَا] سَدَلَتْ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا ، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهُ » .

— سيفه بغمده وسوطه ويطرح فيه زاد من تمر وغيره قاله العيني .
قال الخطابي : هكذا جاء تفسير الجلبان في هذا الحديث ولم أسمع فيه من نقه شيئاً ، وزعم بعضهم أنه إنما سمي جلباناً لجفافه وارتفاع شخصه من قولهم رجل جلبان وامرأة جلبانة إذا كانت جسيمة جافية الخلق ، قلت : قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا الحديث ، ويشبه أن يكون المعنى في مصالحتهم هل أن لا يدخلوها بالسيوف في القرب أنهم لم يأمنوا أهل مكة أن يخفروا الذمة فاشتراط حمل السلاح في القرب معهم ولم يشترط شهر السلاح ليكون سمة وأمانة له انتهى . قال المنذرى : أخرجه البخاري ومسلم أتم منه
(باب في المحرمة تغطي وجهها)

(كان الركبان) بضم الراء جمع الركاب (يَمْرُون) أى مارين (بنا) أيائنا معشر النساء (محرمات) بالرفع على الخبرية أى مكشوفات الوجوه (فإذا حازوا بنا) وهو بفتح الحاء الموحدة من الحاذاة بمعنى المواجهة أى قابلوا (سدلن) أى أرسلن (جلبابها) بكسر الجيم أى برقعها أو طرف ثوبها (من رأسها على وجهها) بحيث لم يمس الجلباب بشرة . كذا في المرقاة . وقال محدث العصر مولانا محمد إسحاق الدهلوى : أى سدلن منفصلاً عن الوجه لئلا يتعارض حديث لا تنتقب —

٣٥ - باب في المحرم يظلل

١٨١٧ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحمن عن زيد بن أبي أنيسة عن يحيى بن حُصَيْن عن أم الحُصَيْن حَدَّثَتْهُ قَالَتْ حَبَّبَنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَبَّةُ الْوَدَاعِ فَرَأَيْتُ أَسَامَةَ وَبِلَالاً وَأَحَدَهُمَا أَخَذَ بِخِطَامِ نَاقَةِ النَّبِيِّ [رَسُولِ اللَّهِ] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

— المحرمة (فإذا جاوزونا) أى تعدوا عنا وتقدموا علينا (كشفناه) أزلنا الجلباب ورفعنا النقاب وتركنا الحجاب . ولو جمل الضمير إلى الوجه بقرينة المقام فله وجه كذا في المرقاة .

وفي نيل الأوطار : واستدل بهذا الحديث على أنه يجوز للمرأة إذا احتاجت إلى ستر وجهها لمروء الرجال قريباً منها تسدل الثوب من فوق رأسها على وجهها لأن المرأة تحتاج إلى ستر وجهها فلم يحرم عليها ستره مطلقاً كالعمورة لكن إذا سدلت يكون الثوب متجافياً عن وجهها بحيث لا يصبب البشرة . هكذا قال أصحاب الشافعى وغيرهم . وظاهر الحديث خلافه لأن السدول لا يكاد يسلم من إصابة البشرة ، فلو كان التجافى شرطاً لبينه صلى الله عليه وسلم انتهى . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه . وذكر سعد بن يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين أن مجاهد لم يسمع من عائشة . وقال أبو حاتم الرازى : مجاهد عن عائشة مرسل وقد أخرج البخارى ومسلم فى صحيحهما من حديث مجاهد عن عائشة أحاديث منها ما هو ظاهر فى سماعه وفى إسناده أيضاً يزيد بن أبى زياد وتكلم فيه غير واحد وأخرج له مسلم فى جماعة غير محتج به انتهى .

(باب فى المحرم يظلل)

(وأحدهما) أى والحال أن أحدهما (أخذ) بصيغة الفاعل (بخطام) بكسر -

وسلم والآخِرَ رَافِعٌ ثَوْبَهُ يَسْتُرُهُ [لَيْسَتْ تُرَةُ] مِنَ الْحَرِّ حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَمْبَةِ .

— الخاء بمعنى الزمام والمهار ككتاب (رافع) بالتثنية (ثوبه) ثوباً في يده (يستره) أى يظله بثوب مرتفع على رأسه بحيث لم يصل الثوب إلى رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولفظ أحمد ومسلم «حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيتُه حين رمى جمرَةَ الْعَمْبَةِ وانصرف وهو على راحلته ومعه بلال وأسامة أحدهما يقود به راحلته والآخِرَ رافع ثوبه على رأس النبي صلى الله عليه وسلم يظله من الشمس» (من الحر) وفيه جواز تظليل الحرم على رأسه بثوب وغيره من محمل وغيره ، وإلى ذلك ذهب الجمهور . وقال مالك وأحمد لا يجوز والحديث يرد عليهما . وأجاب عنه بعض أصحاب مالك بأن هذا المقدار لا يكاد يدوم ، فهو كما أجاز مالك للحرم أن يستظل بيده فإن فعل لزمته الفدية عند مالك وأحمد ، وأجمعوا على أنه لو قد تمت خيمة أو سقف جاز . وقد احتج لمالك وأحمد على منع التظلل بما رواه البيهقي بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه أبصر رجلاً على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس فقال اضح لمن أحرمت له وبما أخرجه البيهقي أيضاً بإسناد ضعيف عن جابر مرفوعاً ما : من محرم يضحي للشمس حتى تغرب إلا غربت بذنوبه حتى يعود كما ولدته أمه ، وقوله اضح بالضاد المعجمة وكذا يضحي للشمس والمراد إبرز للضحى . قال الله تعالى ﴿ وَأَنْتَ لَا تَنْظُمُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى ﴾ ويحاج عن قول ابن عمر بأنه موقوف وبأن حديث جابر مع كونه ضعيفاً لا يدل على المطلوب وهو المنع من التظلل ووجوب الكشف ، لأن غاية ما فيه أنه أفضل على أنه يبعد منه صلى الله عليه وآله وسلم أن يفعل الفضول ويدع الأفضل في مقام التبليغ قاله الشوكاني . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي .

٣٦ - باب المحرم محتجم

١٨١٨ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء وطاوس عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو مخرم » .

١٨١٩ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا يزيد بن هارون أنبأنا هشام عن عكرمة عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو مخرم في رأسه من داء كان به » .

(باب المحرم محتجم)

(احتجم وهو محرم) قال الخطابي : لم يكن أكثر من كره من الفقهاء الحجامة للمحرم إلا من أجل قطع الشعر ، وإن احتجم في موضع لا شعر عليه فلا بأس به ، وإن قطع شعرا افتدى . ومن رخص في الحجامة للمحرم سفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق . وقال مالك : لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة لا بد منها . وكان الحسن يرى في الحجامة دما يهريقه . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي انتهى .

(من داء كان به) أى من مرض . ولفظ البخاري ومسلم في وسط رأسه من رواية ابن بجملة . قال النووي : في هذا الحديث دليل لجواز الحجامة للمحرم ، وقد أجمع العلماء على جوازها له في الرأس وغيره إذا كان له عذر في ذلك وقطع الشعر حينئذ ، لكن عليه الفدية لقطع الشعر فإن لم يقطع فلا فدية عليه . ودليل المسألة قوله تعالى ﴿ فمن كان مريضا أو به أذى من رأسه ففدية ﴾ الآية . وهذا الحديث محمول على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له عذر في الحجامة في وسط الرأس لأنه لا ينفك عن قطع شعر أما إذا أراد المحرم الحجامة بفهرحاجة فإن -

١٨٢٠ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا معمر
عن قتادة عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجهم وهو مخرم
على ظهر القدم من وجميع كان به » .
قال أبو داود : سمعت أحمد قال ابن أبي عروبة أرسله يعني
عن قتادة .

— تضمنت قلع شعر فحرم لتحرير قطع الشعر فإن لم تضمن ذلك بأن كانت
في موضع لا شعر فيه فهي جائزة عندنا وعند الجمهور ولا فدية فيها . وعن ابن
عمر ومالك كراهتها ، وعن الحسن البصري فيها الفدية . دليلنا أن إخراج الدم
ليس حراماً في الإحرام . وفي هذا الحديث بيان قاعدة من مسائل الإحرام وهي
أن الحلق واللباس وقتل الصيد ونحو ذلك من المحرمات يباح للحاجة وعليه الفدية
كمن احتاج إلى حلق أو لباس لمرض أو حر أو برد أو قتل صيد للبقاء وغير
ذلك انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى وأخرجه النسائى مختصراً .
(على ظهر القدم) أى أعلى القدم (من وجميع كان به) ولفظ النسائى :
احتجهم وهو مخرم على ظهر القدم من وثأ كان به ، وفي رواية له من حديث
جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجهم وهو مخرم من وثأ كان به ، ومعناه من
وجه يصيب اللحم لا يبلغ العظم أو وجه يصيب العظم من غير كسر قاله السندى .
وهذا الحديث يرد إطلاق من ذهب إلى كراهتها وكذا إطلاق الحسن البصري
أن فيها الفدية . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى ولفظ النسائى من وثأ كان به
(ابن أبي عروبة) هو سعيد أى روى عن قتادة مراسلاً من غير ذكر أنس . —

٣٧ - باب يكتحل المحرم

١٨٢١ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى من نبيذ بن وهب قال « اشتكى عمر بن عبيد الله بن معمر عتيق فأرسل إلى أبان بن عثمان قال سفيان وهو أمير المؤمنين ما يصنع بهما قال اضمدهما بالصبر فإني سمعت عثمان يحدث ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

١٨٢٢ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ابن حنبل عن أيوب بن نافع عن نبيذ بن وهب بهذا الحديث .

(باب يكتحل المحرم)

(أمير الموسم) قال في الصباح : السمة هي العلامة ومنه الموسم ، لأنه معلوم يجتمع إليه انتهى . والمعنى أنه كان أمير الحج في موسم الحج (قال : اضمدهما بالصبر) بفتح ثم كسر دواء معروف مر . قال الخطابي : الصبر ليس بطيب ، ولذلك رخص له أن يتعالج به . فأما السكحل الذي لا طيب فيه فلا بأس به . وقال الشافعي : وأنا له في النساء أشد كراهة منى له في الرجال ولا أعلم على واحد منهما الفدية . ورخص في السكحل للمحرم سفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد وإسحاق . وكره الإمام للمحرم سفيان وإسحاق . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي .

٣٨ - باب المحرم يغتسل

١٨٢٣ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله بن مخرم عن أبيه « أن عبد الله بن عباس والمسيور ابن مخرمة اختلفا بالأبواء فقال ابن عباس يغسل المحرم رأسه . قال المسيور لا يغسل المحرم رأسه ، فأرسله عبد الله بن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري فوجده يغتسل بين القرنين وهو يستتر بثوب . قال فسلمت عليه فقال من هذا قلت أنا عبد الله بن مخرم أرسلني إليك عبد الله بن عباس أسألك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم قال فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأطأه حتى بدا لي رأسه ثم قال لإنسان يصب عليه أصيب ، قال فصب على رأسه ثم حرك أبو أيوب رأسه بيده فأقبل بهما وأذبر ثم قال هكذا رأيتُهُ يفعل صلى الله عليه وسلم » .

(باب المحرم يغتسل)

أي الإغتسال للمحرم ترفها وتنظفا وتطهرا من الجنابة . قال ابن المنذر : أجمعوا على أن للمحرم أن يغتسل من الجنابة ، واختلفوا فيما عدا ذلك . وروى عن مالك أنه كره للمحرم أن يغتسل رأسه في الماء . وروى في الوطأ أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من احتسلا (بالأبواء) بفتح الهمزة وسكون الواو موضع قريب من مكة وهما نازلان بها (بين القرنين) هو بفتح القاف تنقية قرن وهما الخشبان القائمان على رأس البئر وشبههما من البناء وتمد بينهما خشبة يمر عليها الحبل المسقى به ويلقى عليها البكرة قاله النووي (على الثوب) السائر (فطأطأه) أي أزاله عن رأسه . وفي رواية للبخاري : جمع ثيابه -

٣٩ - باب المحرم يتزوج

١٨٢٤ - حدثنا القفني عن مالك عن نافع عن نبيه بن وهب
أخي بني عبد الدار أن عمر بن عبد الله [عبد الله] أرسل إلى أبان بن
عثمان بن عفان يسأله وأبان يؤمئذ أمير الحاج ومهاجر مان ؛ إني أردت أن
أنسكح طلحة بن عمرو ابنة شيبه بن جبير فأردت أن تحضر ذلك

— إلى صدره حتى نظرت إليه وحق رأيت رأسه ووجهه في رواية له ، وفي هذا
الحديث فوائد منها جواز اغتسال المحرم وغسله رأسه وإسرا اليد على شعره
بحيث لا ينتف شعراً ، ومنها قبول خبر الواحد وأن قبوله كان مشهوراً عند
الصحابه ، ومنها الرجوع إلى النص عند الاختلاف وترك الاجتهاد والقياس
عند وجود النص . ومنها السلام على المتطهر في وضوء وغسل بخلاف الجالس
على الحدث ، ومنها جواز الاستعانة في الطهارة ولكن الأولى تركها إلا لحاجة
واتفق العلماء على جواز غسل المحرم رأسه وجسده عن الجنابة بل هو واجب
هلهة . وأما غسله لتبريد فذهبوا ومذهب الجمهور جوازه بلا كراهة ، ويجوز عندنا
غسل رأسه بالسدر والخطمي بحيث لا ينتف شعراً . وقال أبو حنيفة ومالك
هو حرام موجب للفدية قاله النووي . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم
وابن ماجه .

(باب المحرم يتزوج)

(عن نبيه) بضم النون مصغراً (أن عمر بن عبد الله) مصغراً (أرسل)
نبيه الراوى المذكور كما في رواية لمسلم (إلى أبان) بفتح الهزنة والوحدة (أمير
الحجاج) من جهة عبد الملك (أردت أن أنسكح) بضم فسكون أزواج ابني —

فَأَنكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَبَانُ وَقَالَ إِنِّي سَمِعْتُ أَبِي عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ .

— (فأردت أن تحضر) فيه نذب الاستئذان للحضور العقد (فأنكر ذلك عليه أبان) فقال لا أراه إلا أعرابياً أى جاهلاً بالسنة كما عند مسلم (قال لى سمعت أبى عثمان) عطف بيان أو بدل من أبى وفى تصريحه بسمعت رد على من قال : إنه لم يسمع أباه فالثبت مقدم (لا ينكح) بفتح أوله أى لا يعقد لنفسه (المحرم) بفتح أو عمرة أو بهما (ولا ينكح) بضم أوله أى لا يعقد لغيره بولاية ولا وكالة وهو بالجزم فيهما على النهى كما ذكر الخطابى أنه الرواية الصحيحة ، قاله الزرقانى . قال الخطابى : قد ذهب إلى ظاهر الحديث مالك والشافعى ، ورأى النكاح إذا عقد فى الإحرام مفسوخاً عقده المرة لنفسه أو كان ولياً يعقده لغيره . وقال أبو حنيفة وأصحابه : نكاح المحرم لنفسه وإنكاحه لغيره جائز . واحتجوا فى ذلك بخبر ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم . وتناول بعضهم خبر عثمان على معنى أنه إخبار عن حال المحرم ، وأنه باشتغاله بنسكه لا يتسع بعقد النكاح ولا يفرغ له ، وقال بعضهم معنى ينكح أى أنه لا يظاً ليس أنه لا يعقد .

قال الخطابى : قلت الرواية الصحيحة لا ينكح المحرم بكسر الحاء على معنى النهى لا على حكاية الحال وقصة أبان فى منعه عمر بن عبيد الله من العقد وإنكاره ذلك وهو راوى الخبر دليل على أن المعنى فى ذلك العقد ، فأما أن المحرم مشغول بنسكه ممفوع من الوطاء فهذا من العلم العام المفروغ من بيانه اتفاق الجماعة والعامة من أهل العلم انتهى ، قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى النسائى وابن ماجه .

١٨٢٥ - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَهُمْ أَخْبَرَنَا
سَعِيدٌ عَنْ مَطَرٍ وَيَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ أَبَانَ
ابْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُثْمَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ مِثْلَهُ . زَادَ
« وَلَا يَخْطُبُ » .

١٨٢٦ - حدثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ حَبِيبِ بْنِ
الشَّهِيدِ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ بْنِ أَخِي مَيْمُونَةَ عَنْ
مَيْمُونَةَ قَالَتْ : « تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَخَنُّ
حَلَالًا لَنْ يَسْرِفَ » .

١٨٢٧ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي ثَوْبٍ عَنْ هِكْرَمَةَ

- (زاد ولا يخطب) بضم الطاء من الخطبة بكسر الخاء أى لا يعطى امرأة
لنكاح ، قال على القارى : روى الكلمات الثلاث بالنفى والنهى . وذكر
الخطابى أنها على صيغة النهى أصح على أن النفى بمعنى النهى أيضاً بل أبلغ ،
والأولان للتنجيز والثالث للتنزيه عند الشافعى فلا يصح نكاح المحرم ولا إنكاحه
هذه ، والكل للتنزيه عند أبى حنيفة . وقال الطبرى : أخرج هذا الحديث مسلم
وأبو داود وأبو عيسى وأبو عبد الرحمن فى كتبهم والذي وجدناه الأكثر فيما
يعتمد عليه من الروايات الإثبات وهو الرفع فى تلك الكلمات (ونحن حللنا
بشرف) ومن غريب التاريخ أنها دفنت بشرف أيضاً ، وهو بين الحرمين
قريب مكة دون الوادى المشهورة بوادى فاطمة . قال الطبرى : وهو على عشرة
أميال من مكة ، والصحيح أنه على ستة أميال . قال المنذرى : وأخرجه مسلم
والترمذى وابن ماجه بنحوه .

عن ابن عباس « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ » .

— (تزوج ميمونة وهو محرم) قال العيني : واحتج بهذا الحديث إبراهيم النخعي والثوري وعطاء بن أبي رباح وجاد بن أبي سليمان وعكرمة ومسروق وأبو حنيفة وصاحبه وقالوا : لا بأس المحرم أن ينكح ولكنه لا يدخل بها حتى يحل ، وهو قول ابن عباس وابن مسعود . وقال سعيد بن المسيب وسالم والقاسم وسليمان بن يسار والليث والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق : لا يجوز للمحرم أن ينكح ولا ينكح غيره فإن فعل ذلك فالنكاح باطل ، وهو قول عمر وعلي . انتهى .

قلت : لا حجة لهم برواية ابن عباس هذه لأنها مخالف لرواية أكثر الصحابة ولم يروه كذلك إلا ابن عباس وحده وانفرد به ، قاله القاضي عياض ، ولأن سعيد بن المسيب وغيره وهو في ذلك وخالفته ميمونة وأبو رافع فروا أنه نكحها وهو حلال وهو أولى بالقبول لأن ميمونة هي الزوجة وأبو رافع هو السفير بينهما فهما أعرف بالواقعة من ابن عباس لأنه ليس له من التعلق بالقصة ما لهما ولصغره حينئذ عنهما إذ لم يكن في سنهما ولا يقرب منه فإن لم يكن —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وعن سعيد بن المسيب قال : « وهم ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم » ، وقد روى مالك في الموطأ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولاة ورجلا من الأنصار ، فزوجه ميمونة بنت الحارث ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل أن يخرج » ، وهذا ، وإن كان ظاهره الإرسال ، فهو متصل ، لأن سليمان بن يسار رواه عن أبي رافع « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال ، وبقي بها وهو حلال ، وكنت الرسول بينهما » ، وسليمان بن يسار مولى ميمونة ، وهذا صريح في تزويجها بالوكالة قبل الإحرام .

١٨٢٨ — حدثنا ابنُ بَشَّارٍ حدثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا
سُفْيَانُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ : « وَهَمَ
ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَزْوِيجِ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ » .

٤٠ — باب ما يقتل المحرم من الدواب

١٨٢٩ — حدثنا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ

— وما فهو قابل للتأويل بأنه تزوجها في أرض الحرم وهو حلال فاطلق ابن عباس
على من في الحرم أنه محرم لكن هو بعيد ، وأجيب عن التفرد بأنه قد صرح من
رواية عائشة وأبي هريرة نحوه كإقالة الحافظ في الفتح ، وقول سعيد بن المسيب
أخرجه أبو داود وسكت عنه هو ثم المنذرى ، وفي إسناده رجل مجهول فالقول
الحق في جوابه بأن رواية صاحب القصة والسفير فيها أولى لأنه أخبر وأعرف
بها والله أعلم .

وقال الحافظ في الفتح : وأجابوا عن حديث ميمونة بأنه اختلف في الواقعة
كيف كانت ولا تقوم بها الحجة ولأنها تحتمل الخصوصية فكان الحديث في
النهي عن ذلك أولى بأن يؤخذ به . وقال عطاء وعكرمة وأهل الكوفة يجوز
للمحرم أن يتزوج كما يجوز له أن يشتري الجارية للوطء ، وتعقب بأنه قياس في
معارضة السنة فلا يعتبر به . وأما تأويلهم حديث عثمان بأن المراد به الوطء ،
فتمتقب بالتصريح فيه بقوله ولا يفسكح بضم أوله وبقوله فيه ولا يخطب انتهى
قال المنذرى : وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى بنحوه .

(وم ابن عباس الخ) هذا هو أحد الأجوبة التي أجاب بها الجمهور عن
حديث ابن عباس .

(باب ما يقتل المحرم من الدواب)

بتشديد الباء الموحدة جمع دابة وهى ما دب من الحيوان من غير فرق بين —

الزهرى عن سالم عن أبيه قال : « سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّا يَقْتُلُ الْمُحْرِمَ مِنَ الدَّوَابِّ ؟ فَقَالَ : خَسٌ ، لَا جُنَاحَ فِي قَتْلَيْنِ هَلَى مِنْ قَتْلَهُنَّ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ : الْعَقْرَبُ ، وَالْغَرَابُ ، وَالْفَأْرَةُ [الْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْغَرَابُ] ، وَالْحِدَاةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ » .

— الطير وغيره ومن أخرج الطير من الدواب لحديث البساب من جملة ما يرد به عليه (خس) أى من الدواب كما عند مسلم (لا جناح) أى لا إثم ولا جزاء ، والمعنى لا حرج (فى الحل والحرم) أى فى أرضه . وورد فى لفظ عند مسلم من روايته أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يأمر بقتل الكلب العقور الحديث . وعند أبى حوالة لم يقتل المحرم وظاهر الأمر الوجوب ويحتمل الندب والإباحة . وقد روى البزار من حديث أبى رافع أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل العقرب والفأرة والحية والحداة ، وهذا الأمر ورد بعد نهى المحرم عن القتل وفى الأمر الوارد بعد النهى خلاف معروف فى الأصول هل يفسد الوجوب أو لا ، قاله الشوكانى (العقرب) قال فى الفتح : هذا اللفظ للذكر والأنثى . قال ابن المنذر : لا نعلمهم اختلفوا فى جواز قتل العقرب (والغراب) هذا الإطلاق مقيد بما عند مسلم من حديث عائشة بلفظ الأبقع وهو الذى فى ظهره أو بطنه بياض ، وقد اعتذر ابن بطال وابن عبد البر عن قبول هذه الزيادة بأنها لم تصح لأنهما من رواية قتادة وهو مدلس ، وتعقب بأن شعبة لا يروى عن شيوخه المدلسين إلا ما هو مسموع لم وهذه الزيادة من رواية شعبة ، بل صرح النسائى بإسقاط قتادة قال فى الفتح : وقد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذى يأكل الحب من ذلك ، ويقال له غراب الزرع وأفنوا بجواز أكله فبقى ما عداه من الغراب ملحقا بالأبقع انتهى .

قال ابن المنذر : أباح كل من يحفظ عنه العلم قتل الغراب فى الإحرام إلا عطاء —

١٨٣٠ — حدثنا علي بن بَحْرٍ أَخْبَرَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ عَجْلَانَ عَنْ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : تَحْسُ قَتْلُهُنَّ حَلَالَ فِي الْحَرَمِ : الْحَيَّةُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْحِدَاةُ ، وَالْفَأْرَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ .

١٨٣١ — حدثنا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَنبَأَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي نَعْمٍ الْبَجَلِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمُنْذَرِيِّ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَمَّا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ ؟ قَالَ : الْحَيَّةُ ، وَالْعَقْرَبُ »

— قال الخطابي : لم يتابع أحد عطاء على هذا (والفأرة) بهيمة ساكنة ويجوز فيها التسهيل . قال في الفتوح : ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للحرم إلا ما حكى عن إبراهيم النخعي فإنه قال فيها جزاء إذا قتلها المحرم أخرجه عنه ابن المنذر . وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم (والحداة) بكسر الحاء المهملة وفتح الدال بعدها همزة بغير مد على وزن عنبة ، وحكى صاحب المحكم فيه المد (والكلب العقور) اختلف في الراد بالكلب العقور ، فروى سعيد بن منصور عن أبي هريرة بإسناد حسن كما قال الحافظ لأنه الأسد . وعن زيد بن أسلم أنه قال : وأي كلب أعقر من الحية . وقال زفر : المراد به هنا الذئب خاصة وقال في الموطن : كل ماعقر الناس وعدا عايهم وأخافهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب فهو عقور . وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان وهو قول الجمهور . وقال أبو حنيفة : المراد به هنا الكلب خاصة ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب . قال المنذري : وأخرجه مسلم والنسائي وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي من حديث عبد الله بن عمر عن أخته حفصة .

(عن أبي هريرة) إلى آخر الحديث . قال المنذري : في إسناده محمد بن عجلان —

وَالْفُؤَيْسِقَةُ ، وَيَرْمِي الْغُرَابَ وَلَا يَقْتُلُهُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ، وَالْحِجْدَاةُ ،
وَالسَّبْعُ الْعَادِي .

— (والفويسقة) تصغير فاسقة لغزوها من جحرها على الناس وإفسادها .
وأصل الفسق هو الخروج ومن هذا سمي الخارج عن الطاعة فاسقاً ، ويقال :
فسقت الرطبة عن قشرها إذا خرجت عنه قاله الخطابي (ويرمي الغراب ولا يقتله)
قال الخطابي : يشبه أن يكون المراد به الغراب الصغير الذي يأكل الحب وهو
الذي استثناء مالك من جملة الغراب ، وأيضاً قال : اختلف أهل العلم فيما يقتله
المحرم من الدواب ، فقال الشافعي : إذا قتل المحرم شيئاً من هذه الأعيان المذكورة
في هذه الأخبار فلا شيء عليه ، وقاس عليها كل سباع ضار ، وكل شيء من
الحيوان لا يؤكل لحمه ، لأن بعض هذه الأعيان سباع ضارية وبعضها هوام ،
وبعضها هوام قاتلة وبعضها طير لا يدخل في معنى السباع ولا هي من جملة الهوام
ولأنها هوام مستغث اللحم غير مستطاب الأكل وتحريم الأكل يجمعهم
كلهم فاعتبره وجعله دليل الحكم ، وقال مالك نحواً من قول الشافعي إلا أنه
قال لا يقتل المحرم الغراب الصغير ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : يقتل الكلب
وسائر ما جاء في الخبر وقاسوا عليه الذئب ولم يجعلوا على قاتله فدية ، وقالوا في
السبع والبر والفهد والخنزير عليه الجزاء إن قتلها ، إلا أن يكون قد ابتدأه
المحرم فعليه قيمته إلا أن يكون قيمته أكثر من دم فعليه دم ولا يجاوزه انتهى
كلام الخطابي مختصراً (والسبع العادي) أي الظالم الذي يفتس الناس ويعقر ،
فكل ما كان هذا الفعل نعتاً له من أسد ونمر وفهد ونحوها ، فحكمه هذا الحكم
وليس على قاتله فدية والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه .
وقال الترمذى : حديث حسن . هذا آخر كلامه ، وفي إسناد يزيد بن أبي زياد
وقد تقدم الكلام عليه .

٤١ - باب لحم الصيد للمحرم

١٨٣٢ - حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سليمان بن كثير عن حميد الطويل عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث عن أبيه - وكان الحارث خافقة عثمان رضى الله عنه على الطائف - فصنع لعثمان طعماً فيه من الحجل واليمانيب ولحم الوحش ، قال : فبعث إلى علي رضى الله عنه فجاءه الرسول وهو يخبط لأباعر له فجاء وهو ينفض الخبط عن يده . فقالوا له : كل فقال أطمعوه قوماً حلالاً فإننا حرم . فقال علي رضى الله عنه أنشد الله من كان ههنا من أشجع ، أتؤمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى إلي رجل حمار وحش ، وهو محرم ، فأبى أن يأكله ؟ قالوا نعم .

(باب لحم الصيد للمحرم)

(فصنع) أى الحارث (من الحجل) بتقديم المهلة على الجيم جمع حجلة طائر معروف بالفارسية كبك (واليمانيب) جمع يعقوب طائر معروف . قال فى منتهى الإرب بالفارسية كبك نر . قال العلامة الدميرى : الحجل طائر على قدر الحمام أحر للنقار والرجلين ويسمى دجاج البر وهو صنفان نجدى وتهامى ، فالنجدى أخضر اللون أحر للرجلين والتهامى فيه بياض وخضرة . واليعقوب هو ذكر الحجل انتهى كلامه (فبعث) أى الحارث أو عثمان رضى الله عنه (وهو) أى على رضى الله عنه (يخبط) من الخبط وهو ضرب الشجرة بالعصا ليقنثر ورقها لملف الإبل ، والخبط بفتح الحين الوزق بمعنى محبوب (لأباعر) جمع بعير (ينفض الخبط) أى على رضى الله عنه يزيله ويدفعه (حرم) بمعنى جمع حرام بمعنى محرم (من أشجع) هى قبيلة .

١٨٣٣ — حدثنا أبو سلمة موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن قيس بن عطاء عن ابن عباس أنه قال « يازيد بن أرقم هل علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى إلينا عضو [عضد] صيد فلم يقبله وقال : أنا حرّم ؟ قال : نعم » .

١٨٣٤ — حدثنا قتيبة بن سعيد أخبرنا يعقوب — يعني الإسكندراني — القاري عن عمرو بن عبد المطلب عن جابر بن عبد الله قال « سمعت

— قال الخطابي : يشبه أن يكون على رضى الله عنه قد علم أن الحارث إنما اتخذ هذا الطعام من أجل عثمان رضى الله عنه ولم يحضر معه أحد من أصحابه ، فلم ير أن يأكله هو ولا أحد ممن يحضره ، فأما إذا لم يصد الطير والوحش من أجل الحرم فقد رخص كثير من العلماء في تناوله وبدل على ذلك حديث جابر ، وقد ذكره أبو داود على أثره في هذا الباب انتهى كلام الخطابي .

(فلم يقبله وقال أنا حرم) وقد استدل بهذا من قال بتحريم الأكل من لحم الصيد على الحرم مطلقاً لأنه اقتصر في التعليل على كونه محرماً فدل على أنه سبب الامتناع خاصة وهو قول على وابن عباس وابن عمر والليث والثوري وإسحاق ، واستدلوا أيضاً بعموم قوله تعالى ﴿ وحرم عليكم صيد البر ﴾ ولكنه يعارض ذلك حديث أبي قتادة وسياق . وقال الكوفيون وطائفة من السلف : إنه يجوز للحرم أكل لحم الصيد مطلقاً وكلا المذهبين يستلزم إطراح بعض الأحاديث الصحيحة بلا موجب ، فالحق مع من ذهب إلى الجمع بين الأحاديث المختلفة فقال أحاديث القبول محمولة على ما يصيده الحلال لنفسه ثم يهدي منه للمحرّم . وأحاديث الرد محمولة على ما صاده الحلال لأجل الحرم ، ويؤيد هذا الجمع حديث جابر الآتي . قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ
أَوْ يُصَادَ لَكُمْ » .

قال أبو داود : إِذَا تَنَازَعَ الْخَبْرَانِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنْظَرُ
بِمَا أَخَذَ بِهِ أَصْحَابُهُ .

١٨٣٥ — حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى
عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّيْمِيِّ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي
قَتَادَةَ « أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِيَعُضِ

— (يقول صيد البر لكم حلال) هذا الحديث صريح في التفرقة بين أن
يصيده الحرم أو يصيده غيره له وبين أن لا يصيده الحرم ولا يصاد له بل يصيده
الحلال لنفسه ويطعمه الحرم ومقيد ببقية الأحاديث المطلقة كحديث الصعب وطامحة
وأبي قتادة ومخصص لعموم الآية المتقدمة . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى
والنسائى وقال الترمذى : والمطلب لا نعرف له سماعاً من جابر ، وقال فى موضع
آخر : والمطلب بن عبيد الله بن حنطب يقال إنه لم يسمع من جابر وذكر أبو
حاتم الرازى أنه لم يسمع من جابر وقال ابنه عبد الرحمن بن أبى حاتم يشبه أن
يكون أدركه . قال الخطابى تحت حديث جابر : ومن هذا مذهبه عطاء بن أبى
رباع ومالك والشافعى وأحمد بن حنبل وقال مجاهد وسعيد بن جبیر : يأكل الحرم
مالم يصد إذا كان قد ذبحه حلال وإلى نحو من هذا ذهب أبو حنيفة وأصحابه قالوا
لأنه الآن ليس بصيد . وكان ابن عباس رضى الله عنهما يحرم لحم الصيد على
الحرمين فى عامة الأحوال ويتلو قوله تعالى ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرَمًا ﴾
ويقول الآية مبهمه . وإلى نحو من ذلك ذهب طائوس وعكرمة وسفيان الثوري
ولمسحق بن راهويه (أو يصاد لكم) هكذا فى النسخ والجارى على قوانين
العربية أو يُصَدَّ لأنه معطوف على المجزوم قاله السندى .

طَرِيقَ مَسْكَةٍ تَخْلَفَ مَعَ أَصْحَابِهِ لَهُ تُخْرِمِينَ وَهُوَ غَيْرُ مُخْرِمٍ فَرَأَى حِمَارًا وَخَشِيئًا فَاسْتَوَىٰ حَتَّىٰ فَرَسِهِ . قَالَ : فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَكُوْلُوهُ سَوَطَهُ فَأَبَوْا فَسَأَلْتَهُمْ رُحْمَهُ فَأَبَوْا ، فَأَخَذَهُ ، ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْخِمَارِ فَقَتَلَهُ ، فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَى بَعْضُهُمْ ، فَلَمَّا أذْرَكَوَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : إِنَّمَا هِيَ طَعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ تَعَالَى .

— (تخلف) أى تأخر أبو قتادة (مع أصحاب له) أى لأبى قتادة (وهو) أى أبو قتادة (أن ينالوه) أى يعطوه (فأبوا) أن يعاونوه (ثم شد) أى حمل عليه (فلما أذركما) أى لحقوا (سألوه عن ذلك) هل يجوز أكله أم لا والحديث فيه فوائد : منها أنه يحل للحرم لحم ما يصيده الحلال إذا لم يكن صاده لأجله ولم يقع منه إغانة له ، ومنها أن مجرد محبة الحرم أن يقع من الحلال الصيد فيأكل منه غير قاذحة في إحرامه ولا في حل الأكل منه ، ومنها أن عقر الصيد ذكاته ومنها جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبالقرب منه . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى ، ووقع فى البخارى ومسلم أنه صلى الله عليه وسلم أكل منه وأخرجه الدارقطنى فى سننه من حديث معمر بن راشد وفيه : وإلى إنما اصطدته لك فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه فأكلوا ولم يأكل حين أخبرته أنى اصطدته له . قال الدارقطنى : قال أبو بكر يعنى النيسابورى قوله : اصطدته لك وقوله : لم يأكل منه لا أعلم أحداً ذكره فى هذا الحديث غير معمر . وقال غيره هى لفظة غريبة لم نكتبها إلا من هذا الوجه هذا آخر كلامه وقد تقدم فى الصحيحين أنه أكل صلى الله عليه وسلم منه . —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وروى مسلم فى صحيحه من حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمى قال : « كذا =

== مع طلحة بن عبيد الله في طريق مكة، ونحن محرمون فأهدوا لنا لحم صيد وطلحة راقد، فمنا من أكل ومنا من تورع فلم يأكل، فلما استيقظ قال للذين أكلوا : أصبتم، وقال للذين لم يأكلوا : أخطأتم، فلما قد أكلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حرم .

وروى مالك عن يحيى بن سعيد : أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي عن عيسى بن طلحة عن عمرو بن سلمة الضمري عن الهزلي - يزيد بن كعب - : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يريد مكة، وهو محرم، حتى إذا كانوا بالروحاء، إذا حمار وحشي عقير، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال : دعوه، فإنه يوشك أن يأتي صاحبه، فجاء الهزلي وهو صاحبه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله شأنكم بهذا الحمار، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقسمه بين الرفاق، ثم مضى، حتى إذا كان بالأثنية بين الرويشة والعرج، إذا ظي حاقف في ظل، وفيه سهم، فزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا يقف عند، لا يريه أحد من الناس حتى جاوزوه » وفي الصحيحين عن الصعب بن جثامة « أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حماراً وحشياً، وهو بالأبواء أو بودان فرده عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال : إنما لم ترد عليك إلا أنا حرم . » ورواه مسلم عن سفيان، وقال : لحم حمار وحش . قال الحميدي : كان سفيان يقول في الحديث : « أهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحم حمار وحش » وربما قال سفيان « يقطر دماً » وكان فيما خلا ربما قال « حمار وحش » ثم صار إلى « لحم » حتى مات . وفي رواية لمسلم : « شق حمار وحش فرده » وفي رواية له : « عجز حمار فرده » وفي رواية له : « رجل حمار » قال الشافعي : فإن كان الصعب أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم الحمار حياً، فليس المحرم ذبح حمار وحش، وإن كان أهدى له لحماً، فقد يحتمل أن يكون علم أنه صيد له، فرده عليه، وإيضاحه في حديث جابر قال : وحديث مالك « أنه أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم حماراً » أثبت من حديث « أنه أهدى له من لحم حمار » ثم كلامه . قال البيهقي : وروى يحيى بن سعيد عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه : « أن الصعب بن جثامة أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم عجز حمار وهو بالجحفة، فأكل منه وأكل القوم » قال == (٢٠ - عون المعبود •)

== وهذا إسناد صحيح ، فإن كان محفوظاً فكأنه رد الحى وقبل اللحم ، ثم كلامه .
وقد اختلف الناس قديماً وحديثاً في هذه المسألة ، وأشكت عليهم الأحاديث فيها ، فكان عطاء ومجاهد وسعيد بن جبير يرون للمحرم أكل ما صاده الحلال من الصيد ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ، وهو قول عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان والزبير بن العوام وأبي هريرة ، ذكر ذلك ابن عبد البر عنهم . وحجتهم : حديث أبي قتادة للتقدم ، وحديث طلحة بن عبيد الله وحديث الهزلى .
وقالت طائفة : لحم الصيد حرام على المحرم بكل حال ، وهذا قول على وابن عباس وابن عمر .

قال ابن عباس : (وحرم عليكم صيد البر) هى مبهمه . وروى عن طاوس وجابر بن زيد وسفيان الثورى للنوع منه .

وحجة هذا المذهب : حديث ابن عباس عن الصعب بن جثامة ، وحديث على فى أول الباب ، واحتجوا بظاهر الآية ، وقالوا : تحريم الصيد يعم اصطياده وأكله .
وقالت طائفة : ما صاده الحلال للمحرم ومن أجله ، فلا يجوز له أكله ، فأما ما لم يصده من أجله ، بل صاده لنفسه أو لحلال ، لم يحرم على المحرم أكله ، وهذا قول مالك والشافعى وأحمد بن حنبل وأصحابهم ، وقول إسحاق وأبي ثور ، قال ابن عبد البر : وهو الصحيح عن عثمان فى هذا الباب .

قال : وحجة من ذهب هذا المذهب أنه عليه تصح الأحاديث فى هذا الباب ، وإذا حملت على ذلك لم تتضاد ولم تختلف ولم تتدافع ، وعلى هذا يجب أن تحمل السنن ولا يعارض بعضها ببعض ما وجد إلى استعمالها سبيل . ثم كلامه .

وآثار الصحابة كلها فى هذا الباب إنما تدل على هذا التفصيل . فروى البيهقى من حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة قال : « رأيت عثمان بن عفان بالمرج فى يوم صائف وهو محرم وقد غطى وجهه بقطيفة أرجوان ، ثم أتى بلحم صيد ، فقال لأصحابه : كاوا ، قالوا : ألا تأكل أنت ؟ قال : إني لست كهيتئسكم ، إنما صيد من أجلي » .

وحديث أبي قتادة والهزلى وطلحة بن عبيد الله قضيا أعيان ، لا عموم لها ، وهى =

٤٢ - باب الجراد للمحرم

١٨٣٦ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى أَخْبَرَنَا سَمَاعٌ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ جَابَانَ
عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْجُرَادُ
مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ » .

(باب الجراد للمحرم)

(سَمَاعٌ) هو ابن زَيْدٍ قَالَه الْمَزْي (عَنْ مَيْمُونِ بْنِ جَابَانَ) بِحَيْثُ مَوْحِدَةٌ وَنُونٌ
قَالَ الْمَذْرُوعِي : مَيْمُونُ بْنُ جَابَانَ لَا يَحْتَجُّ بِهِ (عَنْ أَبِي رَافِعٍ) اسْمُهُ نَفِيعٌ
(قَالَ الْجُرَادُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ) قَالَ عَلَى الْقَارِي قَالَ الْعُلَمَاءُ إِنَّمَا عَدَهُ مِنْ صَيْدِ
الْبَحْرِ لِأَنَّهُ يَشْبَهُ صَيْدَ الْبَحْرِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ يَحْمِلُ مَيْتَقَهُ وَلَا يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ قَتْلُ
الْجُرَادِ وَلِزِمَهُ بِقَتْلِهِ قِيَمَتُهُ . وَفِي الْهُدَايَةِ أَنَّ الْجُرَادَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ . قَالَ ابْنُ الْهَرَمِ :
عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، وَيَشْكُلُ عَلَيْهِ مَا فِي أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حِجَّةٍ أَوْ غَزْوَةٍ فَاسْتَقْبَلَنَا رَجُلٌ
مِنْ جُرَادٍ فَنَجَعَلْنَا نَضْرِبُهُ بِسَيَاطِفِنَا وَقَسِينَا فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُوهُ فَإِنَّهُ مِنْ
صَيْدِ الْبَحْرِ وَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ شَيْءٌ أَصْلًا ، لَسَكُنَ تَطَاهَرُ عَنْ عَمَلِ الْإِزَامِ -

== تدل على جواز أكل المحرم من صيد الحلال ، وحديث الصعب بن جثامة يدل على
منعته منه ، وحديث جابر صريح في التفريق .

خفيت أكل علم أنه لم يصد لأجله ، وحيث امتنع علم أنه صيد لأجله ، فهذا فعله
وقوله في حديث جابر يدل على الأمرين ، فلا تعارض بين أحاديثه صلى الله عليه وسلم
بحال . وكذلك امتناع على من أكله لعله ظن أنه صيد لأجله ، وإباحة النبي صلى الله
عليه وسلم لأصحابه حمار البهزي ومنعهم من التعرض للطبي الخائف ، لأن الحمار كان
تقريباً في حد الموت ، وأما الظبي فكان سالماً ، ولم يسقط إلى الأرض ، فلم يتعرض له
لأنه حيوان حي . والله أعلم .

١٨٣٧ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ حَبِيبِ الْمَعْلَمِ عَنْ أَبِي الْمُهْزَمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « أَصَبْنَا صِرْمًا [ضَرْبًا] مِنْ جَرَادٍ فَكَانَ رَجُلٌ يَنْصَرِبُ بِسَوْطٍ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ هَذَا لَا يَصْلُحُ ، فذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنَّمَا هُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ » .

تَبِعْتُ أَبَا دَاوُدَ يَقُولُ [قَالَ أَبُو دَاوُدَ] أَبُو الْمُهْزَمِ ضَعِيفٌ ، وَالْحَدِيثَانِ جَمِيعًا وَثَقٌ .

١٨٣٨ — حدثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ جَابَانَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ كَتَبٍ قَالَ « الْجَرَادُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ » .

— الجزاء فيها في اللوط أنبأنا يحيى بن سعيد أن رجلا سأل عمر عن جرادة قتلها وهو محرم فقال عمر لكعب تعال حتى تحكم فقال كعب درهم . فقال عمر : إنك لتجد الدرهم لثمرة خير من جرادة . ورواه ابن أبي شعبة عنه بقصته وتبع عمر أصحاب المذاهب انتهى كلام ابن الهمام . قال ملا على القاري : لو صح حديث أبي داود والترمذي المذكور سابقا كان ينبغي أن يجمع بين الأحاديث بأن الجراد على نوعين بحري وبري فيعمل في كل منهما بحكمه .

(صرما من جراد) بكسر الصاد وسكون الراء قطعة من الجماعة الكبيرة (فقيل له) للرجل (لا يصلح) لأنه صيد . قال المنذرى : أبو المهزم اسمه يزيد ابن سفيان بصرى متروكو وهو بضم الميم وفتح الهاء وكسر الزاي وتشديدها بعدها ميم . وقال أبو بكر المعافري : ليس في هذا الباب حديث صحيح (عن أبي رافع عن كعب) قال المزني في الأطراف : حديث موسى بن إسماعيل في رواية أبي بكر بن داسة ولم يذكره أبو القاسم .

٤٣ - باب في الفدية

١٧٣٩ - حدثنا وهب بن بَقِيَّةَ عن خَالِدِ الطَّحَّانِ عن خَالِدِ الْحَذَّاءِ عن أَبِي قِلَابَةَ عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عن كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِرِزْمَنِ الْحَذْيَنِيَّةِ فَقَالَ : قَدْ أَذَاكَ هَوَانُ رَأْسِكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اخْلُقْ ثُمَّ اذْبَحْ شَاةً نُسْكَاً ، أَوْ صَمَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ ثَلَاثَةَ أَصْعَاقٍ مِنْ تَمْرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينٍ » .

(باب في الفدية)

(عن كعب بن عجرة) بضم العين وإسكان الجيم (هو أم رأسك) قال في المصباح : والحامة ماله سم يقتل كالحية . قاله الأزهرى ، والجمع الهوام مثل دابة ودواب ، وقد تطلق الهوام على ما لا يقتل كالخشرات ومنه حديث كعب بن عجرة أيؤذيكم هو أم رأسك ، والمراد القمل على الاستعارة بجماع الأذى انتهى (اذبح شاة نسكاً) بضم النون والسين . قال في النهاية : والنسيكة الذبيحة وجمعها نسك ، والنسك أيضاً الطاعة والعبادة وكل ما تقرب به إلى الله تعالى انتهى . وهذا دم تخيير استنفيد بأو في قوله أو صم ثلاثة أيام (أو أطعم) أو للتخيير (أصع) جمع صاع ، وفي الصاع لغتان التذكير والتأنيث وهو مكيمال يسع خمسة أرتال وثلاث بالبغدادي ، هذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجمهور العلماء . وقال أبو حنيفة : يسع ثمانية أرتال . وأجمعوا على أن الصاع أربعة أمداد وهذا الذي قدمنا من أن الأصع جمع صاع صحيح .

وقد ثبت استعمال الأصع في هذا الحديث الصحيح من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك هو مشهور في كتب اللغة . قال النووي : المعنى -

١٨٤٠ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن داود بن الشَّعْبِيِّ
عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كُثَيْبِ بْنِ عُجْرَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صلى الله عليه وسلم قال له: إِنْ شِئْتَ فَانْسُكْ نَسِيكَ ، وَإِنْ شِئْتَ فَهَضِّمْ ثَلَاثَةَ
أَيَّامٍ وَإِنْ شِئْتَ فَأَطْعِمْ ثَلَاثَةَ أَصْعُ مِنْ تَمْرٍ لِسِتَّةِ مَسَاكِينِ » :

- أن من احتاج إلى حلق الرأس لضرر من قمل أو مرض أو نحوهما فله حلقه في
الإحرام وعليه الغدبة . قال الله تعالى ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ
رَأْسِهِ فَغُلِّصْ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ، وَبَيْنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أن
الصيام ثلاثة أيام والصدقة ثلاثة أصع لسته مساكين لكل مسكين نصف صاع ،
والنسك شاة وهي شاة تجزى في الأضحية ثم إن الآية الكريمة والأحاديث متفقة
على أنه نخير بين هذه الأنواع الثلاثة ، وهكذا الحكم عند العلماء أنه نخير بين
الثلاثة . واتفق العلماء على القول بظاهر هذا الحديث إلا ما حكى عن أبي حنيفة
والتورى أن نصف الصاع لكل مسكين إنما هو في الحنطة ؛ فأما التمر والشعير
وغيرهما فيجب صاع لكل مسكين وهذا خلاف نصه صلى الله عليه وسلم في هذا
الحديث ثلاثة أصع من تمر . وعن أحمد بن حنبل رواية أنه لكل مسكين مد
من حنطة أو نصف صاع من غيره ، وعن الحسن البصرى وبعض السلف أنه
يجب إطعام عشرة مساكين أو صوم عشرة أيام وهذا ضعيف منابذاً للسنن
مردود . وقوله صلى الله عليه وسلم أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين
معناه مقسومة على ستة مساكين تم كلامه مختصراً . قال المنذرى : وأخرجه
البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

(إِنْ شِئْتَ فَانْسُكْ نَسِيكَ) أى اذبح ذبيحة . وفى الموطأ أى ذلك فعلت
أجزأ وفيه دليل على أنه نخير فى الثلاثة جميعاً ، ولذا قال البخارى فى أول باب -

١٨٤١ - حدثنا ابنُ المشيِّ أخبرنا عَبْدُ الوَهَّابِ ح وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ الْمَشْيِيِّ عَنْ دَاوُدَ عَنْ هَامِرٍ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِزَمَنِ الْحُدَيْبِيَّةِ فَذَكَرَ الْقِصَّةَ : قَالَ [فَقَالَ] أَمَعَكَ دَمٌ ؟ قَالَ لَا . قَالَ فَصُمُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ تَصَدَّقْ بِثَلَاثَةِ أَصْعَاقٍ مِنْ تَمَرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينٍ بَيْنَ كُلِّ مَسْكِينَيْنِ صَاعٌ » .

١٨٤٢ - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَخْبَرَهُ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ وَكَانَ قَدْ أَصَابَهُ فِي رَأْسِهِ أَذًى فَحَلَقَ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُهْدِيَ هَدْيًا بَقَرَةً » .

١٨٤٣ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّ - يَعْنِي ابْنَ صَالِحٍ - عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْثٍ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ : « أَصَابَنِي هَوَامٌ فِي

- الكفارات : خير النبي صلى الله عليه وآله وسلم كعباً في الفدية انتهى والحديث سكت عنه المنذرى .

(عن عامر) هو الشعبي (قال أمعك دم) أى شاة أو نحوه (قال لا) أى ليس مئى دم (قال فصم) قال النووي : ليس المراد أن الصوم لا يجزئ لإلغادام الهدى بل هو محمول على أنه سأله عن التسك فإن وجده أخبره بأنه مخير بينه وبين الصيام والإطعام وإن عدمه فهو مخير بين الصيام والإطعام . والحديث سكت عنه المنذرى .

(أن رجلاً من الأنصار) قال في القريب : هو عبد الرحمن بن أبي لهي (فحلق) أى شعر رأسه . قال المنذرى : فيه رجل مجهول (هوام) جمع هامة -

رَأْسِي وَأَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْخُدَيْبِيَّةِ حَتَّى تَخَوَّفْتُ عَلَى بَصَرِي ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ﴾ الْآيَةَ ، فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي : اخْلُقْ رَأْسَكَ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينٍ فَرَقًا مِنْ زَيْبٍ أَوْ أَنْسِكَ شَاةً ، فَخَلَقْتُ رَأْسِي ثُمَّ نَسَكْتُ .

— بتشديد الميم (حتى تخوفت) من كثرة القمل والأذى بأنه يضغط الدماغ ويزيل قوته (على بصرى) متعلق بتخوفت أى على ذهاب بصرى (فى) أى فى شأنى (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه) الآية (فقدية من صيام أو صدقة أو نسك) (فرقاً من زيب) قال الخطابى : والفرق ستة عشر رطلاً ، وهو ثلاثة أصواع أمره أن يقسمه بين ستة مساكين ، فهذا فى الزيب نص كما نص فى التمر .

وقال سفيان الثوري : إذا تصدق بالبر أطعم ثلاثة أصواع بين ستة مساكين لكل واحد منهم نصف صاع فإن أطعم تمرّاً أو زبيباً أطعم صاعاً صاعاً . قال الخطابى : هذا خلاف السنة وقد جاء فى الحديث ذكر التمر مقدار نصف صاع ، فلا معنى لخلافه . وقال أبو حنيفة وأصحابه نحواً من قول سفيان . والحجة عليه وعليهم نص الحديث . قال الخطابى : فإن حلقه ناسياً فإن الشافعى يوجب عليه القدية كالعمد سواء وهو قول أبى حنيفة وأصحابه والثوري ولم يفرقوا بين عمده وخطئه لأنه إلتلاف شيء له حرمة كالصيد . وقال الشافعى : إن تطيب ناسياً ، فلا شيء عليه . وسوى أبو حنيفة وأصحابه فى الطيب ولم يفرقوا بين عمده وخطئه ورأوا فيه القدية كالخلق والصيد . وقال إسحق بن راهويه : لا شيء على من حلق رأسه ناسياً (أو أنسك) أى اذبح . قال المفذرى : فى إسناد محمد بن —

١٨٤٤ - حدثنا عبد الله بن مسleme القعنبي عن مالك عن عبد الكريم ابن مالك الجزري عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة في هذه القصة . زاد « أي ذلك فعلت أجراً هنك » .

٤٤ - باب الإحصار

١٨٤٥ - حدثنا مسدد أخبرنا يحيى عن حجاج العسواف حدثني يحيى بن أبي كثير عن عكرمة قال سمعت الحجاج بن عمرو الأنصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كسر أو عرج فقد حل وعليه الخج من قابل » .

- إسحاق . قلت : صرح بالتحديث (فعلت أجراً عنك) هذا الحديث وجد في النسختين وذكره الحافظ المزني في الأطراف وعزاه إلى أبي داود ، ثم قال : حديث القعنبي في رواية أبي الحسن بن العبد وأبي بكر بن داسة ولم يذكره أبو القاسم انتهى . كذا في الفاية .

(باب الإحصار)

قال العيني : اختلف العلماء في الحصر بأي شيء يكون وبأي معنى ، فقال قوم يكون الحصر بكل حال من مرض أو عدو وكسر وذهاب نفقة ونحوها ، مما يمنعه عن المضي إلى البيت ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه . وروى ذلك عن ابن عباس وابن مسعود وزيد بن ثابت . وقال آخرون وهم : الليث بن سعد ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق لا يكون الإحصار إلى بالعدو فقط ولا يكون بالمرض . انتهى .

(من كسر) بضم الكاف وكسر السين (أو عرج) بفتح المهملة والراء -

قال عِكْرِمَةُ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَا: صَدَقَ .

١٨٤٦ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ الْعَسْقَلَانِيُّ وَسَلَمَةُ قَالََا أَخْبَرَنَا عَبْدُ

الرَّزَاقِيُّ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ
عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَنْ كَسِيرَ أَوْ عَرَجَ
[مَنْ عَرَجَ أَوْ كَسِيرَ] أَوْ مَرِضَ » فَذَكَرَ مَعْنَاهُ .

قال سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ قال أنبأنا مَعْمَرٌ .

١٨٤٧ — حَدَّثَنَا الثَّقَلِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ

عَنْ عَمْرٍو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَاضِرٍ الْحَمَيْرِيُّ يُحَدِّثُ أَبِي مَيْمُونٍ
ابْنَ مِهْرَانَ قَالَ : « خَرَجْتُ مُعْتَمِرًا هَامَ حَاصِرَ أَهْلِ الشَّامِ ابْنَ الزُّبَيْرِ

— أَى أَصَابَهُ شَيْءٌ فِي رِجْلِهِ وَلَيْسَ بِمُخْلَفِهِ فَإِذَا كَانَ خَلْقُهُ قَلِيلَ مَرَجَ بِكُسْرِ الرَّاءِ
(مِنْ قَابِلٍ) أَى فِي السَّنَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ .

قال الخطابي : وهذا الحديث حجة لمن رأى الإحصار بالمرض والعذر يدرى
للمحرم من غير حبس العدو ، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري
وروى ذلك عن عطاء وعروة والنخعي . وقال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق
لا حصر إلا حصر العدو ، وروى ذلك عن ابن عباس رضى الله عنهما وروى
معناه أيضاً عن ابن عمر (وعاليه الحج من قابل) وإنما هذا فيمن كان حجه عن
فرض ، فأما التطوع بالحج إذا حصر فلا شيء عليه غير هذا الإحصار . وهذا
على مذهب مالك والشافعي . وقال أبو حنيفة وأصحابه : عليه حجة وعمرة ، وهو

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله .

وإن صح حديث الحجاج بن عمرو فقد حمله بعض أهل العلم أنه يحل بعد فواته
بما يحل به من يفوته الحج بغير مرض ، فقد روينا عن ابن عباس ثابتاً عنه أنه قال :
« لا حصر إلا حصر عدو » . ثم كلامه .

بِمَكَّةَ وَبَعَثَ مَعِيَ رِجَالٌ مِنْ قَوْمِي يَهْدِي ، فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَى أَهْلِ الشَّامِ
مَنْعُونًا أَنْ نَدْخُلَ الْحَرَمَ ، فَتَحَرَّتْ الْهَدْيَ مَكَانِي ثُمَّ أَهْلَتْ ثُمَّ رَجَعْتُ ،
فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ خَرَجْتُ لِأَقْضِيَ عُمْرَتِي ، فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ،
فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : أَبْدِلِ الْهَدْيَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ
أَنْ يُبَدِّلُوا الْهَدْيَ الَّذِي تَحْرُمُوا عَامَ الْحَدِيدِيَّةِ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ .

— قول النخعي ، وعن مجاهد والشعبي وعكرمة عليه حجة من قابل قاله الخطابي
قال المنذري : وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه .
قال الترمذي : حديث حسن .

(أبي ميمون بن مهران) بدل من لفظ أبي (أهل الشام) يعني الحجاج
(وبعث) أي أرسل (مكاني) الذي كنت فيه . قال الخطابي : أما من لا يرى
عليه القضاء في غير الفرض فإنه لا يلزمه بدل الهدى ، ومن أوجبه فإنما يلزمه
البدل لقوله تعالى ﴿ هَدْيًا بِالْغَنَاءِ ﴾ ومن نحر الهدى في الموضع الذي أحصر
فيه وكان خارجاً من الحرم فإن هديه لم يبلغ الكعبة فلزمه إبداله وإبلاغه
الكعبة . وفي الحديث حجة لهذا القول انتهى . وقال البيهقي : وفعله إن صح
الحديث استحب الإبدال وإن لم يكن واجباً ، كما استحب الإتيان بالعمرة ، ولم
يكن قضاء ما أحصر عنه واجباً بالتحلل انتهى (عام الحديدية) قال ابن القيم :
عمرة الحديدية كانت سنة ست فصدته المشركون عن البيت ففعر البدن حيث
صد بالحديدية وحلق هو وأصحابه رؤسهم وحلوا من إحرامهم ورجع من عامه
إلى المدينة ، وعمرة القضاء ويقال لها عمرة القضية في العام المقبل دخلها فأقام بها
ثلاثاً ثم خرج بعد إكمال عمرته .

== وقال غيره : معنى حديث الحجاج بن عمرو أن تحلله بالكسر والمرج إذا كان
==
فد اشترط ذلك في عقد الإحرام ، على معنى حديث ضباعة .

- واختلف هل كانت قضاء العمرة التي صد عنها في العام الماضي عمرة مستأنفة على قولين للعلاء وهما روايتان عن الإمام أحمد أحدهما أنها قضاء وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله ، والثاني ليست بقضاء وهو قول مالك رحمه الله والذين قالوا كانت قضاء احتجوا بأنها سميت عمرة القضاء وهذا الاسم تابع للحكم . وقال آخرون : القضاء هنا من المقاضاة لأنه قاضى أهل مكة عليها لا أنه من قضى يقضى قضاء ، قالوا ولهذا سميت عمرة القضية ، قالوا والذين صدوا عن البيت كانوا ألفاً وأربعمائة وهؤلاء كلهم لم يكونوا معه في عمرة القضية ، ولو كان قضاء لم يختلف منهم أحد . وهذا القول أصح لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر من كان معه بالقضاء انتهى .

قال : المنذرى : والحديث في إسناد محمد بن إسحاق .

== قالوا : ولو كان الكسر مبيحاً للحل ، لم يكن للاشتراط معنى . قالوا : وأيضاً فلا يقول أحد بظاهر هذا الحديث ، فإنه لا يحل بمجرد الكسر والمرج ، فلا بد من تأويله ، فيحمله على ما ذكرناه . قالوا : وأيضاً فإنه لا يستفيد بالحل زوال عقده ، ولا الانتقال من حاله ، بخلاف المحصر بالعدو .

وقوله « وعليه الحج من قابل » هذا إذا لم يكن حج الغرض ، فأما إن كان متطوعاً ، فلا شيء عليه غير هدى الإحصار .

قال البيهقي : وحديث الحجاج بن عمرو قد اختلف في إسناده ، والثابت عن ابن عباس خلافه ، وأنه لا حصر إلا حصر العدو . ثم كلامه .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

اختلف العلماء من الصحابة فمن بعدهم فيمن منع من الوصول إلى البيت بمرض أو كسر أو عرج ، هل حكمه حكم المحصر في جواز التحال ؟ فروى عن ابن عباس وابن عمر ومروان بن الحكم : أنه لا يحل له إلا الطواف بالبيت ، وهو قول مالك ==

= والشافعي وإسحاق وأحمد في المشهور من مذهبه ١٠
وروى عن ابن مسعود أنه كالحصر بالعدو ، وهو قول عطاء والثوري وأبي
حنيفة وأصحابه وإبراهيم النخعي ، وأبي ثور ، وأحمد في الرواية الأخرى عنه . =
ومن حجة هؤلاء : حديث الحجاج وأبي هريرة وابن عباس .
قالوا : وهو حديث حسن يحتج بمثله .

قالوا : وأيضاً ظاهر القرآن ، بل صريحه ، يدل على أن الحصر يكون بالمرض ،
فإن لفظ الإحصار إنما هو للمرض ، يقال : أحصره للمرض وحصره العدو ، فيكون
لفظ الآية صريحاً في المريض ، ، وحصر العدو ملحق به ، فكيف ثبت الحكم في
الفرع دون الأصل ؟ قال الخليل وغيره : حصر الرجل حصراً : منعته وحبسته ،
وأحصر هو عن بلوغ الناسك بمرض أو نحوه .

قالوا : وعلى هذا خرج قول ابن عباس « لاحصر إلا حصر العدو » ولم يقل
لا إحصار إلا إحصار العدو ، فليس بين رأيه وروايته تعارض ، ولو قدر تعارضهما
فالأخذ بروايته دون رأيه ، لأن روايته حجة ورأيه ليس بحجة .

قالوا : وقولكم : لو كان يحل بالحصر ، لم يكن للاشتراط معنى — جوابه
من وجهين :

أحدهما : أنكم لا تقولون بالاشتراط ، ولا يفيد الشرط عندكم شيئاً . فلا يحل
عندكم بشرط ولا بدونه ، فالحديثان معاً حجة عليكم ، وأما نحن فنعدنا أنه يستفيد
بالشرط فأثبتين : إحداهما : جواز الإحلال ، والثانية : سقوط الدم ، فإذا لم
يكن شرط استفاد بالعدو الإحلال وحده ، وثبت وجوب الدم عليه ، فتأثير الاشتراط
في سقوط الدم .

وأما قولكم : إن معناه أنه يحل بعد فواته بما يحل به من يفوته الحج لغير مرض
ففي غاية الضعف ، فإنه لا تأثير للكسر ولا للعرج في ذلك ، فإن الفتوى يحل صعباً
كان أو مريضاً .

وأيضاً فإن هذا يتضمن تعليق الحكم بوصف لم يعتبره النص وإلقاء الوصف الذي
= اعتبره وهذا غير جائز .

٤٥ - باب دخول مكة

١٨٤٨ -- حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمٍ [حدثنا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حدثنا إِسْمَاعِيلُ
ح . وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ هُبَيْرٍ] حدثنا سَمَاعُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نَافِعٍ
« أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ بَاتَ بِذِي طَلُوى حَتَّى يُصْبِحَ وَيَفْتَسِلَ

(باب دخول مكة)

(بات) أى نزل في الليل ليلة قدومه (بذي طوى) بفتح الطاء وضمها -

= وأما قولكم : إنه يحمل على الحل بالشرط - فالشرط إما أن يكون له تأثير في
الحل عندكم ، أو لا تأثير له . فإن كان مؤثراً في الحل لم يكن الكسر والعرج هو
السبب الذى علق الحكم به ، وهو خلاف النص ، وإن لم يكن له تأثير في الحل بطل
حمل الحديث عليه .

قالوا : وأما قولكم إنه لا يقول أحد بظاھرہ - فإن ظاھرہ أنه بمجرد الكسر
والعرج يحمل .

جوابه : أن المعنى قد صار ممن يجوز له الحل ، بعد أن كان ممنوعاً منه ، وهذا
كقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا ، فقد
أفطر الصائم » وليس المراد به أنه أفطر حكماً ، وإن لم يباشر المفطرات ، بدليل
إذنه لأصحابه في الوصال إلى السجور ، ولو أفطروا حكماً لاستعمال منهم الوصال ،
وقوله تعالى : ﴿ فلا تمحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ فإذا نكحت زوجاً
آخر حلت ، لا بمجرد نكاح الثانى ، بل لابد من مفارقتها ، وانقضاء العدة ، وعقد
الأول عليها .

قالوا : وأما قولكم إنه لا يستفيد بالإحلال الانتقال من حاله الذى هو عليها ولا
التخلص من أذاه ، بخلاف من حصره العدو - فكلام لا معنى تحته ، فإنه قد يستفيد
بحله أكثر مما يستفيد المحصر بالعدو ، فإنه إذا بقى ممنوعاً من اللباس وتغطية الرأس
والطيب مع مرضه ، تضرر بذلك أعظم الضرر في الحر والبرد . ومعلوم أنه قد يستفيد
بحله من الترفه ما يكون سبب زوال أذاه ، كما يستفيد المحصر بالعدو بحله ، فلافرق =

ثُمَّ يَدْخُلُ مَسْكَةً نَهَارًا وَيَذْكُرُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ فَعَلَهُ .
 ١٨٤٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ النَّبْرَمَكِيُّ أَخْبَرَنَا مَعْنٌ مِنْ مَلَائِكِ
 ح . وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَابْنُ حَنْبَلٍ عَنْ يَحْيَى ح . وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ
 أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ جَمِيعًا عَنْ عُثَيْدٍ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ مُهَرَّ « أَنَّ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْخُلُ مَسْكَةً مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا قَالَ عَنْ يَحْيَى أَنَّ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْخُلُ مَسْكَةً مِنْ كَدَاءٍ مِنَ ثَنِيَّةِ الْبَطْحَاءِ ، وَيَخْرُجُ
 مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى . زَادَ النَّبْرَمَكِيُّ : يَعْنِي ثَنِيَّتِي مَسْكَةً . وَحَدِيثُ
 مُسَدَّدٍ أَثَمٌ » .

- وكسرها والفتح أفصح وأشهر موضع بمكة داخل الحرم، وقيل اسم بئر عند
 مكة في طريق أهل المدينة . قال النووي : والحديث فيه فوائد منها الاغتسال
 للدخول مكة وأنه يكون بذى طوى لمن كان في طريقه وبقدر بعدها لمن لم
 يكن في طريقه وهذا الفسل سفة ، ومنها للمبيت بذى طوى وهو مستحب لمن
 هم على طريقه هو موضع معروف بقرب مكة ، ومنها استعجاب دخول مكة
 نهارة وهذا هو الصحيح ، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم دخلها محرما
 بعمرة الجعرانة ليلا . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى . وقد دخل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة ليلا في عمرة الجعرانة (من الثنية العليا)
 التي ينزل منها إلى الملى مقبرة أهل مكة يقال لها كداء بالفتح والد . والثنية بفتح
 التاء المثلثة وكسر النون وتشديد الياء كل عقبة في جبل أو طريق عال فيه تسمى
 ثنية (من ثنية البطحاء) الأبطح كل مكان متسع ، والأبطح بمكة هو المحصب
 (ويخرج من الثنية السفلى) وهي التي أسفل مكة عند باب شبيكة يقال لها كدى -

= بينهما ، فلو لم يأت نص بجل المحصر بعرض اسكان القياس على المحصر بالعدو يقتضيه
 فكيف وظاهر القرآن والسنة والقياس يدل عليه ؟ والله أعلم .

١٨٥٠ - حدثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ
عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ مُعَرَّرٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ
الشَّجَرَةِ وَيَدْخُلُ مِنْ طَرِيقِ الْمُرْسِ » .

— بضم الكاف مقصور بقرب شعب الشاميين وشعب ابن الزبير عند قمية مان .
وقال بن المواز كدى التى دخل منها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى العقبة
الصغرى التى بأعلى مكة التى يهبط منها على الأبطح والمقبرة منها هل يسارك
وكدى التى خرج منها هى العقبة الوسطى التى بأسفل مكة وفى لفظ للبخارى
من طريق مسدد عن يحيى عن عبيد الله عن نافع بالفظ : دخل مكة من
كداء من الثنية العليا التى بالبطحاء ويخرج من الثنية السفلى (زاد البرمكى يعنى
ثنية مكة) وكذا أخرجه الاسماعيلى فى مستخرجه من طريق أخرى قال
المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

(من طريق الشجرة) هى شجرة كانت بذى الحليفة . قاله السندى . وفى
عمدة القارى قال المنذرى هى على ستة أميال من المدينة وعند البكرى هى
من البقيع وقال عياض : هو موضع معروف على طريق من أراد الذهاب إلى
مكة من المدينة كان صلى الله عليه وسلم يخرج منها إلى ذى الحليفة فبييت
بها وإذا رجع بات بها أيضا .

(من طريق المرس) بلفظ اسم المفعول من التمريس مكان معروف على
سنة أميال من المدينة . قال الحافظ وكل من الشجرة والمرس على ستة أميال
من المدينة لكن المرس أقرب انتهى . والمعنى كان يخرج من المدينة من طريق
الشجرة التى عند مسجد ذى الحليفة ويدخل المدينة من طريق المرس وهو
أسفل من مسجد ذى الحليفة قال ابن بطال : كان صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك
كما يفعل فى العيد يذهب من طريق ويرجع من أخرى . قال المنذرى : وأخرجه —

١٨٥١ — حدثنا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ

ابْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ ، وَدَخَلَ فِي الْعُمْرَةِ مِنْ كَدَى ، وَكَانَ
عُرْوَةُ يَدْخُلُ مِنْهُمَا جَمِيعاً ، وَأَحْكَنُ مَا كَانَ يَدْخُلُ مِنْ كَدَى ، وَكَانَ
أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ . »

١٨٥٢ — حدثنا ابْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ

عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ
دَخَلَ مِنْ أَعْلَاهَا ، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا . »

— مسلم والبخاري (عام الفتح من كداء) أى من أعلى مكة بفتح الكاف والمد
منوناً للثنية العليا مما إلى المقابر (ويدخل في العمرة من كدى) بالضم القصر
والصرف الثنية السفلى مما إلى باب العمرة قاله السندی .

وفي رواية البخارى : دخل عام الفتح من كداء من أهل مكة ، وفي رواية
وخرج من كدى . قال عياض والقرطبي وغيرهما اخلفا في ضبط كداء وكدا
فالأكثر على أن العليا بالفتح والمد والسفل بالضم والقصر (يدخل منهما) أى
من كداء وكدى مرة من ذلك وأخرى من هذا وفي رواية البخارى : قال هشام
وكان هروء يدخل الحديث (وكان) كدى (أقربهما إلى منزله) أى عروة .
فيه اعتذار هشام لأبيه لكونه روى الحديث وخالفه لأنه رأى أن ذلك ليس
بحتم لازم وكان ربما فسهله وكثيراً ما يفعل غيره بقصد التيسير قاله الحافظ . قال
المذرى : وأخرجه البخارى ومسلم .

(دخل من أعلاها) هو ثنية كداء بفتح الكاف (وخرج من أسفلها)

هو ثنية كدى بالضم والقصر . واحديث فيه استحباب الدخول إلى مكة من —
(٢١ — عون المبرود •)

٤٦ - باب في رفع اليد [اليدين] إذا رأى البيت

١٨٥٣ - حدثنا يحيى بن معين أن محمد بن جعفر حدثهم أخبرنا شعبة سمعت أبا قرعة يحدث عن المهاجر المسكي قال : « سئل جابر بن عبد الله عن الرجل يرى البيت يرفع [فيرفع] يديه ، فقال : ما كنت أرى أحدا يفعل هذا إلا اليهود ، قد حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن يفعل » .

— الثنية العليا والخروج من السفلى سواء فيه الحاج والمعتمر ومن دخلها بغير إحرام وفيه استحباب الخروج من أسفل مكة للخارج منها سواء خرج للوقوف بعرفة أو غير ذلك قاله العيني . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى انتهى . قال ابن تيمية : يشبه أن يكون ذلك والله أعلم أن الثنية العليا التى تشرف على الأطلع والمقابر إذا دخل منها الإنسان فإنه يأتى من وجهه البلد والسكبة ويسقبلها استقبالا من غير انحراف بخلاف الذى يدخل من الفاحية السفلى لأنه يستدير البلد والسكبة فاستحب أن يكون ما يليه منها مؤخرًا لثلا يستدير وجهها انتهى .

(باب في رفع اليد إذا رأى البيت)

(عن الرجل) الذى يرى البيت (يرفع يديه) أى هو مشروع أم لا (يفعل هذا) أى يرفع اليد عند رؤيته فى الدعاء (إلا اليهود) أى عند رؤية السكبة أو بيت المقدس . قلت : والجواب عن هذه الرواية بأن المثبتين بالرفع أولى لأن معهم زيادة علم ومن ثم قال البيهقي رواية غير جابر فى إثبات الرفع أشهر عند أهل العلم والقول فى مثل هذا قول من أثبت . ويمكن الجمع بينهما بأن يحمل الإثبات على أول رؤية والنفي على كل مرة . قال الخطايب : قد اختلف الناس —

١٨٥٤ - حدثنا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا سَلَامُ بْنُ مُسْكِينٍ أَخْبَرَنَا ثَابِتُ الْبُنْكَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ طَافَ بِالْبَيْتِ وَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ بِعَنَى يَوْمَ الْفَتْحِ » .

١٨٥٥ - حدثنا ابنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا يَهُزُّ بْنُ أَسَدٍ وَهَاشِمٌ - يَعْنِي ابْنَ الْعَاسِمِ - قَالَا أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَخَلَ مَكَّةَ ، فَأَقْبَلَ

- في هذا فكان ممن يرفع يديه إذا رأى البيت سفهان الثوري وابن المبارك وأحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهويه فضعف هؤلاء حديث جابر لأن المصاحح راويه عندهم مجهول ، وذهبوا إلى حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ترفع الأيدي في سبعة مواطن : افتتاح الصلاة واستقبال البيت وعلى الصفا والمروة والموقفين والجرتين . وروى عن ابن عمر أنه كان يرفع اليدين عند رؤية البيت . وعن ابن عباس مثل ذلك انتهى . وقال ابن الهمام : أسند البيهقي إلى سعيد بن المسيب قال سمعت من عمر كلة ما بقي أحد من الناس سمعها غيري سمعته يقول إذا رأى البيت قال اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا بالسلام . وأسند الشافعي عن ابن جريج أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكرماً ومهابة الحديث انتهى . قال المغدري : وحديث جابر أخرجه الترمذي والنسائي بنحوه ، وقال الترمذي : إنما نعرفه من حديث شعبة . وذكر الخطابي أن سفیان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق ضعفوا حديث جابر والله أعلم .

(خلف المقام) أى مقام إبراهيم وهذا الحديث طرف من الحديث الذى -

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْحَجَرِ فَاسْتَلَمَهُ ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ أَتَى الصَّفَا فَعَلَاهُ حَيْثُ يَنْظُرُ إِلَى الْبَيْتِ ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ فَجَعَلَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَا شَاءَ أَنْ يَذْكُرَهُ وَيَدْعُوهُ . قَالَ : وَالْأَنْصَارُ [وَالْأَنْصَابُ] تَحْتَهُ . قَالَ هَاشِمٌ فَدَعَا وَحَمِدَ اللَّهَ وَدَعَا بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُوهُ .

— بعده (أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى توجه من المدينة (إلى الحجر) أى الأسود (فاستلمه) أى باللس والتقبيل (ثم طاف بالبيت) سبعة أشواط (ثم أتى الصفا) بعد ركعتي الطواف (فعلاه) أى صعد (حيث ينظر إلى البيت) وعند مسلم من حديث جابر : فرقى عليه حتى رأى البيت وأنه فعل في المروة مثل ذلك وهذا فى الصفا باعتبار ذلك الزمن وأما الآن فالبيت يرى من باب الصفا قبل رقيه لما حدث من ارتفاع الأرض ثمة حتى اندفن كثير من درج الصفا وقيل بوجود الرقى مطلقاً كذا فى الرقاة (فرغ يديه) هذا موضع الترجمة لكن يقال إن هذا الرفع للدعاء على الصفا لا لرؤية البيت ، وأجيب بأن هذا مشترك بينهما ، وأما ما يفعله المومنان من رفع اليدين مع التكبير على هيئة رفعهما فى الصلاة فلا أصل له (أن يذكروه) أى من التكبير والتهايل والتحميد والتوحيد (ويدعوه) أى بما شاء وفيه إشارة إلى المختار عند محمد أن لا تمهين فى دعوات المنافسك لأنه يورث خشوع الناسك . وقال ابن الهمام : لأن توقيتها يذهب بالركة لأنه يصير كمن يكرر محفوظه وإن تبرك بالمأثور فحسن (والأنصار تحته) كذا فى نسخة صحيحة الأنصار بالراء وكذا قاله المنذرى . وفى بعض النسخ والأنصاب بالباء الموحدة بمعنى الأحجار المنصوبة للصعود إلى الصفا والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه مسلم بنحوه فى الحديث الطويل فى الفتح وليس فيه ذكر الأنصار . قال الأزهري : استقام الحجر افتعال من السلام وهو التحية وكذا أهل اليمن يسمون الركن الأسود المحيا معناه أن الناس يحبونه . وقال القشيري : هو افتعال —

٤٧ - باب في تقبيل الحجر

١٨٥٦ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَنبَأَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَمْشِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَاشِمِ بْنِ رِبْعَةَ عَنْ مُرَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ فَقَبَّلَهُ فَقَالَ : إِنِّي أَعْلَمُ [لَا أَعْلَمُ] أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبِئُكَ مَا [لَمَّا] قَبَّلْتُكَ » .

— من السلام وهي الحجارة واحدها سلمة بكسر اللام يقال استلمت الحجر إذا لمسه كما يقال اكتلمت من السكعل . وقال غيره : الاستلام أن يمحى نفسه عن الحجر بالسلام لأن الحجر لا يمحى كما يقال اختدم إذا لم يكن له خادم فخدم نفسه . وقال ابن الأعرابي هو مهموز الأصل ترك همزه مأخوذ من السلام وهي الحجر كما يقال استنوق الجمل وبعضهم يهمره انتهى .

(باب في تقبيل الحجر)

(جاء إلى الحجر فقبله) قال الخطابي : فيه من الفقه أن معاينة الدين واجبة ولم يوقف [يقف] لها على علل معلومة وأسباب معقولة وأن أهميتها حجة على من بلغته وإن لم يفقه معانيها ، إلا أن معلوماً في الجملة أن تقبيله الحجر إنما هو لإكرام له وإعظام لحقه وتبرك به ، وقد فضل بعض الأحبار على بعض كما فضل بعض البقاع والبلدان وكما فضل بعض الأهالي والأيام والشهور ، وباب هذا كله التسليم وهو أمر شائع في العقول جائز فيها غير ممنوع ولا مستنكر . وقد روى في بعض الأحاديث أن الحجر بين الله في الأرض ، والمعنى أن من صالحه في الأرض كان له عند الله تعالى عهد ، فكان كالعهد يعقده المملوك بالمصاحفة لمن يريد من الأمة والاختصاص به وكما يصفق على أيدي المملوك للبيعة ، وكذلك تقبيل اليد من الخدم للسادة والكبراء فهذا كالتتميل بذلك والتشبيه انتهى —

٤٨ — باب استلام الأركان

١٧٥٧ — حدثنا أبو الوليد الطيالسي أخبرنا ليث عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر قال : « لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ [يَمْسُ] مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانَيْنِ » .

— قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وأخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه من حديث عبد الله بن مرجس عن عمر وعابس بفتح العين المهملة وبعد الألف باء موحدة مكسورة وسين مهملة .

(باب استلام الأركان)

(يمسح من البيت) أى من أركانه أو من أجزائه (إلا الركنين اليمانيين) بتخفيف الياء الأولى وقد يشدد والمراد بهما الركن الأسود والركن اليمانى تغليبا والركدان الآخران أحدهما شامى وثنانيهما عراقى ، ويقال لهما الشاميان تغليبا . وركن البيت جانبه ، والركنين اليمانيون فضيلة باعتبار بقائهما على بناء الخلول عايه الصلاة والسلام ، فلذلك خصهما بالاستلام ، والركن الأسود أفضل لكون الحجر الأسود فيه ولهذا يقبل ويكتفى باللمس فى الركن اليمانى . ولم يثبت منه صلى الله عليه وسلم تقبيل الركن اليمانى وعايه الجمهور . قاله الشيخ عبد الحق الدهلوى . قال الحافظ المسقلانى رحمه الله : فى البيت أربعة أركان : الأول له فضيلتان لكون الحجر الأسود فيه وكونه على قواعد إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، والثانى لكونه على قواعد إبراهيم فقط وليس للآخرين شىء منهما ، ولذلك يقبل الأول ويستلم الثانى ولا يقبلان ولا يستلمان هذا على رأى الجمهور . واستعجب بعضهم تقبيل الركن اليمانى انتهى . قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

١٨٥٨ - حدثنا محمد بن خالد أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر « أنه أخبر بقول عائشة : إن الحجر بعضه من البيت ، فقال ابن عمر : والله إني لأظن عائشة إن كانت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إني لأظن رسول الله صلى الله عليه

- (أنه أخبر) بصيغة الجهمول ولفظ مالاك في الموطأ وكذا لفظ البخاري عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق أخبر عبد الله بن عمر عن عائشة . قال الحافظ : ينصب عبد على المفعولية وظاهره أن سالماً كان حاضراً لذلك فتكون من روايته عن عبد الله بن محمد ، وقوله عن عائشة متعلق بأخبار (إن الحجر بعضه من البيت) الحجر بكسر الحاء اسم الحائط المستدير إلى جانب الكعبة الغربية . قاله ابن الأثير . قال المعنى . وهو معروف على صفة نصف الدائرة وقدرها تسع وثلاثون ذراعاً وقالوا سعة أذرع منه محسوب من البيت بلاخلاف وفي الزائد خلاف (بعضه من البيت) فيه دليل لا ذهب إليه الرافعي فقال الصحيح أن الحجر ليس كله من البيت بل الذي هو من البيت قدر سعة أذرع متصل بالبيت ، وبه قال جماعة منهم البغوي وتؤيده رواية مسلم من حديث عائشة بلفظ : وزدت فيها سعة أذرع من الحجر . وأما رواية البخاري من طريق الأسود عن عائشة قالت « سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الحجر أمن البيت هو قال نعم » فدل على أن الحجر كله من البيت وبذلك كان يقى عبد الله بن عباس ، وتؤيدها رواية الترمذي عن عائشة بلفظ « فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فأدخلني الحجر فقال صلى في الحجر إن أردت دخول البيت . الحديث قال الحافظ العراقي : في هذا الحديث أن الحجر كله من البيت وهو ظاهر نص الشافعي ورجعه ابن الصلاح والنووي وجماعة (إن كانت سمعت هذا) ليس هذا الكلام منه على سبيل التضعيف لروايتها والتشكيك في صدقها لأنها -

وسلم [أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] لَمْ يَتْرُكْ اسْتِلاَمَهُمَا إِلَّا أَنَّهُمَا لَيْسَا عَلَى قَوَاعِدِ الْبَيْتِ ، وَلَا طَافَ النَّاسُ وَرَاءَ [مِنْ وَرَاءَ] الْحَجَرِ إِلَّا لِذَلِكَ . .

١٨٥٩ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَادٍ

مَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ مَرْقَالٍ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

— كانت صديقة حافظة ولكن كثيراً يقع في كلام العرب صورة التشكيك والمراءى به اليقين والتقرير كقوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَدْرَى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ ﴾ وكقوله ﴿ قُلْ إِنْ ضَلَّتْ فَلْيَمَّا أَضِلْ عَلَى نَفْسِي ﴾ قاله لنووى (إني لأظن) جزاء شرط يريد إن كانت هائشة سمعته من رسول صلى الله عليه وسلم أنا أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلامها ، فكان ابن عمر علم ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستلام ولم يعلم علته فلما أخبره عبد الله بن محمد بنجر عائشة هذا عرف علة ذلك وهو كونهما ليسا على القواعد بل أخرج منه بعض الحجر ولم يبلغ به ركن البيت الذي من تلك الجهة والركنان الاذان اليوم من جهة الحجر لا يستلما كما لا يستلم سائر الجدران لأنه حكم مختص بالأركان وعن عروة ومعاوية استلام السكك وأنه ليس من البيت شيئاً مجوراً . وذكر عن ابن الزبير أيضاً وكذا عن جابر وابن عباس والحسن والحسين رضى الله عنهما وقال أبو حنيفة : لا يستلم إلا الركن الأسود خاصة ولا يستلم اعماى لأنه ليس بسنة فإن استلمه فلا بأس قاله العيني . وقال القسطلاني : وهذا الذى قاله ابن عمر من قمه ومن تعليل العدم بالعدم هلل عدم الاستلام بعدم أنها من البيت انتهى (وراء الحجر) أى الحطيم (إلا لذلك) أى لإجل أنه قطعة من البيت . قال المنذرى : وأخرجه النسائى : وأخرج البخارى ومسلم قول ابن عمر هذا بمعناه عن عائشة فى أثناء حارة البيت انتهى .

لَا يَدْعُ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ وَالْحَجَرَ فِي كُلِّ طَوَافٍ [طَوَافَةٍ] قَالَ : وَكَانَ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَقُولُهُ .

— (لا يدع أن يستلم) والحديث فيه دليل على استلام الركن اليماني والحجر
الأسود فيرد الحديث على من قال إنه ليس بسنة كما تقدم آنفاً والله أعلم . قال
المنذري . وأخرجه النسائي وفي إسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه مقال انتهى .

== قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :
وقد روى ابن حبان في صحيحه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« مسح الحجر والركن اليماني بحط الخطايا حطاً » .
وروى النسائي من حديث حنظلة بن أبي سفيان قال : « رأيت طاووساً يمر
بالركن ، فإن وجد عليه زحاماً مر ولم يزاحم ، وإن رآه خالياً قبله ثلاثاً ، ثم قال :
رأيت ابن عباس فعل مثل ذلك ، ثم قال ابن عباس : رأيت عمر بن الخطاب فعل
مثل ذلك ، ثم قال عمر : إنك حجير لا تنفع ولا تضر ، ولولا أني رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك ، ثم قال عمر رضى الله عنه : رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فعل مثل ذلك » وترجم عليه النسائي : « كم يقبل الحجر ؟ »
وفي النسائي من عمر : « أنه قبل الحجر الأسود والزئمة ، وقال : رأيت أبا القاسم
صلى الله عليه وسلم بك حقياً » . وفي النسائي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال : « الحجر الأسود من الجنة » . وفي صحيح أبي حاتم عن نافع بن
عبيدة الحبشي قال : سمعت عبد الله بن عمرو يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول ، وهو مسند ظهره إلى الكعبة : « الركن والمقام ياقوتتان من ياقوت
الجنة ، ولولا أن الله طمس نورهما ، لأضاء ما بين المشرق والمغرب » .
وفي صحيحه أيضاً عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« إن لهذا الحجر لساناً وشفقتين يشهدان لمن استلمه يوم القيامة بحق » .
وفي صحيحه أيضاً عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليعين الله هذا
الركن يوم القيامة له عيانان يبصرهما ، ولسان ينطق به ، يشهد لمن استلمه بالحق »
وأخرج النسائي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف بالبيت على ==

٤٩ - باب الطواف الواجب

١٨٦٠ - حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله - يعني ابن عبد الله بن عتبة - عن ابن عباس

(باب الطواف الواجب)

هكذا في جميع النسخ الحاضرة وكذا في نسخ المندرى وفي المعالم للخطابي
باب طواف البيت والمراد بهذا الطواف طواف القدوم وظاهر تبويب المؤلف -

= راحته ، فإذا اتعى إلى الركن أشار إليه « وفي الصحيح عن ابن عمر : « أنه سئل عن استلام الحجر ؟ فقال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله » .
رواه البخاري ، وهذا يحتمل الجمع بينهما ، ويحتمل أنه رآه يفعل هذا تارة ، وهذا تارة .

وقد ثبت تقبيل اليد بعد استلامه ، ففي الصحيحين أيضاً عن نافع قال : « رأيت ابن عمر استلم الحجر بيده ، ثم قبل يده ، وقال : ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله » .

فهذه ثلاثة أنواع صححت عن النبي صلى الله عليه وسلم : تقبيله ، وهو أعلاها ، واستلامه ، وتقبيل يده ، والإشارة إليه بالحجج وتقبيله لما زواه مسلم عن أبي الطفيل قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت ، ويستلم الحجر بحجج معه ، ويقبل المحجج » . وقد روى الإمام أحمد في مسنده عن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا عمر إنك رجل قوى ، لا تراحم على الحجر ، إن وجدت خلوة فاستلمه ، وإلا فاستقبله ، وهلل ، وكبر » .

وأما الركن الثاني ، فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استلمه ، من رواية ابن عمر وابن عباس ، وحديث ابن عمر في الصحيحين : « لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يمس من الأركان إلا اليمينين » وحديث ابن عباس في الترمذي . وقد روى البخاري في تاريخه عن ابن عباس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استلم الركن اليماني قبله » وفي صحيح الحاكم عنه : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا استلم الركن اليماني قبله » وفي صحيح الحاكم عنه : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا استلم الركن اليماني قبله »

« أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ يَمْنَحُنِ » .

— يدل على أنه يذهب إلى وجوبه كما هو رأى مالك وبعض الحنفية قال على القارى الحنفى فى شرح مناسك الحج : الأول - طواف القدوم ويسمى طواف النحية وهو سنة على ما فى عامة السكتب المتمددة وفى خزانة المفتين أنه واجب على الأصح . والثانى - طواف الزيارة ويسمى طواف الركن والإفاضة وطواف الحج وطواف الفرض وطواف يوم النحر وهو ركن لا يتم الحج إلا به . الثالث - طواف الصدر ويسمى طواف الوداع وهو واجب على الافرأق دون المسكى انتهى مائخصا . وفى رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة : وطواف القدوم سنة عند الثلاثة أى أبى حنيفة والشافعى وأحمد . وقال مالك إن تركه مطبقا لزمه دم وطواف الإفاضة ركن بالاتفاق وطواف الوداع من واجبات الحج على المشهور عند الفقهاء إلا لمن أقام فلا وداع عليه وقال أبى حنيفة : لا يسقط إلا بالاقامة انتهى . ويشبه أن يكون استدلال المؤلف على وجوبه بأنه ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم طواف القدوم مع كونه يشعكى بل طاف على بعيره وكذا أمر أم سلمة رضى الله عنها بأنها تطوف راحة وهذا شأن ما يكون واجبا وفى شرح المنتقى : قد اختلف فى وجوب طواف القدوم فذهب مالك وأبو ثور وبعض أصحاب الشافعى إلى أنه فرض لقوله تعالى ﴿وايطوفوا بالبيت المعين﴾ ولقوله صلى الله عليه وسلم وقوله —

== عليه وسلم يقبل الركن اليمانى ، ويضع خده عليه « وهذا المراد به الأسود ، فإنه يسمى يمانياً مع الركن الآخر ، يقال لها اليمانيىن ، بدليل حديث عمر فى تقبيله الحجر الأسود خاصة وقوله « لولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك » ، فلو قبل الآخر لقبله عمر . وفى النفس من حديث ابن عباس هذا شيء وهل هو محفوظ أم لا ؟

١٨٦١ — حدثنا مُعَرِّفُ بْنُ مُعَرِّرٍ وَالْبَيْهَقِيُّ أَخْبَرَنَا يُونُسُ — بِمَنْ أَيْبَنَ
بُكَيْرٍ — أَخْبَرَنَا ابْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ جَدِّهِ اللَّهِ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ قَالَتْ : « لَمَّا أَطْمَأَنَّ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَسْكَةٍ هَامَ الْفَتْحُ طَافَ عَلَى بَعِيرٍ [بَعِيرِهِ]
بَسْتَلِمَ الرُّكْنَ يَمِخَّجَنَ فِي يَدِهِ . قَالَتْ : وَأَنَا أَنْقَرُ الْيَدَ . »

— « خذوا عني مناسككم » وقال أبو حنيفة : إنه سنة . وقال الشافعي : هو
كتحية المسجد فالأول لأنه ليس فيه إلا فعله صلى الله عليه وآله وسلم وهو لا يدل
على الوجوب وأما الاستدلال على الوجوب بالاية فقال بعضهم أنها لا تدل
على طواف القدوم لأنها في طواف الزيارة إجماعاً والله أعلم . كذا في غاية المقصود
(يستلم الركن بمخجن) قال الخطابي : معنى طوافه على البعير أن يكون بحيث
يراه الناس وأن يشاهدوه فيستلوه عن أمر دينهم ويأخذوا عنه مناسكهم ،
فاحتاج إلى أن يشرف عليهم وقد روى هذا المعنى عن جابر بن عبد الله . وفيه
من الفقه جواز الطواف من المحمول وإن كان مطبقاً للشيء . وقد يستدل بهذا
الحديث من يرى بول ما يؤكل لحمه مباحراً لأن البعير إذا بقي في المسجد المدة
التي يقضى فيها الطواف لم يكده يخلو من أن يبول ، فلو كان بوله ينجس المكان
لنزه المسجد عن إدخاله فيه والله أعلم . والمخجن العود الملقب الرأس يكون
مع الركبة يحرك به راحلته . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي
وابن ماجه .

(قالت لما أطمأن) أى صار مطمئناً . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه .
وصفية هذه أخرج لها البخاري في صحيحه حديثاً . وقيل : إنها ليست بصحابة .
وإن الحديث مرسل حكى ذلك عن أبي عبد الرحمن النسائي وأبي بكر البرقاني —

١٨٦٢ — حدثنا هارون بن عبد الله ومحمد بن رافع للمعنى قالاً
 أخبرنا أبو عاصم عن معروفي - يعني ابن خزيمة - أبو السكتي - أخبرنا أبو الطغفيل
 [أخبرنا أبو الطغفيل عن أبي عبد الله - أخبرنا أبو الطغفيل عن ابن عباس]
 قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت على راحلة يستلم
 الركن بمحجنه ثم يقبله . زاد محمد بن رافع : ثم خرج إلى الصفا
 والمروة فطاف سبماً على راحته . »

— وذكرها ابن السكن في كتابه في الصحابة وكذلك أبو عمر بن عبد البر وقال
 بعضهم ولها رواية وهذا الذي ذكرناه تقول فيه وأنا أنظر إليه . وقد أخرج
 ابن ماجه عنها وذكر أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب عام الفتح غير
 أن هذين الحديثين من رواية محمد بن إسحاق بن يسار ، وقد تقدم الكلام
 عليه انتهى .

(ابن خزيمة) بفتح الخاء المعجمة والراء المشددة وضم الموحدة وسكون
 الواو وذال معجمة (يستلم الركن بمحجنه) أى يشير إليه (ثم يقبله) أى يدل
 الحجر للماشي . قال في سبل السلام : والحديث دال على أنه يجزى عن استلامه
 باليد استلامه بالآلة ويقبل الآلة كالحجر والمعصا ، وكذلك إذا استلمه بيده قبل يده
 فقد روى الشافعي أنه قال : قال ابن جريج اعطاء هل رأيت أحداً من أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استلموا قبلوا أيديهم ؟ قال : نعم رأيت
 جابر بن عبد الله وابن عمر وأبا سعيد وأبا هريرة إذا استلموا قبلوا أيديهم ، فإن
 لم يمكن استلامه لأجل الزحمة قام حياله ورفع يده وكبر لما روى أنه صلى الله
 عليه وآله وسلم قال : يا عمر إنك رجل قوى لا ترام على الحجر فتؤذى الضمفراء
 إن وجدت خلوة فاستلمه وإلا فاستقبله وهلل وكبر . رواه أحمد والأزرقي ، —

١٨٦٣ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يحيى عن ابن جريج
أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : « طاف النبى
صلى الله عليه وسلم فى حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى راحِلَتِهِ بِالتَّبَتِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِإِزَاءِ
النَّاسِ وَلِيُشْرِفَ وَلِيَسْأَلُوهُ فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ » .

١٨٦٤ — حدثنا مسدد أخبرنا خالد بن عبد الله أخبرنا يزيد بن
أبي زياد عن هكرمة عن ابن عباس « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَدِمَ مَكَّةَ وَهُوَ يَشْتَكِي فُطَافَ عَلَى راحِلَتِهِ كَمَا أَنَّ عَلَى الرَّكْنِ اسْتَقْلَمَ
الرَّكْنَ يَحْجِبُنِ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ طَوَافِهِ أَتَانَا فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ » .

— وإذا أشار بيده فلا يقبلها لأنه لا يقبل إلا الحجر أو ما مس الحجر انتهى قال
المذرى : وأبو الطفيل هو عامر بن واثله . وأخرجه مسلم وابن ماجه .

(إيزاء الناس) فيه بيان العلة التى لأجلها طاف صلى الله عليه وآله وسلم
راكباً (وليشرف) أى ليطاموا عليه (غشوه) بتخفيف الشن أى ازدحموا
عليه وكثروا ، وسبجى . أنه قدم مكة وهو يشتكى فيحتمل أنه فعل ذلك
لأمرين ، وهذا هو الصواب . قال المذرى : وأخرجه مسلم والنسائى .

(وهو يشتكى فطاف على راحلته) قال البهوى : وجاء فى سنن أبى داود
أنه كان صلى الله عليه وسلم فى طوافه هذا مريضاً ، وإلى هذا المعنى أشار البخارى
وترجم عليه باب المريض يطوف راكباً فيحتمل أنه صلى الله عليه وسلم طاف
راكباً لهذا كله . وفيه دليل على استحباب استلام الحجر الأسود ، وأنه إذا
مجز عن استلامه بيده بأن كان راكباً أو غيره استقله بعمى ونحوه ثم قبل
ما استلم به (أناخ) أى راحلته . قال المذرى : فى إسناده يزيد بن أبى زياد ، —

١٨٦٥ - حدثنا القعنبي عن مالك بن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن مروة بن الزبير عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت « شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنني أشتكي ، فقال : طوفي من وراء الناس وأنت راكبة . قالت : فطفتُ ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم حينئذٍ بعلى إلى جنب البيت وهو يقرأ بالطور وكتاب مسطور . »

— ولا يصح به . وقال البيهقي : وفي حديث يزيد بن أبي زياد لفظه لم يوافق عليها وهو قوله وهو يشتكي .

(أني أشتكي) أي شكوت إليه أي مريضة والشكاية المرض (فقال طوفي من وراء الناس وأنت راكبة) فيه دلالة على أن الطواف راكباً ليس من خصوصياته صلى الله عليه وسلم . قال النووي : إنما أمرها صلى الله عليه وسلم بالطواف من وراء الناس لشيئين أحدهما أن سنة النساء التباعده عن الرجال في الطواف ، والثاني أن قربها يخاف منه تأذي الناس بدايتهم ، وكذا إذا طاف الرجل راكباً ، وإنما طافت في حال صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ليكون أستر لها وكانت هذه الصلاة صلاة الصبح انفعي (إلى جنب البيت) أي متصلاً إلى جدار الكعبة وفيه تنبيه على أن أصحابه كانوا متحلقين حولها (وهو يقرأ بالطور وكتاب مسطور) أي بهذه السورة في ركعة واحدة كما هو عادته صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أنه قرأها في ركعتين ، وكان الأولى لأراي أن يقول يقرأ الطور أو يكتفي بالطور ولم يقل وكتاب مسطور . كذا في المرقاة . قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

٥٠ - باب الاضطباع في الطواف

١٨٦٦ - حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سفيان عن ابن جريج عن ابن بعلل عن بعلل قال «طاف النبي صلى الله عليه وسلم مضطبعاً يزيد أخضر»
 ١٨٦٧ - حدثنا أبو سلمة موسى أخبرنا حماد عن عبد الله بن عثمان ابن خثيم عن سديد بن جبير عن ابن عباس «أن رسول الله صلى الله

(باب الاضطباع في الطواف)

(طاف النبي صلى الله عليه وسلم مضطبعاً) من الضبع يسكون الباء وهو وسط المضد ، وقيل هو ما تحت الإبط ، والاضطباع أن يأخذ الإزار أو البرد فيجمل وسطه تحت إبطه الأيمن وباقى طرفه على كفه الأيسر من جبق صدره وظهره وسمى بذلك لإبداء الضبعين . قيل : إنما فعل ذلك إظهاراً للشفيع ، كما رمل في الطواف قاله الطهفي . وقال النووي في شرح مسلم : قوله مضطبعاً هو افتعال من الضبع بإسكان الباء الموحدة وهو المضد ، وهو أن يدخل إزاره تحت إبطه الأيمن ويرد طرفه على منكبيه الأيسر ويكون منكبه الأيمن مكشوفاً وكذا في شرح البخاري للمصنف . وهذه المهمة هي المذكورة في حديث ابن عباس الآتي . والحكمة في فعله أنه يعين على إسراع المشي . وقد ذهب إلى استعجابه الجمهور سوى مالك قاله ابن المنذر .

وقال أصحاب الشافعي : وإنما يستحب الاضطباع في طواف يسن فيه الرمل (يرد أخضر) ولفظ أحمد في مسنده : وهو مضطبع يردله حضري . قال المنذري : وأخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال حسن صحيح . وليس في حديث الترمذي وابن ماجه : أخضر .

عليه وسلم وأصحابه اعتَمَرُوا مِنَ الْجِعْرِ إِنَّهُ قَرَمَلُوا بِالْبَيْتِ وَجَعَلُوا أَرْدِيَّتَهُمْ
تَحْتَ آبَائِهِمْ قَدْ [ثُمَّ] قَذَفُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِم الْبُسْرَى .

٥١ - باب في الرمل

١٨٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ مَوْسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ أَخْبَرَنَا
أَبُو عَاصِمٍ الْغَنَوِيُّ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ « قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : يَزْعُمُ قَوْمُكَ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ رَمَلَ بِالْبَيْتِ وَأَنَّ ذَلِكَ سُنَّةٌ ؟ قَالَ :
صَدَقُوا وَكَذَّبُوا . قُلْتُ : وَمَا صَدَقُوا وَمَا كَذَّبُوا ؟ قَالَ : صَدَقُوا ، قَدْ رَمَلَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَذَّبُوا لَيْسَ بِسُنَّةٍ ، إِنْ قُرَيْشًا قَالَتْ زَمَنَ

— (فرملوا بالبيت) الرمل بفتح الراء والميم هو الإسراع المشى مع تقارب الخطى
دون القُدْوِ فيما قاله الشافعي ، وعند الحنفية أن يهز في مشيه كتفيه كالبارز المتبختر
بين الصفيين كذا في الهداية وغيرها . والرمل في الأطواف الثلاثة الأولى سنة
عند الأئمة الأربعة والجمهور كذا في الحلي شرح الموطأ (أرديتهم) جمع رداء
(نحت آبائهم) قال ابن رسلان : أراد أن يجعله تحت عاتقهم الأيمن (ثم قذفوها)
أي ألقوها وطرحوا طرفيها (على عواتقهم) العاتق المنكب . والحديث سكت
عنه المنذرى وأخرج نحو ابن عباس رضي الله عنهما الطبراني . قال الشوكاني :
حديث ابن عباس رجاله رجال الصحيح ، وقد صحح حديث الاضطباع النووي .

(باب في الرمل)

بفتح الراء والميم وسر آفقا تفسيره (قد رمل بالبيت) قال النووي : الرمل
مستحب في الطوافات الثلاثة الأولى من السبع ولا يسن ذلك إلا في طواف
العمرة وفي طواف واحد في الحج ، واختلفوا في ذلك وما قولان للشافعي أحدهما —
(٢٢) - عون المبرود (٥)

الْحَدِيثُ: دَعُوا مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ حَتَّى يَمُوتُوا مَوْتَ النَّعْبِ ، فَلَمَّا صَلَّاهُ عَلَى
 أَنْ يَجْعِلُوا [يَحْجُوا] مِنَ الْعَامِ الْقَبِيلِ فَيَقِيمُوا بِمَكَّةَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَقَدِمَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُشْرِكُونَ مِنْ قَبِيلِ قُضَيْمَةَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ: ارْمُلُوا بِالْبَيْتِ ثَلَاثًا وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ . قُلْتُ: يَرْمُهُمْ
 قَوْمُكَ أَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَلَى بَعِيرِهِ
 [بَعِيرٍ] وَأَنَّ ذَلِكَ سُنَّةٌ ؟ قَالَ: صَدَقُوا وَكَذَبُوا . قُلْتُ: مَا صَدَقُوا وَمَا كَذَبُوا
 قَالَ: صَدَقُوا ، قَدْ طَافَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ

— أنه إنما يشرع في طواف بعقبه سعى ، ويتصور ذلك في طواف القدوم وفي
 طواف الإفاضة ولا يتصور في طواف الوداع لأن شرط طواف الوداع أن يكون
 قد طاف الإفاضة . فصل هذا القول إذا طاف للقدوم وفي نيته أنه يسعى بعده
 استعحب الرمل فيه وإن لم يكن هذا في نيته لم يرمل فيه بل يرمل في طواف
 الإفاضة . والقول الثاني أنه يرمل في طواف القدوم سواء أراد السعى بعده أم لا
 انتهى (موت النعب) بفتح النون والعين المعجمة وفاء دود يسقط من أنوف
 الدواب واحدها نففة ، يقال للرجل إذا استحققر واستضعف ما هو إلا نففة
 (والمشركون من قبيل قُضَيْمَةَ) اسم جبل بمكة والجللة حالية (وليس بسنة)
 قال الخطابي : معناه أنه أمر لم يسن فعله لسكافة الأمة على معنى القرية كالتسنن
 التي هي عبادات ولكن شيء فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسبب
 خاص وهو أنه أراد أن يرى المشركين قوة أصحابه وكانوا يزعمون أن أصحاب محمد
 قد أوهنتهم حتى يثرب انتهى (على بعيره) هذا يدل على جواز الطواف بين
 الصفا والمروة لراكب لعذر . قال ابن رسلان في شرح السنن بعد أن ذكر حديث
 ابن عباس هذا ما لفظه : وهذا الذي قاله ابن عباس مجمع عليه انتهى . يعنى نفى —

عَلَى بَعِيرٍ [بَعِيرِهِ] وَكَذَبُوا لَيْسَتْ: [لَيْسَ] بِسُنَّةٍ، كَانَ النَّاسُ لَا يُدْفَعُونَ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يُضْرَفُونَ [وَلَا يُضْرَبُونَ] عَنْهُ، فَطَافَ
عَلَى بَعِيرٍ لِيَسْمَعُوا كَلَامَهُ وَلِيَبْرُوا مَكَانَهُ وَلَا تَنَالَهُ أَيْدِيهِمْ .

١٨٦٩ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ
ابْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ حَدَّثَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ مَسَكَةً وَقَدْ وَهَنَتْهُمْ حُمَى يَثْرِبَ ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ : إِنَّهُ يُقَدِّمُ عَلَيْكُمْ
قَوْمٌ قَدْ وَهَنَتْهُمْ الْحُمَى وَلَقُوا مِنْهَا شَرًّا فَأُطْلِمَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ عَلَى مَا قَالُوا ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَرْمُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ ، وَأَنْ يَمْشُوا بَيْنَ

— كَوْنِ الطَّوَافِ بِصِفَةِ الرُّكُوبِ سَنَابِلِ الطَّوَافِ مِنَ الْمَاشِي أَفْضَلُ ذَكَرَهُ الشُّوْكَانِيُّ
(لَا يُدْفَعُونَ) بِصِفَةِ الْمَجْهُولِ وَكَذَا قَوْلُهُ الْآخَى لَا يُضْرَفُونَ (وَلِيَبْرُوا مَكَانَهُ)
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : أَبُو الطَّفِيلِ هُوَ هَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ وَهُوَ آخِرُ مَنْ
مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَبُو هَاشِمٍ الْغَنَوِيُّ لَا يَعْرِفُ اسْمَهُ . وَقَدْ أَخْرَجَ
هَذَا الْحَدِيثَ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْجَرِيرِيِّ وَعَبْدِ الْمَلِكِ
ابْنِ سَعِيدٍ الْحَرَوِيِّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَسِينٍ ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ
بَنَعَوْهُ وَفِيهِ زِيَادَةٌ وَنَقْصَانٌ (وَهَنَتْهُمْ) بِتَخْفِيفِ الْهَاءِ أَيْ أضعَفَتْهُمْ يُقَالُ وَهَنْتُهُ
وَأَوْهَنْتُهُ لِفَتَانٍ (يَثْرِبُ) هُوَ اسْمُ الْمَدِينَةِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَسُمِّيَتْ فِي الْإِسْلَامِ الْمَدِينَةَ
وَطَبِيعَةً وَطَابَةٌ (يَقْدِمُ) يَفْتَحُ الدَّالَ وَأَمَّا بَضْمُ الدَّالِ فَعَنْهُ يَفْتَحُ (وَلَقُوا مِنْهَا)
أَيْ مِنْ يَثْرِبَ (شَرًّا) وَلَفْظُ مُسْلِمٍ شِدَّةُ فُجِسُوا عَمَّا يَلِي الْحَجَرَ (فَأَمَرَهُمُ) النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (الْأَشْوَاطَ) يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَسُكُونُ الْمَعْجَمَةِ جَمْعُ شَوْطٍ وَهُوَ
الْجَرَى مَرَّةً إِلَى الْغَايَةِ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الطَّوْفَةُ حَوْلَ السَّكْبَةِ وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ
تَسْمِيَةِ الطَّوَافِ شَوْطًا . وَقَالَ مُجَاهِدٌ الشَّعْبِيُّ أَنَّهُ يَكْرَهُ تَسْمِيَةَ شَوْطًا وَالْحَدِيثُ —

الرَّكْنَيْنِ ، فَلَمَّا رَأَوْهُمْ رَمَلُوا قَالُوا : هَؤُلَاءِ الَّذِينَ ذَكَرْتُمْ أَنَّ الْحُمَى قَدْ وَهَنَتْهُمْ ، هَؤُلَاءِ أَجْلَدُ مِنَّا .

قال ابن عباس : وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ أَنْ يَرْمُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءَ [إِلَّا الْإِبْقَاءَ] عَلَيْهِمْ .

١٨٧٠ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الملك بن عمرو أخبرنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : « سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ : فِيمَا الرَّمْلَانِ الْيَوْمَ وَالْكَشْفُ عَنِ الْمَنَاقِبِ وَقَدْ أَطَا اللَّهُ الْإِسْلَامَ ، وَتَقَى الْكُفْرَ وَأَهْلَهُ ، مَعَ ذَلِكَ لَا نَدْعُ شَيْئًا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

— يرد عليهما (وأن يمشوا بين الركنين) قال النووي : هذا مفسوخ بمحدث نافع عن ابن عمر الآتي بمسند ذلك ويحیی، بسط الكلام هناك (إلا الإبقاء عليهم) بكسر الهمزة وبالموحدة والقاف الرفق والشفقة ، وهو بالرفع على أنه فاعل لم يأمرهم ويجوز النصب . وفي الحديث جواز إظهار القوة بالعدة والسلاح ونحو ذلك للكفار إرهاباً لهم ، ولا يمسد ذلك من الرياء المذموم . وفيه جواز المعارض بالفعل كما تجوز بالقول وربما كانت بالفعل أولى . قال المفردى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

(فما الرملان) بإثبات ألف ما الاستفهامية وهي لغة والأكثر يحدفونها ، والرملان بفتحة مقين مصدر رمل (والكشف عن المناكب) هو الاضطباع (وقد أطا الله) بتشديد الطاء ، أى أثبتته وأحكمه ، أصله وطى فأبدلت الواو همزة كما في وقتت واقتت . قال الخطابي : إنما هو وطأ أى ثبته وأرساه بالواو وقد تبدل ألفا (لا ندع شيئاً) زاد الإسماعيلي في آخره : ثم رمل ، وحاصله أن عمر كان —

١٨٧١ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَيْيَادٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّمَا جُعِلَ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَرَمَى الْجِمَارِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ »

— قد هم بترك الرمل في الطواف لأنه عرف سببه وقد انقضى فهم أن يتركه لفقد سببه ثم رجع عن ذلك لاحتمال أن يكون له حكمة ما اطلع عليها فرأى أن الاتباع أولى ويؤيد مشروعية الرمل على الإطلاق ما ثبت في حديث ابن عباس أنهم رملوا في حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد نفي الله في ذلك الوقت الكفر وأهله عن مكة . والرمل في حجة الوداع ثابت أيضاً في حديث جابر الطويل عند مسلم وغيره . قال الخطابي : وفيه دليل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد يسن الشيء لمعنى فيزول وتبقى السفة على حالها . ومن كان يرى الرمل سنة مؤكدة ويرى على من تركه دماً سفيان الثوري وقال عامة أهل العلم : ليس على تاركه شيء انتهى . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه .

(إنما جعل الطواف بالبيت) أى الكعبة (وبين الصفا والمروة) أى وإنما جعل السعى بينهما (ورمى الجمار لإقامة ذكر الله) (معنى إنما شرع ذلك لإقامة شعار النسك . قاله المناوى : قال على القارى أى لأن يذكر الله في هذه المواضع المباركة فالخذر الخذر من النافلة والطواف حول البيت والوقوف للدهاء فإن أثر العبادة لأثمة فيهما . وإنما جعل رمى الجمار والسعى بين الصفا والمروة سنة لإقامة ذكر الله تعالى يعنى التكبير سنة مع كل حجر ، والدعوات في السعى سنة . وأطال الطيبي الكلام في ذلك . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وقال حسن صحيح .

١٨٧٢ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ
عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ عَنْ أَبِي الطَّغْفِيلِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
اضْطَجَعَ فَاسْتَقَمَ فَكَبَّرَ [وَكَبَّرَ] ثُمَّ رَمَلَ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ ، وَكَانُوا إِذَا بَلَغُوا
الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ وَتَغَيَّبُوا مِنْ قُرَيْشٍ مَشَوْا ثُمَّ يَطْلُمُونَ عَلَيْهِمْ يَرْمُلُونَ ،
تَقُولُ قُرَيْشٌ : كَأَنَّهُمْ الْفَزْلَانُ » .

قال ابن عباس : فَكَانَتْ سُنَّةً .

١٨٧٣ — حدثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ أَنْبَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عُمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ أَبِي الطَّغْفِيلِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ اعْتَمَرُوا مِنَ الْجَحْرِ أَنْتَ فَرَمَلُوا بِالْبَيْتِ ثَلَاثًا وَمَشَوْا أَرْبَعًا »

— (قاسم) أى الحجر (ثم رمل ثلاثة أطواف) والمراد بالرمل الخلب وهو
أن يقارب خطاه بسرعة من غير عدو ولا وثب . وغلط من قال إنه دون الخلب
ومن قال إنه العدو (وكانوا) أى الصحابة (وتغيَّبوا من قريش) وكانت القريش
جالسة مما يلي الحجر كما عهده مسلم (مشوا) أى الصعابة . وقد صح أنهم رملوا
فى تمام الدورة كما سيجىء . والإثبات مقدم على النفي فلذلك أخذ العلماء بذلك
(ثم يطلعون عليهم) أى على قريش (كأنهم الفزلان) كقولهم جمع غزال هو
ولد الظبية (فكانت سنة) وقد مر قول ابن عباس إنه ليس بسنة ، وهذا
رجوعه منه إلى قول الجماعة إنه سنة بعد ما تقدم منه من النفى كذا فى فتح
الروود والحديث سكنت عنه المنذرى .

(عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال المنذرى : وأخرجه

ابن ماجه بنحوه .

١٨٧٤ — حدثنا أبو كامل أخبرنا سلم بن أخضر أخبرنا حبيب الله عن نافع « أن ابن عمر رمل من الحجر إلى الحجر ، وذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك » .

— (رمل من الحجر) أى الأسود (إلى الحجر) فيه دليل على أنه يرمل فى ثلاثة أشواط كاملة . قال فى الفتح : ولا يشرع تدارك الرمل فلو تركه فى الثلاثة لم يقضه فى الأربعة لأن همتها السكينة ولا تنغير ، ويختص بالرجال فلا رمل على النساء ، ويختص بطواف يتعقبه سعى على المشهور ولا فرق فى استحبابه بين ماش وراكب ولا دم بتركة عند الجمهور . واختلف فى ذلك المالكية ، وقد روى عن مالك أن عليه دم . قال النووى : فيه بيان أن الرمل يشرع فى جميع المطاف من الحجر إلى الحجر . وأما حديث ابن عباس المتقدم قال أمرهم النبى صلى الله عليه وسلم أن يرموا ثلاثة أشواط ويمشوا ما بين الركنتين فنسوخ بحديث ابن عمر هذا ، لأن حديث ابن عباس كان فى عمره للقضاء سنة سبع قبل فتح مكة وكان فى المسلمين ضعف فى أبدانهم وإنما رملوا لإظهاراً للقوة واحتاجوا إلى ذلك فى غير ما بين الركنتين اليمانيين لأن المشركين كانوا جلوساً فى الحجر وكانوا لا يرونهم بين هذين الركنتين ويرونهم فيما سوى ذلك ، فلما حج النبى صلى الله عليه وسلم حجة الوداع سنة عشر رمل من الحجر إلى الحجر فوجب الأخذ بهذا المتأخر انتهى . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه بنحوه من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتقدم أنه صلى الله عليه وسلم قال إن يمشوا بين الركنتين ولا معارضة بين الحديثين فإنهما قضيتان ، فالرمل فى جميع الأشواط الثلاثة كان فى حجة الوداع والمشى بين الركنتين كان فى عمرة الحديبية لأنهم إذا كانوا بين الركنتين لاتقع عليهم أعين المشركين وفعل ذلك رفقا بهم لما كان —

٥٢ - باب الدعاء في الطواف

١٨٧٥ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُثَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ : « رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ » .

١٨٧٦ - حدثنا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا يَمْقُوبُ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ مُعَمَّرٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ فَإِنَّهُ يَسْمِي ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ وَيَمْشِي أَرْبَعًا ثُمَّ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ » .

— بهم من المرض وأمرهم بالتجلد في الجهات التي تقع عليهم فيها أعين المشركين حين جلسوا لهم .

(باب الدعاء في أطواف)

(ربنا) منصوب بمحذف النداء (آتنا) أى أعطنا (في الدنيا حسنة) أى العلم والعمل أو العفو والعافية والرزق الحسن أو حياة طيبة أو القناعة أو ذرية صالحة (وفي الآخرة حسنة) أى المغفرة والجنة والدرجة العالية أو مرافقة الأنبياء أو الرضاء أو الرؤية أو اللقاء (وقنا) أى احفظنا (عذاب النار) أى شدايد جهنم من حرها وزمهريرها وسمومها وجوعها وعطشها ونقتها وضيقها وعقاربها وحياتها . قال المنذرى . وأخرجه النسائي .

(أول ما يقدم) قال النووي : هذا تصريح بأن الرمل أول ما يشرع في طواف العمرة أو في طواف القدوم في الحج (يسمى ثلاثة أطواف) فإداه يرمل وسماء سميًا مجازاً لكونه يشارك السعى في أصل الإصرار وإن اختلف —

٥٣ — باب الطواف بعد العصر

١٨٧٧ — حدثنا ابن السرح وَفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ وَهَذَا لَفْظُهُ قَالَ
أَخْبَرَنَا سُمْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَاةَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ
يَبْلُغُ يَدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا يَطُوفُ بِهَذَا
الْبَيْتِ وَيُصَلِّيْ أَى مَنَاعَةٍ شَاءَ مِنْ كَثِيرٍ أَوْ نَهَارٍ » .

— صفتها وأن الرمل لا يكون إلا في الثلاثة الأول من السبع وهذا مجمع عليه
(ثم يصلى سجدتين) والمراد بهما ركعتا الطواف وهما سنة على المشهور وفي قول
واجبتان وسماهما سجدتين مجازاً . وزاد مسلم ثم يطوف بين الصفا والمروة . ففيه
دليل على وجوب الترتيب بين الطواف والسمى كذا ذكره النووي . وقوله ثم
يصلى سجدتين هو موضع ترجمة الباب ، لأن الركعتين بعد الطواف من منات
الطواف ولا بد في الصلاة من الأدعية وفي العالم الخطابي حديث جبير بن مطعم
الآتي تحت هذا الباب أى باب الدعاء في الطواف وليس في الخطابي باب الطواف
بعد العصر ثم قال الخطابي تحت حديث جبير : وقد تأول بعضهم الصلاة في هذا
الحديث بمعنى الدعاء ويشبه أن يكون هذا معنى الحديث عند أبي داود ، ويدل
على ذلك ترجمة الباب بالدعاء في الطواف انتهى كلامه . قال المفردى : وأخرجه
البخارى ومسلم والنسائي .

(باب الطواف بعد العصر)

(قال لا تمنعوا أحداً) واعلم أن حديث ابن السرح ثابت في رواية الأوزاوى
وحديث الفضل بن يعقوب في رواية ابن العبد ولم يذكره أبو القاسم قاله لازى —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد روى ابن حبان في صحيحه عن ابن عمر قال : « سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : « من طاف بالبيت أسبوعاً لا يضع قدماً ولا يرفع أخرى إلا حط =

قَالَ الْفَضْلُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَا بَيْنِي وَبَيْنَ مَنْأَفٍ لَا تَمْنَعُونِي أَحَدًا » .

— في الأطراف ولذا أكثر النسخ خال عن حديث الفضل كذا في الشرح قال الخطابي : واستدل به الشافعي على أن الصلاة جائزة بمكة في الأوقات المنهي فيها من الصلاة في سائر البلدان ، واحتج له أيضاً بحديث أبي ذر . وقوله إلا بمكة فاستثناء من بين البقاع . وذهب بعضهم إلى تخصيص ركعتي الطواف من بين الصلاة وقالوا إذا كان الطواف بالبيت غير محظور في شيء من الأوقات وكان من سنة الطواف أن يصلي الركعتان بعده فقد عقل أن هذا النوع من الصلاة غير منهي عنه . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . قال الترمذى : حديث جبير بن مطعم حديث حسن صحيح .

== الله عنه بها خطيئة ، وكتب له بها حسنة ورفع له بها درجة » . وأخرج النسائى عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من طاف بالبيت أسبوعاً ، فهو كعدل رقبة » .

وهذه الأحاديث عامة في كل الأوقات ، لم يأت ما يخصها ويخرجها عن عمومها وقد روى الترمذى في الجامع من حديث عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من طاف بالبيت خمسين مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » . قال : وفي الباب عن أنس وابن عمر ، وحديث ابن عباس غريب . وسألت عمداً عن هذا الحديث ؟ فقال : إنما يروى هذا عن ابن عباس قوله ، قال أيوب السخيتانى : وكانوا يقولون : عبد الله بن سعيد بن جبير أفضل من أبيه .

٥٤ — باب طواف القارن

١٨٧٨ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يحيى بن ابن جبرئيل قال أخبرني أبو الزبير قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : « لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أصحابه بين الصفا والمروة ، إلا طوافاً واحداً ، طوافه الأول » .

(باب طواف القارن)

(إلا طوافاً واحداً طوافه الأول) قال النووي : فيه دليل على أن السعي في الحج والعمرة لا يكرر بل يقتصر منه على مرة واحدة ويكره تكراره لأنه بدعة . وفيه دليل على النهي صلى الله عليه وسلم كان قارناً وأن القارن يكفيه طواف واحد وسعى واحد . وفيه خلاف لأبي حنيفة وغيره . قال المنذرى : أخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه . —

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

اختلف العلماء في طواف القارن وللمتبع على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن على كل منها طوافين وسعين ، روى ذلك عن علي وابن مسعود ، وهو قول سفيان الثوري ، وأبي حنيفة ، وأهل الكوفة ، والأوزاعي ، وإحدى الروايات عن الإمام أحمد .

الثاني : أن عليهما كليهما طوافاً واحداً وسعيّاً واحداً ، نص عليه الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله ، وهو ظاهر حديث جابر هذا .

الثالث : أن على للمتابع طوافين وسعين ، وعلى القارن سعى واحد ، وهذا هو المعروف عن عطاء ، وطاوس ، والحسن ، وهو مذهب مالك والشافعي ، وظاهر مذهب أحمد . وحجته حديث عائشة ، وقد تقدم ، وذكرنا ما قيل فيه . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه طاف طوافين ، وسعى سعين » من رواية علي وابن مسعود وعبد الله بن عمر وعمران بن حصين ولا يثبت شيء منها والدين =

== قالوا : لا بد للتمتع من سبعين تأولوا حديث جابر بتأويلات مستكرهة جداً .
فقال بعضهم طوافاً واحداً « أى طوافين على صفة واحدة ، فالوحدة راجعة إلى صفة الطواف لا إلى نفسه ؛ وهذا في غاية البعد ، وسيأتى الكلام يشهد بطلانه .
وقال البيهقي : أراد به أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين كانوا قارئين خاصة .
فإنه صلى الله عليه وسلم كان مفرداً ، وأمر أصحابه أن يحلوا من إحرامهم إلا من ساق الهدى ، فاكثفى هو وأصحابه القارئون بطواف واحد ! وهذا بعيد جداً ،
فإن الذين قرئوا من أصعابه كلهم حلوا بعمرة إلا من ساق الهدى من سائرهم ، وهم آحاد يسيرة ، لم يبلغوا العشرة ولا الخمسة ، بل الحديث ظاهر جداً في اكتفاءهم كلهم بطواف واحد بين الصفا والمروة ، ولم يأت لهذا الحديث معارض إلا حديث عائشة ،
وقد ذكر بعض الحفاظ أن تلك الزيادة من قول عروة ، لامن قولها .

وقد ثبت عن ابن عباس اكتفاء التمتع بسعى واحد . روى الإمام أحمد في مناسك ابنه عبد الله عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس أنه كان يقول : « القارئ والمفرد والتمتع يجزيه طواف بالبيت ، وسعى بين الصفا والمروة ولكن في صحيح البخاري عن عكرمة عن ابن عباس : « أنه سئل عن متعة الحج ؟ فقال : أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وأهلنا ، فما قدمنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة ، إلا من قلده الهدى ، طفنا بالبيت وبالصفا والمروة ، وأتينا النساء ، ولبسنا الثياب ، وقال : من قلده الهدى فإنه لا يحل له حتى يبلغ الهدى محله ، ثم أمرنا عشية التروية أن نهل بالحج ، فإذا فرغنا من المناسك جئنا فطفنا بالبيت وبالصفا والمروة ، فقدم جئنا ، وعلينا الهدى كما قال الله تعالى : (فما استيسر من الهدى . فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم) إلى أمصاركم ، الشاة تجزى ، فجمعوا نسكين في عام بين الحج والعمرة ، فإن الله أنزله في كتابه ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وأباحه للناس غير أهل مكة » وذكر باقي الحديث . فهذا صريح في أن التمتع يسمى سبعين ، وهذا مثل حديث عائشة سواء ، بل هو أصرح منه في تعدد السعى على التمتع ، فإن صح عن ابن عباس ما رواه الوليد عن الأوزاعي عن عطاء ، فلعلى عنه في المسألة روايتين ، كما عن الإمام أحمد فيها روايتان .
==

١٨٧٩ — حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَرَّوَةَ عَنْ عَائِشَةَ « أَنَّ أُمِّيَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُ لَمْ يَطُوفُوا حَتَّى رَمَوْا الْجُمُرَةَ » .

— (الذين كانوا معه) أى الذين وافقوا معه فى القرآن كما هو ظاهر من ترجمة الباب للذؤلف . وقيل بل مطلقاً والصحابة كانوا ما بين قارن ومتمتع وكل منهما يكفيه سعى واحد وعاليه بنى النسائى ترجمته فقال كم طواف القارن والمتمتع بين الصفا والمروة (لم يطوفوا) بين الصفا والمروة (حتى رموا الجمرة) يوم النحر . قال المنذرى وأخرجه النسائى .

== وفى مسائل عبد الله قال : قلب لأبى : المتمتع كم يسعى بين الصفا والمروة ؟ قال : إن طاف طوافين فهو أجود ، وإن طاف طوافاً واحداً فلا بأس ، قال : وإن طاف طوافاً واحداً فهو أعجب إلى ، واحتج بحديث جابر . وأحمد فهم من حديث عائشة قولها « فضاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت » بالصفا والمروة ، ثم حلوا ، ثم طفوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى بحجهم « أن هذا طواف القدوم ، واستحب فى رواية الروذى وغيره للقدام من عرفة ، إذا كان متمتعاً أن يطوف طواف القدوم . ورد عليه بعض أصحابه ذلك ، وفهم من حديث عائشة أن المراد به طواف الفرض ، وهذا سهو منه ، فإن طواف الفرض مشترك بين الجميع ، وعائشة أثبتت للمتمتع ما نقلته عن القارن ، وليس المراد بحديث عائشة ، إلا الطواف بين الصفا والمروة ، والله أعلم .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وفى الصحيحين عن جابر : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لعائشة لما طفت بالكعبة وبالصفا والمروة : حلت من حجك وعمرتك جميعاً ، قالت يا رسول الله ، إني أجد فى نفسى أنى لم أطف بالبيت حين حججت ، قال : فاذهب بها يا عبد الرحمن ، فأعمرها من التمتع .

١٨٨٠ — حدثنا الربيع بن سليمان المؤذن أنبأنا الشافعي عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجبتك وممرتك » قال الشافعي : كان سفيان ربما قال عن عائشة وربما قال عن عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضي الله عنها .

— (قال لها طوافك للحج) فيه دليل على أن القارن بكفيه طواف واحد وسمى واحد للحج والعمرة كما مر ، وإليه ذهب جماعة من الصحابة ابن عمر وجابر وعائشة وهو قول مالك والشافعي وإسحاق وداود وغيرهم . وذهبت الحنفية وجماعة إلى أنه لا بد من طوافين وسميهم والأحاديث متواردة على معنى حديث عائشة عن ابن عمر وجابر وغيرهما . واستدل من قال بالطوافين لقوله تعالى ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ولا دليل في ذلك فإن التمام حاصل وإن لم يطف إلا طوافاً واحداً . وقد اكتفى صلى الله عليه وسلم بطواف وسمى واحد وكان قارناً كما هو الحق . وأعلم أن عائشة كانت قد أهلت بعمرة ولسكنها حاضت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ارفضي ممرتك . قال النووي : معنى رفضها إلّاها رفض العمل فيها وإتمام أعمالها التي هي الطواف والسمى وتقصير شعر الرأس فأمرها صلى الله عليه وآله وسلم بالإعراض عن أفعال العمرة وأن تحرم بالحج فتصير قارنة وتقف بعرفات وتفعل المناسك كلها إلا الطواف فتؤخره حتى تطهر . ومن أدلة أنها صارت قارنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم لها : طوافك بالبيت الحديث فإنه صريح أنها كانت متلبسة بحج وعمرة . ويتبين تأويل قوله صلى الله عليه وآله وسلم ارفضي ممرتك بما ذكره النووي ، فليس معنى ارفضي العمرة الخروج منها وإبطالها بالكلمة فإن الحج والعمرة لا يصح —

— الخروج منهما بعد الإحرام بهما بنية الخروج ، وإنما يصح بالتحلل منهما بعد فراغهما . قاله في سبل السلام . وأخرج عبد الرزاق عن طاووس بإسناد صحيح أنه حلف ما طاف أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لحجته وعمرته إلا طوافاً واحداً . وأخرج البخاري عن ابن عمر أنه طاف لحجته وعمرته طوافاً واحداً بعد أن قال أنه سنفعل كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج عنه من وجه آخر أنه رأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول يعنى الذى طاف يوم النحر للإفاضة وقال كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أخرجه عبد الرزاق والدارقطني عن علي بن عبد الله عنه أنه جمع بين الحج والعمرة وطاف لهما طوافين وسمى لهما سعيين ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحافظ وطرقه ضعيفة ، وكذا روى نحوه من حديث ابن مسعود بإسناد ضعيف ومن حديث ابن عمر بإسناد فيه الحسن بن عمارة وهو متروك . قال ابن حزم : لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة في ذلك شيء أصلاً : وتعقبه في الفتح بأنه قد روى العلاء بن وهب مرفوعاً عن علي بن مسعود ذلك بأسانيد لا بأس بها انتهى . فينبغى أن يصار إلى الجمع كما قال البيهقي إن ثبتت الرواية أنه طاف طوافين فيحمل على طواف القدوم وطواف الإفاضة ، وأما السعي مرتين فلم يثبت انتهى والله أعلم . قال المنذرى : وقد أخرجه مسلم في صحيحه من حديث طاووس بن كيسان عن عائشة ومن حديث مجاهد بن جبر عن عائشة بمعناه .

٥٥ - باب الملتزم

١٨٨١ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عبد الرحمن بن صفوان قال : « لما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قلت لأبسن ثيابي وكانت دارى على الطريق فلا نظرت كنهت يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانطلقت ، فرأيت النبی صلى الله عليه وسلم ، قد خرج من الكعبة هو وأصحابه قد استلموا البيت من الباب إلى الحطيم وقد وضعوا خدودهم على البيت ورسول الله صلى الله عليه وسلم وسطهم » .

(باب الملتزم)

وسمى تفسيره (قد خرج من الكعبة) ولفظ أحمد في مسنده قد خرج من الكعبة وأصحابه قد استلموا البيت (من الباب إلى الحطيم) معماق بقوله استلموا وهذا تفسير للسان الذى استلموه من البيت والحطيم هو ما بين الركن والباب كما ذكره محب الدين الطبري وغيره . وقال مالك في المدونة : الحطيم ما بين الباب إلى المقام . وقال ابن حبيب : هو ما بين الحجر الأسود إلى الباب إلى المقام ، وقيل هو الشاذروان ، وقيل هو الحجر الأسود كما يشعر به سياق هذا الحديث . وسمى حطما لأن الناس كانوا يحطمون هناك بالإيمان ، ويسعجabin فيه الدعاء المظلوم على الظالم ، وقل من حلف هناك كاذبا إلا جعلت له العقوبة . وفي كتب الحنفية أن الحطيم هو الموضع الذى فيه الميزاب (قد وضعوا خدودهم -

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وروى البيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتق وجهه وصدره بالملتزم » .

(على البيت) فيه استعجاب وضع اخذ والصدر على البيت وهو ما بين الركن والباب ويقال له الملتزم ، كما روى الطبراني عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال : الملتزم ما بين الركن والباب . وأخرجه البيهقي في الشعب من طريق أبي الزبير عن ابن عباس مرفوعاً ، ورواه عبد الرزاق بإسناد يصح عنه موقوفاً كذا في النيل . وسمى بذلك لأن الناس يلتزمون به (وسطهم) قال الجوهري : تقول جلست وسط القوم بالتسكين لأنه نرف وجلست وسط الدار بالفتح لأنه اسم قال وكل وسط يصلح فيه بين فهو وسط بالإسكان وإن لم يصلح بين فهو وسط بالفتح . قال الأزهري : كل ما بين بعضه من بعض كوسط الصف والقلادة والسبعة وحلقة الناس فهو بالإسكان وما كان منضماً لا يبين بعضه من بعض كالساحة والدار والراحبة فهو وسط بالفتح . وقد أجازوا في المفتوح الإسكان ولم يميزوا في الساكن الفتح انتهى . وقال السدي تحت قوله استلموا البيت لا يخفى أن الملتزم ما بين الباب والركن فكان الاستدلال بهذا الحديث بالمقايضة فانه لما ثبت استلام هذا الموضع يقاس عليه استيلاء الملتزم انتهى . وقال الشيخ العلامة محمد اسحاق الدهلوي أو بان موضع الملتزم ازدحموا عليه من قبل ما كان فارغاً فاستلموا في هذا الجانب من الباب ، وليس قوله ورسول الله —

= وفي البيهقي أيضاً عن ابن عباس : « أنه كان يلزم ما بين الركن والباب ، وكان يقول : ما بين الركن والباب يدعى الملتزم ، لا يلزم ما بينهما أحد يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه » .

وأما الحطيم فقيل فيه أقوال : أحدها : أنه ما بين الركن والباب وهو الملتزم ، وقيل : هو جدار الحجر ، لأن البيت رفع وترك هذا الجدار محطوماً ، والصحيح أن الحطيم الحجر نفسه ، وهو الذي ذكره البخاري في صحيحه ، واحتج عليه بحديث الإسراء قال : « بينا أنا نائم في الحطيم — ورعباً قال : في الحجر » ، قال : وهو حطيم بمعنى محطوم ، كقتيل بمعنى مقتول .

١٨٨٢ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ هَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « طُفْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ فَلَمَّا جِئْنَا دُبُرَ الْكَعْبَةِ قُلْتُ أَلَا تَتَعَوَّذُ [أَلَا تَتَعَوَّذُ قَالَ تَعَوَّذُ] قَالَ تَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ ، ثُمَّ مَضَى حَتَّى اسْتَلِمَ الْحَجَرَ وَأَقَامَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ ، فَوَضَعَ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَكَفَيْهِ هَكَذَا وَبَسَطَهُمَا بَسْطًا ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ » .

— صلى الله عليه وسلم وسطحهم نصاً على أنه صلى الله عليه وسلم كان شريكاً في هذا الفعل أيضاً انتهى . قال المنذرى : في إسناده يزيد بن أبي زياد ولا يحتاج به وذكر الدارقطني أن يزيد بن أبي زياد تفرد به عن مجاهد .

(قال طفت مع عبد الله) ولفظ ابن ماجه حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال طفت مع عبد الله بن عمرو فلما فرغنا من السبع ركعتنا في دبر الكعبة فقلت ألا تتعوذ بالله من النار قال أعوذ بالله من النار . قال ثم مضى فاستلم الركن ثم قام بين الحجر والباب فألصق صدره ويديه وخده إليه ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل انتهى (جئنا دبر الكعبة) تقدم من رواية ابن ماجه أن هذا الجماء كان لركعتي الطواف . قال السدي : وهو يدل على أن الصلاة خلف المقام غير لازم انتهى (حتى استلم الحجر) يقال استلم الحجر إذا لمسه وتناولوه (بين الركن والباب) أى عند الملتزم . وإسناد الحديث ليس بقوى . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه . وقد تقدم الكلام على عمرو بن شعيب . وروى عنه هذا الحديث المثني بن الصباح ولا يحتاج به . وقوله عن أبيه وهو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو وقد سمع شعيب من —

١٨٨٣ — حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة أخبرنا يحيى بن سميذ أخبرنا السائب بن عمر الخزرجي قال حدثني محمد بن عبد الله بن السائب عن أبيه أنه كان يقود ابن عباس فيقيمة عند الشقة الثالثة مما يلي الركن الذي يلي الحجر مما يلي الباب ، فيقول له ابن عباس : نبئت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي ههنا ، فيقول نعم ، فيقوم فيصل .

— عبد الله على الصحيح ووقع في كتاب ابن ماجه عن أبيه عن جده فيكون شبيب ومحمد طافا جميعا مع عبد الله .

(كان يقود ابن عباس) بعد ذهاب بصره (عند الشقة) بضم الشين المعجمة وتشديد القاف بمعنى الناحية أى ناحية الملتزم (الذي يلي الحجر) بفتح الحين أى الحجر الأسود والموصول صفة الركن (مما يلي الباب) أى باب البيت أى الشقة التي بين الحجر والباب (نبئت) وفي رواية النسائي أما أنبئت على صيغة الخطاب وبناء المفعول أى أخبرت . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وفي إسناده محمد بن عبد الله بن السائب يروى عن أبيه وهو شبه المجهول .

٥٦ - باب أمر الصفا والمروة

١٨٨٤ - حدثنا القَعْنَبِيُّ عن مَالِكٍ عن هِشَامِ بن عُرْوَةَ ح وَحدثنا ابنُ السَّرْحِ أَخبرنا ابنُ وَهْبٍ عن مَالِكٍ عن هِشَامِ بن عُرْوَةَ عن أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : « قُلْتُ لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنِّ أَرَأَيْتِ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ فَمَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا إِلَّا يَطْوِفُ بِهِمَا . قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَلَّا لَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ كَانَتْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا . لِمَأْنَا أَنْزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ فِي الْأَنْصَارِ كَانُوا يُهْلِكُونَ لِمَنَاءَ ، وَكَانَتْ مَنَاءُ حَذْوً قَدِيدٌ ،

باب أمر الصفا والمروة

(قالت عائشة رضى الله عنها كلا لو كان كما تقول) قال النووي : هذا من دقيق علمها وفهمها الثاقب وكبير معرفتها بدقائق الالفاظ لأن الآية الكريمة إنما دل لفظها على رفع الجناح عن يطوف بهما وليس فيه دلالة على عدم وجوب السعى ولا على وجوبه فأخبرته عائشة رضى الله عنها أن الآية ليست فيها دلالة للوجوب ولا لعدمه وبينت السبب في نزولها والحكمة في نظمها وأنها نزلت في الأنصار حين تخرجوا من السعى بين الصفا والمروة في الإسلام ، وأنها لو كانت كما يقول عروة لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما ، وقد يكون الفعل واجبا ويعقد إنسان أنه يمنع إبقاعه على صفة مخصوصة ، وذلك كمن عليه صلاة الظهر وظن أنه لا يجوز فعلها عند غروب الشمس فسأل من ذلك فيقال في جوابه لا جناح عليك إن صليتها في هذا الوقت فيكون جوابا صحيحا ولا يقتضى نفى وجوب صلاة الظهر (بهلون) أى يحجون (لمنأة) بفتح الميم والنون الخفيفة صم كن -

وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا [أَنْ يَطُوفُوا] بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَلَمَّا جَاءَ
الْإِسْلَامَ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ .

١٨٨٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
أَبِي خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
اعْتَمَرَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ وَمَعَهُ مَنْ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ
فَقِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ : أَدْخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّكْبَةَ ؟
قَالَ : لَا .»

- فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَالَ ابْنُ السَّكْبِيِّ : كَانَتْ صَخْرَةٌ نَصَبَهَا عَمْرُو بْنُ لُحْيٍ لِهَذِيلٍ وَكَانُوا
يَعْبُدُونَهَا وَالطَّائِفَةُ صِفَةً لَهَا إِسْلَامِيَّةً (وَكَانَتْ مَنَاءَ حَذُو قَدِيدٍ) أَيْ مُقَابِلَةً ،
وَقَدِيدٌ بِقَافٍ مَصْغَرٌ قَرْيَةٌ جَامِعَةٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ كَثِيرُ الْمِيَاهِ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَكْرِيُّ
(وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي
الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَيَقْتَصِرُونَ عَلَى الطَّوَافِ بِمَنَاءٍ فَسَأَلُوا عَنْ
حُكْمِ الْإِسْلَامِ فِي ذَلِكَ ، وَيُصْرَحُ بِذَلِكَ رَوَايَةُ سَفْيَانَ لِلذَّكُورَةِ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ
بِلَفْظٍ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَهْلِ بَنَاءِ الطَّائِفَةِ الَّتِي بِالْمَشَلِّ لَا يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ
وَفِي رَوَايَةٍ مِمَّنْ عَنِ الزَّهْرِيِّ إِنَّمَا كُنَّا لَا نَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ تَعْظِيمًا لِمَنَاءِ
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا وَوَصَلَهُ أَحَدٌ وَغَيْرُهُ انْتَهَى مَخْصَصًا مِنْ فَتْحِ الْبَارِي .
قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ
وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ .

(اعتمر) أَيْ فِي سَنَةِ سَبْعٍ عَامِ الْقَضِيَّةِ (أَدْخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ السَّكْبَةَ) الْهَمْزَةُ لِلِاسْتِفْهَامِ أَيْ فِي تِلْكَ الْعُمْرَةِ (قَالَ لَا) قَالَ الذَّوْنِيُّ : -

١٨٨٦ — حَدَّثَنَا تَمِيمُ بْنُ الْمُتَصَرِّقِ أَنبَأَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ أَنبَأَنَا شَرِيكَ عَنْ إِبْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى يَهَذَا الْحَدِيثَ زَادَ : « ثُمَّ أَتَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ فَسَمَى بَيْنَهُمَا سَبْعًا ثُمَّ حَلَقَ رَأْسَهُ »

١٨٨٧ — حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ كَثِيرِ بْنِ جُهَانَ « أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ بْنِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنِّي أَرَاكَ تَمْشِي وَالنَّاسُ يَسْمَعُونَ ؟ قَالَ : إِنْ أَمْشَى [أَمْشَى] فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي وَإِنْ أَسْقَى فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْقَى وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ » .

— سبب ترك دخوله ما كان في البيت من الأصنام والصور ولم يكن للمشركون يتركونه لينفيرا ، فلما كان في الفتح أمر بإزالة الصورة ثم دخلها يعني كما في حديث ابن عباس الذي عند مسلم وغيره انتهى ويحتمل أن يكون دخول البيت لم يقع في الشرط فلو أراد دخوله لمنموه كما منعه من الإقامة بمكة زيادة على الثلاث ، فلم يقصد دخوله لئلا بمنموه . قاله الحافظ . قال المنذرى : وأخرجه البخاري والنسائي وابن ماجه وأخرجه مسلم مختصرا . قلت لعبد الله ابن أبي أوفى صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أدخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت في عمرته قال لا . فقد بين ابن أبي أوفى أن ذلك كان في عمرته وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل البيت في حجته (عن كثير بن جهمان أن رجلا) ولفظ النسائي : قال رأيت ابن عمر يمشى بين الصفا والمروة فقال إن أَمْشَى فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي وَإِنْ أَسْقَى فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْقَى وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ . ولفظ الترمذى : رأيت ابن عمر يمشى في المسعى فقلت له أَمْشَى فِي الْمَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقَالَ لَنْ سَمِعْتُ فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْقَى وَلَنْ مَشَيْتُ —

— فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى . قال الترمذى : الذى يستحبه أهل العلم أن يسعى بين الصفا والمروة فإن لم يسع مشى بين الصفا و(المروة) رأوه جائزاً انتهى . قلت : وجاء فى مسند أحمد من رواية حبيبة بنت أبى تجرأة قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بين الصفا والمروة والناس بين يديه وهو وراءهم وهو يسمى وهو يقول اسمعوا فان الله كتب عليكم السعى . وأخرج أحمد أيضاً من روايه صفية بنت شيبة أن امرأة أخبرتها أنها سمعت النبی صلى الله عليه وسلم بين الصفا والمروة يقول « كتب عليكم السعى فاسمعوا » واستدل به من قال بأن السعى فرض وهم الجمهور ، وعند الحنفية أنه واجب يحجر بالدم وبه قال الثورى فى الناسى خلاف العامد وبه قال عطاء . وعنه أنه سنة لا يجب بتركه شئ . وبه قال أنس فيما نقله عنه ابن المنذر واختلف عن أحمد . وقال الطحاوى : أجمع العلماء على أنه لو حج ولم يطف بالصفا والمروة أن حجه قد تم وعاليه دم ، لكن الذى حكاه الحافظ ابن حجر وغيره عن الجمهور أنه ركن لا يجبر بالدم ولا يتم الحج بدونه . قال ابن المنذر : إن ثبت حديث حبيبة فهو حجة فى الوجوب . قلت : العمدة فى الوجوب حديث مسلم ما أتم الله حج امرئ . ولا مهرته لم يطف بين الصفا والمروة وقوله صلى الله عليه وسلم « خذوا عني مناسككم » والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه : وقال الترمذى حسن صحيح . هذا آخر كلامه . وفى إسناد عطاء بن السائب وقد أخرج له البخارى حديثاً مقروناً وقال أيوب هو ثقة وتكلم فيه غير واحد .

٥٧ — باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم

١٨٨٨ — حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي وعثمان بن أبي شيبة وهشام بن عمار وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقيان، ورُبَمَا زَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضِ الْكَلِمَةِ وَالشَّيْءُ قَالُوا أَنبَأَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَيْهِ سَأَلَ عَنِ الْقَوْمِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ فَقُلْتُ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ فَأَهْوَى بِيَدِهِ إِلَى رَأْسِي، فَتَزَعَّ زِرِّي الْأَعْلَى ثُمَّ تَزَعَّ زِرِّي الْأَسْفَلَ ثُمَّ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ تَدْيِي، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ شَابٌّ. فَقَالَ: مَرْحَبًا بِكَ وَأَهْلًا يَا ابْنَ أَخِي سَلْ مِمَّا شِئْتَ، فَسَأَلْتُهُ، وَهُوَ أَعْمَى، وَجَاءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ

باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم

(دخلنا على جابر بن عبد الله) قال النوري: هو حديث عظيم مشتمل على جل من القوائد ونفائس من مهمات القواعد وهو من أفراد مسلم لم يروه البخاري في صحيحه ورواه أبو داود كرواية مسلم، وقد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثروا. وصنف فيه أبو بكر بن المنذر جزءاً كثيراً. وخرج فيه من الفقه مائة ونيّفًا وخمسين نوعاً ولو تقصى لزيد على هذا المدد قريب منه .. وفيه أنه يستحب لمن ورد عليه زائرون أو ضيفان ونحوهم أن يسأل عنهم لينزلهم منازلهم كما جاء في حديث عائشة «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ننزل الناس منازلهم» وفيه إكرام أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما فعل جابر بمحمد بن علي. ومنها استحباب قول: للزائر والضيف ونحوهما مرحباً. ومنها ملاطفة الزائر بما يليق به وتأنيسه وهذا سبب حل جابر زري محمد بن علي —

فَقَامَ فِي إِسَاجِيَةٍ مُلْتَحِفًا [مُلْحِفًا] بِهَا - يَعْنِي ثَوْبًا مُلْفَقًا - كَلَّمَا وَضَمَهَا عَلَى مَنْكَبِهِ [مَنْكَبَيْهِ] رَجَعَ طَرَفَاهَا إِلَيْهِ مِنْ صِغَرِهَا ، فَصَلَّى بَيْنَا وَرِدَادَهُ إِلَى جَنْبِهِ عَلَى الشَّجَبِ ، فَقُلْتُ : أَخْبِرْنِي عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

— ووضع يده بين يديه . وقوله وأنا يومئذ غلام شاب تنبيه على أن سبب فعل جابر ذلك التأنيس لسكونه صغيراً أما الرجل الكبير فلا يحس إدخال اليد في جيبه والمسح بين يديه . ومنها جواز إمامة الأعمى ولا خلاف في جواز ذلك . ومنها أن صاحب البيت أحق بالإمامة من غيره . ومنها جواز الصلاة في ثوب واحد مع التمكن من الزيادة عليه .

(فقام في إساجية) وهي بكسر النون وتخفيف السين المهملة وبالجم . قال النووي : هذا هو المشهور في نسخ بلادنا ورواياتنا لمصحح مسلم وسنن أبي داود ووقع في بعض النسخ في ساجية بخذف النون ، ونقله القاضي عياض عن رواية الجمهور قال هو الصواب . قال : والساجية والساج جميعاً ثوب كالطيلسان وشبهه قال رواية النون وقعت في رواية الفارسي ، قال ومعناه ثوب ملفق ، قال : قال بعضهم : النون خطأ وتصحيف .

قلت : ليس كذلك بل كلاهما صحيح ويكون ثوباً ملفقاً على هيئة الطيلسان قال القاضي في المشارق : الساج والساجية الطيلسان وجمعه سهجان . انتهى . وقال السيوطي : ساجية كسحابة ضرب من ملاحف منسوجة كأنها سميت بالمصدر . انتهى (يعنى) تفسير للساجية (ثوباً ملفقاً) أى ضم بعضها إلى بعض . قال في المصباح : لفت الثوب لفقاً من باب ضرب ضمنت إحدى الشقتين إلى الأخرى واسم الشقة لفق على وزن حل والملاءة لفقان (على المشجب) يتم مكسورة ثم شين معجمة ساكنة ثم جيم ثم باء موحدة وهو اسم لأعواد يوضع عليها الثياب ومتاع البيت قاله النووي ، وقال السيوطي : مشجب ككبر عيدان تظم رؤسها —

عليه وسلم ، فقال بيده فَمَقَّدَ تَسْمَعًا ، ثُمَّ قَالَ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَثَ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَحْجْ ثُمَّ أَذَّنَ فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاجٌّ ، فَقَدَّمَ لِلدَّيْنَةِ بَشَرًا كَثِيرًا كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتِمَّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِعَمَلٍ يَمِثِلُ عَمَلِهِ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ

— وتفرج قوائمها فيوضع عليها الثياب (عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم) هي بكسر الحاء وفتحها والمراد حجة الوداع (فقال) أى أشار (فمقد) أى بأنامله عدد تسعة (مكث تسع سنين لم يحج) بضم الكاف وفتحها أى لبث بالمدينة بعد الهجرة ولكنه اعتمر . وقد فرض الحج سنة ست من الهجرة ، وقيل سنة ثمان وقيل سنة تسع ومر بيانه .

(ثم أذن في الناس) بلفظ المعروف أى أمر بأن ينادى بينهم ، وفي رواية بلفظ المجهرول أى نادى مناد بإذنه (في العاشرة) معناه أعلمهم بذلك وأشاعه بينهم ليتأهبوا للحج معه ويتعلموا المناسك والأحكام ويشاهدوا أقواله وأفعاله ويوصيهم ليبلغ الشاهد الغائب وتشوع دعوة الإسلام وتبلغ الرسالة القريب والبعيد . وفيه أنه يستحب للإمام إيدان الناس بالأمور المهمة ليتأهبوا بها (كلهم يلتمس) أى يطلب ويقصد (أن يأتى) بتشديد الميم أى يقتدى (ويعمل بمثل عمله) عطف تفسير . قال القاضى : هذا مما يدل على أنهم كلهم أحرموا بالحج وهم لا يخالفونه ، ولهذا قال جابر : وما عمل من شيء مما فعل به ، ومثله توقفهم عن التحلل بالعمرة ما لم يتحلل حتى أغضبوه واعتذروا إليهم وتعلقوا على وأبى موسى لإحرامهما على إحرام النبي صلى الله عليه وسلم انتهى . قال في المراقبة وقد بلغ جملة من معه صلى الله عليه وسلم من أصحابه في تلك الحجة تسعين ألفاً ، وقيل مائة وثلاثين ألفاً انتهى .

صلى الله عليه وسلم وَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَيْنَا ذُو الْحَلِيفَةِ ، فَوَلَدَتْ أُنْمَاءُ بِنْتُ
 هَمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 كَيْفَ أَصْنَعُ ؟ فَقَالَ : اغْتَسِلِ وَاسْتَذْفِرِي بِثَوْبٍ وَآخَرِي ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِرِيقَتِهِ
 عَلَى التَّيْدَاءِ . قَالَ جَابِرٌ : نَظَرْتُ إِلَى مَدِّ بَصَرِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ مِنْ رَاكِبٍ
 وَمَاشٍ وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلُ ذَلِكَ وَعَنْ بَسَارِهِ مِثْلُ ذَلِكَ وَمِنْ خَلْفِهِ مِثْلُ ذَلِكَ ،

— (وخرجنا معه) أى لحس بقين من ذى القعدة كما رواه النسائي بين الظاهر
 والمصر (حتى أتينا ذا الحليفة) فنزل بها ففصلى المصر ركعتين ثم بات وصلى
 بها المغرب والعشاء والصبح والظاهر وكان نساؤه كلهن معه فطاف عليهن تلك
 الليلة ثم اغتسل غسلا ثانياً لإحرامه غير غسل الجماع الأول كما فى المرقاة (اغتسل)
 فيه استحباب غسل الإحرام لنفساء وقد سبق بيانه (واستذفري) والاستذفار
 بالذال المعجمة وهو أن تشد فرجها بخرقه لتمنع سيلان الدم أى شدى فرجك .
 وفيه صحة لإحرام النفساء وهو يجمع عليه (فى المسجد) الذى بذى الحليفة . وفيه
 استحباب ركعتي الإحرام (ثم ركب القصواء) هى بفتح القاف وبالمد . قال
 القاضى : ووقع فى نسخة العذرى القصوى بضم القاف والقصر . قال وهو خطأ ،
 قال ابن قتيبة : كانت للنبي صلى الله عليه وسلم نوق القصواء والجدعاء والمضباء ،
 وقال محمد بن إبراهيم التيمى التابى وغيره : إن المضباء والقصواء والجدعاء اسم
 لناقة واحدة كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم (نظرت إلى مد بصرى) هكذا
 وقع فى جميع النسخ مد بصرى وهو صحيح ومعناه منتهى بصرى ، وأنكر
 بعض أهل اللغة مد بصرى ، وقال الصواب مد بصرى وليس هو بمنكر بل
 هما لغتان والمد أشهر (من بين يديه من راكب وماش) فيه جواز الحج راكباً —

وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَظْهُرِنَا وَعَلَيْهِ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ وَهُوَ يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ ، فَمَا عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمِلْنَا بِهِ ، فَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالتَّوْحِيدِ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنْ اتَّخَذَ النَّعْمَةُ لَكَ ، وَالْمَلَكُ لَا شَرِيكَ لَكَ . وَأَهْلَ النَّاسُ بِهَذَا الَّذِي يُسَلُّونَ بِهِ ، فَلَمْ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا مِنْهُ ، وَلَزِمَ رَسُولُ

— وماشياً وهو جمع عليه وقد تظاهرت عليه دلائل الكتاب والسنة وإجماع الأمة قال الله تعالى ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ واختلف العلماء في الأفضل منهما فقال مالك والشافعي وجمهور العلماء : الركوب أفضل اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ولأنه أعون له على وظائف مناسكه ولأنه أكثر نفقه . وقال داود : ماشياً أفضل لمشقته (ينزل القرآن وهو يعلم تأويله) معناه الحث على التمسك بما أخبركم عن فعله في حجته تلك (فأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى رفع صوته (بالتوحيد) أى إفراد التلبية لله بقوله (لبيك اللهم لبيك) وكانت الجاهلية تزيد في التلبية إلا شريكاً هو لك تملسه ، ففيه إشارة إلى مخالفتها (فلم يرد عليهم) هكذا في نسخ أبي داود وبعض نسخ مسلم لفظ يرد بالراء بعد الياء من رد يرد وفي بعض نسخ مسلم بالزاي بعد الياء من الزيادة ، أى فلم يزد رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً منه وأخذ هذه النسخة النووي فقال : قال القاضى عياض فيه إشارة إلى ما روى من زيادة الناس في التلبية من الشناء والذكر كما روى في ذلك عن عمر رضى الله عنه أنه كان يزيد : لبيك ذا النعماء والفضل الحسن لبيك مرهوباً منك ومرغوباً إليك . وعن ابن عمر رضى الله عنه لبيك وسعديك والخير بيدك والرغباء إليك والعمل وعن أنس رضى الله عنه : لبيك حقاً تميداً ورقاً قال القاضى : قال أكثر العلماء المستحب الاختصار على —

الله صلى الله عليه وسلم تَلْبِيَّتُهُ . قال جابرٌ : لَسْنَا نَنُوي إِلَّا الْحُجَّ ، لَسْنَا نَعْرِفُ الْمُعْمَرَةَ ، حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ اسْتَلَمَ الرَّكْنَ فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا ثُمَّ تَقَدَّمَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ فَقَرَأَ ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ . قال : فَكَانَ أَيُّ يَقُولُ : قال ابنُ نُفَيْلٍ

— تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه قال مالك والشافعي (ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم تلبيةته) أى يرددها فى مواضع (قال جابر لسا ننوى إلا الحج) استدلل به من قال بترجيح الأفراد ولا دليل فيه (لسا نعرف العمرة) أى مع الحج أى لا نرى العمرة فى أشهر الحج استصحاباً لما كان عليه أول الجاهلية من كون العمرة محظورة فى أشهر الحج من أجزء الفجور . وقيل ما قصدناها ولم تكن فى ذكرنا . والمعنى لسا نعرف العمرة مقرونة بالحجة أو العمرة المفردة فى أشهر الحج . وقد روى البغارى عن عائشة أن الصحابة خرجوا معه ليعرفون إلا الحج ، فبين صلى الله عليه وسلم لهم وجوه الإحرام وجوز لهم الاعتار فى أشهر الحج فقال من أحب أن يهل بعمرة فليهل ومن أحب أن يهل بحج فليهل (فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً) فيه أن الطواف سبع طوافات ، وفيه أن السنة أن يرمل الثلاث الأول وبمشى على عادته فى الأربع الأخيرة والرمل هو أسرع المشى مع تقارب الخطى وهو الخلب ، ولا يستحب الرمل إلا فى طواف واحد فى حج أو عمرة . أما إذا طاف فى غير حج أو عمرة فلا رمل ولا يسرع أيضاً فى كل طواف حج وإنما يسرع فى واحد منها ، وفيه قولان مشهوران للشافعي أحدهما طواف بعقبه سعى ، ويتصور ذلك فى طواف القدوم ويتصور فى طواف الإفاضة ولا يتصور فى طواف الوداع ويسن الاضطباع فى طواف يسن فيه الرمل على ما سبق تفصيله (استلم الركن) أى مسحه بيده وهو سنة فى كل طواف وأراد به الحجر الأسود وأطلق الركن عليه لأنه قد غلب على اليان (فجعل المقام بينه —

وَعُمَّانُ : وَلَا أَعْلَمُهُ ذَكَرَهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ سُلَيْمَانُ :
وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ
يَقُلُّ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَيَقُلُّ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ . ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ فَاسْتَلِمَ

— وبين البيت) هذا دليل لما أجمع عليه العلماء أنه ينبغي لكل طائف إذا فرغ
من طوافه أن يصلي خلف المقام ركعتي الطواف ، واختلفوا هل هما واجبتان
أم سنتان ، والسنة أن يصليهما خلف المقام فإن لم يفعل ففي الحجر وإلا ففي المسجد
وإلا ففي مكة وسائر الحرم ، ولو صلاها في وطنه وغيره من أقاليم الأرض جاز
وفاته الفضيلة ولا يفوت هذه الصلاة ما دام حياً . ولو أراد أن يطوف أطوفة
استحب أن يصلي عقب كل طواف ركعتيه ، فلو أراد أن يطوف أطوفة بلا صلاة
ثم يصلي بعد الأطوفة لكل طواف ركعتيه . قال أصحاب الشافعي يجوز ذلك
وهو خلاف الأولى ولا يقال مكروه . وعن قال بهذا المسور بن مخرمة وهائشة
وطاوس وعطاء وسعيد بن جبير وأحمد وإسحاق وأبو يوسف ، وكرهه ابن عمر
والحسن البصري والزهرى ومالك والثوري وأبو حنيفة وأبو ثور ومحمد بن الحسن
وابن المنذر ونقله القاضي عن جمهور الفقهاء (قال) أي جعفر بن محمد (فكان
أبي) محمد بن علي يقول في روايته (قال ابن نفيل وعثمان) أي في حديثيهما
(ولا أعلمه) أي لا أعلم جابر (ذكره) هذا الأمر وهو القراءة بالسورتين
الذكرتين في ركعتي الطواف (إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم) ومن قوله
ولا أعلمه مقولة يقول أي كان أبي يقول ولا أعلم جابراً ذكر هذه القراءة إلا عن
النبي صلى الله عليه وسلم (قال سليمان) بن عبد الرحمن في حديثه (ولا أعلمه) أي
جابر (إلا قال) جابر في قراءة السورتين (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
كذا . ولفظ مسلم فكان أبي يقول ولا أعلمه ذكره إلا عن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين قل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون . —

الرُّكْنُ ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا ، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ ﴿ إِنَّ الصَّفَا
وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ فَبَدَأَ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ ، فَبَدَأَ بِالصَّفَا ، فَزَيَّنَ عَلَيْهِ ،
حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ فَكَبَّرَ اللَّهُ وَوَحَّدَهُ وَقَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ

— قال النووي : معنى هذا الكلام أن جعفر بن محمد روى هذا الحديث عن
أبيه عن جابر قال : كان أبي يعنى محمداً يقول إنه قرأ هاتين السورتين . قال جعفر
ولا أعلم أبي ذكر تلك التمرأة عن قراءة جابر في صلاة جابر بل عن جابر عن
قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في صلاته قرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة ﴿ قل
يا أيها الكافرون ﴾ وفي الثانية بعد الفاتحة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ وأما قوله لا أعلم
ذكره إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس هو شكاً في ذلك لأن لفظة العلم
تنافي الشك بل جزم برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر البيهقي بإسناد
صحيح على شرط مسلم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن النبي صلى الله عليه
وسلم طاف بالبيت فرمل من الحجر الأسود ثلاثاً ثم صلى ركعتين قرأ فيهما قل
يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد (ثم رجع إلى البيت فاستلم الركن) فيه أنه
يستحب للطائف طواف القدوم إذا فرغ من الطواف وصلاته خاف المقام أن
يعود إلى الحجر الأسود فيستلمه ثم يخرج من باب الصفا يسمى ، واتفقوا على
أن هذا الاستلام ليس بواجب وإنما هو سنة لو تركه لم يلزم دم (ثم خرج من
الباب) أي الصفا (إلى الصفا) أي جبل الصفا .

قال النووي : فيه أن السعي يشترط فيه أن يبدأ من الصفا ، وبه قال الشافعي
ومالك والجمهور .

وقد ثبت في رواية النسائي في هذا الحديث بإسناد صحيح أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : ابدأوا بما بدأ الله به ، هكذا بصيغة الجمع . ومنها أنه ينبغي أن
يرقى على الصفا والمروة ، وفي هذا الرق خلاف قال الجمهور من الشافعية : هو —

لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُخَيِّبُ وَيُمَيِّتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَحْدَهُ ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ . ثُمَّ دَعَا بَيْنَ
ذَلِكَ وَقَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ حَتَّى إِذَا انْصَبَتْ
قَدَمَاهُ رَمَلَ فِي بَطْنِ الْوَادِي ، حَتَّى إِذَا صَعِدَ مَشَى ، حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ ، فَصَنَعَ

— سنة ليس بشرط ولا واجب فلو تركه صبح سعيه لكن فاتته الفضيلة . وفيه
أنه يستحب أن يرقى على الصفا والمروة حتى رأى البيت إن أمكنه فيه أنه
يسن أن يقف على الصفا مستتبيل الكعبة ويذكر الله تعالى بهذا الذكر
المذكور ويدعو ويكرر الذكر والدعاء ثلاث مرات (أنجز وعده) أى وفى
وعده بإظهاره تعالى للدين (ونصر عبده) يريد به صلى الله عليه وسلم نفسه
(وهزم الأحزاب) فى يوم الخندق (وحده) أى من غير قتال الآدميين ولا سبب
لانهمزاهم ، كما أشار إليه قوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا ﴾
أول المراد كل من تحزب لحرب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه هزمهم ، وكان
الخندق فى شوال سنة أربع من الهجرة وقيل سنة خمس (ثم دعا بين ذلك)
أى بين مرات هذا الذكر بما شاء وقال الذكر ثلاث مرات قاله السندى . وقال
القارى : إنه دعا بعد فراغ المرة الأولى من الذكر وقبل الشروع فى المرة الثالثة
(حتى إذا انصبت) أى انحدرت فى السعى مجاز من قولهم : صب الماء فانصب
(رمل) وفى الموطأ سعى وهو بمعنى رمل (فى بطن الوادى) أى المسمى وهو
فى الأصل مفرج بين جبال أو تلال أو آكام يعنى انحدرت قدماء بالسهولة فى
صيب من الأرض وهو المنحدر المنخفض منها أى حتى بلغا على وجه السرعة
إلى أرض منخفضة كذا فى المرقاة ، وفيه استحباب السعى الشديد فى بطن الوادى
حتى يصعد ثم يمشى باقى المسافة إلى المروة على عادة مشيه ، وهذا السعى مستحب
فى كل مرة من المراتب السبع فى هذه المواضع والمشى مستحب فيما قبل الوادى —

عَلَى الْمَرَوَةِ مِثْلَ مَا صَنَعَ عَلَى الصَّغَا ، حَتَّى إِذَا كَانَ آخِرُ الْعُلُوفِ عَلَى الْمَرَوَةِ
قَالَ : إِنِّي لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَنْدَبْتُ لَمْ أُسْقِ الْهَدْيَ وَلَجَعَلْتُهَا
عُمْرَةً ، وَمَنْ [فَن] كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُجْلِلْ وَلْيَجْمَلْهَا عُمْرَةً

وبعد ، ولو مشى في الجميع أو سعى في الجميع أجزاء وفاته الفضيلة . هذا مذهب
الشافعي وموافقيه .

وعن مالك فيمن تركه السعي الشديد في موضعه روايتان أحدهما كما ذكرنا
والثانية تجب عليه لإعادته (فصنع على المروة مثل ما صنع على الصفا) من
استقبال القبلة والذكر والدعاء والرقى كما صنع على الصفا وهذا متفق عليه (حتى
إذا كان آخر العلواف على المروة) فيه دلالة لمذهب الجمهور أن الذهاب من
الصفا إلى المروة يحسب مرة والرجوع من المروة إلى الصفا ثانية والرجوع إلى
المروة ثالثة وهكذا فيكون ابتداء السبع من الصفا وآخرها بالمروة (قال) النبي
صلى الله عليه وسلم وهو جواب إذا (أنى لو استقبلت) أى لو علمت في قبل
(من أمرى ما استندرت) أى ما علمته في دبر منه . والمعنى لو ظهر لى هذا
الرأى الذى رأيه الآن لأمرتكم به فى أول أمرى وابتداء خروجى (لم أسق
الهدى) بضم السين يعنى لما جعلت على هدياً وأشعرته وقلدته وسقته بين يدى
فإنه إذا ساق الهدى لا يحل حتى ينحدر ولا ينحدر إلا يوم النحر فلا يصح له فسخ
الحج بعمره بخلاف من لم يسق إذ يحوز له فسخ الحج إنا قاله تطليقاً لقلوبهم ،
وليعلموا أن الأفضل لهم ما دعاهم إليه إذ كان يشق عليهم ترك الاقتداء بفعله .
وقد يستدل بهذا الحديث من يجعل التمتع أفضل وهذا صريح فى أنه صلى الله عليه
وسلم لم يكن متممًا (ولجعلتها) أى الحجة (عمرة) أى جعلت لإحرامى بالحج
مصرفاً إلى العمرة كما أمرتكم به موافقة (ليس معه هدى) الهدى بإسكان
الذال وكسرهما وتشديد الياء مع الكسرة (فليجمل) بسكون الحاء أى ليصير
(٢٤ - أعون المعبود)

فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَعَرُوا إِلَّا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ ، فَقَامَ سَرَاقَةُ بْنُ جُعْشَمٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا مَنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبَدِ ؟ فَتَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَابِعُهُ فِي الْأُخْرَى ثُمَّ قَالَ : دَخَلْتَ الْعُمْرَةَ فِي الْحُجِّ هَكَذَا مَرَّتَيْنِ ، لَا بَلَّ لِلْأَبَدِ أَبَدٌ ، لَا بَلَّ لِلْأَبَدِ أَبَدٌ [لَا بَلَّ لِلْأَبَدِ أَبَدًا ، لَا بَلَّ لِلْأَبَدِ أَبَدًا] . قَالَ : وَقَدِمَ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

— حالاً وليخرج من إحرامه بعد فراغه من أفعال العمرة (وليجمعها) أى الحجة (عمرة) إذ قد أبيح له ما حرم عليه بسبب الإحرام حتى يسعأنف الإحرام للحج (قوله القارى .

(فقام سراقه بن جعشم) هو سراقه بن مالك بن جعشم بضم الجيم وبضم الشين المعجمة وفتحها ذكرهما الجوهري (ألعامنا هذا) أى جواز فسخ الحج إلى العمرة . وهذا هو الظاهر من سياق الحديث أو الإتيان بالعمرة فى أشهر الحج أو مع الحج يختص بهذه السنة (أم للأبد) أى من الحال والاستقبال (هكذا) أى كالتشبيك (مرتين) أى قالها مرتين (لا) أى ليس لعامنا هذا فقط (بل لأبد أبداً) بإضافة الأول إلى الثانى أى آخر الدهر أو بغير الإضافة وكرره للتأكيد ، وفى رواية البخارى فى حديث آخر عن جابر ثم قام سراقه بن مالك فقال يا رسول الله أرايت تمتعتا هذه لعامنا هذا أم للأبد أى مخصوصة به لا تجوز فى غيره أم لجميع الأعصار فقال هى للأبد أى لا يختص به بل لجميعها إلى أبداً الآباد . وهذا أصرح دليل على فسخ الحج إلى العمرة .

فمعنى قول سراقه ألعامنا هذا عند أحمد بن حنبل وجماعة من المحدثين والظاهرية أهل الفسخ لعامنا هذا وعند الحنفية والشافعية وغيرهما أهل التمتع لعامنا هذا ، فعلى الأول معنى قوله صلى الله عليه وسلم دخلت العمرة فى الحج

مِنَ الَّذِينَ يُؤْذِنُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدَ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ يَمِينُ حَلٍّ وَلَيْسَتْ نِيهَايَا صَدِيقًا وَانْكَحَرَتْ ، فَأَنْكَرَ هَلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ

— أى دخلت نية العمرة فى نية الحج بحيث أن من نوى الحج صبح الفراغ منه بالعمرة ، وعلى الثانى حلت العمرة فى أشهر الحج وصحت قالوا والمقصود بإبطال ما زعمه أهل الجاهلية من أن العمرة لا تجوز فى أشهر الحج ، وقيل معناه جواز القران وتقدير الكلام : دخلت أفعال العمرة فى الحج إلى يوم القيامة ، قالوا : ويدل عليه تشبيك الأصابع .

قال النووى : واختلف العلماء فى هذا الفسخ هل هو خاص للصحابة أم لتلك السنة أم باق لهم ولنيرهم إلى يوم القيامة فقال أحمد وطائفة من أهل الظاهر ليس خاصاً بل هو باق إلى يوم القيامة فيجوز لكل من أحرم بحج وليس معه هدى أن يقلب إحرامه عمرة ويتحلل بأعمالها . وقال مالك والشافعى وأبو حنيفة وجهان العلماء من السلف والخلف هو يختص بهم فى تلك السنة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة فى أشهر الحج انتهى .

قال ابن القيم فى زاد المعاد بعد ذكره حديث البراء وغضبه صلى الله عليه وسلم لما لم يفعلوا ما أمرهم به من الفسخ : ونحن نشهد الله علينا أننا لو أحرمنا بحج لرأينا فرضاً علينا ففسخه إلى عمرة تفادياً من غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم واتباعاً لأمره . فوالله ما نسخ هذا فى حياته ولا بعده ولا صبح حرف واحد يعارضه ولا خص به أصحابه دون من بعدهم بل أجرى الله على لسان سراقه أن سأل هل ذلك يختص بهم أم لا فأجابه بأن ذلك كائن لأبد الأبد فاندري ما يقدم على هذه الأحاديث وهذا الأمر المؤكد الذى غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم على من خالفه انتهى وتقدم بعض البيان فى باب أفراد الحج .

(بيدن) بضم الباء وسكون الدال جمع بدنة (صبيغاً) أى مصبوغاً (فأنكر) —

عَلَيْهَا وَقَالَ : مَنْ أَمَرَكَ بِهَذَا ؟ قَالَتْ : أَبِي . قَالَ : وَكَانَ [فَكَانَ] عَلَيَّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ بِالْعِرَاقِ : ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مُحَرِّشًا عَلَى فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي الْأَمْرِ الَّذِي صَنَعْتَهُ مُسْتَفْتِيًا لِرَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الَّذِي ذَكَرْتِ عَنْهُ ، فَأَخْبَرْتُهُ أَنِّي أَنْكَرْتُ ذَلِكَ
عَلَيْهَا ، فَقَالَتْ : إِنْ أَبِي أَمَرَنِي بِهَذَا ، فَقَالَ : صَدَقْتَ صَدَقْتَ مَاذَا قُلْتَ
حِينَ فَرَضْتَ الْحُجَّ . قَالَ قُلْتُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلٌ بِمَا أَهْلُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : فَإِنْ مَعِيَ الْهَدْيُ فَلَا تَحْمِلْ . قَالَ : فَكَانَ جَمَاعَةُ
الْهَدْيِ الَّذِي قَدِمَ بِهِ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ وَالَّذِي أَتَى بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مِنَ الْمَدِينَةِ مِائَةً . فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصَرُوا إِلَّا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ . قَالَ : فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ وَوَجَّهُوا إِلَى مِنَى أَهَلُّوا

— على رضى الله عنه ذلك عليهما) فيه إنكار الرجل على زوجته ما رآه منها من
نقص في دينها لأنه ظن أن ذلك لا يجوز فأنكر (قال) أى جابر (يقول بالعراق)
أى حين كان فيه (محرشاً على فاطمة) التحريش الإغراء والمراد ههنا أن يذكر
له ما يقتضى عتابها (قلت اللهم إني أهل) فيه أنه يجوز تعاقب الإحرام بإحرام
كإحرام فلان (حل الناس كلهم) وفيه إطلاق اللفظ العام وإرادة التام
لأن عائشة لم تحل ولم تسكن ممن ساق الهدى ، والمراد بقوله حل الناس كلهم أى
مظالمهم (وقصروا) ولم يحلقوا مع أن الحلق أفضل لأنهم أرادوا أن يبقى شعر
يخلق في الحج ، فلو حلقوا لم يبق شعر فكان التقصير ههنا أحسن ليحصل في
النسكين إزالة شعر (فلما كان يوم التروية) هو الثامن من ذى الحجة سمي به
لأن الحجاج يرتوون ويشربون فيه من الماء ويسقون الدواب لما بعده . وفيه
بيان أن السنة أن لا يتقدم أحداً إلى منى قبل يوم التروية . وقد كره مالك —

بالحجّ ، فَرَكَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى بِمِنَى الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ
وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَأَمَرَ بِقُبَّةِ
لَهُ مِنْ شَعْرِ فُضِّرَتْ بِنَمْرَةٍ ، فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا تَشْكُ

— ذلك وقال بعض السلف لا بأس به والصحيح أنه خلاف السنة (فركب رسول
الله صلى الله عليه وسلم الخ) فيه بيان سنن إحداها أن الركوب في تلك المواطن
أفضل من المشي ، كما أنه في جملة الطريق أفضل من المشي .

وقال بعض الشافعية الأفضل في جملة الحج الركوب إلا في مواطن المناسك
وهي مكة ومنى ومزدلفة وهرات والتردد بينها . والسنة الثانية أن يصلى بمنى
هذه الصلوات الخمس . والثالثة أن يبيت بمنى هذه الليلة وهي ليلة التاسع من
ذى الحجة ، وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا واجب فلو تركه فلا دم عليه
بالاجماع (حق طلعت الشمس) فيه أن السنة أن لا يخرجوا من منى حتى تطلع
الشمس وهذا متفق عليه (وأمر بقبة له من شعر فضربت بنمرة) بفتح النون
وكسر الميم اسم موضع قريب من هرات وهي منتهى أرض الحرم وكان بين الحل
والحرم ، فيه استحباب النزول بنمرة إذا ذهبوا من منى لأن السنة أن لا يدخلوا
هرات إلا بعد زوال الشمس وبعد صلاتي الظهر والعصر جميعاً . فالسنة أن ينزلوا
بنمرة فمن كان له قبة ضربها ويفتسلون لوقوف قبل الزوال فإذا زالت الشمس
سار بهم الامام إلى مسجد ابراهيم عليه السلام وخطب بهم خطبتين خفيفتين
وخفت الثانية جداً ، فإذا فرغ منهما صلى بهم الظهر والعصر جامعاً بينهما ،
فإذا فرغ من الصلاة سارا إلى الموقف .

وفي هذا الحديث جواز الاستغلال المحرم بقبة وغيرها ، ولا خلاف في
جوازه للنازل ، واختلفوا في جوازه للراكب ، فذهب الشافعي جوازه وبه قال
كثيرون وكروه مالك وأحمد . وفيه جواز اتخاذ القهاب وجوازه من شعر —

قُرَيْشٌ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ كَمَا
كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ فَوَجَدَ الْقَبَةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِنَمْرَةٍ فَتَنَزَلَ بِهَا حَتَّى إِذَا زَاغَتِ
الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ فَرَحِلَتْ لَهُ ، فَكَرَبَ حَتَّى أَتَى بَطْنَ الْوَادِي فَخَطَبَ

— (ولا تشك قريش الخ) أى أنهم لم يشكوا فى المخالفة بل تحقّقوا أنه صلى الله
عليه وسلم يقف عند المشعر الحرام لأنه من مواقف الحرس أهل حرم الله (فأجاز)
أى تجاوز عن المزدلفة إلى عرفات . قال النووي : معنى هذا أن قريشاً كانت فى
الجاهلية تقف بالمشعر الحرام وهو جبل فى المزدلفة يقال له قرح ، وقيل إن المشعر
الحرام كل المزدلفة وكان سائر العرب يتجاوزون المزدلفة ويقفون بعرفات فظنّت
قريش أن النبي صلى الله عليه وسلم يقف فى المشعر الحرام على عادتهم ولا يتجاوز ،
فتجاوزوه النبي صلى الله عليه وسلم إلى عرفات لأن الله تعالى أمره بذلك فى قوله
تعالى (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) أى سائر العرب غير قريش ، ولما
كانت قريش تقف بالمزدلفة لأنها من الحرم وكانوا يقولون نحن أهل حرم الله
فلا نخرج منه (حتى أتى عرفة) مجاز ، والمراد قارب عرفات لأنه فسر به بقوله وجد
القبة قد ضربت بنمرة فنزل بها وقد سبق أن نمرة ليست من عرفات وأن دخول
عرفات قبل صلاتى الظهر والعصر جميعاً خلاف السنة ، والقبة هى خيمة صغيرة
(حتى إذا زاغت الشمس) أى مالت وزالت عن كبد السماء من جانب الشرق
إلى جانب الغرب (أمر بالقصواء) لقب ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
ولم تكن قصواء أى مقطوعة الأذن أى بإحضارها (فرحلت) هو بتخفيف الحاء
أى جعل عليها الرحل (بطن الوادى) هو وادى عرنة بضم العين وفتح الراءى
وبمدهانون ، وليست عرنة من أرض عرفات عند الشافعى والعمدة كافة إلا —

النَّاسَ ، فَقَالَ : إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا أَلَا إِنَّ كُلَّ نَبِيٍّ مِنْ أُمَرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمِي مَوْضُوعٌ ، وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ ، وَأَوَّلُ دَمٍ أَضَعُهُ دِمَانًا . دَمٌ

— ما السكا فقال هي من عرفات (خطب الناس) فيه استحباب الخطبة للإمام بالحجيج يوم عرفة في هذا الموضع وهو سنة باتفاق جماهير العلماء وخالف فيها المالكية . ومذهب الشافعي أن في الحج أربع خطب مسنونة لإحداها يوم السابع من ذي الحجة يخطب عند الكعبة بعد صلاة الظهر ، والثانية هذه التي يبطن عرنة يوم عرفات ، والثالثة يوم النحر ، والرابعة يوم النفر الأول وهو اليوم الثاني من أيام التشريق . قال العلماء : وكل هذه الخطب أفراد ، وبعد صلاة الظهر إلا التي يوم عرفات فإنها خطبتان وقبل الصلاة ، ويعلمهم في كل خطبة من هذه ما يحتاجون إليه إلى الخطبة الأخرى (فقال إن دماءكم وأموالكم) أي تعرضها (عليكم حرام) أي ليس لبعضكم أن يتعرض لبعض فديقه دمه أو يسلب ماله (كحرمة يومكم هذا) يعني تعرض بعضكم دماء بعض وأمواله في غير هذه الأيام كحرمة التعرض لهما في يوم عرفة (في شهركم هذا) أي ذي الحجة (في بلدكم هذا) أي مكة أو الحرم المحترم . وفيه تأكيد حيث جمع بين حرمة الزمان واحترام المسكان في تشبيه حرمة الأموال والأبدان .

قال النووي : معناه معاً كدّة التحريم شديده . وفي هذا دليل لضرب الأمثال وإلحاق النظير بالنظير قياساً (ألا) للتقنية (إن كل شيء) أي فعله أحدكم (من) أمر الجاهلية (أي قبل الإسلام) تحت قدمي (بالثنية) موضوع (أي كالشيء الموضوع تحت القدم وهو مجاز عن إبطاله ، والمعنى عفوت عن كل شيء ففعله رجل قبل الإسلام حتى صار كالشيء الموضوع تحت القدم .

قال النووي : في هذه الجملة إبطال أفعال الجاهلية وبهوعها التي لم يتصل بها —

قال عُثْمَانُ : دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ . وقال سُلَيْمَانُ : دَمُ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ . وقال بَعْضُ هَؤُلَاءِ : كَانَ مُسْتَرْضِعاً فِي بَيْتِ سَعْدٍ فَقَتَلَتْهُ [فَقَتَلَهُ] هَذِيلٌ . وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةَ مَوْضُوعٌ ، وَأَوَّلُ رَبَا أَضْعُ رَبَانَا رَبَا عَبَّاسٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ . فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ

— قبض وأنه لا قصاص في قتلها وأن الإمام وغيره ممن يأمر بالمعروف أو ينهى عن المنكر ينبغي أن يبدأ بنفسه وأهله فهو أقرب إلى قبول قوله وإلى طيب نفس من قرب عهده بالإسلام (ودماء الجاهلية موضوعة) أى متروكة لا قصاص ولا دية ولا كفارة ، أعادها للاهتمام أو ليبين عليه ما بعده من الكلام (وأول دم أضعه) أى أضعه وأتركه (دماؤنا) أى المستحقة لنا أهل الإسلام أو دماء أقاربنا ، ولذا قال الطيبي : ابتدأ في وضع القتل والدماء بأهل بيته وأقاربه ليكون أمكن في قلوب السامعين وأسد لباب الطمع بترخص فيه (دم ابن ربيعة) اسمه إلياس هو ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم .

قال النووي : قال المحققون والجمهور اسم هذا الابن إلياس بن ربيعة بن الحارث ابن عبد المطلب . وقال القاضي : ورواه بعض رواة مسلم دم ربيعة بن الحارث . قال وكذا رواه أبو داود ، قيل هو وهم والصواب ابن ربيعة لأن ربيعة عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلى زمن عمر بن الخطاب ، وتأوله أبو عبيد فقال دم ربيعة لأنه ولي الدم فنسبه إليه انتهى . (كان مسترضعاً) على بناء المجهول أى كان لابنه ظنترضعه (فقتلته) أى ابن ربيعة (هذيل) وكان طفلاً صغيراً يحبو بين اليهود فأصابه حجر في حرب بنى سعد مع قبيلة هذيل فقتله (وربا الجاهلية موضوعة) يريد أموالهم المنصوبة والمنهوبة . وإنما خص الربا تأكيدهم لأنه في الجملة معقول في صورة مشروع وليرتب عليه قوله (وأول ربا) أى زائد على رأس المال (أضع ربانا ربا عباس بن عبد المطلب) قيل إنه بدل من ربانا والأظهر أنه خبر —

بِأَمَانَةٍ اللَّهِ ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ ، وَإِنْ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ
لَا يُوْطِئَنَّ فُرُشَكُمْ أَحَدًا تَسْكُرُوهُنَّ ، فَإِنْ فَعَلْتُمْ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ
مُبْرَحٍ ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَإِنِّي قَدْ تَرَكْتُ

— وقوله (فإنه) أى الربا أو رباعباس (موضوع كله) تأكيده بعد تأكيد ، والمراد
الزائد على رأس المال . قال تعالى ﴿ وَإِنْ تَبْتِمَ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ ﴾ لأن الربا
هو الزيادة .

قال النووي : معناه الزائد على رأس المال كما قال تعالى ﴿ وَإِنْ تَبْتِمَ فَلَكُمْ
رُؤُوسَ أَمْوَالِكُمْ ﴾ وأن الربا هو الزيادة ، فإذا وضع الربا فعنائه وضع الزيادة ،
والمراد بالوضع الرد والإبطال (فاتقوا الله فى النساء) أى فى حقهن والغناء فصيحة
وهو معطوف على ما سبق من حيث المعنى ، أى اتقوا الله فى استحياحة الدماء
ونهب الأموال وفى النساء (فإنكم أخذتموهن بأمانة الله) أى بمهده من الرفق
وحسن العشرة (واستحللتم فروجهن بكلمة الله) أى بشرعه أو بأمره وحكمه ،
وهو قوله ﴿ فأنكحوا ﴾ وقيل بالإيجاب والقبول أى بالكلمة التى أمر الله بها
(وإن لكم عليهن) أى من الحقوق (أن لا يوطئن بهمة أو يبدلها بالتخفيف
صيغة جمع الإناث من الإبطاء أى الأفعال قاله السنفدى (فرشكم أحداً تسكرهونه)
أى لا يأذن لأحد أن يدخل مساكن الأزواج ، والنهى يتناول الرجال والنساء
(فإن فعلن) أى الإبطاء المذكور (فاضربوهن) قال ابن جرير فى تفسيره .
المعنى لا يأذن لأحد من الرجال الأجانب أن يدخل عليهن فيمتحدث إليهن ، وكان
من عادة العرب لا يرون به بأساً ، فلما نزلت آية الحجاب نهى عن محادثتهن
والقعود إليهن ، وليس هذا كفاية عن الزنا وإلا كان عقوبتهن الرجم دون
الضرب (ضرباً غير مبرح) بتشديد الراء المكسورة وبالحاء المهملة أى مجروح
أو شديد شاق (ولهن عليكم رزقهن) من المأكل والمشروب ، وفى معناه —

فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ كِتَابَ اللَّهِ وَأَنْتُمْ مَسْئُولُونَ عَنِّي ،
فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ ؟ قَالُوا نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَأَدَيْتَ وَنَصَحْتَ ثُمَّ قَالَ
بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيُنْصِبُهَا [يَنْصِبُهَا] إِلَى النَّاسِ الْأَهَمِّ

— سكانهم (وكسوتهم بالمعروف) باعتبار حالكم فقراً وغنى أو بالوجه المعروف
من التوسط الممدوح (ولمى قد تركت فيكم) أى فيما بينكم (ما) موصولة
أو موصوفة (لن تضلوا بعده) أى بعد تركى إياه فيكم أو بعد التمسك والعمل
بما فيه (إن اعتصمتم به) أى فى الاعتقاد والعمل (كتاب الله) بالنصب بدل
أو بيان لما فى التفسير بعد الإبهام تفخيم لشأن القرآن ، ويجوز الرفع بأنه خبر
مبتدأ محذوف ، أى هو كتاب الله ، وإنما اقتصر على الكتاب لأنه مشتمل على
العمل بالسنة لقوله تعالى ﴿ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ﴾ وقوله ﴿ وما آتاكم
الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ فيلزم من العمل بالكتاب العمل بالسنة
(وأنتم مسئولون عني) أى عن تبليغى وعدمه (فما أنتم قائلون) أى فى حقى (قد
بلفت) أى الرسالة (وأديت) أى الأمانة (ونصحت) أى الأمة (ثم قال) أى
أشار (يرفعها) حال من فاعل قال أى رافعاً إياها أو من السبابة أى مرفوعة
(ويصكبها) بضم الكاف والمثناة الفوقانية أى يشير بها إلى الناس كالذى يضرب
بها الأرض . والنكت ضرب الأنامل إلى الأرض . وفى بعض النسخ بالموحدة .
وفى النهاية بالباء الموحدة أى يميلها إليهم يريد بذلك أن يشهد الله عليهم .
قال النووي : هكذا ضبطناه بالتاء المثناة من فوق . قال القاضى : هكذا الرواية
وهو بعيد المعنى . قال قيل صوابه يصبها بباء موحدة . قال ورويناه فى سنن
أبى داود وبالتاء المثناة من طريق ابن الأعرابى وبالموحدة من طريق أبى بكر
التمار ، ومعناه يقلبها ويردها إلى الناس مشيراً إليهم ، ومنه نكب كنفاته إذا
قلبها انتهى .

اشْهَدْ ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ . ثُمَّ أذِنَ لِإِلَّالٍ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا . ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءَ إِلَى الصَّخْرَاتِ ، وَجَعَلَ حَبْلَ [جَبَلٍ] الْمَشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ ،

— (اللهم اشهد) على عبادك بأنهم قد أقروا بأنى قد بلغت ، أو المعنى اللهم اشهد أنت إذ كفى بك شهيداً (ثم أذن لبلال ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر) أى جمع بينهما فى وقت الظهر ، وهذا الجمع كجمع المزدلفة جمع نسك عند الحنيفة وجمع سفر عند الشافعى ، فمن كان حاضراً أو مسافراً دون مرحلتين كأهل مكة لم يجز له الجمع كما لا يجوز له العصر عنده (ولم يصل بينهما شيئاً) أى من السنن والنوافل (حتى أتى الموقف) أى أرض عرفات أو اللام للعمد والمراد موقفه الخاص ، ويؤيد قوله (فجعل بطن ناقته القصواء) بالجر (إلى الصخرات) بفتحيتين الأحجار الكبار . قال النووي : هن حجرات مفترشات فى أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذى بوسط أرض عرفات فهذا هو الموقف المستحب فإن عجز عنه فليقترب منه بحسب الإمكان ، وأما ما اشتهر بين العوام من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمهم أنه لا يصح الوقوف إلا فيه فغلط ، والصواب جواز الوقوف فى كل جزء من أرض عرفات . وأما وقت الوقوف فهو ما بين زوال الشمس يوم عرفة وطلوع الفجر الثانى من يوم النحر . وقال أحمد : يدخل وقت الوقوف من فجر يوم عرفة (وجعل حبل المشاة بين يديه) قال النووي : روى بالحاء المهملة وسكون الباء وروى بالجيم وفتح الباء : قال القاضى : الأول أشبه بالحديث ، وحبل المشاة مجتمعههم ، وحبل الرمل ما طلال منه وضخم وأما بالجيم فمعناه طريقهم وحيث تسلك الرحالة . وقال الطيبي : بالحاء أى طريقهم الذى يسلكونه فى الرمل ، وقيل الحبل الرمل المستطيل وإنما أضافها إلى المشاة لأنها لا يقدر أن يصعد إليها إلا —

وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حِينَ غَابَ الْقُرْصُ ، وَأُرْدَفَ أُسَامَةُ خَلْفَهُ ، فَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ شَنَقَ لِلْقَصْوَاءِ الزَّمَامَ حَتَّى أَنْ رَأَسَهَا لِمَصِيبُ مَوْرِكَ رَحْلِهِ ، وَهُوَ يَقُولُ بِيَدِهِ الْيَمْنَى : السَّكِينَةُ أَيُّهَا النَّاسُ ، السَّكِينَةُ أَيُّهَا النَّاسُ ، كُلَّمَا أَتَى حَبْلًا مِنْ الْحَبَالِ أَرْخَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى تَصْعَدَ حَتَّى أَتَى الْمُرْدَلِفَةَ فَجَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْمِشَاءِ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ

— الماشى ودون حبل المشاة ودون الصخرات اللاصقة بسفع الجبل موقوف الإمام وبه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحرى الوقوف (فلم يزل واقفاً) أى قائماً بركن الوقوف راكباً على الدابة (حتى غربت الشمس) أى أكثرها أو كادت أن تغرب (وذهبت الصفرة قليلاً) أى ذهاباً قليلاً (حين غاب القرص) أى جميعه (فدفع) أى ارتحل ومضى . وقال الطيبي رحمه الله : أى ابتدأ السهر ودفع نفسه ونحماها انتهى . قال السنيدى : أى انصرف من عرفة إلى المزدلفة (وقد شنع للقصواء الزمام) بتخفيف النون من باب ضرب ، أى ضم وضيق للقصواء الزمام (مورك رحله) المورك بفتح الميم وسكون الواو وكسر الراء وفتحها مقدم الرحل .

قال النووي : هو للموضع الذى يثنى الراكب رجله عليه قدام واسطة الرحل إذا مل من الركوب . وضبطه القاضى بفتح الراء قال وهو قطعة آدم يتورك عليها الراكب تجعل فى مقدم الرحل شبه الخدعة الصغيرة ، والرحل بالحاء المهملة معروف (السكينة) بالنصب أى الزمواها (كلما أتى حبلًا من الحبال) بالحاء المهملة وسكون الباء أى التل اللطيف من الرمل الحبال فى الرمال كالجبمال فى الحجر (أرخى لها) أى للناقاة (قليلاً) أى لإرخاء قليلاً أو زماناً قليلاً (حتى تصعد) بفتح التاء المثناة من فوق وضمها ، يقال صعد فى الجبل وأصعد ، ومنه قوله تعالى (إذ تصعدون) ذكره النووي .

قال عثمان : ولم يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ، ثُمَّ اتَّفَقُوا . ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ فَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ . قال سُلَيْمَانُ بِنْدَاءَ وَإِقَامَةَ - ثُمَّ اتَّفَقُوا - ثُمَّ رَكِبَ الْقَعْنَاءَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَارَقَى

— (ثم أتى المزدلفة) موضع معروف قيل سميت به لجهى الناس إليها في زلف من الليل أى ساعات قريبة من أوله ومنه قوله تعالى ﴿ وَإِذَا الْجَنَّةُ أُرْزِلَتْ ﴾ أى قربت (لجمع بين المغرب والعشاء) أى فى وقت العشاء (بأذان واحد وإقامتين) قال النووي : إن السنة للدافع من عرفات أن يؤخر المغرب إلى وقت العشاء ، ويكون هذا التأخير بنية الجمع ثم يجمع بينهما فى المزدلفة فى وقت العشاء ، وهذا مجمع عليه ، لسكن مذهب أبى حنيفة وطائفة أنه يجمع بسبب النسك ويجوز لأهل مكة والمزدلفة ومنى وغيرهم ، وعند الشافعى أنه جمع بسبب السفر كما تقدم (ولم يسبح) أى يصل (بينهما) أى بين المغرب والعشاء (شيئاً) أى من النوافل والسنن (ثم اضطجع) أى للنوم (حتى طلع الفجر) والمبيت عند أبى حنيفة سنة وهو قول بعض الشافعية ، وقيل واجب وهو مذهب الشافعى ، وقيل : ركن لا يصح إلا به كالوقوف وعليه جماعة من الأجلة . وقال مالك : النزول واجب والمبيت سنة وكذا الوقوف بعده . قال القارى : ثم المبيت بمعظم الليل ، والصحيح أنه محذور لحظة بالمزدلفة (حين تبين له الصبح) أى طلع الفجر فصلى بفلس (بنداء) أى أذان (حتى أتى المشعر الحرام) .

قال النووي : المشعر بفتح الميم والمراد به ههنا قزح وهو جبل معروف فى المزدلفة . وهذا الحديث حجة فى أن المشعر الحرام قزح . وقال أكثر العلماء : المشعر الحرام جميع المزدلفة انتهى كلامه . قال القارى : وبما يدل على المغايرة بين المزدلفة والمشعر الحرام ما فى البخارى : كان ابن عمر رضى الله عنهم يقدم ضعفه أهله فيقفون عند المشعر بالمزدلفة فيذكرون الله .

عَلَيْهِ . قَالَ عُثْمَانُ وَسُلَيْمَانُ : فَاسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ . زَادَ
عُثْمَانُ : وَوَحَّدَهُ . فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَصْفَرَ جِدًّا . ثُمَّ دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَأَرْذَفَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ ، وَكَانَ رَجُلًا
حَسَنَ الشَّعْرِ أَبْيَضَ وَسِيمًا ، فَلَمَّا دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً
الظُّلُمُ يَحْمِرِينَ ، فَطَفِقَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهِنَّ ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَدَهُ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ ، وَصَرَفَ الْفَضْلُ وَجْهَهُ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ ، وَحَوَّلَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ ، وَصَرَفَ الْفَضْلُ وَجْهَهُ
إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ يَنْظُرُ حَتَّى أَتَى مُحْسَرًا فَجَرَّكَ [حَتَّى إِذَا أَتَى مُحْسَرًا حَرَّكَ]
قَلِيلًا ، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّذِي يُخْرِجُكَ إِلَى الْجُبَّةِ السَّكْبَرَى حَتَّى .

— (نحمد الله وكبره) أى قال الحمد لله والله أكبر (وهله) أى قال لا إله إلا
الله (ووحده) أى قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له الخ (حتى أسفر جداً)
أى أضاء الفجر إضاءة تامة (ثم دفع) أى انصرف من المزدلفة إلى منى (وأردف
الفضل بن عباس) أى بدل أسامة (وكان رجلاً) بفتح الراء وكسر الجيم أى
لم يكن شديد الجمودة ولا شديد السيوطة بل بينهما (وسيمًا) أى حسنًا (مر
الظلمن) بضم الظاء المعجمة والعين المهملة جمع ظميمة كالسفن جمع سفينة ، وهى
المرأة فى المودج (حتى أتى محسراً) محسر بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين
المشددة المهملتين ، سمي بذلك لأن فيل أصحاب الغيل حسر فيه أى أعمى وكل
ومنه قوله تعالى ﴿ ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير ﴾ (فحرك قليلاً) أى
أسرع قوله زماناً قليلاً أو مكاناً قليلاً ، فهى سفة من سنن السير فى ذلك الموضع .
قال العلماء : يسرع الماشى ويحرك الراكب دابته فى وادى محسر ، ويكون
ذلك قدر رمية حجر (ثم سلك الطريق الوسطى) ففيه أن سلوك هذا الطريق —

أَتَى الْجُمُرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلَ حَمَى الْخُذْفِ فَرَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، ثُمَّ انصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَنْحَرِ فَنَحَرَ بِهِ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ وَأَمَرَ هَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَنَحَرَ مَاغِيرَ ، يَقُولُ مَا بَقِيَ وَأَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ . ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ

— في الرجوع من عرفات سنة ، وهو غير الطريق الذي ذهب فيه إلى عرفات ليخالف الطريق تفاؤلاً بتغير الحال كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في دخول مكة حين دخلها من الثنية العليا وخرج من الثنية السفلى (الذي يخرجك) من الإخراج (إلى الجمرة الكبرى) هي الجمرة الأولى التي قريب مسجد الخيف (حتى أتى) عطف على سلك أى حتى وصل (الجمرة التي عند الشجرة) ولعل الشجرة إذ ذاك كانت موجودة هناك ، وأما الجمرة الكبرى فهي جمرة العقبة وهي الجمرة التي عند الشجرة . وفيه أن السنة للحاج إذا دفع من مزدلفة فوصل منى أن يبدأ بجمرة العقبة ولا يفعل شيئاً قبل رميها ويكون ذلك قبل نزوله ، (فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حمى الخذف) بالنساء والذال المعجمتين الرمي برؤوس الأصابع . قال الطيبي : بدل من الحصيات وهو بقدر حبة الباقلا . كذا في المرقاة .

قال النووي : فيه أن الرمي بسبع حصيات وأن قدرهن بقدر حمى الخذف وهو نحو حبة الباقلا ، وينبغي أن لا يكون أكبر ولا أصغر فإن كان أكبر أو أصغر أجزأه بشرط كونه حجراً ، ويسن التكبير مع كل حصاة ، ويجب التفريق بين الحصيات فيرمين واحدة واحدة (فرمى من بطن الوادي) بيان لحل الرمي . وفيه أن السنة أن يقف للرمي في بطن الوادي بحيث يكون منى وعرفات والمزدلفة عن يمينه ومكة عن يساره وهذا هو الصحيح (وأمر هلياً رضى الله عنه) أى بقية البدن (فنحَرَ) أى على* (ماغير) أى ما بقى من المائة —

بِبَضْعَةٍ فَجَعَلَتْ فِي قِدْرِ فَطِيخَتْ فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا وَشَرِبَا مِنْ مَرَقِهَا .
قَالَ سُلَيْمَانُ : ثُمَّ رَكِبَ ثُمَّ أَقَاضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْبَيْتِ
فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ ثُمَّ أَتَى ابْنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهُمْ يَسْتَقُونَ عَلَى زَمْرَمَ فَقَالَ :

— (وأشركه) أى النبي صلى الله عليه وسلم علياً في هديه .

قال النووي رحمه الله : وظاهره أنه شاركه في نفس الهدى : قال القاضى
عياض : وعندى لم يكن تشريكاً حقيقة بل إعطاء قدرأ يذبحه . قال : والظاهر
أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر البدن التى جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثاً
وستين كما جاء فى رواية الترمذى وأعطى علياً البدن التى جاءت معه من اليمن
وهى تمام المائة انتهى . قال القارى : ولا يبعد أنه عليه الصلاة والسلام أثمرك
علياً فى ثواب هديه لأن الهدى يعطى حكم الأضحية . ثم قال النووي : وفيه
استحباب تعجيل ذبح الهدايا وإن كانت كثيرة فى يوم النحر ولا يؤخر بعضها
إلى أيام التشريق (ببضعة) بفتح الباء الثانية وهى قطعة من اللحم (فجعلت)
أى القطع (فى قدر) . القدر بالسكسر معلوم يؤنث (فأكلَا) أى النبي صلى الله
عليه وسلم وعلى رضى الله عنه (من لحمها) الضمير يعود إلى القدر ويحتمل أن
يعود إلى الهدايا (وشربا من مرقها) أى من مرق القدر أو مرق لحوم الهدايا .
وهذا يدل على استحباب الأكل من هدى التطوع ، وقيل واجب لقوله تعالى
(فَكُلُوا مِنْهَا) (ثم أقاض) أى أسرع (إلى البيت) أى بيت الله لطواف
الفرض ويسمى طواف الإفاضة والركن .

وأكثر العلماء ومنهم أبو حنيفة لا يجوز الإفاضة بنية غيره خلافاً للشافعى ،
حيث قال لو نوى غيره كغدير أو وداع وقع عن الإفاضة (فصلى بمكة الظهر)
قال النووي : فيه محذوف تقديره فأقاض فطاف بالبيت طواف الإفاضة ثم
صلى الظهر ، فحذف ذكر الطواف لدلالة الكلام عليه . وأما قوله فصلى الظهر —

انزعوا بنى عبد المطلب ، فلولاً أن يغلبكم الناس على سقايكم كنزعت
مكم ، فناولوه دلواً فشرب منه .

— بمكة فقد ذكر مسلم من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أفاض يوم
النحر فصلى الظهر بمى . ووجه الجمع بينهما أنه صلى الله عليه وسلم طاف الافرصة
قبل الزوال ثم صلى الظهر بمكة فى أول وقتها ثم رجع إلى مئ فصلى بها الظهر
بأصحابه حين سألوه ذلك فيكون متنفلاً بالظهر الثانية التى بمى انتهى . قال
القارى : أو يقال الروايتان حيث تعارضتا فتترجح صلاته بمكة لكونها أفضل
ويؤيده ضيق الوقت لأنه عليه الصلاة والسلام رجع قبيل طلوع الشمس من
المشعر ورى بمى ونحر مائة من الإبل ، وطبخ لهما وأكل منها ثم ذهب إلى مكة
وطاف وسعى فلا شك أنه أدركه الوقت بمكة وما كان يؤخرها عن وقت
الختار لغير ضرورة ولا ضرورة هنا والله أعلم .

(بنى عبد المطلب) وهم أولاد العباس وجماعته لأن سقاية الحاج كانت
وظيفته (يسقون) أى مر عليهم وهم ينزعون الماء من زمزم ويسقون الناس
(على زمزم) .

قال النووى : معناه يفرقون بالدلاء ويصبونه فى الحياض ونحوها فيسبلونه
(فقال انزعوا) أى الماء والدلاء (بنى عبد المطلب) يعنى العباس ومعلقة
بمذف حرف النداء ، دعا لهم بالقوة على النزاع والاستقاء أى أن هذا العمل عمل
صالح مرغوب فيه لكثرة ثوابه والظاهر أنه أمر استحباب لهم (فلولاً أن يغلبكم
الناس على سقايكم) أى لولا مخافة كثرة الازدحام عليكم بحيث تؤدى إلى
إخراجكم عنه رغبة فى النزاع قاله القارى .

وقال النووى : معناه لولا خوف أن يعتقد الناس ذلك من مفاسك الحج
فيردحون عليه بحيث يغلبوكم ويدفعونكم عن الاستقاء لاستقيت معكم لكثرة —

١٨٨٩ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ -

ح . وحدثنا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ الْمَقِيُّ وَاحِدٌ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ بِعَرَفَةَ وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا وَإِقَامَتَيْنِ [بِأَذَانٍ وَاحِدٍ بِعَرَفَةَ وَإِقَامَتَيْنِ وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا] وَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِمَجْمَعٍ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا » .

قال أَبُو دَاوُدَ : هَذَا الْحَدِيثُ أُسْنَدُهُ حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ ، وَوَافَقَ حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَلَى إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ هَالِي الْجَنْغِي عَنْ

— فضيلة هذا الاستقاء (فناولوه) أى أعطوه (دلواً) رعاية للأفضل (فشرب منه) أى من الدلو أو من الماء . قال المنذرى : وأخرجه مسلم وابن ماجه بنحوه معولاً وأخرجه النسائى مختصراً . وفى رواية أدرج فى الحديث عند قوله واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى قال فقرأ فيها بالتوحيد وقل يا أيها الكافرون . وفى رواية فصلى المغرب والعتمة بأذان وإقامة .

(عن أبيه) محمد بن على (أن النبى صلى الله عليه وسلم) مرسل (فصلى الظهر والعصر) أى بجمع التقديم كما يلوح من الرواية السابقة (بأذان واحد الخ) وفيه دليل على أن يصلى الصلاتين بجمع التقديم بأذان للأولى وإقامتين لكل واحدة إقامة . وبه قال الشافعى وأحمد وأبو ثور وغيرهم (وصلى المغرب والعشاء بجمع) أى بالزدلفة (بأذان واحد وإقامتين) وفيه أن يصلى الصلاتين بجمع التأخير فى وقت الثانية بأذان للأولى وإقامتين كما تقدم (ولم يسبح بينهما) أى لم يصل شيئاً من النوافل بين الصلاتين (هذا الحديث أسنده) بذكر جابر بن عبد الله (فى الحديث الطويل أى المذكور آنفاً) (ووافق حاتم) مفعول وافق (على إسناده) —

أبيه عن جابر إلا أنه قال « فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعَتَمَةَ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ » .
 [قال أبو داود : قال لي أحمد : أخطأ حاتم في هذا الحديث الطويل]
 ١٨٩٠ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يحيى بن سميعة أخبرنا
 جعفر أخبرنا أبي عن جابر قال : « ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَدْ
 نَحَرْتُ هَهُنَا وَمِنَى كُلُّهَا مَنَحَرٌ ، وَوَقَفَ بِعَرَفَةَ فَقَالَ : قَدْ وَقَفْتُ هَهُنَا وَعَرَفَةَ »

— أى على إسناد هذا الحديث بذكر جابر (محمد بن على الجعفي) والمقصود أن
 عبد الوهاب الثقفي وإن روى هذا الحديث عن جعفر بن محمد مرسلًا لكن رواه
 حاتم بن إسماعيل ، وكذا محمد بن على الجعفي عن جعفر بن محمد بذكر جابر
 ابن عبد الله فصار الحديث متصلًا (إلا) استثناء من قوله وافق أى وافق حاتمًا
 محمد بن على في الإسناد ولتن إلا أنه قال هذه الجملة التالية (قال فصلى المغرب
 والعتمة) أى العشاء (بأذان وإقامة) بخلاف حاتم بن إسماعيل فإنه قال بأذان
 وإقامتين ، ورواية محمد بن على الجعفي تؤيد قول أبي حنيفة وأبي يوسف فإنهما
 قالا بأذان واحد وإقامة واحدة . وقد وجدت هذه العبارة في بعض النسخ وعامتها
 خالية عنها وهى هذه : قال أبو داود قال لي أحمد أخطأ حاتم في هذا الحديث
 الطويل انتهى . قلت : فى صحة نسبة هذا الكلام إلى أبي داود ثم إلى أحمد
 ابن حنبل نظر ، فقد صححه جماعة من الأئمة من المتقدمين والمتأخرين من غير بيان
 وهم حاتم بن إسماعيل والله أعلم .

(قد نحرت ههنا ومنى كلها منحر) يعنى كل بقعة منها يصح النحر فيها وهو
 متفق عليه ، لكن الأفضل النحر فى المكان الذى نحر فيه صلى الله عليه وآله
 وسلم ، كذا قال الشافعى . ومنحرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو عند الجرة
 الأولى التى تلى مسجد منى كذا قال ابن التين . وحده منى من وادى محس إلى —

كُلُّهَا مَوْقِفٌ ، وَوَقَفَ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَقَالَ : قَدْ وَقَفْتُ هَهُنَا وَمُزْدَلِفَةُ كُلِّهَا مَوْقِفٌ .
١٨٩١ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا حَقِصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ جَعْفَرٍ بِإِسْنَادِهِ .

زَادَ « فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ » .

١٨٩٢ — حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ
عَنْ جَعْفَرٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَابِرٍ قَدْ كَرَّ هَذَا الْحَدِيثُ ، وَأُذِرَجَ فِي الْحَدِيثِ
عِنْدَ قَوْلِهِ « وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًى » قَالَ فَقَرَأَ فِيهِمَا بِالتَّوْحِيدِ

— العقبة (قد وقفت ههنا) بمعنى عند الصخرات وعرفة كلها موقف يصح الوقوف فيها . وقد أجمع العلماء على أن من وقف في أى جزء كان من عرفات صح وقوفه ولها أربع حدود ، حد إلى جادة طريق المشرق ، والثانى إلى حافات الجبل الذى وراء أرضها ، والثالث إلى البساتين التى تلى قرنيتها على يسار مستقبل الكعبة ، والرابع وادى عرنة بضم العين وبالنون وليست هى ولا ثمرة من عرفات ولا من الحرم (ومزدلفة كلها موقف) فيه دليل على أنها كلها موقف كما أن عرفات كلها موقف قاله فى نيل الأوطار . موقف قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائى بنحوه .
(فانحروا فى رحالكم) المراد بالرحال المنازل . قال أهل اللغة : رحل الرجل منزله سواء كان من حجر أو مدر أو شعر أو وبر .

(واتخذوا) بكسر الخاء على الأمر وهى إحدى القراءتين والأخرى بالفتح على الخبر ، والأمر دال على الوجوب . قال فى الفتح : لىكن انعقد الإجماع على جواز الصلاة إلى جميع جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص ، وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الذى فيه أثر قدميه وهو موجود الآن . وقال مجاهد المراد بمقام إبراهيم الحرم كله والأول أصح (فقرأ) النبى صلى الله عليه وسلم (فيهما بالتوحيد) أى قل هو الله أحد فيه استحباب القراءة بهاتين السورتين —

وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ . وَقَالَ فِيهِ : قَالَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالسُّكُوفَةِ قَالَ
أَيُّ : هَذَا الْخَرْفُ لَمْ يَذْكُرْهُ جَابِرٌ فَذَهَبَتْ مُحَرَّشًا ، وَذَكَرَ قِصَّةَ فَاطِمَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

٥٨ - باب الوقوف بعرفة

١٨٩٣ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَتْ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ دِينَهَا يَقِفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ ، وَكَانُوا
يُسَمُّونَ الْحُمْسَ وَكَانَ سَائِرُ الْعَرَبِ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ . قَالَتْ فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ

— مع فاتحة الكتاب وقد اختلف في وجوب هاتين الركعتين فذهب أبو حنيفة
وهو مروى عن الشافعي في أحد قوليه إلى أنهما واجبتان ، واستدلوا بالآية
المذكورة ، وأجيب عن ذلك بأن الأمر فيها إنما هو باتخاذ المصلي لا بالصلاة .
وقد قال الحسن البصري وغیره إن قوله (مصلي) أى قبلة انتهى . وقد تقدم
السكلام في إسناد هذا الحديث ومعناه تحت حديث حاتم بن إسماعيل بما ذكره
النووي ، لكن يظهر من هذه الرواية أن قوله فقرأ فيهما بالتوحيد هو قول
مدرج من محمد بن علي ما ذكره جابر ، وكذا قوله قال علي بالسكوفة فذهبت
محرضًا إلى آخر قصة فاطمة رضي الله عنها هو ذكره محمد بن علي منقطعًا من غير
ذكر جابر والله أعلم .

(باب الوقوف بعرفة)

(ومن دان دينها) أى تبعهم واتخذ دينهم دينًا (يقفون بالمزدلفة) أى
حين يقف الناس بعرفة (وكانوا) أى قریش (يسمون الحمس) جمع أحس من
الحماسة بمعنى الشجاعة والشدة وبه لقب قریش وكفانة ومن تبعهم في الجاهلية ،
لتحسسهم في دينهم أو لالتجائهم إلى الحماء وهي السكبة لأن أحجارها أبيض -

أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْتِيَ عَرَفَاتٍ فَيَقِفَ بِهَا ثُمَّ يُفِيضُ مِنْهَا ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ .

٥٩ — باب الخروج إلى منى

١٨٩٤ — حدثنا زهير بن حرب أخبرنا الأحوص بن جَوَّاب الضبي أخبرنا حماد بن رُزَيْق عن سَلْيَانَ الْأَعَشِيِّ عن الْحَكَمِ عن مِقْسَمٍ عن ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ يَوْمَ التَّزْوِيدِ وَالْفَجَرَ يَوْمَ عَرَفَةَ بِمِنَى » .

— إلى السواد وهو يكون شديداً والحاصل أن قريشاً كانت قبل الإسلام تقف بالمرزلفة وهي من الحرم ولا يقفون بعرفات ، وكان سائر العرب يقفون بعرفات ، وكانت قريش تقول : نحن أهل الحرم فلا نخرج منه (سائر العرب) يعني بقيتهم (يقفون بعرفة) على العادة القديمة (ثم يفيض منها) الإفاضة الدفع في السير ، وأصلها الصب ، فاستعير للدفع في السير ، وأصله أفاض نفسه أو راحلته ، ثم ترك المفعول رأساً حتى صار كاللازم (ثم أفيضوا) أي ادفوا (من حيث أفاض الناس) أي عامتهم وهو عرفة . قال المنذرى : وأخرجه البغاري ومسلم والترمذي والنسائي .

(باب الخروج إلى منى)

(يوم التروية) هو الثامن من ذي الحجة (يوم عرفة) هو التاسع من ذي الحجة . قال المنذرى . وأخرجه الترمذي بنحوه . وذكر أن شعبة قال لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أشياء وعددها ، وليس هذا الحديث فيما عد شعبة ، فعلى هذا يكون هذا منقطعاً انتهى .

١٨٩٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقِيُّ عَنْ
سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ : « سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قُلْتُ
أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْنَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ قَالَ يَمِئْتِي قُلْتُ أَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ
يَوْمَ النَّفَرِ ؟ قَالَ بِالْأَبْطَحِ ، ثُمَّ قَالَ أَفْعَلْ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ » .

٦٠ - باب الخروج إلى عرفة

١٨٩٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا يَفْقُوبُ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ ابْنِ
إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ مُهْرَقٍ قَالَ : « غَدَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مِنْ مِنَى حِينَ صَلَّى الصُّبْحَ صَبِيحَةَ يَوْمِ عَرَفَةَ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ فَنَزَلَ

- (عَقَلْتُهُ) يَفْقَحُ الْعَاقِفُ أَيْ هَدَمَهُ وَحَفَظْتُهُ (يَوْمَ النَّفَرِ) أَيْ الرَّجُوعِ مِنْ مَنَى
وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّالِثُ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ (قَالَ بِالْأَبْطَحِ) وَهُوَ الْحَصْبُ ، وَفِيهِ دَلِيلٌ
عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَوَّلُ صَلَاةٍ صَلاَهَا فِي الْأَبْطَحِ هُوَ الْعَصْرُ (ثُمَّ قَالَ)
أَيْ أَنَسُ (أَفْعَلْ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ) أَيْ لَا تَخَالِفْهُمْ فَإِنْ نَزَلُوا بِهِ فَانْزِلْ بِهِ وَإِنْ
تَرَكَوهُ فَاتْرَكْهُ . وَفِيهِ إِمَارَةٌ إِلَى مُتَابَعَةِ أَوَّلِ الْأَمْرِ وَالْإِحْتِرَازِ عَنْ مُخَالَفَةِ الْجَمَاعَةِ
وَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِنَسْكَ وَاجِبٍ . ثُمَّ لِلْمُسْلِمِينَ مَا فَعَلَهُ الشَّارِعُ ، وَبِهِ قَالَ الْأَئِمَّةُ
الْأَرْبَعَةُ وَغَيْرُهُمْ . وَالْحَاصِلُ أَنَّ قَوْلَ أَنَسٍ يُفِيدُ أَنَّ تَرْكَهُ لَعَذْرٌ لَا بَأْسَ بِهِ ، وَلَا
هَبْرَةٌ يَقُولُ ابْنُ حَبَرٍ الْمَكِّي فَإِنَّهُ قَالَ : وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي كَوْنِهِ سَنَةً أَمْ لَا . قَالَ
الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ .

(باب الخروج إلى عرفة)

(غَدَا) بِالْفَيْنِ الْمَعْجَمَةِ أَيْ سَارَ غَدْوَةً (حِينَ صَلَّى الصُّبْحَ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ -

بِنَمْرَةٍ وَهِيَ مَنْزِلُ الْإِمَامِ الَّذِي يَنْزِلُ بِهِ بَعْرَةٌ ، حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ رَاحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُهَجَّراً فَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ ثُمَّ رَاحَ فَوَقَفَ عَلَى الْمَوْقِفِ مِنْ عَرَفَةَ .

— توجه من منى حين صلى الصبح بها ولكنه مقيد بأنه كان بعد طلوع الشمس لما تقدم في حديث جابر الطويل ، ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس (وهي منزل الإمام) قال ابن الحاج المالكي : وهذا الموضع يقال له الأراك . قال الساوردي : يستحب أن ينزل بنمرة حيث نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند الصخرة الساقطة بأصل الجبل على يمين الذاهب إلى عرفات (راح) أى بعد زوال الشمس (مهجراً) بتشديد الجيم المكسورة . قال الجوهرى : التهجير والتهجر السير في الهجرة ، والهجرة نصف النهار عند اشتداد الحر ، والتوجه وقت الهجرة في ذلك اليوم سنة لما يلزم من تعجيل الصلاة ذلك اليوم وقد أشار البخارى إلى هذا الحديث في صحيحه فقال : باب التهجير بالرواح يوم عرفة أى من نمرة (لجمع بين الظهر والعصر إلخ) قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الإمام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وكذلك من صلى مع الإمام وذكر أصحاب الشافعى أنه لا يجوز الجسم إلا لمن بينه وبين وطنه سعة عشرة فرسخاً إلحاقاً له بالعصر ، قال وليس بصحيح ، فإن النبى صلى الله عليه وآله وسلم جمع لجمع ماله من حضره من المسكين وغيرهم ولم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك العصر فقال أتموا فإنما سفر ، ولو حرم الجمع لبيته لهم ، إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة . قال ولم يبلغنا عن أحد من المتقدمين خلاف في الجمع بعرفة والمزدلفة بل وافق عليه من لا يرى الجمع في غيره . وقوله ثم خطب الناس فيه دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم خطب بعد الصلاة ، وحديث جابر الطويل يدل على خلافه وعليه عمل العلماء .

٦١ — باب الرواح إلى عرفة

١٨٩٧ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا وكيع أخبرنا نافع بن عمر
عن سعيد بن حسان عن ابن عمر قال : « لَمَّا أُنْ قَتَلَ الْحَجَّاجُ بْنُ الرَّبِيعِ
أُرْسِلَ إِلَى ابْنِ مُرَّةٍ أَيْةَ سَاعَةٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرُوحُ
فِي هَذَا الْيَوْمِ ؟ قَالَ : إِذَا كَانَ ذَلِكَ [ذَلِكَ] رُحْنَا ، فَلَمَّا أَرَادَ ابْنُ مُرَّةٍ أَنْ
يَرُوحَ قَالَ قَالُوا : لَمْ تَزِغْ الشَّمْسُ . قَالَ : أَرَاغَتْ . قَالُوا : لَمْ تَزِغْ أَوْ زَاغَتْ .
قَالَ : فَلَمَّا قَالُوا قَدْ زَاغَتْ ارْتَحَلْ » .

— قال ابن حزم : رواية ابن عمر لا تخلو عن وجهين لا ثالث لهما إما أن يكون
النبي صلى الله عليه وسلم خطب كما روى جابر ، ثم جمع بين الصلاتين ، ثم كلم
صلى الله عليه وسلم الناس ببعض ما يأمرهم ويعظهم فيه ، فسمى ذلك الكلام
خطبة فيتعقان الحديثان بذلك وهذا أحسن ، فإن لم يكن كذلك لخديث ابن
وم . قال المنذرى : في إسناده محمد بن إسحاق بن يسار وقد تقدم الكلام عليه
انتهى . قلت : وقد صرح ههنا بالتحديث .

(باب الرواح إلى عرفة)

والفرق بين البابين أى باب الخروج إلى عرفة وباب الرواح إلى عرفة أن
الأول في بيان أن الخروج من منى إلى عرفة يكون بعد صلاة الصبح ، والثانى
في بيان أن الذهاب من وادى نمرة إلى عرفات ووقوفه في عرفات يكون بعد
زوال الشمس (عن ابن عمر) وعند ابن ماجه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان ينزل بعرفة في وادى نمرة ، قال فلما قتل الحججاج الحديث (يروح في هذا
اليوم) أى من وادى نمرة إلى الموقف في العرفات (قال) أى ابن عمر (إذا
كان ذلك) أى زوال الشمس كما يفهم من السياق (فلما أراد ابن عمر) وعند —

٦٢ — باب الخطبة بعرفة

١٨٩٨ — حدثنا هناد عن ابن أبي زائدة أنبأنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ
عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عن رجلٍ من بني ضَمْرَةَ عن أبيه أو عمِّه قال « رأيتُ
رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر بعرفة » .

١٨٩٩ — حدثنا مُسَدَّدٌ أخبرنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ نُبَيْطٍ
عن رجلٍ من أحمى عن أبيه نُبَيْطٍ « أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم واقفاً
بعرفة على بعيرٍ أحمَرٍ يخطُبُ » .

— ابن ماجه فلما أراد ابن عمر أن يرتحل قال أزاغت الشمس ؟ قالوا لم تزغ بعد
فجلس ثم قال أزاغت الشمس ؟ قالوا لم تزغ بعد ، فجلس ثم قال أزاغت الشمس
قالوا لم تزغ بعد ، فجلس ثم قال أزاغت الشمس ؟ قالوا نعم ، فلما قالوا زاغ
ارتحل . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه والله أعلم .
(باب الخطبة بعرفة)

(عن أبيه أو عمه) أى رجل من بني ضمرة يروى عن أبيه أو عمه وكثيراً
ما يروى زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن أبيه كحديث مالك عن زيد
ابن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
سئل عن المقيمة الحديث (وهو على المنبر بعرفة) قيل لم يكن بعرفات منبر في
وقته صلى الله عليه وسلم بلا شك ، وخطبته كانت على ناقته كما في حديث جابر
رضي الله عنه ، فقوله على المنبر إما أن يكون كناية عن كونه على الناقة أو سهو
قاله في فتح الوردود . وقال مولانا محمد إسحاق المحدث الدهلوى : لعل المراد به
شيء مرتفع . قال المنذرى : فيه رجل مجهول .

(أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم واقفاً بعرفة الخ) وفي النسائي : يخطب —

١٩٠٠ - حدثنا هنادُ بنُ السَّريِّ وعُثمانُ بنُ أبي شَيْبَةَ قَالَا أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ حَدَّثَنِی الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هَوْذَةَ قَالَ هَنَادٌ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ أَبِي عَمْرٍو حَدَّثَنِی خَالِدُ بْنُ الْعَدَاءِ بْنِ هَوْذَةَ قَالَ « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ عَرَفَةَ عَلَى بَعِيرٍ قَائِمٌ فِي الرُّكَابِينَ » .
قال أبو داوود : رواه ابنُ العلاء عن وَكِيعٍ كما قال هنادُ .

١٩٠١ - حدثنا عباسُ بنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ أَبُو عَمْرٍو عَنْ الْعَدَاءِ بْنِ خَالِدٍ بِمَعْنَاهُ .

— على جمل أحمر بعرفة قبل الصلاة . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه عن سباعة بن نبيط ولم يقولوا عن رجل من الحى ، وذكره البخارى فى الفارىخ الكبير كذلك ، وأبوه هو نبيط بن شريط له محبة ولأبيه شريط محبة رضى الله عنهم . ونبيط بضم النون وفتح الباء وسكون الياء آخر الحروف وبعدها طاء مهملة وشريط بفتح الشين المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وبعدها طاء مهملة .

(عن عبد المجيد أبى عمرو) كنية عبد المجيد (خالد بن العداء) بفتح العين المهملة وتشديد الدال المهملة (بن هوذة) بفتح الهاء وسكون الواو بعدها ذال معجمة (يخطب الناس) أى يعظمهم ويعلمهم المناسك (يوم عرفة) بعد الزوال كما فى حديث جابر (على بعير قائم فى الركابين) وفى بعض النسخ قائمًا حالان مترادفان أو متداخلان . وقوله : قائمًا أى واقفًا ، لا أنه قائم على الدابة ، بل معناه أن حال كون الرجلين داخلين فى الركابين ؛ والحديث سكت عنه المنذرى .

٦٣ - باب موضع الوقوف بعرفة

١٩٠٢ - حدثنا ابنُ نُفَيْلٍ [عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ نُفَيْلٍ] أَخْبَرَنَا
سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو - يَعْنِي ابْنَ دِينَارٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ
عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَيْبَانَ قَالَ : « أَتَانَا ابْنُ مَرْبَعٍ الْأَنْصَارِيُّ وَنَحْنُ بِعَرَفَةَ فِي مَكَانٍ
يُبَاكِدُهُ عَمْرُو عَنْ الْإِمَامِ ، فَقَالَ : أَمَا إِنِّي رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(باب موضع الوقوف بعرفة)

(عن عمرو بن عبد الله بن صفوان) أى الجحى القرشى من التابعين (عن
يزيد بن شيبان) أى الأزدي له حجة ورواية ويذكر فى الوجدان وهو خال عمرو
ابن عبد الله (قال) أى يزيد (أتانا ابن مربع) بكسر الميم وسكون الراء وفتح
الموحدة وقيل اسمه زيد وقيل يزيد وقيل عبد الله والأول أكثر (ونحن بعرفة)
هى اسم للمكان المخصوص وقيل يحى بمعنى الزمان وأما عرفات بلفظ الجمع فيجىء
بمعنى المكان فقط ولعل جمعه باعتبار نواحيه وأطرافه . كذا فى اللغات (فى
مكان يباكده عمرو) بن عبد الله أى يصفه بالبعد . وهذا مدرج فى الحديث أدرجه
عمرو بن دينار من أن عمرو بن عبد الله بن صفوان يصف مكاناً بأن هذا المكان
الذى كان يزيد بن شيبان وغيره فيه كان بعيداً عن الإمام ، يعنى قال عمرو بن
دينار قال عمرو بن عبد الله وكان بين ذلك الموقف وبين موقف إمام الحاج مسافة
وعند ابن ماجه عن عمرو بن عبد الله عن يزيد بن شيبان . قال : كننا وقوفاً فى
مكان تباعده من الموقف فأتانا ابن مربع الحديث .

قال السندى : أى من موقف الإمام وهو من باعد بمعنى بعد مشدداً وعمر وهو
المخاطب بهذا الكلام أى مكاناً تبعده أنت أى تعده بعيداً . ويحتمل أن هذا
من كلام الراوى عن عمرو بمنزلة قال عمرو كان ذلك المكان بعيداً عن موقف -

إِلَيْكُمْ ، يَقُولُ لَكُمْ قِفُوا عَلَى مَشَاعِرِ ، فَإِنَّكُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ
أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ .

٦٤ - باب الدفعة من عرفة

١٩٠٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَنبَأَنَا سُفْيَانُ بْنُ الْأَعْمَشِ ح .
وَحَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَيَّانٍ أَخْبَرَنَا عُبَيْدَةُ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ اللَّعَنَى عَنْ
الْحَكَمِ بْنِ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ مِنْ عَرَفَةَ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَرَدِيْفُهُ أُسَامَةُ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَالَيْكُمْ

— الإمام انتهى . (قفوا على مشاعركم) أى مواضع نسككم ومواقفكم القديمة
فإنها جاءت تسكم من إرث إبراهيم ولا تحقروا شأن موقفكم بسبب بعده عن
موقف الإمام . والمشاعر جمع الشعر وهو العلم أى موضع النسك والعبادة . قال
الطَّبْطَبِيُّ : والمقصود دفع أن يتوهم أن الموقف ما اختاره النبي صلى الله عليه وسلم
وتطبيب خاطرهم بأنهم على إرث أبيهم وسننه انتهى . قال المنذرى : وأخرجه
الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث ابن مريج الأنصارى
حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث ابن عيينة عن عمرو بن دينار . وابن مريج
اسمه يزيد بن مريج الأنصارى وإنما يعرف له هذا الحديث الواحد . هذا آخر
كلامه . وقال غيره : اسمه عبد الله وقيل زيد . ومريج بكسر الميم وسكون الراء
المهملة وفتح الباء الموحدة وتخفيفها .

(باب الدفعة من عرفة)

(قال أفاض) قال الخطابى : معناه صدر راجعاً إلى منى ، وأصل الفيض
السيلان ، يقال فاض الماء إذا سال وأفضته إذا أسلته (وعليه السكينة) أى فى
السير والمراد السير بالرفق وعدم المزاحمة (ورديفه) وهو الراكب خلفه (أسامة) —

بِالسَّكِينَةِ فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِحْيَاءِ وَالْإِيلِ . قَالَ : فَسَأَرَأَيْتُمْ رَافِعَةَ
يَدَيْهَا عَادِيَةً حَتَّى أَتَى جَمْعًا . زَادَ وَهَبُ : ثُمَّ أَرْدَفَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ وَقَالَ
أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِحْيَاءِ وَالْإِيلِ . قَالَ : فَسَأَرَأَيْتُمْ رَافِعَةَ
يَدَيْهَا حَتَّى أَتَى مَنَى .

١٩٠٤ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ ح .
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أُنْبَأَنَا سُمْيَانُ وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثِ زُهَيْرٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ
ابْنُ عُقْبَةَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ « أَنَّهُ سَأَلَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ قُلْتُ أَخْبِرْنِي كَيْفَ
فَعَلْتُمْ أَوْ صَنَعْتُمْ عَشِيَّةَ رَدَفَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : جِئْنَا
الشَّعْبَ الَّذِي يُنْصَبُ فِيهِ النَّاسُ لِلْمُعَرَّسِ فَأَنَاحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

— ابن زيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم (عليكم بالسكينة) أى
لازموا العلمانية والرفق وعدم المزاحمة فى السير ، وعمل ذلك بقوله (فإن البر)
أى الخير (ليس بإحياف الخيل والإبل) والإحياف الإسراع فى السير ، يقال :
رجف الفرس وجيفاً وأوجفه الفرس إحيافاً . قال الله تعالى ﴿ فَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِمْ مِنْ
خَيْلٍ وَلَا رُكَّابٍ ﴾ (فمأرايتهم) أى الخيل والإبل (عادية) أى مسرعة فى
المنى (حتى أتى جمعاً) أى المزدلفة . والحديث سكت عنه المنذرى .

(أخبرنا إبراهيم بن عتبة) أى زهير وسفيان كلاهما يرويان عن إبراهيم
(عشية) وعند مسلم : كيف صنعتم حين ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عشية عرفة (ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم) بكسر الدال أى ركبت
وراءه . وفيه الركوب حال الدفع من عرفة والارتداد على الدابة ومحله إذا
كانت مطيقة (جئنا الشعب) وفى رواية لمسلم انصرف رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعد الدفعة من عرفات إلى بعض تلك الشعاب لحاجته انتهى . والشعب —

نَاقَتَهُ ثُمَّ بَالَ وَمَا قَالَ أَهْرَاقَ الْمَاءِ . ثُمَّ دَعَا بِالْوُضُوءِ فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا لَيْسَ
بِالْبَالِغِ جِدًّا . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ الصَّلَاةُ . قَالَ : الصَّلَاةُ أَمَامَكَ . قَالَ :
فَرَكِبَ حَتَّى قَدِمْنَا الْمَزْدَلِفَةَ فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَنَاخَ النَّاسُ فِي مَنَازِلِهِمْ وَلَمْ

— بالسكسر الطريق وقيل الطريق في الجبل (المعرس) بصيغة المجهول هو موضع
التعريس وبه سمي معرس ذى الحليفة عرس به النبي صلى الله عليه وسلم وصلى
فيه الصبح والتعريس نزول المسافر آخر الليل نزلة للنوم والاستراحة وعند مسلم
من طريق زهير جثنا الشعب الذي ينيخ الناس فيه للمغرب انتهى . أى للصلاة
المغرب (وما قال) وعند مسلم ولم يقل أسامة (أهراق الماء) هو بفتح الماء وفيه أداء
الرواية بمحروفها (ثم دعا بالوضوء) أى بماء الوضوء (فتوضأ وضوءاً ليس بالباليغ
جداً) أى توضأ وضوءاً خفيفاً بأن توضأ مرة مرة وخفف استعمال الماء بالنسبة إلى
غالب عاداته ، وهو معنى قوله في رواية مالك الآتية بلفظ ، فلم يسبغ الوضوء .
قال الخطابي : إنما ترك إسباغه حين نزل الشعب ليسكون مستصحباً للطهارة في
طريقه وتجوز فيه لانه لم يرد أن يصلى به فلما نزل وأرادها أسبغه (قات يارسول
الله الصلاة) بالنصب على إضمار الفعل أى تذكر الصلاة أوصل ويجوز الرفع
على تقدير حضرت الصلاة (الصلاة) بالرفع (أمامك) بفتح الهمزة والنصب
على الظرفية أى الصلاة ستصلى بين يديك ، أو أطلق الصلاة على مكانها أى
المصلى بين يديك أو معنى أمامك لاتفتوكت وستدركما . وفيه تذكير التابع بما تركه
متبوعه لونهله أو يعتقد عنه أو يبين له صوابه (حتى قدمنا المزدلفة فأقام المغرب)
أى لم يبدأ بشئ قبل الصلاة .

وفي رواية عند مسلم : ثم سار حتى بلغ جمعاً فصلى المغرب والعشاء ، وسيأتي
من رواية مالك : فلما جاء المزدلفة فتوضأ فأسبغ الوضوء ثم أقيمت الصلاة فصل
المغرب ثم أناخ كل إنسان بعيده في منزله ثم أقيمت الصلاة فصلى ولم يصل بينهما .
وعند مسلم من وجه آخر : أنهم لم يزيدوا بين الصلاتين على الإناخة ولفظه : —

يَحْلُوا حَتَّى أَقَامَ الْعِشَاءَ وَصَلَّى ثُمَّ حَلَّ النَّاسُ . زَادَ مُحَمَّدٌ فِي حَدِيثِهِ قَالَ : قُلْتُ
كَيْفَ فَعَلْتُمْ حِينَ أَصَبَحْتُمْ ؟ قَالَ : رَدِفَهُ الْفَضْلُ وَانْطَلَقْتُ أَنَا فِي سُبَاتِي
قُرَيْشٍ عَلَى رِحْلِي .

١٩٠٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عِمَاشٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ
أَبِي رَافِعٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ « ثُمَّ أَرْدَفَ أَسَامَةَ فَجَعَلَ يُعْنِقُ عَلِيَّ نَاقَتِهِ وَالنَّاسُ

— فأقام المغرب ثم أناخ الناس ولم يحلوا حتى أقام العشاء ففصلوا ثم حلوا وكانهم صنعوا
ذلك رفقا بالدواب أو للأمن من تشويشهم بها . وفيه إشعار بأنه خفف القراءة
في الصلاتين . وفيه أنه لا بأس بالعمل اليسير بين الصلاتين اللتين يجمع بينهما
ولا يقطع ذلك الجمع (ولم يحلوا) أى الحامل عن ظهور الدواب (ثم حل الناس)
أى الحامل (قال ردفه الفضل) أى ركب خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو الفضل بن العباس بن عبيد المطلب (وانطلقت أنا في سباق) بضم السين
والياء المشددة على وزن الحفاظ جمع سابق كالحفاظ والحفاظ والقارى والقراء يقال
سبقه إليه سبقاً أى تقدمه وجازه وخلفه فهو سابق . وأما السباق بفتح السين
فهو فعال المبالغة في السبق (على رجلى) يعنى ماشياً إلى منى . واستدل بالحديث
على جمع التأخير وهو إجماع بمزدلفة لكونه عند الشافعية وطائفة بسبب السفر ،
وعند الحنفية والمالكية بسبب النسك . وقال الخطابي : فيه دليل على أنه لا يجوز
أن يصلى الحاج المغرب إذا أقاض من عرفة حتى يبلغ المزدلفة ولو أجزأته في غيرها
لما أخرها النبي صلى الله عليه وسلم عن وقتها الموقت لها في سائر الأيام . قال المنذرى :
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

(ثم أَرْدَفَ) النبي صلى الله عليه وسلم (فجعل يعنق) من باب الإفعال أى —

يَضْرِبُونَ الْإِبْرِلَ يَمِينًا وَشِمَالًا لَا يَلْتَفَتُ إِلَيْهِمْ وَيَقُولُ : السَّكِينَةُ أَيُّهَا
النَّاسُ ، وَدَفَعَ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ .

١٩٠٦ — حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ هُرْمُوزٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ
قَالَ : « سُئِلَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَأَنَا جَالِسٌ : كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسِيرُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ حِينَ دَفَعَ ؟ قَالَ : كَانَ يَسِيرُ الْعُنُقَ ، فَلِذَا
وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ . قَالَ هِشَامٌ : النَّصُّ فَوْقَ الْعُنُقِ . »

— يسير النبي صلى الله عليه وسلم سيراً وسطاً (ويقول السكينة) أى الزموا السكينة
(ودفع) أى رجع من عرفات . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى بنحوه أتم منه
وقال حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث على من هذا الوجه .
(سئل أسامة بن زيد) خص بالسؤال لأنه كان رديفه عليه الصلاة والسلام
من عرفة إلى المزدلفة (حين دفع) أى انصرف من عرفة إلى المزدلفة . قيل إنما
يستعمل الدفع فى الإفاضة لأن الناس فى مسيرهم ذلك يدفع بعضهم بعضاً . وقيل
حقيقة دفع أى دفع نفسه عن عرفة ونحاها (قال) أى أسامة (كان يسير العنق)
بفتحتين أى السير السريع وقول ما بين الإبطاء والإسراع فوق المشى وانتهابه
على المصلية كقولهم رجع القهقرى ، أو الوصفية ، أى يسير السير العنق (فإذا
وجد فجوة) بفتح أى سعة ومكاناً خالياً عن المارة والفجوة الفرجة بين الشيتين
(نص) بتشديد الصاد المهملة أى سار سيراً أسرع وحرك الناقة يستخرج أقصى
سيرها . قيل أصل النص الاستقصاء والبالوغ إلى النهاية أى ساق دابته سوقاً
شديداً حتى استخرج أقصى ما عندها . قال الطيبى : العنق المشى والنص فوق
العنق ، ولعل الفككة المبادرة والمسارة إلى العبادة المستقبلية والطاعة . قال المنذرى :
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

١٩٠٧ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يعقوب أخبرنا أي من ابن إسحاق حدثني إبراهيم بن عتبة عن كريب مولى عبد الله بن عباس عن أسامة قال « كنت رديف النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما وقعت الشمس دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

١٩٠٨ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن موسى بن عتبة عن كريب مولى عبد الله بن عباس عن أسامة بن زيد أنه سمعه يقول : « دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة ، حتى إذا كان بالشعب نزل فبان فتوضاً ولم يسبغ الوضوء . قلت [فقلت] له الصلاة فقال : الصلاة أمانة . فركب ، فلما جاء المزدلفة نزل فتوضاً فأسبغ الوضوء ،

— (ردف النبي صلى الله عليه وسلم) الردف بكسر الراء وسكون الدال والردف الراكب خلف الراكب (فلما وقعت الشمس) أى غربت (دفع) أى انصرف والحدث سكت عنه المنذرى .

(حتى إذا كان بالشعب) بكسر الشين الطريق بين الجبلين (ولم يسبغ الوضوء) قال القرطبي : اختلف الشراح في قوله ولم يسبغ هل المراد به أنه اقتصر على بعض الأعضاء فيكون وضوءاً لغوياً أو اقتصر على بعض العدد فيكون وضوءاً شرعياً . قال كلاهما محتمل لكن يعضد من قال بالثاني ما في الرواية الأخرى وضوءاً خفيفاً ، لأنه لا يقال في الناقص خفيف . فإن قلت : هذا يدل على أنه توضأ وضوء الصلاة ولكنه خفف ثم لما نزل توضأ وضوءاً آخر وأسبغه والوضوء لا يشترع مرتين لصلاة واحدة . قاله ابن عبد البر . قال العمري : قلت لا نسلم عدم مشروعية تكرار الوضوء لصلاة واحدة ولئن سلمنا فيحتمل أنه —

ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّاها وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا .

١٩٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ أَنبَأَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ أَنبَأَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حَاصِمٍ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَ الشَّهِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : « أَقْضَتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَمَا مَسَّتْ قَدَمَاهُ الْأَرْضَ حَتَّى آتَى جَمْعًا » .

— تَوْضُوحًا نَهْنَاهُ لِحَدِيثِ طَارِي (ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ) قَالَ الْعَيْنِيُّ : كَانَهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ خَشْيَةً مَا يَحْصُلُ فِيهَا مِنَ الْقَشْوِيشِ بِقِيَامِهَا . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

(أَقْضَتُ) أَيْ رَجَعْتُ مِنْ عِرْفَاتٍ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ (فَمَا مَسَّتْ قَدَمَاهُ) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْزِلْ لِحَاجَةٍ بَيْنَ عِرْفَاتٍ وَالْمَزْدَلِفَةِ ، وَحَدِيثُ أُسَامَةَ الْمَقْدَمِيِّ يَمَارِضُ ذَلِكَ ، لَكِنْ يَرْجِعُ حَدِيثُ أُسَامَةَ عَلَى حَدِيثِ الشَّرِيدِ لِأَنَّهُ الْمَثْبُوتُ وَكَانَ رَدِيفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ أَعْلَمُ بِحَالِهِ ، وَلَمْ يَرِ الشَّرِيدُ نَزُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلِذَا نَفَاهُ عَلَى عِلْمِهِ . وَقَالَ الْخَافِضُ الْمَزْنِيُّ فِي الْأَطْرَافِ : هَذَا الْحَدِيثُ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْعَبْدِ وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ دَاسَةَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو الْقَاسِمِ انْتَهَى .

٦٥ — باب الصلاة بجمع

١٩١٠ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ جَمْعًا » .

١٩١١ — حدثنا ابْنُ حَفْصٍ أَخْبَرَنَا سَعْدُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُنَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ قَالَ « بِإِقَامَةِ إِقَامَةٍ جَمَعَ بَيْنَهُمَا » .
قال أَحْمَدُ قال وَكِيعٌ : صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ بِإِقَامَةٍ .

(باب الصلاة بجمع)

بفتح الجيم وسكون الميم هو المزدلفة (صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً) قال الخطابي : هذا سنة النبي صلى الله عليه وسلم في الجمع بين هاتين الصلاتين بالمزدلفة في وقت الآخرة منهما ، كما سن الجمع بين الظهر والعصر بعرفة في الأولى منهما ، ومعناه الرخصة دون العزيمة إلا أن المستحب متابعة السنة والتمسك بها ، واختلفوا فيمن فرق بين هاتين الصلاتين فصلى كل واحدة منهما في وقتها ، صلاتها قبل أن ينزل المزدلفة ، فقال أكثر الفقهاء إن ذلك يجزئه مع الكراهة لفعله . وقال أبو حنيفة وأصحابه إن صلاتها قبل أن يأتي جمعاً كان عليه الإعادة ، وحكى نحوه من هذا عن سفيان الثوري غير أنهم قالوا إن من فرق بين الظهر والعصر أجزاء على الكراهة ولم يروا عليه الإعادة .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وفي رواية بإقامة إقامة جمع بينهما . وفي رواية صلى كل صلاة بإقامة . وفي رواية الشافعى ومن وافقه أنه يقيم لكل واحدة منهما لا يؤذن لواحدة منهما انتهى .

١٩١٢ - حدثنا عثمانُ بنُ أبي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا شَبَابَةُ ح . وحدثنا مُحَمَّدُ بنُ خَالِدٍ اللَّعْنَى أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بنُ مُهَرَّرٍ عن ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عن لُزْهَرِيٍّ بِإِسْنَادِ ابْنِ حَنْبَلٍ عن حَمَّادٍ وَمَعْنَاهُ قَالَ « بِإِقَامَةِ وَاحِدَةٍ إِسْكَالٌ صَلَاةٍ ، وَلَمْ يُنَادِ فِي الْأُولَى ، وَلَمْ يُسَبِّحْ عَلَى إِنْشَاءِ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا » .
قال مُحَمَّدٌ : لَمْ يُنَادِ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا .

١٩١٣ - حدثنا مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ أَنبَأَنَا [حدثنا] سُفْيَانُ عن أَبِي إِسْحَاقَ عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَالِكٍ قَالَ : « صَلَّيْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا وَالْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ ، فَقَالَ لَمْ مَالِكُ بنُ الْحَارِثِ : مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ ؟ قَالَ : صَلَّيْتُهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْمَكَانِ بِإِقَامَةِ وَاحِدَةٍ » .

— (شَبَابَةُ) هو ابن سوار فهو وعثمان بن عمر كلاهما يرويان عن ابن أبي ذَنْبٍ (ولم يناد في الأولى) أى لم يؤذن في الأولى وتخصيص الأولى لأنه إذا لم يكن أذان في الأولى ففي الثانية بالأولى (ولم يسبح) أى لم يصل النافلة (في هذا المكان بإقامة واحدة) قال الخطابي : اختلف الفقهاء في ذلك ، فقال الشافعي : لا يؤذن ويصليهما بإقامتين وذلك أن الأذان إنما سن لصلاة الوقت وصلاة المغرب لم تصل في وقتها فلا يؤذن لها كما لا يؤذن للعصر بعرفة ، وكذلك قال إِسْحَاقُ بن رَاهُوِيَةَ .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :
وذهب سفيان الثوري وجماعة إلى أنه يصليهما بإقامة واحدة لهما ، كما جاء في بعض روايات حديث ابن عمر .
قال ابن عبد البر : وهو محفوظ من روايات الثقات « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع بإقامة واحدة » .

١٩١٤ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ - يَعْنِي
ابْنَ يُونُسَ - عَنْ شَرِيكَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ
ابْنَ مَالِكٍ قَالَا « صَلَّيْنَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ بِالْمُزْدَلِفَةِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ
فَدَكَرَ مَعْنَى ابْنِ كَثِيرٍ » .

— قال أبو حنيفة وأصحابه : يؤذن للأولى ويقام لها ثم يقام للآخرى بلا أذان
وقد روى هذا في حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر في قصة الحج أنه فعلها
بأذان وإقامتين . وقال مالك : يؤذن لكل صلاة فيقام لها فيصلى بأذنين
وإقامتين . وقال سفيان الثوري : يجمعان بإقامة واحدة على حديث ابن عمر من
رواية أبي إسحاق . وقال أحمد أيهما فعلت أجزأك انتهى .

وقال النووي : وقد سبق في حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي صلى
الله عليه وسلم أنه أتى بالمزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين
وهذه الرواية متقدمة لأن مع جابر رضى الله عنه زيادة علم وزيادة الثقة مقبولة
ولأن جابر اعتنى الحديث ونقل حجة النبي صلى الله عليه وسلم مستقصاة فهو
أولى بالاعتداد ، وهذا هو الصحيح من مذهب الشافعي أنه يستحب الأذان للأولى
منهما ويقيم لكل واحدة إقامة فيصليهما بأذان وإقامتين ، ويتأول حديث إقامة
واحدة أن كل صلاة لها إقامة ولا بد من هذا ليجمع بين الروايات قال المنذرى :
وأخرجه الترمذى وقال حسن صحيح .

(قالوا صلينا مع ابن عمر بالمزدلفة) قال العمري : في هذه المسألة للعلماء سعة
أقوال : أحدها : أنه يقيم لكل منهما ولا يؤذن لواحدة منهما . —

== قلت : وقد ثبت ذلك عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصلاتين
== بالمزدلفة بإقامة واحدة » .

١٩١٥ - حدثنا ابنُ القلاء أخبرنا أبو أسامة عن إسماعيلَ عن أبي إسحاق عن سَمْعٍ بنِ جُبَيْرٍ قال « أَقَضْنَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ فَلَمَّا بَلَّغْنَا جَمْعًا صَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ ثَلَاثًا وَائْتَنَتَيْنِ ، فَلَمَّا انْتَهَرَفَ قَالَ لَنَا ابْنُ عُمَرَ : هَكَذَا صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْمَسْكَانِ » .

— والثاني : أنه يقيم مرة واحدة للأولى فقط ولا أذان أصلاً .
والثالث : أنه يؤذن للأولى ويطبق لكل منهما ، وهو الصحيح من مذهب الشافعي والحنابلة .

والرابع : الأذان والإقامة للأولى فقط وهو قول أبي حنيفة .
والخامس : أنه يؤذن لكل منهما ويطبق ، وهو قول مالك .
والسادس : أنه لا يؤذن لواحدة منهما ولا يقيم أصلاً . وأصل هذه الأقوال إما الأخبار أو الآثار ، وأشد الاضطراب في ذلك عن ابن عمر رضي الله عنه فإنه روى عنه من عمله الجمع بينهما ، بلا أذان ولا إقامة ، وروى عنه أيضاً بإقامة واحدة ، وروى عنه موقوفاً بأذان واحد وإقامة ، وروى عنه مسنداً بأذان واحد وإقامة واحدة ، وروى عنه مسند الجمع بإقامتين انتهى . والحديث سكت عنه المنذرى .

(ثلاثاً وائنتين) أى المغرب ثلاث ركعات والعشاء ركعتين . قال النووي : —

== وقال مالك : صليهما بأذنين وإقامتين ، وهو مذهب ابن مسعود . وفي صحيح البخارى من حديث ابن مسعود «أنه صلى الصلوتين كل واحدة وحدها بأذان وإقامة» قال ابن المنذر : وروى هذا عن عمر رضي الله عنه .

قال ابن عبد البر : ولا أعلم في ذلك حديثاً مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه ، ولكنه روى عن عمر بن الخطاب أنه صلاهما بالمزدلفة كذلك . ومذهب إسحاق وسالم والقاسم : أنه يصليهما بإقامتين فقط وحجتهم حديث ==

١٩١٦ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ قَالَ : « رَأَيْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَقَامَ يَجْمَعُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ شَهِدْتُ ابْنَ عُمَرَ صَنَعَ فِي هَذَا الْمَكَانِ مِثْلَ هَذَا ، وَقَالَ : شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا فِي هَذَا الْمَكَانِ » .

— فيه دليل على أن المغرب لا يقصر بل يصلى ثلاثاً أبداً ، وكذلك أجمع عليه المسلمون ، وفيه أن العصر في العشاء وغيرها من الرباعيات أفضل والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .
(حدثني سلمة بن كهيل) والحديث سكت عنه المنذرى . —

== ابن عمر المتقدم وهو رواية عن أحمد ، ومذهب أحمد والشافعى فى الأصح عنه وأبى ثور وعبد الملك الماجشون والطحاوى أنه يصليهما بأذان واحد وإقامتين . وحجتهم : حديث جابر الطويل .

وقد تسكف قوم الجمع بين هذه الأحاديث بضروب من التكلف . وعن ابن عمر فى ذلك ثلاث روايات . إحداهن : أنه جمع بينهما بإقامتين فقط ، والثانية : أنه جمع بينهما بإقامة واحدة لهما ، وقد ذكر أبو داود الروائين ، والثالثة : أنه صلاهما بلا أذان ولا إقامة ، ذكر ذلك البغوى : حدثنا الحجاج بن النبال حدثنا حماد بن سلمة عن أنس بن سيرين قال . « وقفت مع ابن عمر بعرفة ، وكان يكثر أن يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، أه الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، فلما أفضنا من عرفة دخل الشعب فتوضأ ، ثم جاء إلى جمع فعرض راحلته ، ثم قال : الصلاة . فصلى المغرب ، ولم يؤذن ولم يقم ، ثم سلم ، ثم قال الصلاة ، ثم صلى العشاء ، ولم يؤذن ولم يقم » .

والصحيح فى ذلك كله : الأخذ بحديث جابر ، وهو الجمع بينهما بأذان وإقامتين
لوجهين اثنين :

١٩١٧ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ أَخْبَرَنَا شُعْثُ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « أَقْبَلْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ مِنْ مَرَقَاتٍ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ فَلَمْ يَكُنْ يَفْتُرُ مِنَ التَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ حَتَّى أَتَيْنَا الْمَزْدَلِفَةَ فَأَذَّنَ وَأَقَامَ أَوْ أَمَرَ إِنْسَانًا فَأَذَّنَ وَأَقَامَ فَصَلَّى بَيْنَا لِلْمَغْرِبِ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ التَفَتَ إِلَيْنَا فَقَالَ : الصَّلَاةُ فَصَلَّى بَيْنَا الْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ دَعَا بِمِشَاوِهِ . قَالَ وَأَخْبَرَنِي عِلَاجُ بْنُ عَمْرٍو بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ صَافَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَكَذَا . »

— (فلم يكن يفتُر) أى يمل ويضعف (أقام أو أمر) شك من الراوى (فقال الصلاة) أى صلوا الصلاة أو قامت الصلاة (دعا بمِشَاوِهِ) بفتح العين طعام العشية (قال) أى الأشعث (حديث أبى) أى سليم . قال المنذرى : هذا الحديث مخالف للأحاديث الصحيحة عن ابن عمر فى هذا ، وعلاج بن عمرو ذكر البغارى أنه رأى ابن عمر وهذا يدل على أنه لم يسمع منه غير أن سليم —

= أحدهما : أن الأحاديث سواء مضطربة مختلفة ، فهذا حديث ابن عمر فى غاية الاضطراب ، كما تقدم ، فروى عن ابن عمر من فعله الجمع بينهما بلا أذان ولا إقامة وروى عنه الجمع بينهما بإقامة واحدة وروى عنه الجمع بينهما بأذان واحد وإقامة واحدة وروى عنه مسنداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم : الجمع بينهما بإقامة واحدة ، وروى عنه مرفوعاً الجمع بينهما بإقامتين ، وعنه أيضاً مرفوعاً : الجمع بينهما بأذان واحد وإقامة واحدة لهما ، وعنه مرفوعاً الجمع بينهما دون ذكر أذان ولا إقامة ، وهذه الروايات صحيحة عنه ، فيسقط الأخذ بها ، لاختلافها واضطرابها .

وأما حديث ابن مسعود فانه موقوف عليه من فعله .

وأما حديث ابن عباس فعلايته : أن يكون شهادة على نفي الأذان والإقامة التابطين ومن أثبتهما فمعه زيادة علم ، وقد شهد على أمر ثابت عاينه وسمعه .

وأما حديث أسامة فليس فيه الإتيان بعدد الإقامة لهما ، وسكت عن الأذان ، =

١٩١٨ - حدثنا مُسَدَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ وَأَبَا عَوَانَةَ وَأَبَا مُعَاوِيَةَ حَدَّثُوهُمْ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُعَمَّرَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : « مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى صَلَاةً

— ابن الأسود وهو أبو الشعثاء قد سمع من ابن عمر وذهب أبو حنيفة وغيره إلى أنه يجمع بينهما بأذان واحد وإقامة واحدة كما جاء فيه . وقد أخرج البخاري في صحيحه من حديث عبد الله بن مسعود أنه صلى الصلاتين كل صلاة وحدها بأذان وإقامة والعشاء بينهما . وروى عن مالك أنه قال : يؤذن ويقيم لكل صلاة على ظاهر حديث ابن مسعود . وفي حديث جابر الطويل أنه صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ، وذهب إليه أحمد وأبو ثور وغيرهما وقد أشار بعضهم إلى الجمع بين الأحاديث فقال قوله بإقامة واحدة يعني لكل صلاة دون أذان ويحتمل أن يكون بأذان كما ثبت في حديث جابر وهو حج واحد ، لكن لم يتعرض هنا لذكر أذان ولا نفيه فيجمع بين الروایتين على هذا ويبقى الإشكال في إثبات جابر لإقامتين ونص ابن عمر على إقامة واحدة ، فلم له معنى بواحدة في العشاء الآخرة يعني دون أذان فيها ، وبقيت الأولى بأذان وإقامة انتهى كلام المفذرى .

== وسكت عن الأذان وليس سكوته عنه مقدماً على حديث من أثبته سمعاً صريحاً بل لو نفاه جملة لقدم عليه حديث من أثبته ، لتضمنه زيادة علم خفيت على النافي .

الوجه الثاني : أنه قد صح من حديث جابر في جمعه صلى الله عليه وسلم بعرفة : أنه جمع بينهما بأذان وإقامتين ، ولم يأت في حديث ثابت قط خلافه ، والجمع بين الصلاتين بمزدلفة كالجمع بينهما بعرفة ، لا يفترقان إلا في التقديم والتأخير ، فلو فرضنا تدافع أحاديث الجمع بمزدلفة جملة لأخذنا حكم الجمع من جمع عرفة . ==

إِلَّا لَوْ قَتِيهَا إِلَّا يَجْمَعُ فَإِنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ يَجْمَعُ ، وَصَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ مِنَ الْغَدِ قَبْلَ وَقْتِهَا » .

— (وصلى صلاة الصبح من الغد) أى من يوم النحر (قبل وقتها) قال النووي : معناه أنه صلى المغرب في وقت العشاء يجمع ، التى هى المزدلفة ، وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها المعتادة ، ولكن بعد تحقق طلوع الفجر فقله قبل وقتها المراد قبل وقتها المعتادة لا قبل طلوع الفجر لأن ذلك ليس بجائز بإجماع المسلمين فيتمتعين تأويله على ما ذكرته . وقد ثبت في صحيح البخارى فى هذا الحديث فى بعض رواياته أن ابن مسعود صلى الفجر حين طلع الفجر بالمزدلفة ، ثم قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الفجر هذه الساعة ، وفى رواية : فلما طلع الفجر قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يصل هذه الساعة إلا هذه الصلاة فى هذا المكان من هذا اليوم . وفى هذه الرواية حجة لأبى حنيفة فى استحباب الصلاة فى آخر الوقت فى غير هذا اليوم .

ومذهب الجمهور استحباب الصلاة فى أول الوقت فى كل الأيام ولكن فى هذا اليوم أشد استحباباً . وقد يحتج أصحاب أبى حنيفة بهذا الحديث على منع الجمع بين الصلاتين فى السفر لأن ابن مسعود من ملازمى النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد أخبر أنه ما رآه يجمع إلا فى هذه الليلة .

ومذهب الجمهور جواز الجمع فى جميع الأسفار المباحة التى يجوز فيها القصر ، والجواب عن هذا الحديث أنه مفهوم ، وهم لا يقولون به ، ونحن نقول بالمفهوم ولكن إذا عارضه منطوق قدمناه على المفهوم ، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بجواز الجمع ثم هو متروك الظاهر بالإجماع فى صلاتى الظهر والعصر بعرفات . انتهى كلامه . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى . —

١٩١٩ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يحيى بن آدم حدثنا
سفيان عن عبد الرحمن بن عمار عن زبدة بن علي عن أبيه عن عبيد
الله بن أبي رافع عن علي قال : « فلما أصبح يعني النبي صلى الله عليه وسلم
ووقف على قرح فقال : هذا قرح وهو الموقف وجمع كلها موقف ونحرت
ههنا ومنى كلها منحر ، فأنحروا في رحالكم » .

١٩٢٠ - حدثنا مسدد أخبرنا حفص بن غياث عن جعفر بن محمد
عن أبيه عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وقفت ههنا بعرفة
وعرفة كلها موقف ، ووقفت ههنا بجمع وجمع كلها موقف ، ونحرت
ههنا ومنى كلها منحر ، فأنحروا في رحالكم » .

— (فلما أصبح يعني النبي صلى الله عليه وسلم) أى بمزدلفة (فقال هذا قرح)
بضم القاف وفتح الزاء كمر غير منصرف للعدل ، والعلمية : اسم لموقف الإمام
بمزدلفة ، وتقدم تحقيقه . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه مختصراً
ومطولاً . وقال الترمذى حسن صحيح ، لا نعرفه من حديث على إلا من
هذا الوجه .

وقفت ههنا (أى قرب الصخرات) وعرفة كلها موقف (أى يصح الوقوف
فيها إلا بطن عرنة) ووقفت ههنا (أى عند المشعر الحرام بمزدلفة ، وهو البناء
الموجود بها الآن) وجمع (أى المزدلفة) كلها موقف (أى إلا وادى محسر ،
قيل جمع علم لمزدلفة لاجتماع الناس فيه . وقيل غير ذلك) ونحرت ههنا ومنى كلها
منحر (يعنى كل بقعة منها يصح النحر فيها وهو متفق عليه لكن الأفضل النحر
فى المسكان الذى نحر فيه صلى الله عليه وآله وسلم كذا قال الشافى . ومنحر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو عند الجرة الأولى التى تلى مسجد منى كذا قال —

١٩٢١ — حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا أبو أسامة عن أسامة بن زيد عن عطاء قال حدثني جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كلُّ عَرَفَةَ مَوْقِفٌ وكلُّ مَنى مَنْحَرٌ وكلُّ الْمُزْدَلِفَةِ مَوْقِفٌ وكلُّ فِجَاجٍ مَسَكَةٌ طَرِيقٌ وَمَنْحَرٌ » .

١٩٢٢ — حدثنا ابن كثير أنبأنا سُفْيَانُ عن أبي إسحاق عن مُعَرِّ ابنِ مَيْمُونٍ قال قال مُعَرِّ بنُ الحَطَّابِ « كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يُفِيضُونَ حَتَّى يَرَوْا الشَّمْسَ عَلَى نَبِيرٍ ، فَخَالَفَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَفَعَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ » .

— ابن التين وحد منى من وادى محسر إلى العقبة (في رحالكم) المراد بالرحال المنازل : قال أهل اللغة : رحل الرجل منزله سواء كان من حجر أو مدر أو شعر أو وبر . والحديث سكت عنه المنذرى .

(قال كل عرفة) أى أجزائها ومواضعها ووجوه جبالها (موقوف) أى موضع وقوف للحجج (وكل منى منحَر) أى موضع نحر وذبح للهدايا المتعاقبة بالحج (وكل المزدلفة موقف) أى لوقوف صبيح العيد (وكل فِجَاجٍ مَسَكَةٌ) بكسر الفاء جمع فِج وهو الطريق الواسع (طريق ومنحَر) أى يجوز دخول مكة من جميع طرقها وإن كان الدخول من ثنية كداء أفضل ، ويجوز النحر في جميع نواحيها لأنها من الحرم ، والمقصود نفي الحرج . ذكره الطيبي . ويجوز ذبح جميع الهدايا في أرض الحرم بالاتفاق ، إلا أن منى أفضل لدماء الحج ، ومكة لاسيما المروة لدماء العمرة ، ولعل هذا وجه تخصيصها بالذكر . كذا في المراقبة والحديث سكت عنه المنذرى .

(لا يفيضون) بضم أوله أى لا يدفعون من المزدلفة (على نبير) بفتح المثناة —

٦٦ - باب التعجيل من جمع

١٩٢٣ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا سُفْيَانُ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : « أَنَا يَمِينُ قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْمَزْدَلِفَةِ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ » .

١٩٢٤ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَنبَأَنَا سُفْيَانُ أَخْبَرَنَا سَلَمَةُ بْنُ كَهْمَلٍ مِنَ الْحَسَنِ الْعُرْفِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « قَدَّمْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْمَزْدَلِفَةِ أَغْيَلَةً بَنَى عَبْدُ الْمُطَّلِبِ عَلَى حُرَّاتٍ ، فَجَعَلَ يُلَطِّحُ أَخَاذَنَا

— وكسر الموحدة وسكون التحتية بعدها راء مهملة وهو جبل معروف بمكة ، وهو أعظم جبالها . والحديث فيه مشروعية الدفع من الموقف بالمزدلفة قبل طلوع الشمس عند الإسفار . وقد نقل الطبري الإجماع على أن من لم يقف فيها حتى طلعت الشمس فاته الوقوف .

قال ابن المنذر : وكان الشافعي ، وجمهور أهل العلم يقولون بظاهر هذا الحديث وما ورد في معناه ، وكان مالات يرى أن يدفع قبل الإسفار وهو مردود بالنصوص . كذا في نيل الأوطار : قال المنذري : وأخرجه البخاري والترمذي وابن ماجه .

(باب التعجيل من جمع)

(أنا من قدم) أى قدمه (ليلة المزدلفة) أى إلى منى (فى ضعفه أهله) بفتح تين جمع ضعيف أى من النساء والصبيان . قال الطيبي : يستحب تقديم الضعفة ليلا لئلا يتأذوا بالزحام . انتهى . والحديث أخرجه البخاري والترمذي وابن ماجه . قاله المنذري .

(أغيلة) بدل من الضمير فى قدمنا . قال فى النبل : منصوب على الإختصاص —

وَيَقُولُ : أَبَيْدِي لَا تَرْمُوا الْجُرَّةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ .

قال أبو داود : اللّطعُ الضربُ اللَّيْنُ .

١٩٢٥ — حدثنا عثمانُ بنُ أبي شيبة أخبرنا الوليدُ بنُ عُقبة أخبرنا

حمزةُ الزياتُ عن حبيبٍ عن عطاء عن ابنِ عباسٍ قال « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَدِّمُ ضَعْفَاءَ أَهْلِهِ بِمَكْسٍ وَيَأْمُرُهُمْ — يَعْنِي لَا يَرْمُونَ الْجُرَّةَ — حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » .

— أو على الندب . قال في النهاية : تصغير أغلّة يسكون الفين وكسر اللام : جمع غلام وهو جائز في القياس ، ولم يرد في جمع الغلام أغلّة وإنما ورد غلّة بكسر النون والمراد بالأغلّة الصبيان ، ولذلك صغروهم (على سموات) بضم الحاء المهملة والميم جمع الحمر وحمر جمع لحار (فجعل) النبي صلى الله عليه وسلم (يالطخ) بفتح الياء التعتيية والعطاء المهملة وبعدها حاء مهملة . قال الجوهرى : اللطخ : الضرب اللين على الظهر يبطن الكف انتهى . أى يضرب بيده ضرباً خفيفاً ، وإنما فعل ذلك ملاطفة لهم (أنغاذنا) جمع نغذ (ويقول أبيدنى) بضم الهمزة وفتح الهاء الموحدة وسكون ياء التصغير وبعدها نون مكسورة ثم ياء النسب المشددة ، كذا قال ابن رسلان في شرح السنن . وقال في النهاية : الأبيدنى بوزن الأعمى تصغيراً لابننا بوزن أعمى هو جمع ابن (حتى تطلع الشمس) استدلل بهذا من قال إن وقت رمى جمرة العقبة من بعد طلوع الشمس . قال المفردى : وأخرجه النسائى وابن ماجه . والحسن العرنى بجلى كوفى ثقة واحتج به مسلم واستشهد به البخارى غير أن حديثه عن ابن عباس منقطع . وقال الإمام أحمد بن حنبل : الحسن العرنى لم يسمع من ابن عباس شيئاً . انتهى . والعرنى بضم العين المهملة وفتح الزاء المهملة .

(يقدم ضعفاء أهله) قال محمد في الموطأ : لا بأس أن يقدم الضعفة ويأمرهم —

١٩٢٦ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ هَبْدٍ اللَّهِ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ الصَّحَّاحِ - يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ - عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ هَانِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : « أُرْسِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَمٍّ سَلَمَةَ لَيْسَةَ النَّخَعِ فَرَمَتْ الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ ثُمَّ مَضَتْ فَأَفَاضَتْ وَكَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ الْيَوْمَ الَّذِي

- وبؤكد عليهم أن لا يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهائنا انتهى . وقال القارى : وجوزه الشافعى بعد نصف الليل . وقال العيني : وقد اختلف السلف فى المبيت بالمزدلفة ، فذهب أبو حنيفة وأصحابه والثورى وأحمد وإسحاق وأبو ثور ومحمد بن إدريس فى أحد قوليه إلى وجوب المبيت بها وأنه ليس بركن ، فمن تركه فعليه الدم ؛ وعن الشافعى أنه سنة ، وهو قول مالك . وقال ابن خزيمة : هو ركن . قال المنذرى : وأخرجه النسائى وابن ماجه . وأخرج الترمذى من حديث مقسم عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قدم ضمعة أهله ، وقال : لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس ، وقال حسن صحيح . ويمكن حمل هذه الأحاديث على الاستعجاب جمعا بين السنتين .

(عن هانثة) حديث عائشة أخرجه أيضا الحاكم والبيهقى ورجاله رجال الصحيح (قبل الفجر) هذا مختص بالنساء فلا يصلح للذكور به على جواز الرمى لغيرهن من هذا الوقت لورود الأدلة القاضية بخلاف ذلك ، ولكنه يجوز لمن بعث معهم من الضمعة كالعبيد والصبيان أن يرمى فى وقت رميهم كما سيأتى فى حديث أسماء . وأخرج أحمد من حديث ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث به مع أهله إلى منى يوم النحر فرموا الجمرة مع الفجر (فأفاضت) أى ذهبت لطواف الإفاضة ثم رجعت إلى منى (اليوم الذى) خبر كان أى يوم نوبتها -

يَكُونُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَعْنِي عِنْدَهَا .

— كأنه إشارة إلى سبب استعجالها في الرمي والإفاضة (بمعنى) هو من تفسير أبي داود أو أحد رواته . قال المنذرى : قال البيهقي : وهذا إسناد صحيح لا غبار عليه ، وذكر ذلك عقيب حديث أبي داود .

قال الشافعي : فدل على أن خروجها بعد نصف الليل وقبل الفجر لأن رميها كان قبل الفجر لأنها لا تصلح الصبح بركة إلا وقد رمت قبل الفجر بساعة ، ووافق الشافعي عطاء وطاوس فقالا ترى قبل طلوع الفجر ، وقال مالك وغيره ترمى بعد الفجر ولا يجوز قبل ذلك . انتهى كلام المنذرى . —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم

قال ابن عبد البر : كان الإمام أحمد يدفع حديث أم سلمة هذا ويضعفه ، قال ابن عبد البر : وأجمع المسلمون على أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما رماها ضحى ذلك اليوم ، وقال جابر : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمى الجرة ضحى يوم النحر وحده ، ورمى بعد ذلك بعد زوال الشمس » ، أخرجه مسلم ، وقال أبو داود : اختلفوا في رميها قبل طلوع الشمس ، فمن رماها قبل طلوع الشمس . يجزه ، وعليه الإعادة .

قال ابن عبد البر : وحجته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رماها بعد طلوع الشمس ، فمأرماها قبل طلوع الشمس كان مخالفاً للسنة ، ولزمه إعادتها . قال : زعم ابن المنذر : أنه لا يعلم خلافاً فيمن رماها قبل طلوع الشمس وبعد الفجر أنه يجزئه . قال : ولو علمت أن في ذلك خلافاً لأوجب على فاعل ذلك الإعادة . قال : ولم يعلم قول الثوري ، يعني أنه لا يجوز رميها إلا بعد طلوع الشمس ، وهو قول مجاهد وإبراهيم النخعي . فمقتضى مذهب ابن المنذر : أنه يجب الإعادة على من رماها قبل طلوع الشمس ، وحديث ابن عباس صريح في توقيتها بطلوع الشمس ، وفعله صلى الله عليه وسلم متفق عليه بين الأمة ، فهذا فعله وهذا قوله ، وحديث أم سلمة قد أنكره الإمام أحمد وضعفه .

١٩٢٧ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ
أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَخْبَرَنِي نُجَيْدٌ عَنْ أَسْمَاءَ «أَنَّهَا رَمَتِ الْجُرَّةَ . قُلْتُ : إِنَّا [إِنَّمَا]
رَمَيْنَا الْجُرَّةَ بِلَيْلٍ . قَالَتْ : إِنَّا كُنَّا نَصْنَعُ هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . »

— (نَجْدٍ) بِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْإِخْبَارِ (أَنَّهَا رَمَتِ الْجُرَّةَ) هَذِهِ جُمْلَةٌ مُجْمَلَةٌ فَسَرَّهَا
ذَلِكَ النَّجْدِيُّ عَنْ أَسْمَاءَ بِقَوْلِهِ (قُلْتُ) الْقَائِلُ ذَلِكَ النَّجْدِيُّ (قَالَتْ) أَسْمَاءُ (إِنَّا كُنَّا
نَصْنَعُ هَذَا) وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ عَنْ أَسْمَاءَ
أَنَّهَا نَزَلَتْ لَيْلَةَ جَمْعٍ عِنْدَ الْمَزْدَلِفَةِ فَقَامَتْ تَصَلِّيَ فَصَلَّتْ سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ يَا بَنِي هَلْ
غَابَ الْقَمَرُ ؟ قُلْتُ لَا ، فَصَلَّتْ سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ يَا بَنِي هَلْ غَابَ الْقَمَرُ ؟ قُلْتُ لَا ،
فَصَلَّتْ سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ يَا بَنِي هَلْ غَابَ الْقَمَرُ ؟ قُلْتُ نَعَمْ قَالَتْ فَارْتَحِلُوا فَارْتَحِلْنَا —

== وقال مالك : لم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أَرُخِصَ لِأَحَدٍ فِي الرَّمْيِ
قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ .

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

والحديث الذي أشار إليه هو ما في الصحيحين عن عبد الله مولى أسماء أنها
نزلت ليلة جمع عند المزدلفة ، فقامت تصلي . فصلت ساعة ، ثم قالت : يا بني ، هل
غاب القمر ؟ قلت : نعم ، قالت . فارتحلوا ، فارتحلنا ، فضينا حتى رمت الجرّة ، ثم
رجعت ، فصلت الصبح في منزلها ، فقلت لها : يا هنتاه ، ما أَرَانَا إِلَّا قَدْ غَلَسْنَا ؟
قالت : يا بني ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن للظن — وفي لفظ لمسلم — :
لظنّه . وليس في هذا دليل على جواز رميها بعد نصف الليل ، فإن القمر يتأخر في
الليلة العاشرة إلى قبيل الفجر ، وقد ذهبت أسماء بعد غيابها من مزدلفة إلى منى ، فلعلها
وصلت مع الفجر أو بعده ، فهي واقعة عين ، ومع هذا فهي رخصة للظن ، وإن
دلت على تقدم الرمي ، فإنما تدل على الرمي بعد طلوع الفجر ، وهذا قول أحمد في
رواية ، واختيار ابن المنذر ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأصحابهما .

١٩٢٨ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَنبَأَنَا [حدثنا] سُفْيَانُ حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : « أَقَاضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَرْمُوا بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ فَأَوْضَعَ فِي وَادِي مُحَسَّرٍ » .

— ومضينا حتى رمت الجرة ثم رجعت فصلت الصبح في منزلها فقلت لها يا هنتاه ما أرانا إلا قد غلسنا ، قالت : يا بني إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن للظعن انتهى . وفي هذا الحديث دليل على أنه يجوز للنساء الرمي لجرة العقبة في النصف الأخير من الليل . واستدل به بعضهم على إسقاط المرور بالشعر عن الظعينة . ولا دلالة فيه على ذلك ، لأن غاية ما فيه السكوت عن المرور بالشعر ، وقد ثبت في صحيح البخاري وغيره عن ابن عمر أنه كان يقدم ضعفة أهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة ليليل ثم يقدمون منى لصلاة الفجر ويرمون . قاله الشوكاني . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وقال فيسه عن عطاء أن مولى لأسماء أخبره . وأخرج البخاري ومسلم معناه أتم منه من رواية عبد الله مولى أسماء عنها . — (بمثل حصى الخذف) أى بقدره في الصغر وتقدم تفسيره (فأوضع) أى أسرع السير بإبله ، يقال : وضع البعير وأوضعه راكبه : أى أسرع به السير (وادى محسر) اسم فاعل من التحسير . قال الأزرقى وهو خمسمائة ذراع وخمسة وأربعون ذراعاً ، وإنما شرع الإسراع فيه ، لأن العرب كانوا يقفون فيه ، ويذكرون مفاخر آبائهم ، فاستحب الشارع مخالفتهم . والحديث فيه دليل على مشروعية الإسراع بالمشى في وادى محسر . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه .

٦٧ - باب يوم الحج الأكبر

١٩٣٩ - حدثنا مؤمل بن الفضل أخبرنا الوليد أخبرنا هشام - يعني ابن الغار - أخبرنا نافع عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف يوم النحر بين الجمرات في الحجّة التي حجّ فقال : أي يوم هذا ؟ قالوا : يوم النحر . قال : هذا يوم الحج الأكبر . »

(باب يوم الحج الأكبر)

اختلفوا فيه على خمسة أقوال ، قيل هو يوم النحر ، وقيل هو يوم عرفة ، وقيل هو أيام الحج كلها كقولهم يوم الجبل ويوم صفين ونحوه ، وقيل الأكبر القران والأصغر الإفراد ، وقيل هو حجّ أبي بكر الصديق رضى الله عنه ذكره القسطلاني (قال هذا يوم الحج الأكبر) قال تعالى : ﴿ وأذان من الله ورسوله إلى الناس ﴾ أي لإعلام (يوم الحج الأكبر أن الله برىء من المشركين ورسوله) قال البيضاوى : أي يوم العيد لأن فيه تمام الحج معظم أفعاله ولأن الإعلام كان فيه . ووصف الحج بالأكبر لأن العمرة الحج الأصغر أو لأن المراد بالحج ما يقع في ذلك اليوم من أفعاله فإنه أكبر من باقي الأعمال كذا في المراقبة . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه والبخارى تعليقا .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله : والقرآن قد صرح بأن الأذان يوم الحج الأكبر ، ولا خلاف أن النداء بذلك إنما وقع يوم النحر يعني ، فهذا دليل قاطع على أن يوم الحج الأكبر يوم النحر . وذهب عمر بن الخطاب وابنه عبد الله والشافعى إلى أنه يوم عرفة . وقيل : أيام الحج كلها ، فعبر عن الأيام باليوم ، كما قالوا : يوم الجمل ، ويوم صفين ، قاله الثوري . والصواب القول الأول .

١٩٣٠ - حدثنا محمد بن يحيى بن فارس أن الحكم بن نافع
 حدثهم أنبأنا [حدثنا] شبيب عن الزهري حدثني حميد بن عبد الرحمن
 أن أبا هريرة قال « بعثني أبو بكر في من يؤذن يوم الفجر يعني أن
 لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان، ويوم الحج الأكبر
 يوم النحر، والحج الأكبر الحج » .

- (بعثني أبو بكر) سنة تسع من الهجرة ليحج بالناس (في) جملة رهب
 (من يؤذن) من التأذين أو الإيذان بمعنى الإعلام (يوم النحر) ظرف لقوله
 بعثني (لا يحج بعد العام) أي بعد هذا العام (مشرك) قال النووي : موافق
 لقول الله تعالى : ﴿ إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم
 هذا ﴾ والمراد بالمسجد الحرام هنا الحرم كله فلا يمكن مشرك من دخول الحرم
 بحال حتى لو جاء في رسالة أو أمر مهم لا يمكن من الدخول ولو دخل خفية
 ومرض ومات نبش وأخرج من الحرم (ولا يطوف بالبيت عريان) هذا إبطال
 لما كانت الجاهلية عليه من الطواف بالبيت عراة . واستدل به أصحاب الشافعي
 وغيرهم على أن الطواف يشترط له ستر العورة . قال المنذرى : وأخرجه البخاري
 ومسلم . وفي حديث البخاري ويوم الحج الأكبر يوم النحر ، وإنما قيل
 الأكبر من أجل قول الناس الحج الأصغر . وذكر البخاري ومسلم أن حميد بن
 عبد الرحمن كان يقول : يوم النحر يوم الحج الأكبر من أجل حديث أبي
 هريرة انتهى .

٦٨ - باب الأشهر الحرم

١٩٣١ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ فِي حَجَّتِهِ فَقَالَ : إِنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ

(باب الأشهر الحرم)

(إن الزمان قد استدار كهيئته) أى دار على الترتيب الذى اختاره الله تعالى ووضعه يوم خلق السماوات والأرض ، وهو أن يكون كل عام اثني عشر شهراً وكل شهر ما بين تسعة وعشرين إلى ثلاثين يوماً ، وكانت العرب فى جاهليتهم يغيروا ذلك فجعلوا عاماً اثني عشر شهراً وهاماً ثلاثة عشر ، فإنهم كانوا ينسئون الحج فى كل عامين من شهر إلى شهر آخر بعهده ، ويعملون الشهر الذى أنسأوه ملغى ، فتصير تلك السنة ثلاثة عشر وتبدل أشهرها فيعملون الأشهر الحرم ويحرمون غيرها ، فأبطل الله تعالى ذلك وقرره على مداره الأسمى . فالسنة التى حج فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع هى السنة التى وصل ذو الحجة إلى موضعه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن الزمان قد استدار يعنى أمر الله تعالى أن يكون ذو الحجة فى هذا الوقت فاحفظوه ، واجعلوا الحج فى هذا الوقت ، ولا تبدلوا شهراً بشهر كمادة أهل الجاهلية . كذا فى شرح المشكاة .

وقال الإمام الحافظ الخطاى فى المعالم : معنى هذا الكلام أن العرب فى الجاهلية كانت قد بدلت أشهر الحرام وقدمت وأخرت أوقاتها من أجل النسيء الذى كانوا يفعلونه وهو ما ذكر الله سبحانه فى كتابه فقال : ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يَحْلِلُونَ غَافِلِينَ وَمِنْهُنَّ عَامَةٌ ﴾ الآية ومعنى —

شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ: ثَلَاثُ مَقَوِّلِيَّاتٍ ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحَرَّمِ وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ .

— النسيء تأخير رجب إلى شعبان والحرم إلى صفر ، وأصله مأخوذ من نسات الشيء إذا أخرته ، ومنه النسيئة في البيع ، وكان من جملة ما يعتقدونه من الدين تعظيم هذه الأشهر الحرم وكانوا يتحرجون فيها عن القتال وسفك الدماء ويأمن بعضهم بعضاً إلى أن تنفصر هذه الأشهر ويخرجوا إلى أشهر الحل ، فكان أكثرهم يتعمسكون بذلك فلا يستحلون القتال فيها ، وكان قبائل منهم يستبيحونها فإذا قاتلوا في شهر حرام حرموا مكانه شهراً آخر من أشهر الحل فيقولون نسانا الشهر ، واستمر ذلك بهم حتى اختلط ذلك عليهم وخرج حسابه من أيديهم فسكانوا ربما يحجون في بعض السنن في شهر ويحجون من قابل في شهر غيره إلى أن كان العام الذي حج فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فصادف حجهم شهر الحجة المشرع وهو ذو الحجة فوقف بعرفة اليوم التاسع منه ، ثم خطبهم نأعلمهم أن أشهر الحجة قد تفسدت باستدارة الزمان ، وعاد الأمر إلى الأصل الذي وضع الله حساب الأشهر عليه يوم خلق السماوات والأرض ، وأمرهم بالمحافظة عليه لئلا يتبدل أو يتغير فيما يستأنف من الأيام . فهذا تفسيره ومعناه انتهى كلامه (السنة اثنا عشر) جملة مستأنفة مبينة للجملة الأولى . قاله الطيبي (منها أربعة حرم) قال تعالى : ﴿ فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ أي بهتك حرمتها وارتكاب حرامها ، والجمهور على أن حرمة المقاتلة فيها منسوخة ، ويؤيد النسخ ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حاصر الطائف وغزا هوازن بحنين في شوال وذى القعدة (ثلاث) أي ليالي (مقوالبات) أي مقتابعات اعتبر ابتداء الشهر من الليالي فحذفت الغاء قاله الطيبي (ورجب مضر) إنما أضاف الشهر إلى مضر لأنها تشدد في تحريم رجب ، وتحافظ على ذلك أشد من محافظة سائر —

١٩٣٢ - حدثنا محمد بن يحيى بن فياض أخبرنا عبد الوهاب
أخبرنا أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن ابن أبي بكرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم بمعناه .

— العرب ، فأضيف الشهر إليهم بهذا المعنى (الذى بين جمادى وشعبان) فقد
يحتمل أن يكون ذلك على معنى تأكيد البيان كما قال في أسنان الصدقة . فإذا لم
يكن ابنة نخاض فابن لبون ذكر ، ومعلوم أن ابن اللبون لا يكون إلا ذكراً ،
ويحتمل أن يكون إنما قال ذلك من أجل أنهم قد كانوا نسوا رجلاً وحولوه
عن موضعه وسموا به بعض الشهور الآخر ، ففعلوه اسمه ، فبين لهم أن رجلاً هذا
الشهر الذى بين جمادى وشعبان لا ما كانوا يسمونه رجلاً على حساب النسب .
قاله الخطاطى : والحديث سكت عنه المنذرى .

(عن ابن أبي بكرة) إثبات واسطة ابن أبي بكرة في هذا الحديث ، أى
حديث محمد بن يحيى بن فياض صحيح . قال المزى في الأطراف : حديث أن
النبي صلى الله عليه وسلم خطب في حجته فقال : إن الزمان قد استدار الحديث
أخرجه أبو داود في الحج عن محمد بن يحيى بن فياض عن عبد الوهاب الثقفى عن
أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن ابن أبي بكرة عن أبيه به ، ورواه
إسماعيل بن علية عن أيوب عن محمد بن سيرين عن ابن أبي بكرة وسيأتى انتهى .
وقال المنذرى : محمد بن سيرين عن ابن أبي بكرة هو عبد الرحمن عن ابن أبي بكرة
انتهى . وأما زيادة ابن أبي بكرة بين محمد وأبي بكرة في حديث مسدد عن
إسماعيل عن أيوب عن محمد المتقدم فقد وجدت في بعض نسخ السنن دون بعض
والصحيح إسقاط هذه الزيادة في حديث مسدد . وهكذا بحذف إسقاط واسطة
ابن أبي بكرة في تحفة الأشراف في ترجمة مسدد عن إسماعيل بن علية عن أيوب
عن محمد بن سيرين عن ابن أبي بكرة .

قال أبو داود : وسماء ابن عون قال عن عبد الرحمن بن أبي بكرة
عن أبي بكرة في هذا الحديث .

٦٩ - باب من لم يدرك عرفة

١٩٣٣ - حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سفيان حدثني يسكين بن عطاء
عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو
بعرفة ، فجاء ناس أو نفر من أهل نجد ، فأمرُوا رجلاً فنَادَى رسول الله
صلى الله عليه وسلم كيف الحج ؟ فأمر رجلاً فنَادَى : الحج الحج يوم عرفة من
جاء قبل صلاة الصبح من ليلة جمع فتَمَّ حَجُّهُ ، أَيَّامُ نِيَّ ثَلَاثَةٌ فَمَنْ تَعَجَّلَ

— وقال المنذرى : محمد هو ابن سيرين عن أبي بكرة هكذا في النسختين من
المنذرى (وسماء ابن عون) حديث ابن عون رواه البخارى في كتاب العلم عن
مسدد عن بشر بن الفضل عن ابن عون عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن
أبي بكرة ، وأخرجه مسلم في الديات من طريق حماد بن مسعدة عن ابن عون .
قاله المزى في الأطراف . قال المنذرى : وحديث محمد بن سيرين عن ابن أبي بكرة
عن أبيه أخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه مضعفاً ومطولاً .

(باب من لم يدرك عرفة)

(عن عبد الرحمن بن يعمر) غير منصرف وهو بفتح الياء تحتها نقطتان
وفتح الميم ويضم (الديلي) بكسر الدال وسكون التحتانية (فنَادَى) ذلك الرجل
(رسول الله) مفعول نادى (فأمر) النبي صلى الله عليه وسلم (فنَادَى) المأدَى
بأمر النبي صلى الله عليه وسلم (الحج الحج يوم عرفة) قال الشيخ هز الدين بن
عبد السلام : تقديره إدراك الحج وقوف عرفة . وفي المراجعة : أى ملاك الحج
ومعظم أركانه وقوف عرفة لأنه يفوت بفواته (من جاء قبل صلاة الصبح) فيه —

فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ . قَالَ : ثُمَّ أَرَدَفَ رَجُلًا حَافَهُ فَجَعَلَ يُكَادِي بِذَلِكَ .

— رد على من زعم أن الوقوف يفوت بفروب الشمس يوم عرفة ، ومن زعم أن وقته يمتد إلى ما بعد الفجر إلى طلوع الشمس (من ليلة جمع) أى ولو من ليلة المزدلفة وهى العيد ، ولغظ الترمذى : الحج عرفة من أدرك عرفة ليلته جمع قبل طلوع النحر (فتم حجه) أى لم يفته وأمن من الفساد إذا لم يجمع قبل الوقوف ، وأما إذا فاتته الوقوف حتى أدركه الفجر وجب عليه أن يتحلل بأفعال العمرة ويحرم عليه استدامة إحرامه إلى قابل كما نقل الإجماع فى ذلك إلا رواية عن مالك فإن استخدام إحرامه إلى قابل لم يجزئه الحج (أيام منى ثلاثة) مرفوع على الابتداء وخبره قوله ثلاثة وهى الأيام المعدودات وأيام التشريق وأيام رمى الجمار ، وهى الثلاثة التى بعد يوم النحر وليس يوم النحر منها لإجماع الناس على أنه لا يجوز النحر يوم ثانى النحر ، ولو كان يوم النحر من الثلاث لجاز أن ينفر من شاء فى ثانيه . قاله الشوكانى (فمن تعجل) أى استعجل بالنفر أى الخروج من منى (فى يومين) أى اليومين الأخيرين من أيام التشريق فنفر فى اليوم الثانى منها بعد رمى جماره (فلا إثم عليه) بالتمجيل (ومن تأخر) عن النفر فى اليوم الثانى من أيام التشريق إلى اليوم الثالث حتى بات ليلة الثالث ورمى يوم الثالث جماره . وقيل المعنى ومن تأخر عن الثالث إلى الرابع ولم ينفر مع العامة . قاله الشوكانى . وسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ورمى اليوم الثالث ولادم عليه . وتعجل جاء لازماً ومتعمدا وهذا لازم لمقابلة قوله ومن تأخر (فلا إثم عليه) وهو أفضل لكون العمل فيه أكمل لعمله صلى الله عليه وسلم وقد ذكر أهل التفسير أن أهل الجاهلية كانوا فتيحين أحدهما ترى للمتعمل آتماً وأخرى ترى المتأخر آتماً ، فورد التنزيل بنفى الحرج عنهما ودل فله عليه الصلاة والسلام على بيان الأفضل منهما كذا —

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مِهْرَانُ عَنْ سُفْيَانَ قَالَ : الْحَجُّ الْحَجُّ مَرَّتَيْنِ . وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ سُفْيَانَ قَالَ الْحَجُّ مَرَّةً .

١٩٣٤ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا عَامِرٌ أَخْبَرَنِي عُرْوَةَ بْنُ مُضَرَّسٍ الطَّسَائِيُّ قَالَ : « أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَوْقِفِ - يَعْنِي يَجْمَعُ قُلْتُ : جِئْتُ بِأَرْسُولِ اللَّهِ مِنْ جَبَلٍ [جَبَلِ] طَى أَكَلْتُ مَعَايِقِي وَأَنْعَمْتُ نَفْسِي وَاللَّهُ مَا تَرَكْتُ مِنْ حَبَلٍ [جَبَلِ] إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ أَذْرَكَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةَ ، وَأَتَى عَرَفَاتٍ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَفَضَى تَفَضُّهُ » .

فِي الْمِرْقَاةِ . وَقَالَ الزُّرْقَانِيُّ فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ ، أَيَّامُ التَّشْرِيقِ هِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ يَوْمِ الذِّكْرِ أَوَّلُهَا الْيَوْمُ الْحَادِي عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنِ وَعَطَاءٍ وَبِجَاهِدٍ وَقَتَادَةَ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقِيلَ إِنَّ الْأَيَّامَ الْمَعْدُودَاتِ يَوْمَ النَّحْرِ وَيَوْمَانِ بَعْدَهُ ، وَهُوَ قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَيْضًا وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ ابْنَ مَاجِهِ . وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَذَكَرَ أَنَّ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ قَالَ وَهَذَا أَجُودُ حَدِيثٍ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ .

(ابْنُ مُضَرَّسٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ ثُمَّ سِينٍ مَهْمَلَةٍ (بِجَمْعٍ) أَيْ بِالْمُزْدَلِفَةِ (مِنْ جَبَلِ طَى) هُمَا جَبَلٌ سَلَمَى وَجَبَلٌ أَجَا . قَالَهُ الْمُنْذَرِيُّ : وَطَى بِفَتْحِ الطَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ (أَكَلْتُ مَعَايِقِي) —

قَالَ الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ بْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ :

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ : عُرْوَةُ بْنُ مُضَرَّسٍ لَمْ يَرَوْهُ غَيْرَ الشَّعْبِيِّ .

— أى أعيت ذاتى (من حبل) بفتح الحاء المهملة وإسكان الموحدة أحد حبال
الزمل وهو ما اجتمع فاستطال وارتفع . قاله الجوهري (هذه الصلاة) يعنى صلاة
الفجر بمزدلفة . قال الخطابى . وظاهر قوله من أدرك معنا هذه الصلاة شرط
لا يصح إلا بشهوده جميعاً . وقد قال به غير واحد من أعيان أهل العلم قال
علامة والشعبي والنخعي : إذا فاته جميع ولم يقف به فقد فات الحج ويحمل إحرامه
عمرة ، ومن تابعهم على ذلك أبو عبد الرحمن الشافعى ، وإليه ذهب ابن خزيمة
وابن جرير الطبري واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ فاذكروا الله عند المشعر الحرام ﴾
وهذا نص والأمر على الوجوب فتركه لا يجوز بوجه . وقال أكثر الفقهاء إن
فاته المبيت بالمزدلفة والوقوف بها أجزاء وعليه دم انتهى كلامه (ليلاً أو نهاراً)
تمسك بهذا أحمد بن حنبل فقال وقت الوقوف لا يختص بما بعد الزوال بل وقته
ما بين طلوع الفجر يوم هرفة وطلوعه يوم العيد لأن لفظ الليل والنهار مطلقان
وأجاب الجمهور عن الحديث بأن المراد بالنهار ما بعد الزوال بدليل أنه صلى الله
عليه وسلم والخلفاء الراشدين بعده لم يقفوا إلا بعد الزوال ولم ينقل عن أحد أنه
وقف قبله فسكانهم جعلوا هذا الفعل مقيداً لذلك المطلق (فقد تم حجه) فاعل
تم . قال الخطابى : يريد به معظم الحج وهو الوقوف لأنه هو الذى يخاف عليه
الفوات فأما طواف الزيارة فلا يخشى فواته وهذا كقوله « الحج هرفة » أى
معظم الحج هو الوقوف (وقضى) ذلك الحاج (تفته) مفعول قضى قيل المراد
به أنه أتى بما عليه من المناسك ، والمشهور أن التفث لما يصنعه المحرم عند حله
من تقصير شعر أو حلقه وحلق العانة وتنف الإبط وغيره من خصال الفطرة ،
ويدخل فى ضمن ذلك نحر البدن وقضاء جميع المناسك لأنه لا يقضى التفث ،
إلا بعد ذلك . وأصل التفث الوسخ والقذر .

قال الخطابى : فى هذا الحديث من الفقه أن من وقف بعرفات وقفة بعد —

— الزوال من يوم عرفة إلى أن يطلع الفجر من يوم الفجر فقد أدرك الحج وقال أصحاب مالك : النهار تبع الليل في الوقوف فمن لم يقف بعرفة حتى تغرب الشمس فقد فاتته الحج وعليه حج من قابل . وروى عن الحسن أنه قال عليه هدى من الإبل وحجة تامة ، وقال أكثر الفقهاء : من صدر يوم عرفة قبل غروب الشمس فمليه دم وحجة تامة ، كذلك قال عطاء وسفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه ، وهو قول الشافعي وأحمد بن حنبل . وقال مالك والشافعي : فمن دفع من عرفة قبل غروب الشمس ثم رجع إليها قبل طلوع الفجر فلا شيء عليه . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا رجع بعد غروب الشمس ووقف لم يسقط عنه الدم . انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذي : حسن صحيح . هذا آخر كلامه . قال علي بن المديني : عروة بن مضر لم يرو عنه الشعبي انتهى كلامه .

قلت : عامر هو الشعبي وهو يقول أخبرني عروة بن المضر فسكيف يقال عروة بن مضر لم يرو عنه الشعبي . والحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم والدارقطني وصححه الحاكم والدارقطني والقاضي أبو بكر بن العربي على شرطهما كذا في الشرح

٧٠ — باب النزول بمضى

١٩٣٥ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا معمر عن حميد الأعرج عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عبد الرحمن بن معاذ عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خُطِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّاسَ بِمِثْقَلِ ذَرَّةٍ ، فَقَالَ : لِيَنْزِلَ الْمُهَاجِرُونَ هَهُنَا ، وَأُشَارَ إِلَى مِثْمَنَةِ الْقَبِيلَةِ ، وَالْأَنْصَارُ هَهُنَا ، وَأُشَارَ إِلَى مِثْمَنَةِ الْقَبِيلَةِ ، ثُمَّ لِيَنْزِلَ النَّاسُ حَوْلَهُمْ » .

(باب النزول بمضى)

(ونزلهم) من التنزيل (وأشار) النبي صلى الله عليه وسلم (إلى ميمنة القبلة) أى جانب اليمين من القبلة (إلى ميسرة القبلة) أى جانب اليسار من القبلة بحيث لو وقفت فى منى مولياً ظهرك إلى منى ، وجعلت القبلة تلقاء وجهك فأى مكان وقع جانبك اليمين فهو يمين القبلة ، وما كان جانبك اليسار فهو يسار القبلة (ثم لينزل الناس حولهم) أى حول المهاجرين والأنصار . وهذا المعنى يفهم من لفظ الحديث لسكن حديث عبد الرحمن بن معاذ الآتى فى باب ما يذكر الإمام فى خطبته يفسر هذا الحديث تفسيراً واضحاً لا يبقى فيه خفاء . فالعنى أشار إلى ميمنة القبلة ، أى إلى مقدم مسجد منى ، وأشار إلى ميسرة القبلة أى إلى وراء مسجد منى ، وهذا المعنى هو المتعين . والحديث سكت عنه المنذرى .

٧١ - باب أى يوم يخطب بمنى

١٩٣٦ - حدثنا محمد بن القلاء أخبرنا ابن المبارك عن إبراهيم بن نافع عن ابن أبي نجيح عن أبيه عن رجلين من بني بكر قالاً « رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب بين أوستر التشریق ونحن عند راحلتِهِ وَهِيَ خُطْبَةُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم التى خُطِبَ بِمَنِى » .

١٩٣٧ - حدثنا محمد بن بشير أخبرنا أبو عاصم أخبرنا ربيعة بن عبد الرحمن بن حصين [حصن] حدثني جدتي سراء بنت نهبان - وكانت ربة بيت في الجاهلية - قالت « خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم

(باب أى يوم يخطب بمنى)

(عن رجلين من بني بكر) والحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى والحاظ في التلخيص ورجاله رجال الصحيح (يخطب بين) أى فى (أوسط أيام التشریق) هو اليوم الثانى من أيام التشریق (وهى) أى خطبته صلى الله عليه وسلم فى ثانى عشر ذى الحجة (التي خطب بمنى) يوم النحر عاشر ذى الحجة ، فالخطبتان فى يوم النحر وفى ثالث النحر متحدتان فى المعنى ، وهو تعليم أحكام المناسك وغير ذلك ، وسيجىء بيان أنه كم يستحب من الخطب فى الحج فى آخر أبواب الخطب .

(سراء) بفتح السين المهملة وتشديد الراء والمد وقيل القعر (بنت نهبان) الغنوية صحابية لها حديث واحد . قاله صاحب التقریب : والحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى وقال فى مجمع الزوائد : رجاله ثقات (وكانت ربة بيت) أى -

يَوْمَ الرُّؤُوسِ فَقَالَ : أَيْ يَوْمٍ هَذَا ؟ قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ : أَلَيْسَ
أَوْسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَكَذَلِكَ قَالَ عُمَرُ ابْنُ حُرَيْرَةَ الرَّقَاشِيُّ « أَنَّهُ خَطَبَ أَوْسَطَ
أَيَّامِ التَّشْرِيقِ » .

— صاحبة بيت يكون فيه الأصنام (يوم الرؤوس) بضم الراء والمهمزة بعدها ، وهو
اليوم الثاني من أيام التشريق ، سمي بذلك لأنهم كانوا يأكلون فيه رؤوس
الأضاحي . قال إمام الفن جاد الله الزنجشري في أساس البلاغة : أهل مكة
يسمون يوم القر يوم الرؤوس لأنهم يأكلون فيه رؤوس الأضاحي انتهى .
وهذا من ألفاظ المجاز ولذا لم يذكره أصحاب اللغة كصاحب المصباح والقاموس
واللسان وغيرهم .

وأما يوم القر فقال في المصباح قيل اليوم الأول من أيام التشريق يوم القر
لأن الناس يقرّون في منى (أى يوم هذا) سأل عنه وهو عالم به لتسكون الخطبة
أوقع في قلوبهم وأثبت (الله ورسوله أعلم) هذا من حسن الأدب في الجواب
للأكابر والاعتراف بالجهل ، ولعلمهم قالوا ذلك لأنهم ظنوا أنه سيمسّيه بغير
اسمه كما وقع في حديث أبي بكر (عم أبي حرة) بضم الحاء المهملة وتشديد الراء ،
واسم أبي حرة حنيفة . وقيل حكيم (الرقاشي) بفتح الراء وتخفيف القاف وبعد
الألف شين معجمة .

٧٢ - باب من قال خطب يوم النحر

١٩٣٨ - حدثنا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ

أَخْبَرَنَا عِكْرَمَةُ حَدَّثَنِي الْهَرَمِيُّ بْنُ زِيَادٍ الْبَاهِلِيُّ قَالَ « رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ عَلَى نَاقَتِهِ الْعُضْبَاءَ يَوْمَ الْأَضْحَى بِعَنَى » .

١٩٣٩ - حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ - يَعْنِي ابْنَ الْفَضْلِ الْحَرَّانِيَّ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ

أَخْبَرَنَا ابْنُ جَابِرٍ أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ عَامِرٍ الْكَلَابِيُّ سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ يَقُولُ « سَمِعْتُ خُطْبَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَنَى يَوْمَ النَّحْرِ » .

(باب من قال خطب يوم النحر)

(العضباء) هي مقطوعة الأذن . قال الأصمعي : كل قطع في الأذن جددع ، فإن جاوز الربع فهي عضباء . وقال أبو عبيد : إن العضباء التي قطع نصف أذنها فما فوق . وقال الخليل : هي مشموقة الأذن . قال الحرابي : الحديث يدل على أن العضباء اسم لها وإن كانت عضباء الأذن فقد جعل اسمها هذا (يوم الأضحية) يعني وهذه هي الخطبة الثالثة بعد صلاة الظهر فعملها ليعلم الناس بها المبيت والرمي في أيام التشريق وغير ذلك مما بين أيديهم كذا في نيل الأوطار . قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

(بمعنى يوم النحر) فيه دليل واضح على مشروعية الخطبة في يوم النحر ، والحديث سكنت عنه المنذرى ورجال إسناده فمقتات .

٧٣ — باب أى وقت يخطب يوم النحر

١٩٤٠ — حدثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الدَّمَشَقِيُّ أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ
 مِنْ هِلَالِ بْنِ عَامِرٍ الْمُزَنِيُّ حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ سَعْدٍ الْمُزَنِيُّ قَالَ : « رَأَيْتُ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ بِمِنَى حِينَ ارْتَفَعَ الضُّحَى عَلَى
 بَقْعَةِ شَهْبَاءَ وَعَلَى رَضَى اللَّهِ عَنْهُ يُعَبِّرُ عَنْهُ وَالنَّاسُ بَيْنَ قَائِمٍ وَقَاعِدٍ » .

(باب أى وقت يخطب يوم النحر)

(رافع بن عمرو المزني) نسبة إلى قبيلة مزينة بضم الميم وفتح الزاي (يخطب
 الناس بمنى) أى أول النحر بقرينة قوله (حين ارتفع الضحى على بقعة شهباء)
 أى بيضاء يحاطها قاييل سواد . ولا يتنافيه حديث قدامة : رأيت النبي صلى الله
 عليه وسلم يرى الجرة يوم النحر على ناقه شهباء (وعلى رضى الله عنه يعبر عنه)
 من التعبير أى يبالغ حديثه من هو بعيد من النبي صلى الله عليه وسلم ، فهو ورضى
 الله عنه وقف حيث يبالغه صوت النبي صلى الله عليه وسلم ويفهمه فيبلغه للناس
 ويفهمهم من غير زيادة ونقصان (والناس بين قائم وقاعد) أى بعضهم قاعدون
 وبعضهم قائمون وهم كثيرون حيث بلغوا مائة ألف وثلاثين ألفاً . كذا فى المرفأة
 واعلم أن حديث الهرماس بن زياد وأبى أمامة وغيره يدل على مشروعية
 الخطبة فى يوم النحر وهو يرد على من زعم أن يوم النحر لا خطبة فيه للحاج وأن
 هذه الأحاديث إنما هو من قبيل الوصايا العامة لا أنه خطبة من شعار الحج .
 ووجه الرد أن الرواة سموها خطبة كما سموا التى وقعت بمرفات خطبة وقد
 اتفق على مشروعية الخطبة بمرفات ولا دليل على ذلك إلا ما روى عنه صلى الله
 عليه وسلم أنه خطب بمرفات . والقائلون بعدم مشروعية الخطبة يوم النحر هم
 المالكية والحنفية . وقالوا خطب الحج سابع ذى الحجة ويوم حرفة وثانى يوم —

— النحر ووافقهم الشافعي إلا أنه قال بدل ثاني النحر ثالثه وزاد خطبة رابعة وهي يوم النحر قال وبالناس إليها حاجة ليعلموا أعمال ذلك اليوم من الرمي والذبح والخلق والطواف واستدل بالأحاديث الواردة في ذلك .

وتعقبه الطحاوي : بأن الخطبة المذكورة يوم النحر ليست من معاملات الحج لأنه لم يذكر فيها شيئاً من أعمال الحج وإنما ذكر وصايا عامة . قال ولم يقل أحد أنه علمهم فيها شيئاً مما يتعلق بالحج يوم النحر فعرفنا أنها لم تقصد لأجل الحج . وقال ابن القصار : إنما فعل ذلك من أجل تبليغ ما ذكره لكثرة الجمع الذي اجتمع من أقاصي الدنيا فظن الذي رآه أنه خطب قال وأما ما ذكره الشافعي أن بالناس حاجة إلى تعاليمهم أسباب التحال المذكورة فليس بمتعين ، لأن الإمام يمكنه أن يعلمهم إياها بمكة أو يوم عرفة انتهى .

وأجيب بأنه صلى الله عليه وسلم نبه في الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر وعلى تعظيم عشر ذي الحجة وعلى تعظيم بلد الحرام ، وقد جزم الصحابة بتسميتها خطبة فلا تلتفت إلى تأويل غيرهم . وما ذكره من إمكان تعليم ما ذكره — يوم عرفة بعكر عليه كونه يرى شروعية الخطبة ثاني يوم النحر ، وكان يمكن أن يعلموا يوم التروية جميع ما يأتي بعده من أعمال الحج ، لكن لما كان في كل يوم أعمال ليست في غيره شرع تجديد التعليم بحسب تجدد الأسباب . وأما قول الطحاوي : إنه لم يعلمهم شيئاً من أسباب التحلل فيرده ما عند البخاري من حديث عمرو بن العاص أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم يحط بطن يوم النحر ، وذكر فيه السؤال عن تقديم بعض المفاسك . كذا في النيل . قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

٧٤ - باب ما يذكر الإمام في خطبته بمنى

١٩٤١ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ حُمَيْدِ الْأَعْرَجِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَاذٍ التَّمِيمِيِّ قَالَ : « خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ بِمِنَى فَقَتَحَتْ أَسْمَاعُنَا حَتَّى كُنَّا نَسْمَعُ مَا يَقُولُ وَنَحْنُ فِي مَنَازِلِنَا ، فَطَفِقَ يُعَلِّمُهُمْ مَكَائِسِكُهُمْ حَتَّى بَلَغَ الْجَارَ فَوَضَعَ إصْبَعَيْهِ السَّبَّابَتَيْنِ [السَّبَّابَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ] ثُمَّ قَالَ يَحْصَى الْخَلْذُفِ [الْخَلْذُفِ]

(باب ما يذكر الإمام في خطبته بمنى)

(ونحن بمنى) أيام منى أربعة أيام يوم النحر وثلاثة أيام بعده ، والأحاديث الأخر مصرحة بيوم النحر فيحمل المطلق على المقيّد ويتهين يوم النحر (فتحت أسماعنا) بضم الفاء الثانية وكسر الفوقية بعدها أى اتسع سمع أسماعنا وقوى ، من قولهم قارورة فتحت بضم الفاء والتاء أى واسعة الرأس . قال الكسائى : ليس لها صمام وغلاف ، وهكذا صارت أسماعهم لما سمعوا صوت النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا من بركات صوته إذا سمعه المؤمن قوى سمعه واتسع مسلكه حتى صار يسمع الصوت من الأماكن البعيدة ويسمع الأصوات الخفية (ونحن في منازلنا) فيه دليل على أنهم لم يذهبوا السماع الخطيئة بل وقفوا في رحالمهم وهم يسمعونها ، ولعل هذا كان فيمن له عذر منعه عن الحضور لاستماعها وهو اللاتق بحال الصحابة رضى الله عنهم (فطفق يعلمهم) هذا انتقال من التكلم إلى النبية وهو أسلوب من أساليب البلاغة مستحسن (حتى بلغ الجار) يعنى المكان الذى ترمى فيه الجمار ، والجار هى الحصى الصغار التى يرمى بها الجرات (فوضع إصبعيه السبابتين) زاد فى نسخة لأبى داود : فى أذنيه ، وإنما فعل ذلك ليعلم أن أجمع لصوته فى إسماع خطبته ولهذا كان بلال يضع إصبعيه فى صمخى أذنيه فى الأذان -

ثُمَّ أَمَرَ الْمُهَاجِرِينَ فَنَزَلُوا فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ ، وَأَمَرَ الْأَنْصَارَ فَنَزَلُوا مِنْ وَرَاءِ الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ نَزَلَ النَّاسُ بَعْدَ ذَلِكَ .

— وعلى هذا في الكلام تقديم وتأخير وتقديره فوضع لإصبعيه السبابتين في أذنيه حتى بلغ الجمار (ثم قال) أى رمى . وفيه استعارة القول للفعل وهو كثير في السنة ، والمراد أنه وضع لإحدى السبابتين على الأخرى ليريه أنه يريد حصى الخذف . قاله الشوكاني . وقال في موضع آخر : يحتمل أن يكون المراد بالقول القول النفسى كما قال تعالى ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ ويكون المراد به هنا النية للرمى . قال أبو حيان : وتراكيب القول الست تدل على معنى الخفة والسرعة ، فلم يذا عبر هنا بالقول (بمعنى الخذف) بالحاء المهملة والذال المعجمة ، ويروى بالحاء والذال المعجمتين . قال الشوكاني : والثاني هو الأصوب .

قال الجوهرى في فصل الحاء المهملة : حذفته بالعصا أى رميته بها ، وفي فصل الخاء المعجمة الخذف الحصى الرمى به بالأصابع وقال الأزهرى : حصى الخذف صفار مثل النوى يرمى بها بين إصبعين . قال الشافعى : حصى الخذف أصغر من الأتملة طولا وعرضا ، ومنهم من قال بقدر الباقل . وقال النووى : بقدر النواة وكل هذه المقادير متقاربة لأن الخذف بالمعجمتين لا يكون إلا بالصغير (فى مقدم المسجد) أى مسجد الخيف الذى بنى ، ولعل المراد بالمقدم الجهة (ثم نزل الناس) برفع الناس على أنه فاعل ، وفى نسخة من سنن أبي داود ، ثم نزل بتشديد الزاى كذا فى النهيل . قال المنذرى : وأخرجه النسائى .

٧٥ - باب يبيت بمكة ليالى منى

١٩٤٢ - حدثنا أبو بكر محمد بن خالد الباهلي أخبرنا يحيى بن ابن جرجج حدثني [أخبرني] حريز، أو أبو حريز - الشك من يحيى - أنه سمع عبد الرحمن بن فروخ يسأل ابن عمر قال «إنا نتبايع [نبتاع] بأموال الناس فيأتى أحدنا مكة فيبيت على المال، فقال: أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فبات بمنى وظل» .

(باب يبيت بمكة ليالى منى)

(فبات بمنى وظل) ظل عطف على بات أى بات بمنى وظل بمنى، وظل وبات من الأفعال الفاقصة موضوعتان لاقتران مضمون الجملة بوقتهما. فعنى ظل زيد سائراً كان زيد فى جميع النهار سائراً، فاقترن مضمون الجملة وهو سير زيد بجميع النهار مستغرقاً له. ومعنى بات زيد سائراً كان زيد فى جميع الليل سائراً، فاقترن مضمون الجملة أعنى سير زيد بجميع الليل مستغرقاً له. فعنى قول ابن عمر إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فى جميع الليل والنهار مقباً بمنى أيام منى يعنى أنه لم يبيت بمكة أيام منى أصلاً ليلاً ولا نهاراً، وأما نحن فلم نكن كذلك، فإن منا من كان يبيت بمكة أيام منى لضرورة داعية إلى يتيوته بها مثل حفظ المال وسقاية الحاج، فنحن نتبايع بأموال الناس فيأتى أحدنا مكة أيام منى فيبيت هناك من أجل حفظ المال الذى كفا نتبايع به، كما أن العباس رضى الله عنه يبيت بها من أجل سقايته وفقه الحديث أن للحاج رخصة في يتيوته بمكة أيام منى إذا دعت إليها ضرورة وليست مقصورة على سقاية الحاج بل يعمها وغيرها من الضرورات كذا فى الشرح. وقال فى فقه الودود: يريد ابن عمر أن فعلىكم يخاف السنة ومقتضى حديث العباس الآتى أنه لا إمساة -

١٩٤٣ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا ابن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال « استأذن العباس رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيت بمكة ليالي مئى من أجل سقايته [سقايتِه] فأذن له » .

— في المنذور في ترك المبيت انتهى . قال الخطابي : قد اختلف أهل العلم في المبيت بمكة ليالى منى لحاجة من حفظ مال ونحوه ، فكان ابن عباس يقول لا بأس به إذا كان للرجل متاع بمكة يخشى عليه إن بات بنى . وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا شيء على من كان بمكة أيام منى إذا رمى الجمره وقد أساء . وقال الشافعى : ليست الرخصة في هذا إلا لأهل السقاية ، ومن مذهبه أن فى ليلة درهما وفى ايلتين درهمين وفى ليالى دم . وكان مالك يرى عليه فى ليلة واحدة دماً انتهى . والحديث سكنت عنه المنذرى .

(أن يبيت بمكة ليالى منى من أجل سقايته) أى التى بالمسجد الحرام المملوءة من ماء زمزم المفسدوب الشرب منها عقب طواف الإفاضة وغيره . إذا لم يتيسر الشرب من البئر للخلق الكثير وهى الآن بركة وكانت حياضاً فى يد قصى ، ثم منه لابنه عبد مناف ، ثم منه لابنه هاشم ، ثم منه لابنه عبد المطلب ، ثم منه لابنه العباس ، ثم منه لابنه عبد الله ، ثم منه لابنه على ، وهكذا إلى الآن لهم نواب يقومون بها ، قالوا وهى لآل عباس أبداً (فأذن له) قال بعض العلماء : يجوز لمن هو مشغول بالاستقاء من سقاية العباس لأجل الناس أن يترك المبيت بمنى ليالى منى ويبىء بمكة ولئن له عذر شديد أيضاً ، فلا يجوز ترك السنة إلا بعذر ومع العذر ترتفع عنه الإساءة . وأما عند الشافعى فيجب المبيت فى أكثر الاليل . ومن الأعذار الخوف على نفس أو مال أو ضياع مريض أو حصول مرض له —

٧٦ — باب الصلاة بمنى

١٩٤٤ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ « أَنَّ أَبَا مُعَاوِيَةَ وَحَفْصَ بْنَ غِيَاثٍ حَدَّثَانَا [حَدَّثَانَاهُ] وَحَدَّثْتُ أَبِي مُعَاوِيَةَ أَتَمُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ : « صَلَّى عُثْمَانُ بَيْنِي أَرْبَعًا ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكْعَتَيْنِ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ رَكْعَتَيْنِ ، وَمَعَ هَمْرٍ رَكْعَتَيْنِ ، زَادَ عَنْ حَفْصٍ : وَمَعَ عُثْمَانَ صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ ثُمَّ أَتَمَّهَا . زَادَ مِنْ هُنَا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ — ثُمَّ تَفَرَّقَتْ بَيْنَهُمُ الطَّرِيقُ ، فَلَوَدِدْتُ أَنَّ لِي مِنْ أَرْبَعِ رَكْعَاتِ رَكْعَتَيْنِ مُتَعَتِلَتَيْنِ . قَالَ الْأَعْمَشُ : لَخَذْنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ عَنْ أَشْيَاخِهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ صَلَّى أَرْبَعًا . قَالَ فَقِيلَ لَهُ : عَيْتَ عَلَى عُثْمَانَ ثُمَّ صَلَّيْتَ أَرْبَعًا . قَالَ : اِخْلَافُ ثَمَرٍ » .

— يشق معه المبيت مشقة لا تحتمل عادة ، كذا في المرقاة . قال المذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

(باب الصلاة بمنى)

أى فى بيان كمية الصلاة الرباعية فى منى هل يصلى على حالها أو يقصر (وحديث أبى معاوية أتم) هذه مقولة أبى داود (عن الأعشى) أى يروى أبو معاوية وحفص عن الأعشى (زاد) أى مسدد (عن حفص) بن غياث (صدرأ من إمارته) إنما ذكر صدرأ وقيد به لأن عثمان أتم الصلاة بعد ست سنين (زاد) أى مسدد (من ههنا) أى من قوله الآتى ثم تفرقت إلى آخره (ثم تفرقت بكم الطرق) أى اختلفتم فنكم من يقصر ومنكم من لا يقصر (فلوددت) أى فلتتميت غرضه وودت أن عثمان صلى ركعتين بدل الأربع كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وصحابه يفعلونه . وفيه كراهة مخالفة ما كانوا عليه . كذا —

١٩٤٥ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَنبَأَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ
الزُّهْرِيِّ « أَنَّ عُمَانَ إِنَّمَا صَلَّى بِنَيْ أَرْبَعًا لِأَنَّهُ أَجْمَعَ عَلَى الْإِقَامَةِ بَعْدَ الْحُجِّ »

في عمدة القارى . وقال الحافظ في فتح البارى : قال الداودى خشى ابن مسعود
أن لا يجوز الأربيع فاعلمها وتبع عثمان كراهية لخلافه وأخبر بما يعقده . وقال
غيره : يريد أنه لو صلى أربعاً تسكفها فليتها تقبل كما تقبل الركعتان انتهى .
والذى يظهر أنه قال ذلك على سبيل التفويض إلى الله لمسلم اطلاعه على القوم
وهل يقبل الله صلاته أم لا فتمنى أن يقبل منه من الأربيع التى يصلها ركعتان
ولو لم يقبل الزائد ، وهو يشعر بأن المسافر عنده نحر بين القصر والإتمام والركعتان
لا بد منهما ، ومع ذلك فكان يخاف أن لا يقبل منه شيء ، فخاصه أنه قال إنما
أتم متابعة لعثمان وليت الله قبل منى ركعتين من الأربيع . قال الخطابى : لو كان
المسافر لا يجوز له الإتمام كما يجوز له القصر لم يتابعوا عثمان إذ لا يجوز على المأل
من الصعابة متابعته على الباطل ، فدل ذلك على أن من رآهم جواز الإتمام
وإن كان الاختيار عند كثير منهم القصر ، ألا ترى أن عبد الله أتم الصلاة
بعد ذلك واعتذر بقوله الخلاف شر ، فلو كان الإتمام لا يجوز لكان الخلاف له
خيراً من الشر إلا أنه روى عن إبراهيم أنه قال إنما صلى عثمان رضى الله عنه
أربعاً لأنه كان اتخذها وطناً . وعن الزهرى أنه قال إنما فعل ذلك لأنه اتخذ
الأموال بالطائف وأراد أن يقيم بها ، وكان من مذهب ابن عباس رضى الله عنه
أن المسافر إذا قدم على أهل أو ماشية أتم الصلاة . وقال أحمد بن حنبل بمثل
قول ابن عباس انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى مختصراً
ومطولاً وليس فى حديثهم ما ذكره ابن قرة عن ابن مسعود (لأنه أجمع) أى
أجمع عزيمته وصم قصده على الإقامة بعد الحج . قال المنذرى : هذا منقطع ،
الزهرى لم يدرك عثمان رضى الله عنه .

١٩٤٦ -- حدثنا هنادُ بنُ السَّريِّ عن أبي الأَحْوصِ عن المُغِيرَةِ عن إبراهيم قال « إنَّ عُثْمَانَ صَلَّى أَرْبَعًا لِأَنَّهُ اتَّخَذَهَا وَطَنًا » .

١٩٤٧ - حدثنا مُحَمَّدُ بنُ الْعِصَاءِ أَنَّهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ عن يُونُسَ عن الزُّهْرِيِّ قال « لَمَّا اتَّخَذَ عُثْمَانُ الْأَمْوَالَ بِالطَّائِفِ وَأَرَادَ أَنْ يُقَسِّمَ بِهَا صَلَّى أَرْبَعًا . قال : ثُمَّ أَخَذَ بِرِ الْأُئِمَّةِ بَعْدَهُ » .

١٩٤٨ - حدثنا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا سَمَّادٌ عن أَيُّوبَ عن الزُّهْرِيِّ أَنَّ عُثْمَانَ بنَ عَفَّانَ أَتَمَّ الصَّلَاةَ بِمَنَى مِنْ أَجْلِ الْأَعْرَابِ لِأَنَّهُمْ كَتَبُوا عَامَنِيذٍ ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ أَرْبَعًا لِوَعْدِهِمْ أَنَّ الصَّلَاةَ أَرْبَعٌ » .

— (عن إبراهيم) قال المنذرى : هذا أيضاً منقطع (ثم أخذ به) أى بالإتمام دون القصر (عامئذ) أى فى تلك السنة قال المنذرى : والظاهر أن هذا كله —

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

بعد قول المنذرى : وأما ما روى عن عثمان أنه تأهل بمكة ، فيرده سفر النبي صلى الله عليه وسلم ، بزواجه ، انتهى .

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله .

وأما ما روى عن عثمان « أنه تأهل بمكة » فيرده أن هذا غير معروف : بل للعرف أنه لم يكن له بها أهل ولا مال ، وقد ذكر مالك فى الموطأ أنه بلغه « أن عثمان بن عفان كان إذا اعتمر ربما لم يحطط راحلته حتى يرجع » .

ويرد ما تقدم أن عثمان من المهاجرين الأولين ، وليس لهم أن يقيموا بمكة بعد الهجرة :

وقال ابن عبد البر : وأصح ما قيل فيه : أن عثمان أخذ بالإباحة فى ذلك .

وقال غيره . اعتقد عثمان وعائشة فى قصر النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان رخصة أخذ بالأيسر رفقا بأتمته ، فأخذوا بالعزيمة ، وتركوا الرخصة . والله أعلم .

٧٧ - باب القصر لأهل مكة

١٩٤٩ - حدثنا الثَّقَلِيُّ أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي حَارِثُ
ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا إِيَّاهُ - وَكَانَتْ أُمُّهُ تَحْتَ عُمرَ - فَوَلَدَتْ لَهُ هُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمرَ
قَالَ « صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَى وَالنَّاسُ أَكْثَرُ مَا كَانُوا
فَصَلَّيْتُ بِنَا رَكْعَتَيْنِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ » .
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : حَارِثُ بْنُ خُزَّاعَةَ وَدَارُفُهُمْ بِمَكَّةَ .

— إِنَّمَا هُوَ تَأْوِيلٌ لِفِعْلِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَقَدْ أَجِيبَ عَنْ هَذَا جَمِيعُهُ .

(باب القصر لأهل مكة)

(أ كثر ما كانوا) ما مصدرية ومعناه الجمع أى أكثر أكوانهم لأن
ما أضيف إليه أفعل يكون جمعاً ، والمعنى صليت مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم بمعى ركعتين والخال أن الناس كان أكوانهم فى ذلك الوقت أكثر من
أكوانهم فى سائر الأوقات يعنى أن الناس كانوا فى ذلك الوقت أكثر مما كانوا
فى سائر الأوقات . وفى رواية مسلم والناس أكثر مما كانوا . وفقه الحديث أن
القصر ليس مختصاً بالخوف ، فإن ذلك الوقت كان وقت أمن ومع ذلك قصر
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقصرنا معه ، فدل على أن القصر ليس بمختص
بالخوف . وفى حديث ابن عباس عند الترمذى وصححه النسائى خرج من المدينة
إلى مكة لا يخاف إلا الله يصلى ركعتين ، كذا فى الشرح . قال الخطائى : ليس
فى قوله صلى بنى ركعتين دليل على أن المكي يقصر الصلاة بمعى لأن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان مسافراً بمعى فصلى صلاة المسافر ، ولعله لو سأل رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عن صلاته لأمره بالإتمام ، وقد يترك رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بيان بعض الأمور فى بعض المواطن اقتصاراً على ما تقدم من —

٧٨ — باب في رمى الجمار

١٩٥٠ — حدثنا إبراهيم بن مهديّ حدثني علي بن مسنير عن يزيد ابن أبي زياد أنبأنا سليمان بن عمرو بن الأخوص عن أمه قالت : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى الجمرّة من بطن الوادي وهو راكب ، يكبر مع كل حصاة ، ورجل من خلفه يستزده ، فسألت عن الرجل فقالوا الفضل بن العباس ، وأزاحم الناس ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا أيها الناس لا يقتل بعضكم بعضاً ، وإذا رميتم الجمرّة فارموا بمثل حصي الخذف .

— البهان السابق خصوصاً في مثل هذا الأمر الذي هو من العلم الظاهر العام . وكان عمر بن الخطاب يصل بهم فيقصر فإذا سلم التفت إليهم وقال أتوا يا أهل مكة فإننا قوم سفر ، وقد اختلف الناس في هذا ، فقال الشافعي : يقصر الإمام والمسافر معه ويقوم أهل مكة فيتمون لأنفسهم ، وإليه ذهب سفهاء الثوري وأحمد ابن حنبل ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه . وقد روى ذلك عن عطاء ومجاهد والزهرى ، وذهب مالك والأوزاعي وإسحاق إلى أن الإمام إذا قصر قصرُوا معه وسواء في ذلك أهل مكة وغيرهم انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى بنحوه .

(باب في رمى الجمار)

(عن أمه) هي أم جندب الأزدية كما سيجيء (من بطن الوادي) هو مسهل الماء ، قال الترمذى : والعمل على هذا عند أهل العلم يختارون أن يرمى الرجل من بطن الوادي ، وقد رخص بعض أهل العلم إن لم يمكنه أن يرمى من بطن الوادي رمى من حيث قدر عليه وإن لم يكن في بطن الوادي قال محمد في الموطأ —

١٩٥١ — حدثنا أبو نؤز إبراهيم بن خالد ووهب بن بيسان قالَا أخبرنا عبيدة عن يزيد بن أبي زياد عن سليمان بن عمرو بن الأخوص عن أمه قالت « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ججرة العقبة راكباً ورأيت بين أصابعه حجراً فرمى ورعى الناس » .

١٩٥٢ — حدثنا محمد بن العلاء أنبأنا ابن إدريس أخبرنا يزيد بن أبي زياد بإسناده في هذا الحديث . زاد : ولم يقم عندها .

١٩٥٣ — حدثنا القعنبي أخبرنا عبد الله - يعني ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر « أنه كان يأتي الجمار في الأيام الثلاثة بعد يوم النحر ماشياً ذاهباً وراجعاً ، ويخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك » .

١٩٥٤ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : « رأيت

— هو أفضل ومن حيث مرمى فهو جائز وهو قول أبي حنيفة رحمه الله وقول العامة (لا يقتل بمضكم بمضاً) أى بالزحام وبالرمي بالحصى الكبيرة . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه بنحوه وأم سليمان هي أم جندب الأزدي ، جاء ذلك مبيناً في بعض طرقه وفي إسناده يزيد بن أبي زياد وقد تقدم الكلام عليه (بين أصابعه حجراً) أى حصى كما يدل عليه قوله بين أصابعه (ولم يقم عندها) أى عند ججرة العقبة يوم النحر ، وأما بعد يوم النحر ففيه حديث عائشة أنه كان يقف عند الأولى والثانية فيطيل القيام كما سيجي . (عن ابن عمر أنه كان يأتي الجمار) قال المنذرى : في إسناده عبد الله بن عمر بن حفص العمري وفيه مقال ، وقد أخرج له مسلم مقروناً بأخيه عبيد الله (يرمى على راحلته يوم الفجر) قال —

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ يَقُولُ : لَتَأْخُذُوا مِنَّا سِكِّكُمْ . قال : لا أَدْرِي [فإني لا أَدْرِي] لَعَلِّي لَا أُحِجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ .

١٩٥٥ — حَدَّثَنَا ابْنُ حَنْبَلٍ [أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ] أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ :

— الشافعي : يستحب لمن وصل منى راكباً أن يرمى جرة العقبة يوم النحر راكباً ومن وصلها ماشياً أن يرميها ماشياً ، وفي اليومين الأولين من التشريق يرمى جميع الجمرات ماشياً ، وفي اليوم الثالث راكباً : وقال أحمد وإسحاق : يستحب يوم النحر أن يرمى ماشياً . ذكره الطيبي (لتأخذوا) بكسر اللام .

قال النووي : هي لام الأمر ومعناه خذوا مناسككم قال : وهكذا وقع في رواية غير مسلم وتقدير الحديث أن هذه الأمور التي أتيت بها في حجتي من الأقوال والأفعال والمهيات هي أمور الحج وصفته ، والمعنى اقبلوها واحفظوها واعملوا بها وعلموها الناس (قال لا أدري) ولفظ مسلم : فإني لا أدري (لعل لا أحج بعد حجتي) بفتح الحاء مصدر (هذه) التي في تلك السفرة الحاضرة وفيه إشارة إلى توديعهم وإعلامهم بقرب وفاته صلى الله عليه وسلم ، ولهذا سميت حجة الوداع .

وروى البيهقي وابن عبد البر أنه صلى الله عليه وسلم رمى أيام التشريق ماشياً قال البيهقي : فإن صح هذا كان أولى بالاتباع . وقال غيره : قد صححه الترمذي قال ابن عبد البر : وفعله جماعة من الخلفاء بعده وعليه العمل وحسبك ما رواه القاسم بن محمد من فعل الناس ، ولا خلاف أنه صلى الله عليه وسلم وقف بعرفة راكباً ورمى الجمرات ماشياً وذلك محفوظ من حديث جابر انتهى .

قلت : ويستثنى منه رمي جمرات العقبة في أول أيام النحر وحديث جابر هذا —

« رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ مِصْبَحًا ، فَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَبَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ » .

— ليس في رواية اللؤلؤى ، ولذا لم يذكره المنذرى . قال المزني : هذا الحديث في رواية أبي الحسن بن العبد وأبي بكر بن داسة ولم يذكره أبو القاسم . قلت : وأخرجه مسلم والنسائي والله أعلم .

(ضحى) أى قبل الزوال . قال الشوكاني : لا خلاف أن هذا الوقت هو الأحسن لرميها . واختلف فيمن رماها قبل الفجر ، فقال الشافعي : يجوز تقديمه من نصف الليل ، وبه قال عطاء وطاوس . وقالت الحنفية وأحمد وإسحاق والجمهور : إنه لا يرمى جمرة العقبة إلا بعد طلوع الشمس ، ومن رمى قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز ، وإن رماها قبل الفجر أعاد . قال ابن المنذر : السنة أن لا يرمى إلا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر لأن فاعله مخالف للسنة ، ومن رماها حينئذ فلا إعادة عليه إذ لا أعلم أحداً قال لا يحزنه انهى . والأدلة تدل على أن وقت الرمي من بعد طلوع الشمس إن كان لاوخصة له ، ومن كان له رخصة كالنساء وغيرهن من الضعفة جاز له قبل ذلك ولسكنه لا يحزى . في أول ليلة النحر إجماعاً . وأعلم أنه قد قيل إن الرمي واجب بالإجماع ، كما حكى ذلك بعض ، واقتصر صاحب الفتح على حكاية الوجوب عن الجمهور . وقال إنه عند المالكية سنة ، وحكى ابن جرير عن عائشة وغيرها أن الرمي إنما شرع حفظاً للتكبير فإن تركه وكبر أجزاءه والحق أنه واجب لأن أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم بيان للجمل واجب وهو قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « خذوا عني مناسككم » قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه بنحوه .

١٩٥٦ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيُّ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ مُسْتَعِرٍ
عَنْ وَبَرَةَ قَالَ : « سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ : مَتَى أُرْمَى الْجِمَارَ ؟ قَالَ : إِذَا رَمَى
إِمَامُكَ فَأَرْزَمْ . فَأَعَدْتُ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ . فَقَالَ : كُنَّا نَتَحَيَّنُ زَوَالَ الشَّمْسِ ،
فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَيْنَا » .

١٩٥٧ - حدثنا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ اللَّعْنِي قَالَا أَخْبَرَنَا
أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : « أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ
آخِرِ يَوْمِهِ حِينَ صَلَّى الظُّلُومَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَتَى فَمَكَثَ بِهَا لَيْلًا أَيَّامَ

— (عَنْ وَبَرَةَ) بِفَتْحَاتٍ وَقِيلَ بِسُكُونِ الْوَحْدَةِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ تَابِعِي
(قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ مَتَى أُرْمَى الْجِمَارُ) أَيْ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ (قَالَ إِذَا
رَمَى إِمَامُكَ) أَيْ اقْتَدِ فِي الرَّمْيِ بِهِ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ بِوَقْتِ الرَّمْيِ . قَالَهُ الطَّبْرِيُّ
رَحِمَهُ اللَّهُ . وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَالَ بَعْضُهُمْ مِنْ تَبِعَ عَالِمًا لَقِيَ اللَّهَ سَالِمًا .

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ حَبَرٍ الْمُسَكِّي أَيْ الْإِمَامَ الْأَعْظَمَ إِنْ حَضَرَ الْحُجَّجَ وَإِلَّا فَأَمِيرُ
الْحُجَّجِ فَفِيهِ أَنَّهُمْ لَا يَجُوزُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِمْ فِي زَمَانِنَا (فَارْمِ) تَقْدِيرُهُ ارْمِ مَوْضِعَ الْجُمُعَةِ
أَوْ ارْمِ الرَّمْيِ أَوْ الْحَصَى (فَأَعَدْتُ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ) أَرَدْتُ تَحْقِيقَ وَقْتِ رَمْيِ الْجُمُعَةِ
(فَقَالَ كُنَّا نَتَحَيَّنُ) أَيْ نَطْلُبُ الْحَيْنَ وَالْوَقْتَ أَيْ بَعْدَ يَوْمِ النُّحْرِ . قَالَ الطَّبْرِيُّ :
أَيْ فَتَنْظُرُ دُخُولَ وَقْتِ الرَّمْيِ (فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَيْنَا) بِلا ضَمِيرٍ أَيْ الْجُمُعَةِ
وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّلُمِ ، كَذَا فِي الْمَرْقَاةِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

(أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ) أَيْ طَافَ لِلزِّيَارَةِ فِي
آخِرِ يَوْمِ النُّحْرِ وَهُوَ أَوَّلُ أَيَّامِ النُّحْرِ (حِينَ صَلَّى الظُّلُمِ) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ صَلَّى —

التشريق يَرْنِي الْجُمُرَةَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، كُلُّ جُمُرَةٍ يَسْبِغُ حَصِيَّاتِ ،
يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، وَيَقِفُ عِنْدَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ فَيُطِيلُ الْقِيَامَ وَيَتَضَرَّعُ
وَيَرْنِي الثَّالِثَةَ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا .

١٩٥٨ - حدثنا حَفْصُ بْنُ عُمرَ وَمُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ المعنى قَالَ أَخْبَرَنَا
شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ
قَالَ : « لَمَّا انْتَهَى إِلَى الْجُمُرَةِ الْكُبْرَى جَعَلَ التَّبَتُّعُ عَنْ يَسَارِهِ وَمِنَى عَنْ
يَمِينِهِ وَرَمَى الْجُمُرَةَ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ وَقَالَ : هَكَذَا رَمَى الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ
سُورَةُ الْبَقَرَةِ . »

الظاهر بمعنى تم أغاض ، وتقدم الكلام فيه (فكث بها) أى بمعنى (ليالى أيام
التشريق) هذا من جملة ما استدلل به الجمهور على أن البيت بمنى واجب وأنه من
جملة مناسك الحج . وقد اختلف في وجوب الدم لتركه ، وتقدم الكلام فيه
(يكبر مع كل حصاة) حكى لماوردى عن الشافعى أن صفته : الله أكبر الله
أ أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد (ويقف عند
الأولى الخ) فيه استحباب الوقوف عند الجمرة الأولى والثانية وهى الوسطى
والتضرع عندها وترك القيام عند الثالثة وهى جرة العقبة قال المنذرى : فى إسناد
محمد بن إسحاق بن يسار وقد تقدم الكلام عليه .

(عن ابن مسعود قال لما انتهى) أى وصل (إلى الجمرة الكبرى) أى العقبة
ووم الطويى فقال أى الجمرة التى عند مسجد الخيف (جعل البيت) أى الكعبة
(عن يساره) فيه أنه يستحب لمن وقف عند الجمرة أن يجعل مكة عن يساره
(ومنى عن يمينه) فيه أنه يستحب أن يجعل منى على جهة يمينه ويستقبل الجمرة

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رمى الجمرة بسبع حصيات =
(٢٩ - عون المبوده)

- بوجهه (ورمى الجمرة بسبع حصيات) فيه دليل على أن رمى الجمرة يسكون بسبع حصيات وهو يرد قول ابن عمر ما أبالي رميت الجمرة بست أو بسبع . وروى عن مجاهد أنه لا شيء على من رمى بست . وعن طاووس يقصد بقى وعن مالك والأوزاعي من رمى بأقل من سبع وفاته التدارك يحبره بدم . وعن الشافعي في ترك حصاة مد ، وفي ترك حصاتين مدان ، وفي ثلاثة فأكثر دم . وعن الحنفية إن ترك أقل من نصف الجمرات الثلاث فنصف صاع وإلا فدم (أنزل عليه سورة البقرة) خصها بالذكر لأن معظم أحكام الحج فيها . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه مختصراً . -

== من رواية عبد الله بن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عمر . وشك الشاك لا يؤثر في جزم الجازم .

واختاف الناس في ذلك فالذى ذهب إليه الجمهور ، وجوب استيفاء السبع في كل رمى ، وحكى الطبرى عن بعضهم أنه لو ترك رمى جميعهن ، بعد أن يكبر عند كل جمرة سبع تكبيرات ، أجزأه ذلك ، قال : وإنما جعل الرمى بالخصى في ذلك سبباً لحفظ التكبيرات السبع .

وقال عطاء : إن رمى بخمس أجزأه وقال مجاهد . إن رمى بست فلا شيء عليه ، وبه قال اسحق . وقال الامام أحمد . إن نقص حصاة أو حصاتين فلا بأس ، وقال مرة : إن رمى بست ناسياً ، فلا شيء عليه ، ولا ينبغي أن يتعمده ، فإن تعمده تصدق بشيء .

وكان عمر يقول : « ما أبالي رميت بست أو بسبع » وقال مرة : « لا يحجزه

أقل من سبع » .

وروى النسائى والبيهقى في سننه والأثرم وغيرهم ، عن ابن أبى نجيح : سئل طاووس عن رجل ترك حصاة ؟ قال : يغمم لقمه ، فقال أبو عبد الرحمن : لم تسمع قول سعد ، قال سعد بن مالك « رجعنا في حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمنا من يقول : رميت بست ، ومنا من يقول : رميت بسبع ، فلم يعب ذلك بعضنا على بعض .

١٩٥٩ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ ح . وأخبرنا
ابنُ السَّرْحِ أَنبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ
مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْبَدَاحِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ [أَرْخَصَ] لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ
يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ ، ثُمَّ يَرْمُونَ الْغَدَ وَمِنْ بَعْدِ الْغَدِ يَوْمَيْنِ ، وَيَرْمُونَ
يَوْمَ النَّفَرِ .

- (عن أبي البداح) بفتح الواحدة فتشديد الدال وبالحاء المهملتين ابن عامر
(عن أبيه) أى عامر بن هدى . قال الطبري رحمه الله : الصحيح أن أبا البداح
سحابي يروى عن أبيه . قال ابن عبد البر : وقد اختلف في صحبته فقليل له إدراك
وقيل إن الصحبة لأبيه وليست له صحبة ، والصحيح أنه سحابي (رخص لرعاء
الإبل) بكسر الراء والمد جمع راع أى لرعاتها (في البيتوتة) أى في تركها
(يرمون) أى جمرة العقبة (يوم النحر) أى يوم العيد وهو العاشر من ذى الحجة
(ثم يرمون الغد) من يوم النحر وهو اليوم الحادى عشر وأول أيام التشريق
(ومن بعد الغد) وهو اليوم الثانى عشر (يومين) أى ليومين متعاقبين يرمون
فظاهر الحديث أنهم يرمون بعد يوم النحر وهو اليوم الحادى عشر لذلك اليوم
باليوم الآتى وهو الثانى عشر ، ويجمعون بين رمى يومين بتقديم الرمى على يومه
وفي الترمذى والسنائى وغيرهما من هذا الوجه بلفظ : رخص رسول الله صلى الله
عليه وسلم لرعاء الإبل في البيتوتة أن يرموا يوم النحر ثم يجمعوا رمى يومين
بعد يوم النحر فيرموه في أحدهما (ويرمون يوم النفر) أى الانصراف من منى
وهذا الظاهر خلاف ما فسره مالك لهذا الحديث فقال في اللوطأ والزرقانى في
شرحه قال مالك : تفسير الحديث فيما نرى والله أعلم أنهم يرمون يوم النحر -

١٩٦٠ - حدثنا مسدد أخبرنا سفيان عن عبد الله ومحمد ابني أبي بكر عن أبيهم عن أبي البداح بن عدي عن أبيه « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ الرَّهَاءَ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا » .

— جمرة العقبة ثم ينصرفون لرميهم فإذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر وهو ثاثير أتوا اليوم الثالث رموا من الغد وذلك يوم النفر الأول لمن تعجل في يومين فيرمون لليوم الذي مضى أى ثاثير النحر ، ثم يرمون ليومهم ذلك الحاضر ثالث النحر ويدل لغهم مالك الإمام رواية سفيان الآتية بلفظ : رخص للرهاء أن يرموا يومًا ويدعوا يومًا . قال مالك : فإن بدا لهم النفر فقد فرغوا لأنهم تعجلوا في يومين وإن أقاموا بنى إلى الغد رموا مع الناس يوم النفر الآخر بكسر الخاء ونفروا ، وهكذا قاله مالك والزهري في شرحه .

وقال الخطابي : أراد بيوم النفر ههنا النفر الكبير وهذا رخصة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم للرهاء لأنهم مضطرون إلى حفظ أموالهم فلو أنهم أخذوا بالمقام والمبيت بمنى ضاعت أموالهم وليس حكم غيرهم كحكمهم . وقد اختلف الناس في تعيين اليوم الذى يرى فيه فقال مالك : يرمون يوم النحر ، فإذا مضى اليوم الذى يلي يوم النحر رموا من الغد وذلك يوم النفر الأول يرمون لليوم الذى مضى يرمون ليومهم ذلك ، وذلك لأنه لا يقضى أحد شيئاً حتى يجب عليه . وقال الشافعي نحواً من قول مالك . وقال بعضهم هم بالخيار ، إن شاؤا قدموا وإن شاؤا أخرؤا . انتهى .

قلت : النفر الآخر والنفر الكبير هو نفر اليوم الرابع إن لم يتعجلوا . كذا في الشرح . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى حسن صحيح .

(عن أبي البداح بن عدي) قال الحافظ في التلخيص : قال الحاكم من قال —

١٩٦١ - حدثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ « سَمِعْتُ أَبَا جَحْزَةَ يَقُولُ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَمَارِ ، فَقَالَ : مَا أَدْرِي أَرَمَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَرُّ أَوْ يَسْبِغُ . »

١٩٦٢ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ أَخْبَرَنَا الْحَبَّاجُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا رَمَى أَحَدُكُمْ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ . »

— عن أبي البديع بن عدي فقد نسبته إلى جده انتهى (رخص للرجال أن يرموا) قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وذكر الأول أصح (عن شيء من أمر الجمار) أى عن عدد الحصى التى يرمى بها الجمار (فقال) ابن عباس (ما أدري) قلت : قد ثبت من حديث عبد الله بن مسعود عند الشيخين وابن عمر عند البخارى وجابر بن عبد الله عند مسلم أن النبى صلى الله عليه وسلم رمى بسبع حصيات فهو أولى بالأخذ ، وأما ابن عباس فتردد وشك فيه فلا يؤخذ به . كذا فى الشرح قال المنذرى : وأخرجه النسائى .

(إذا رمى أحدكم النخ) وعند أحمد فى مسنده من هذا الوجه : إذا رميت وحلقتم فقد حل لكم الطيب وكل شيء إلا النساء ، وهو يدل على أنه بمجموع الامرين رمى جمرة العقبة والحلق يحل كل محرم على المحرم إلا النساء ، فلا يحل وطنهن إلا بعد طواف الإفاضة ، والظاهر أنه مجمع على حل الطيب وغيره إلا الوطء بعد الرمي وإن لم يحلق ، كذا فى سبيل السلام . وعند أحمد أيضاً من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا رميت الجمرة فقد —

قال أبو داود : هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ . الْحُجَّاجُ لَمْ يَرَ الزُّهْرِيَّ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ .

٧٩ - باب الحلق والتقصير

١٩٦٣ - حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالْمُقَصِّرِينَ . قَالَ : اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالْمُقَصِّرِينَ . قَالَ : وَالْمُقَصِّرِينَ . »

— حل لكم كل شيء إلا النساء ، قال في البدر المنير : إسناد حسن . قال الشوكاني واستدل به الحنفية والشافعية على أنه يحمل بالرمي لجرة العقبة كل محذور من محظورات الإحرام إلا الوطء للنساء فإنه لا يحمل به بالإجماع انتهى .

قال المنذرى : والحجاج هذا هو ابن أوطاة ، قد ذكر غير واحد من الحفاظ أنه لا يحتاج بحديثه . وذكر عباد بن العوام ويحيى بن معين وأبو حاتم وأبو زرعة الرازي أن الحجاج لم يسمع من الزهري شيئاً . وذكر عن الحجاج نفسه أنه لم يسمع منه شيئاً .

(باب الحلق والتقصير)

(قال اللهم ارحم المحلقين) وفيه دليل على الترحم على الحلق وعدم اختصاصه بالموت (والمقصرين) هو عطف على محذوف تقديره قل والمقصرين ويسمى عطف التلقين . والحديث يدل على أن الحلق أفضل من التقصير لتكريهه صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء للمحلقين وترك الدعاء للمقصرين في المرة الأولى والثانية مع سؤالهم له ذلك . وظاهر صيغة المحلقين أنه بشرع حلق جميع الرأس لأنه الذي تقتضيه الصيغة إذ لا يقال لمن حلق بعض رأسه إنه حلق إلا مجازاً . —

١٩٦٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي الْإِسْكََنْدَرَانِيَّ - عَنْ
مُوسَى بْنِ هُفَيْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
حَلَقَ رَأْسَهُ فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ .

— وقد قال بوجود حلق الجميع أحمد ومالك واستحبه الكوفيون والشافعي
ويحزى البعض عندهم ، واختلفوا في مقداره فمن الحنفية الربع إلا أن أبا يوسف
قال النصف ، وعن الشافعي أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات ، وهكذا الخلاف
في التقصير . وقد اختلف أهل العلم في الحاق هل هو نسك أو تحليل محظور ،
فذهب إلى الأول الجمهور وإلى الثاني عطاء وأبو يوسف ورواية عن أحمد وبعض
المالكية . وقد أطال صاحب الفتح الكلام على هذا الحديث فن أحب الإحاطة
بجميع ذبوله فليرجع إليه . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم .

(حلق رأسه) بتشديد اللام وتخفيفها أى أمر بحلقه . اختلفوا في اسم هذا
الرجل الذى حلق رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم في حبة الوداع ، فالصحيح
المشهور أنه معمر بن عبد الله العدوي لما في صحيح البخاري قال : زعموا أنه
معمر بن عبد الله . قال في المرقاة : في الصحيحين وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم
قصر في عمره القضاء ، وقد قال تعالى ﴿مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ فدل على
جواز كل منهما إلا أن الحاق أفضل بلا خلاف ، والظاهر وجوب استيعاب
الرأس ، وبه قال مالك وغيره ، وحكى النووي الإجماع عليه ولراد به إجماع
الصحابة أو السلف رحمهم الله ، ولم يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد
من أصحابه السكرام الاكتفاء ببعض شعر الرأس . وأما القياس على مسح الرأس
فغير صحيح للفرق بينهما . ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه السكرام قط
أنهم اكتفوا بحلق بعض الرأس أو تقصيره بل ورد النهي عن الفرقة حتى
للصغار وهى حلق بعض الرأس وتحلية بعضه فالظاهر أنه لا يخرج من الإحرام —

١٩٦٥ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ بِمَنَى فَدَعَا بِذَبْحٍ ، ثُمَّ دَعَا بِالْخَلَاقِ فَأَخَذَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ فَخَلَقَهُ فَجَعَلَ يَقْسِمُ بَيْنَ مَنْ يَكِلِيهِ الشُّعْرَةَ وَالشُّعْرَتَيْنِ ، ثُمَّ أَخَذَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْسَرِ فَخَلَقَهُ ثُمَّ قَالَ [فَقَالَ] هُمُنَا أَبُو طَلْحَةَ ، فَدَفَعَهُ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ . »

١٩٦٦ - حدثنا عُثَيْدُ بْنُ هِشَامٍ أَبُو نَعِيمٍ الْحَلَبِيُّ وَعَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْمَعْنَى قَالَا أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ حَسَّانَ بْنِ سَائِدٍ يَهْدَا قَالَ فِيهِ « قَالَ لِلْحَالِقِ : ابْدَأْ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ فَاخْلِقْهُ . »

— إلا بالاستيماب كما قال به مالك . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم . (ثم رجع إلى منزله بمنى) وهو الآن يسمى مسجد الحنيفة . قال ابن حجر السكى : هو ما بين مسجد الحنيفة ومحل نحره المشهور على يمين الذهاب إلى عرفة (فدعا بذبح) بكسر أوله ما يذبح من الغنم (ثم دعا بالخلاق) هو معمر ابن عبد الله العدوى وقيل غيره (فأخذ بشق رأسه الأيمن) قال الطيبى : دل على أن المستحب الابتداء بالأيمن ، وذهب بعضهم إلى أن المستحب الأيسر أى ليسكون أيمن الحالق (الشعرة) بفتح الشين (ثم قال ههنا) بحذف حرف الاستفهام (أبو طلحة) الأنصارى (فدفعه) أى النصف (إلى أبي طلحة) قال الشوكانى : فيه مشروعية التبرك بشعر أهل الفضل ونحوه ، وفيه دليل على طهارة شعر آدمى وبه قال الجمهور . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

(قال للمعاليق) قد وجد هذا الحديث فى النسختين . قال المزنى : حديث —

١٩٦٧ — حدثنا نصر بن عليّ أنبأنا يزيد بن زريع أنبأنا خالد
عن عكرمة عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسأل يوم
مئى فيقول : لا حرج ، فسأله رجل فقال : إني حلفت قبل أن أذبح .
قال : اذبح ولا حرج . قال : إني أمنت ولم أزم . قال : أزم ولا حرج »

— عبيد بن هشام الحلبي وعمر بن عثمان الحمصي في رواية أبي الحسن بن العبد
وأبي بكر بن داسة ، ولم يذكره أبو القاسم ولم يوجد هذا الحديث في بعض
النسخ الموجودة وكذا ليس في مختصر المفردى ، كذا في الشرح (كان يسأل)
بصيغة المجهول (يوم مئى) أى عن تقديم بعض الأفعال وتأخيرها (فيقول
لا حرج) قال الطيبى : أفعال يوم النحر أربعة : رمى جمرة العقبة ثم الذبح
ثم الحلق ثم طواف الإفاضة ، فقول هذا الترتيب سنة وبه قال الشافعى وأحمد
وإسحاق لهذا الحديث فلا يعلق بتركه دم . وقال ابن جبير : إنه واجب ، وإليه
ذهب جماعة من العلماء ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأولو قولة ولا حرج على
دفع الإثم للجهل دون الفدية انتهى . قلت : الحديث يدل على جواز تقديم بعض
الأمر المذكورة فيها على بعض وهو إجماع كما قال ابن قدامة في المغنى . قال
في الفتح : إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع انتهى . وقد ذهب
إلى إيجاب الدم بعض الأئمة كما تقدم ، وذهب أكثر العلماء من الفقهاء والحدثين
إلى الجواز وعدم وجوب الدم قالوا لأن قوله صلى الله عليه وسلم ولا حرج
بقتضى رفع الإثم والفدية معاً لأن المراد بنفى الحرج نفي الضيق وإيجاب أحدهما
فيه ضيق ، وأيضاً لو كان الدم واجباً لبينه صلى الله عليه وسلم لأن تأخير البيان
عن وقت الحاجة لا يجوز . قاله الشوكانى في النيل وأطال فيه الكلام (إني
أمنت) المساء خلاف الصباح . قال أهل اللغة : المساء ما بين الظهر إلى المغرب —

١٩٦٨ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَتَكِيُّ أَنبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَنبَأَنَا
ابنُ جُرَيْجٍ قَالَ : بَلَغَنِي عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ بْنِ عُثْمَانَ قَالَتْ أَخْبَرَتْنِي
أُمُّ عُثْمَانَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ الْخَلْقُ إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ .

١٨٦٩ — حدثنا أَبُو يَعْقُوبَ الْبَغْدَادِيُّ ثِقَةٌ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ
عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ شَيْبَةَ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ
قَالَتْ أَخْبَرَتْنِي أُمُّ عُثْمَانَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ الْخَلْقُ إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ » .

— والمعنى أنى دخلت في المساء ولم أرم و كان على الرمي قبل الزوال . قال المنذرى :
وأخرجه البخارى والنسافى .

(ليس على النساء الخلق) أى لا يجب عليهن الخلق في التحلل إنما على
النساء التقصير أى إنما الواجب عليهن التقصير بخلاف الرجال فإنه يجب عليهم
أحدهما والخلق أفضل كذا في المرقاة ، وفي النيل فيه دليل على أن المشروع
في حقهن التقصير ، وقد حكى الحافظ الإجماع على ذلك . قال جمهور الشافعية :
فإن حلقت أجزأها . قال القاضى أبو الطيب والقاضى حسين : لا يجوز . وقد
أخرج الترمذى من حديث على رضى الله عنه نهى أن تحلق المرأة رأسها .
وحديث ابن عباس سكت عنه المنذرى وأخرجه الدارقطنى والطبرانى وقد قوى
إسناده البخارى في التاريخ وأبو حاتم في العلم وحسنه الحافظ وأعله ابن القطان
ورد عليه ابن المواق فأصاب . قاله الشوكافى .

٨٠ - باب العمرة

١٩٧٠ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا مخلد بن يزيد ويحيى بن زكريا عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر قال : « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يحج » .

١٩٧١ - حدثنا هناد بن السري عن ابن أبي زائدة أخبرنا ابن جريج ومحمد بن إسحاق عن عبد الله بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال : « والله ما أتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة في ذي الحجة إلا ليقطع بذلك أمر أهل الشرك ، فإن هذا الحى من قريش ومن

(باب العمرة)

هى فى اللغة بمعنى الزيارة ، وفى الشرع عبارة عن أفعال مخصوصة هى الطواف — والسمى دون الوقوف بعرفة ودون المبيت بمزدلفة (عن ابن جريج عن عكرمة) وأخرجه ابن خزيمة من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج قال : قال عكرمة ابن خالد . وفى صحيح البخارى من طريق ابن جريج أن عكرمة بن خالد سأل ابن عمر عن العمرة قبل الحج فقال لا بأس . قال عكرمة قال ابن عمر : اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يحج . قال البخارى : وقال إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق حدثنى عكرمة بن خالد قال سألت ابن عمر مثله . وعدد أحمد فى مسنده من طريق يعقوب بن إبراهيم عن ابن إسحاق حدثنا عكرمة بن خالد قال : قدمت المدينة فى نفر من أهل مكة فلقيت عبد الله بن عمر فقلت : إنا لم نحج قط أفنعمت من المدينة ؟ قال نعم وما يمنعكم من ذلك فقد اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمره كلها قبل حجه ، قال فاعتمرنا . كذا فى فتح البارى . (ليقطع) وليبطل (بذلك) أى باعتمارها فى ذي الحجة (أمر أهل الشرك) الذين يرون أن العمرة فى أشهر الحج أحقر الفجور فى الأرض ويجعلون الحرم —

دَانَ دِينَهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ إِذَا عَفَا الْوَبَرُ ، وَبَرَّ الدَّبْرُ ، وَدَخَلَ صَفَرٌ فَقَدْ حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اهْتَمَرَ ، فَسَكَنُوا يُحَرِّمُونَ الْعُمْرَةَ حَتَّى يَنْسَلِخَ ذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحَرَّمُ .

١٩٧٢ — حدثنا أبو كميل أخبرنا أبو عوانة عن إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن أخبرني رسول مروان الذي أرسل إلى أم مَعْقِلَ قَالَتْ : « كَانَ [جاء] أَبُو مَعْقِلَ حَاجًّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا قَدِمَ قَالَتْ أُمُّ مَعْقِلَ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ عَلَى حَاجَّةٍ فَأَنْطَلَقًا يَمْشِيَانِ حَتَّى دَخَلَا

— صفرًا ، وهذا من تحركاتهم الباطلة المأخوذة من غير أصل (ومن دان دينهم أي تعبد بدينهم وتدين به (إذا عفا) أي كثر ، يقال عفى القوم إذا كثر عددهم ومنه قوله تعالى ﴿ حَتَّى عَفَا ﴾ (الوبر) بفتح الواو والياء أي وبر الإبل الذي حلق بالرحال . ولفظ الشيخين يقولون : إذا عفا الأثر أي اندرس أثر الإبل وغيرها في سيرها ويحتمل أثر الدبر (وبرأ الدبر) بفتح المهملة والموحدة أي ما كان يحصل بظهور الإبل من الحل عليها ومشقة السفر فإنه كان يبرأ بعد انصرافهم من الحج ، كذا في الفتح .

قال الفوري : وهذه الألفاظ تقرأ ساكنة الراء لإرادة السجع . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم طرفاً منه ولم يخرجها قصة عائشة في العمرة ، وحديث أبي داود في إسناده محمد بن إسحاق وتقديم الكلام عليه .

(أخبرني رسول مروان الذي) صفة رسول (أرسل) بصيغة المجهول (إلى أم مَعْقِلَ) والمرسل بكسر السين هو مروان ، ويحتمل أن يكون لفظ الذي صفة مروان ولفظ أرسل بصيغة المعلوم وفاعله مروان وهذا احتمال قوى ، وتؤيده رواية ابن منده من طريق أبي عوانة وفيها الذي أرسله إلى أم مَعْقِلَ (فلما قدم) أبو مَعْقِلَ (قالت أم مَعْقِلَ) لزوجها أبي مَعْقِلَ (قد علمت) بصيغة الخطاب (أن) —

عليه فقالت يا رسول الله إن عليَّ حجة وإن لأبي معقل بكرة ، قال أبو معقل صدقت جعلته في سبيل الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطيها فلتخرج عليه فإنه في سبيل الله ، فأعطاهما البكر ، فقالت يا رسول

— على حجة) أى بإرادة حج لى كانت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكن ما قدر لى الحج مع النبى صلى الله عليه وسلم وفاتنى وحصل لى الحزن والتأسف على فوت المية التى كانت باعثة لكثرة الثواب وتزويده رواية النسائى ولفظه أن أم معقل جعلت عليها حجة معك ، وعند ابن مندة أيضاً جعلت على نفسها حجة معك فلم يفسر لها ذلك وليس المراد أن على حجة فرضاً أو نذراً ، فلا يدل الحديث على إجزاء العمرة فى رمضان عن الحج وأنه يسقط بها الفرض عن الذمة بل المراد أن ثواب العمرة فى رمضان كثواب الحج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا القأويل هو المتعين . ولا شك أن رواية هذا الحديث لم يتقنوا ألفاظ الحديث ولم يحفظوها بل اختلطوا وغيروا الألفاظ واضطربوا فى الإسناد ، وفيه ضعيف ومجهول (حتى دخل عليه) أى على النبى صلى الله عليه وسلم (إن على حجة) تقدم تأويله (بكرة) بالفتح الفتى من الإبل (صدقت) زوجتى أم معقل (جعلته) البكر (فى سبيل الله) أى الغزو والجهاد (عليه) أى على البكر (فإنه) الحج (فى سبيل الله) كما أن الجهاد فى سبيل الله . قال الخطابى : فيه من النقه جواز إحباس الحيوان ، وفيه أنه جعل الحج من السبيل . وقد اختلف الناس فى ذلك فكان ابن عباس لا يرى بأساً أن يعطى الرجل من زكاته فى الحج ، وروى مثل ذلك عن ابن عمر ، وكان أحمد بن حنبل وإسحاق يقولان يعطى من ذلك فى الحج ، وقال أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثورى والشافعى لا تصرف الزكاة إلى الحج وسهم السبيل عندهم الفزاة والجاهدون انتهى . وقال اللندى : قال الترمذى : وحديث أم معقل حسن غريب من هذا الوجه انتهى . وقدر روى من حديث أبى بكر بن عبد الرحمن عن أبى معقل وهو الأسدى ويقال الأنصارى —

اللَّهُ إِنِّي امْرَأَةٌ قَدْ كَبِرْتُ وَسَقِمْتُ فَهَلْ مِنْ عَمَلٍ يُجْزِي عَنِّي مِنْ حَجَّتِي ؟
قَالَ عُمَرَةُ فِي رَمَضَانَ يُجْزِي حَجَّةً .

١٩٧٣ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُخَالَيْدٍ الْوُهَيْبِيُّ
أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عِيْسَى بْنِ مَعْقِلٍ عَنْ أُمِّ مَعْقِلٍ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّ
خُرَيْمَةَ حَدَّثَتْهُ يُونُسُ بْنُ هَبْدٍ أَنَّ اللَّهَ بْنَ سَلَامٍ عَنْ جَدِّهِ أُمِّ مَعْقِلٍ قَالَتْ
« لَمَّا حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ

— وَحَدِيثُ أُمِّ مَعْقِلٍ فِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضًا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهَاجِرٍ
الْبَجَلِيُّ الْكُوفِيُّ وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ .

وقد اختلف على أبي بكر بن عبد الرحمن فيه ، فروى عنه كما ههنا ، وروى
عنه عن أم معقل بنفیر واسطة ، وروى عنه عن أبي معقل كما ذكرنا . وقد أخرج
البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لامرأة من الأنصار سماها ابن عباس فنسيت اسمها « ما منعك أن تحجی
معنا ؟ قلت لم يكن لنا إلا ناضحان فحج أبو ولدها وابنها على ناضح وترك لنا
ناضحًا ننضح عايه . قال فإذا جاء رمضان فاعتمرى فإن عمرة فيه تعدل حجة »
ولفظ البخاري « فإن عمرة في رمضان حجة » أو نحوها مما قال ، وسماها في رواية
مسلم أم سنان . وفيه قال جعله في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« أعطها فلتحج عايه فعمرة في رمضان تقضى حجة أو حجة معي » انتهى كلام
المنذرى (إني امرأة قد كبرت) من باب سمع أى من طول عمرى (وسقمت)
الآن فإحدى متى أحج (فهل من عمل يجزى) أى يكفى (عني من حجتي)
معك (تجزى حجة) معي .

(الأسدى أسد خزيمه) الأسدى مذسوب إلى أسد والأسد كثيرون لكن —

فَجَعَلَهُ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَصَابَنَا مَرَضٌ وَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلٍ وَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ حَجِّهِ جِئْتُهُ فَقَالَ يَا أُمُّ مَعْقِلٍ مَا مَعَكَ أَنْ تَخْرُجِي مَعَنَا ؟ قَالَتْ لَقَدْ تَهَيَّأْنَا فَهَلَاكَ أَبُو مَعْقِلٍ وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ هُوَ الَّذِي نَحْمِي عَلَيْهِ ، فَأَوْصَى بِهِ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ فَهَلَا خَرَجْتَ عَلَيْهِ فَإِنَّ الْحَجَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَأَمَّا إِذَا [إِذَا] فَأَتَيْتُكَ هَذِهِ الْحَبَّةُ مَعَنَا ، فَأَعْتَمِرِي فِي رَمَضَانَ فَإِنَّهَا كَحَجَّةٍ ، فَكَانَتْ تَقُولُ الْحَجُّ حَجَّةٌ وَالْعُمْرَةُ عُمْرَةٌ ، وَقَدْ قَالَ هَذَا لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مَا أَذْرِي إِلَيَّ خَاصَّةً .

— أم معقل هي منسوب إلى أسد بن خزيمه بن مدركة بن إلياس بن مضر أبي قبيلة عظيمة من مضر الحجاز : قاله في تاج العروس (لجعله أبو معقل في سبيل الله) ولم يكن لي غير هذا الجمل فكان هذا هو السبب لفوت حجتي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (وأصابنا مرض) بعد ذلك (وهلك أبو معقل) بعد رجوعه مع النبي صلى الله عليه وسلم وليس المراد أنه مات قبل خروجه صلى الله عليه وسلم إلى الحج ، فالعبارة فيها تقديم وتأخير ، ولفظ البخاري : قالت لنا ناضح فركبه أبو فلان وابنه وترك ناضحاً ننضح عليه . وفي لفظ لمسلم : قالت ناضحان كانا لأبي فلان زوجها حج هو وابنه على أحدهما وكان الآخر يسقي عليه غلامنا (فلما فرغ) النبي صلى الله عليه وسلم (من حجه) ودخل المدينة (جئته) أي أنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقال) لي النبي صلى الله عليه وسلم (لقد تهيأنا) للخروج معك فلم نقدر على الخروج وخرج أبو معقل معك (فهلاك أبو معقل) بعد الحج (فأوصى به) أي جعله في سبيل الله (فهلا خرجت عليه) أي على ذلك الجمل المعد في سبيل الله (فإنها) العمرة في رمضان (كحجة) معي أي في الثواب (فكانت تقول) أم معقل (الحج حجة والعمرة عمرة) تعني ما هما واحدة في —

— المنزلة فكيف جعل النبي صلى الله عليه وسلم حرة رمضان كحجة (و) لا شك
(قد قال هذا) القول أى العمرة فى رمضان تعدل حجة (فما أدرى ألى خاصة)
أو لجميع الأمة عامة .

قال الحافظ فى الفتح : قال ابن خزيمة فى هذا الحديث : إن الشئ يشبه
بالشئ ويحمل عدله إذا أشبهه فى بعض المعانى لا جميعها ، لأن العمرة لا يقضى
بها فرض الحج ولا النذر . وقال ابن بطال : فيه دليل على أن الحج الذى ندبها
إليه كان تطوعاً لإجماع الأمة على أن العمرة لا تجزئ عن حجة الفريضة .
فالخصل أنه أعلمها أن العمرة فى رمضان تعدل الحجة فى الثواب لا أنها تقوم
مقامها فى إسقاط الفرض للإجماع على أن الاعتبار لا يجزئ عن حج الفرض .
ونقل الترمذى عن إسحاق بن راهويه أن معنى الحديث نظير ما جاء أن قل هو
الله أحد تعدل ثلث القرآن . وقال ابن العربى : حديث العمرة صحيح وهو من فضل
الله ونعمته فقد أدركت العمرة منزلة الحج بانضمام رمضان إليها . وقال ابن
الجوزى : فيه أن ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت كما يزيد بحضور القاب
ومخلص القصد . وقال غيره : يحتمل أن يكون المراد حرة فريضة فى رمضان
كحجة فريضة وحرمة نافلة فى رمضان كحجة نافله .

ويحتمل أن يكون لبركة رمضان ، ويحتمل أن يكون مخصوصاً بهذه المرأة .
قال الحافظ : الثالث قال به بعض المتقدمين كسعيد بن جبير فإنه قال : ولا تعلم
هذا إلا لهذه المرأة وحدها ، وهكذا وقع عند أبى داود من قول أم معقل ،
والظاهر حمل على العموم . انتهى .

قال المنذرى : فى إسناد محمد بن إسحاق . وقال النرى : أم طليق لها صحبة
حديثها مرفوع : حرة فى رمضان تعدل حجة فيها نظر . وقال أيضاً : أم معقل
الأنصارية وهى أم طليق لها كنيستان انتهى . قال الحافظ : وزعم ابن عبد البر —

١٩٧٤ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ هَامِرِ الْأَحْوَلِ عَنْ
بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الْحَجَّ فَقَالَتْ امْرَأَةٌ لَزَوْجِهَا أُحِجِّبِي [أُحِجِّبِي] مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ عَلَى جَمَلِكَ فَقَالَ مَا عِنْدِي مَا أُحِجِّبُكَ عَلَيْهِ قَالَتْ [فَقَالَتْ] أُحِجِّبِي
عَلَى جَمَلِكَ فَلَا نِ قَالَ ذَلِكَ حَبِيسٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّ امْرَأَتِي تَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَإِنَّمَا
سَأَلْتَنِي الْحَجَّ مَعَكَ قَالَتْ أُحِجِّبِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْتُ
مَا عِنْدِي مَا أُحِجِّبُكَ عَلَيْهِ قَالَتْ [فَقَالَتْ] أُحِجِّبِي عَلَى جَمَلِكَ فَلَا نِ ، فَقُلْتُ
ذَلِكَ حَبِيسٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ أَمَا إِنَّكَ لَوِ أُحِجِّبْتَهَا عَلَيْهِ كَانَ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَمَا وَإِنَّمَا أَمَرْتَنِي أَنْ أَسْأَلَكَ مَا يُعْدِلُ حِجَّةَ مَعَكَ ؟ قَالَ

— أن أم معقل هي أم طليق لما كنيتمان وفيه نظر ، لأن أبا معقل مات في عهد
النبي صلى الله عليه وسلم وأبا طليق عاش حتى سمع منه طليق بن حبيب وهو من
صغار التابعين ، فدل على تغاير المرأتين انتهى .

قلت : لحديث أم معقل طرق وأسانيد ولا يخلو من الاضطراب في المتن
والإسناد . وقد ساق بعض أسانيد الحفاظ في الإصابة في ترجمة أبي معقل ولأجل
دفع الاضطراب ورفع التناقض قد أولت في تفسير بعض الأنساظ كما عرفت .
والحديث الصحيح في هذا الباب ما أخرجه الشيطان عن ابن عباس ، كذا في
الشرح (فأتى) الرجل (رسول الله صلى الله عليه وسلم) بعد ما رجع رسول الله
صلى الله عليه وسلم من حجته (إنها سألتني الحج معك) قبل أن تخرج (ذلك)
الجل (حبيس) أى وقف (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (أما) بفتح الهمزة
وفتح الميم المخففة حرف التنبيه (وإنما أمرتني) عطف على أنها سألتني . قال —
(٣٠ — عون السبوع)

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْرَبُهَا السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ وَآخِرُهَا
أَنَّهَا تَعْدِلُ حَجَّةً مَعِيَ بِغَيْرِ عُمْرَةٍ فِي رَمَضَانَ .

١٩٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ سَمَّادٍ أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
اعْتَمَرَ مَحْرَتَيْنِ عُمْرَةً فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَعُمْرَةً فِي شَوَّالٍ .

الحافظ في الفتح : والذي يظهر لي أن حديث ابن عباس عند الشيعيين في قصة
امرأة من الأنصار ، وأن حديث أم معقل عند أهل السنن أنهما قصتان وقعتا
لامرأتين ، ووقعت لأم طليق قصة مثل هذه أخرجها أبو علي بن السكن وابن
منسده والدولابي في السكتي من طريق طلق بن حبيب أن أبا طليق حدثه أن
امراته قالت له وله جل وناقة أعطاني جلاك أحج عليه قال جلي حبيس في سبيل
الله ، قالت إنه في سبيل الله ، قالت إنه في سبيل الله أن أحج عليه ، فذكر
الحديث وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقت أم طليق ، وفيه ما يبدل
الحج ، قال حمزة في رمضان ، وفي القصة التي في حديث ابن عباس من التفسير
للقصة التي في حديث غيره ، ولقوله في حديث ابن عباس إنها أنصارية ، وأما
أم معقل فإنها أسدية انتهى .

وقد أخرج النسائي نحوه مختصراً من رواية أبي معقل عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، وفيه ذكر العمرة في رمضان وأخرجه ابن ماجه مختصراً . قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم « عمره في رمضان تعدل حجة » انتهى .
(اعتمر محرتين) وروى سعيد بن منصور عن الدراوردي عن هشام عن

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله .
لم يتكلم المنذرى على هذا الحديث ، وهو وهم ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم =

— أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث عمر مرتين في ذى القعدة وعمرة في شوال . قال الحافظ : إسناده قوى . وقد رواه مالك عن هشام عن أبيه مرسلًا لكن قولها في شوال مغاير لقول غيرها في ذى القعدة ويجمع بينهما بأن يكون وقع في آخر شوال وأول ذى القعدة ، ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد صحيح عن مجاهد عن عائشة « لم يعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في ذى القعدة » انتهى . وقال الحافظ ابن القيم : وظن بعض الناس أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر في سنة مرتين واحتج بما أخرجه أبو داود عن عائشة —

= وسلم لم يعتمر في شوال فإنه لا ريب أنه اعتمر عمرة الحديبية ، وكانت في ذى القعدة ، ثم اعتمر من العام القادم عمرة القضية وكانت في ذى القعدة ، ثم غزا غزاة الفتح ودخل مكة غير محرم ، ثم خرج إلى هوازن وحرب ثقيف ، ثم رجع إلى مكة فاعتمر من الجعرانة ، وكانت في ذى القعدة ، ثم إعتبر مع حجته عمره قرنها بها ، وكان أبعد ثهما في ذى القعدة ، وسيأتي حديث أنس بعد هذا في أن عمرة صلى الله عليه وسلم كلها كانت في ذى القعدة .

وقد روى مالك في الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعتمر إلا ثلاثاً ، إحداهن في شوال ، واثنين في ذى القعدة » . وهذا مرسل عند جميع رواة الموطأ .

قال ابن عبد البر : وقد روى مسنداً عن عائشة ، وليس رواه مسنداً ممن يذكر مع مالك في صحة النقل .

وقال ابن شهاب : « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث عمر ، اعتمر عام الحديبية ، فضده الدين كفروا في ذى القعدة سنة ست ، واعتمر من العام للقبل في ذى القعدة سنة سبع ، آمناً هو وأصحابه ، ثم اعتمر العمرة الثالثة في ذى القعدة سنة ثمان ، حين أقبل من الطائف من الجعرانة » .

وروى معمر عن الزهري : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر أربعاً ، فذكر مثل هذا ، وكذلك في حديث عبد الله بن عمرو وغيره ، وكذلك ذكر موسى ابن عقبة وزاد : « ومنهن واحدة مع حجته » وكذلك قال جابر : « اعتمر =

— قالوا وليس المراد بها ذكر مجموع ما اعتمره فإن أنسا وعائشة وابن عباس وغيرهم قد قالوا إنه اعتمر أربع عمر فعلم أن مرادها به أنه اعتمر في سنة مرتين مرة في ذى القعدة ومرة في شوال . قال ابن القيم : وهذا الحديث وهم وإن كان محفوظاً عنها ، فإن هذا لم يقع قط فإنه اعتمر أربع عمر بلاريب : العمرة الأولى كانت في ذى القعدة عمرة الحديبية ثم لم يعتمر إلا في العام القابل عمرة القضية في ذى القعدة ، ثم رجع إلى المدينة ولم يخرج إلى مكة حتى فتحها سنة ثمان في رمضان ولم يعتمر ذلك العام ، ثم خرج إلى حنين وهزم الله أعداؤه فرجع إلى مكة وأحرم بعمرة . وكان ذلك في ذى القعدة كما قال أنس وابن عباس ، فمضى اعتمر في شوال ولكن اتى المدوفى شوال وخرج فيه من مكة وقضى عمرته لما فرغ من أمر المدوفى ذى القعدة ليلا ، ولم يجمع ذلك العام بين عمرتين ولا قبله ولا بعده انتهى . قال ابن القيم : وقولها اعتمر في شوال إن كان هذا محفوظاً قلعله في عمرة الجمرات حين خرج في شوال ولكن إنما أحرم بها —

== رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث عمر . كلهن في ذى القعدة ، إحداهن زمن الحديبية ، والأخرى في صلح قریش ، والأخرى في رجعتهم من الطائف ومن حنين — من الجمرات » وهذا لا يناقض ما روى الثوري عن جعفر عن أبيه عن جابر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج ثلاث حجج قبل أن يهاجر ، وحجة بعد ما هاجر ، معها عمرة » ، فإن جابراً أراد عمرته « ، فإن جابراً أراد عمرته المفردة التي أنشأ لها سفراً لأجل العمرة ، ولا يناقض هذا أيضاً حديث ابن عمر « أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر عمرتين » كما سيأتى بعد هذا : فإن كان هذا محفوظاً عن عائشة « أنه اعتمر في شوال » فلعله عرض لها في ذلك ما عرض لابن عمر من قوله « إنه اعتمر في رجب » ، وإن لم يكن محفوظاً عن عائشة كانت الوهم من عروة أو من هشام ، والله أعلم ، بل أن يحمل على أنه ابتداء إحرامها في شوال ، وفعلها في ذى القعدة ، فتتفق الأحاديث كلها . والله أعلم .

١٩٧٦ — حدثنا الثَّقَلِيُّ أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ « سَمِعْتُ ابْنَ عُمرَ : : كَمْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ : مَرَّتَيْنِ ، فَقَالَتْ هَائِشَةُ : لَقَدْ عَلِمَ ابْنُ عُمرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ اعْتَمَرَ ثَلَاثًا سِوَى الَّتِي قَرَنَهَا بِحِجَّةِ الْوَدَاعِ » .

— في ذى القعدة وكذا أوله شيخ مشايخنا محمد إسحاق الحدّث الدهلوى فقال : قولها عمرة في شوال هذه إشارة إلى عمرة الجعرانة التي وقعت في ذى القعدة ، لكن لما كان خروجه صلى الله عليه وسلم إلى حنين في شوال وكان بعد رجوعه من حنين وقوع هذه العمرة في هذه السنة في هذا السفر نسبتها إلى شوال وإن كانت في ذى القعدة انتهى . والحديث سكت عنه المنذرى .

(مرتين) يشبه أن يكون ابن عمر لم يعد العمرة التي قرنها النبي صلى الله عليه وسلم بحجته ولم يعد أيضاً عمرة الحديبية التي صد عنها (لقد علم ابن عمر) كأنها نسبتها إلى نسيانها بعد علمه بأنها كانت أربع عمر . وقد روى مجاهد وعروة بن الزبير عن عهد الله بن عمر أنه قال : اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم أربع كما عند البخارى وغيره (قد اعتمر ثلاثاً) عمرة الحديبية سنة ست ، والعمرة في العام المقبل ، وعمرة الجعرانة (سوى التي قرنها بحجة الوداع) وهى الرابعة وكانت سنة عشر مع حجة الوداع . قال المنذرى : وأخرجه النسائى وأخرجه ابن ماجه مختصراً بنحوه .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

قال ابن حزم : صدقت عائشة ، وصدق ابن عمر . لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعتمر منذ هاجر إلى المدينة عمرة كاملة مفردة . إلا اثنتين . كما قال ابن عمر وهما عمرة القضاء . وعمرة الجعرانة عام حنين . وعدت عائشة وأنس إلى هاتين =

١٩٧٧ - حَدَّثَنَا الثَّقَلِيُّ وَتُفَيْفَةُ قَالَ أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْعَطَّارُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « اَعْتَمَرَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعَ عُمَرٍ : عُمَرَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، وَالثَّانِيَةَ حِينَ
تَوَاطَّأُوا عَلَى عُمَرَةَ مِنْ قَابِلٍ ، وَالثَّلَاثَةَ مِنَ الْجَمْرَةِ ، وَالرَّابِعَةَ الَّتِي قَرَنَ
مَعَهَا حَجَّتِهِ » .

(أربع عمر) بضم العين وفتح الميم جمع عمرة هو مفعول اعتمر (عمرة الحديبية)
بتخفيف الياء وتشديدها قيل هى اسم بئر ، وقيل شجرة ، وقيل قرية قريب من
مكة أكثرها فى الحرم وهى على تسعة أميال من مكة ، ذهب رسول الله
صلى الله عليه وسلم معتمراً إلى هذا الموضع فاجتمع قريش وصدوه من دخول مكة
فصالحهم ورجع على أن يأتى العام المقبل ولم يعتمر ولكن عدوها من العمر
لترتب أحكامها من إرسال الهدى والخروج عن الإحرام فتحر وحلق وكانت
فى ذى القعدة (والثانية) بالنصب عطف على عمرة الحديبية أى العمرة الثانية
(حين تواطؤوا على عمرة من قابل) أى توافقوا وصالحوا فى الحديبية على أداء
العمرة فى السنة القابلة وهى أيضاً فى ذى القعدة سنة سيم (والثالثة من الجمرات)
فيها لغتان إحداهما بكسر الجيم وسكون العين المهملة وفتح الراء مخففة وبعد
الألف نون والثانية بكسر العين وتشديد الراء وهى ما بين الطائف ومكة وهى
= لعمرتين عمرة الحديبية التى صد عنها ، والعمرة التى قرنها بحجته ، فتألفت أقوالهم
واتفى التعارض عنها .

ثم قال الشيخ ابن القيم رحمه الله بعد قول النذرى : وذكر بعضهم أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم خرج معتمراً فى رمضان - إلى أن قال النذرى : وكان ابتداء
خروجهم لها فى رمضان - : وهذا لا يصح لأنه صلى الله عليه وسلم يخرج فى رمضان
إلى مكة إلا فى غزاة الفتح ولم يعتمر فيها .

١٩٧٨ — حدثنا أبو الوليد الطيالسي وهذبة بن خالد قال أخبرنا
 تمام عن قتادة عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتَمَرَ أَرْبَعَ
 عُمَرٍ كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ إِلَّا الَّتِي مَعَ حَجَّتِهِ » .

قال أبو داود : أَتَقْنَتُ مِنْ هَهُنَا مِنْ هَذْبَةٍ وَسَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي الْوَلِيدِ وَلَمْ
 أَضْبِطْهُ « عُمَرَةٌ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ أَوْ مِنْ الْحُدَيْبِيَّةِ وَعُمَرَةٌ الْقَضَاءِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ

— إلى مكة أقرب فهي في ذى القعدة أيضاً سنة ثمان وهي بعد الفتح (والرابعة
 التي قرن مع حجته) هي في سنة عشر وكانت أفعالها في ذى الحجة بلا خلاف ،
 وأما إحرامها فالصحيح أنه كان في ذى القعدة . كذا في عمدة القارى . قال
 المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : غريب وذكر أنه
 روى مرسل .

(هذبة) بضم الهاء وسكون الدال وفي صحيح مسلم هذاب وهما واحد (إلا
 التي مع حجته) أى العمرة كلها في ذى القعدة إلا التي في حجته كانت في ذى الحجة
 قاله الحافظ وقال ابن القيم : ولا تناقض بين حديث أنس أنهم في ذى القعدة
 إلا التي مع حجته وبين قول عائشة وابن عباس لم يعتمر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إلا في ذى القعدة ، لأن مبدأ عمرة القرآن كان في ذى القعدة ونهايتها
 كان في ذى الحجة مع انقضاء الحج ، فعائشة وابن عباس أخبرا عن ابتدائها وأنس
 أخبر عن انقضائها (اتقنت) من الاتقان وهو الحفظ والضبط التام (من ههنا)
 الذى يأتى بعد ذلك وهو من قوله عمرة زمن الحديبية إلى آخر الحديث (من
 هذبة) بن خالد (وسمته) أى القول المذكور آنفاً (من أبى الوليد) الطيالسي
 (ولم أضبطه) أى لم أحفظه كما ينبغي ثم شرع في بيان لفظ هذبة فقال (عمرة
 زمن الحديبية) نصب باعتمر وهى العمرة الأولى (أو من الحديبية) هذا
 شك من أحد الرواة فوق أبى داود ، وهكذا أخرجه مسلم بالشك وأما —

وَعُمْرَةٌ مِنَ الْجُمْرَانَةِ حَيْثُ قَسَمَ غَنَاءُ حُنَيْنٍ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، وَعُمْرَةٌ مَعَ حَجَّتِهِ .

— البخارى فأخرجه من غير شك ولفظه عمرته من الحديبية (وعمره القضاء في ذى القعدة) من العام المقبل هى العمرة الثانية وهى عمرة القضاء والقضية ، وإنما سميت بهما لأنه صلى الله عليه وسلم قاضى قريشاً لا أنها وقعت قضاء عن العمرة التى صدر عنها إذ لو كان كذلك لكانتا عمرة واحدة ، وهذا مذهب المالكية والشافعية ، وتقدم بيان ذلك . وقال الحنفية : هى قضاء عنها ، قال ابن الهمام فى فتح القدير شرح الهداية : وتسمية الصحابة وجميع السلف إياها بعمره القضاء ظاهر فى خلافه وتسمية بعضهم إياها عمرة القضية لا ينفى ، فإنه اتفق فى الأولى مقاضاة النبي صلى الله عليه وسلم أهل مكة على أن يأتى من العام المقبل فيدخل مكة بعمره ويقم ثلاثاً وهذا الأمر قضية تصح إضافة هذه العمرة إليها ، فإنها عمرة كانت عن تلك القضية فهى قضاء عن تلك القضية فتصح إضافتها إلى كل منهما ، فلا تستلزم الإضافة إلى القضية نفي القضاء ، والإضافة إلى القضاء تفيد ثبوته فيثبت مفيد ثبوته بلا معارض انتهى (وعمره من الجمرانة) هى الثالثة (غنائم) جمع غنيمة وهى ما نهل من أهل الشرك عنوة والحرب قائمة ، والنهى ما ينهل منهم بعد أن تضع الحرب أوزارها (حنين) بالصرف واد بينه وبين مكة ثلاثة أميال ، وكانت فى سنة ثمان فى زمن غزوة الفتح ، ودخل عليه صلى الله عليه وسلم بهذه العمرة إلى مكة ليلاً وخرج منها ليلاً إلى الجمرانة فبات بها فلما أصبح وزالت الشمس خرج فى بطن سرف حتى جامع الطريق ، ومن ثم خفيت هذه العمرة على كثير من الناس . قاله القسطلانى (وعمره مع حجته) فى ذى الحجة هى الرابعة . والحديث أخرجه البخارى ومسلم من طريق هبة بن خالد . وأخرج أيضاً البخارى من طريق أبى الوليد وساق مقته بالضبط والإتقان وأخرجه الترمذى .

— فائدة : ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اعتمر في السنة إلا مرة واحدة ، ولم يعتمر في سنة مرتين . فإن قيل فبأى شيء يستحبون العمرة في السنة مراراً خصوصاً في رمضان ثم لم يثبتوا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قيل : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشتغل في العبادات بما هو أهم من العمرة . ولم يكن يمكنه الجمع بين تلك العبادات وبين العمرة . فإنه لو اعتمر مراراً لبادرت الأمة إلى ذلك وكان يشق عليها ، وقد كان يترك النبي صلى الله عليه وسلم كثيراً من العمل وهو يحب أن يعمل خشية المشقة عليهم . ولما دخل البيت خرج منه حزيناَ فقالت له عائشة في ذلك فقال إني أخاف أن أكون قد شقت على أمتي وهم أن ينزل يستسقى مع سقاة زمزم للحجاج فخاف أن يغلب أهلها على سقائتهم بعده . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » رواه الشيخان من حديث أبي هريرة ، ولفظ الترمذي من حديث ابن مسعود مرفوعاً « تابعوا بين الحج والعمرة » وفيه دليل على التفريق بين الحج والعمرة في التكرار وتنبيه على ذلك ، إذ لو كانت العمرة بالحج لا تعقل في السنة إلا مرة لسوى بينهما ولم يفرقا . وقد نذب النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك بلفظه فثبت الاستحباب من غير تقييد .

ولا شك أن الحديث فيه دليل على استحباب الاستكثار من الاعتار خلافاً لقول من قال يكره أن يعتمر في السنة أكثر من مرة كالمالكية وهذا القول لا يصح ، والصحيح جواز الاستكثار من الاعتار وخالف مالكاً مطرف من أصحابه وابن المواز قال مطرف : لا بأس بالعمرة في السنة مراراً . وقال ابن المواز أرجو أن لا يكون به بأس . وقد اعتمرت عائشة مرتين في شهر ولا أدري أن يمنع أحد من التقرب إلى الله بشيء من الطاعات ولا من الازدياد من الخير في موضع ولم يأت بالمنع منه نص . وهذا قول الجمهور . ويكنى في هذا أن النبي —

٨١ - باب المهلة بالعمرة تحييض فيدركها الحج

فتنقض عمرتها وتهل بالحج ، هل تقضى عمرتها

١٩٧٩ - حدثنا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ سَعَادٍ أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهِكٍ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

— صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ عَائِشَةَ مِنَ التَّنْعِيمِ سَوَى عَمَرَتِهَا الَّتِي كَانَتْ أَهَلَّتْ بِهَا وَذَلِكَ فِي عَامٍ وَاحِدٍ ، وَاعْتَمَرَتْ عَائِشَةُ فِي سَنَةِ مَرَّتَيْنِ . فَقِيلَ لِلْقَاسِمِ لَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهَا أَحَدٌ فَقَالَ : أَعْلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ . وَكَانَ أَنْسَ إِذَا جَمَّ رَأْسُهُ خَرَجَ فَاعْتَمَرَ . وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يَعْتَمِرُ فِي السَّنَةِ مَرَارًا . ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ وَأَطَالَ السَّكَّامُ فِيهِ .

(باب المهلة بالعمرة تحييض)

قبل إتمام أفعال العمرة (فهدركها الحج فتقض عمرتها) وفي بعض النسخ فتقض عمرتها (وتهل) تحرم (بالحج) بعد رفضها (هل تقضى عمرتها) التي أحرمت بها قبل إدراك الحج . فإن قلت : يفهم من ترجمة الباب أن عائشة كانت قد رفضت العمرة لأجل عذر الحيض فالعمرة التي أهلت بها من التمتع قضاء عنها لأداء مرة أخرى .

قلت : نعم كذا يفهم من ترجمة الباب لسكن فيه كلام لأن العمرة لا يصح رفضها ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يسمك طوافك للحجك وعمرتك » وفي لفظ « حلت منهما جميعاً » .

فإن قيل قد ثبت في صحيح البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال لها « ارفضي عمرتك وانقضي رأسك وامتشطي » وفي لفظ آخر « دعي عمرتك وانقضي رأسك وامتشطي » وفي لفظ « أهلي بالحج ودعي العمرة » فهذا صريح في رفضها من —

قال لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ : يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَرَدَفَ أَخْتُكَ عَائِشَةَ فَأَعْمَرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ
فَإِذَا هَبَطَتْ بِهَا مِنَ الْأَكْمَةِ فَلْتَحْرِمْ فَإِنَّهَا عُمَرَةٌ مُتَعَبِّلَةٌ .

— وجهين أحدهما قوله أرفضها ودعيها ، والثاني أمره لها بالامتشاط . قيل معنى
قوله أرفضها أتركى أفعالها والاقتصار عليها وكونى فى حجة معها ، ويتمين أن
يكون هذا المراد بقوله « حلت منها جميعاً » لما قضيت أعمال الحج . وقوله
« بسمك طوافك للحجك وعمرتك » فهذا صريح أن إحرام العمرة لم ترفض وإنما
رفضت أعمالها والاقتصار عليها ، وأنها بقضاء حجتها انقضت حجتها وعمرتها ، ثم
أعمرها من التمتع تطييباً لقلبها إذ تاتى بعمرة مستقلة كهواحياتها . ويوضح
ذلك إيضاحاً يديناً ما روى مسلم فى صحيحه ولفظه « قالت عائشة وخرجنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع لحضت فلم أزل حائضاً حتى كان
يوم عرفة ولم أهل إلا بعمرة فأمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنقض
رأسى وأمشط وأهل بالحج وأترك العمرة ، قالت ففعلت ذلك حتى إذا قضيت
حجى بعث معى رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن أبى بكر وأمرنى
أن أعتمر من التمتع مكان محرقتى التى أدركنى الحج ولم أهل منها » فهذا حديث
فى غاية الصحة والصراحة أنها لم تسكن أحلت من عمرتها وأنها بقيت محرمة بها
حتى أدخلت عليها الحج ، فهذا خبرها عن نفسها وذلك قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم لها كل منهما يوافق الآخر ، كذا فى زاد المعاد (أختك عائشة) بدل
من أختك (فإذا هبطت) من باب ضرب أى نزلت (بها) أى بعائشة (من
الأكمة) تل ، وقيل شرفة كالرابية وهو ما اجتمع من الحجارة فى مكان واحد
وربما غلظ وربما لم يغلظ والجمع أكم وأكمت مثل قصبة وقصب وقصبات وجمع
الأكم آكام مثل جبل وجبال وجمع الآكام أكم بضمتين مثل كتاب وكتب
وجمع الأكم آكام مثل عنق وأعناق كذا فى الصباح قال المنذرى : قال أبو بكر —

١٩٨٠ - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُزَاحِمٍ عَنْ أَبِي مُزَاحِمٍ حَدَّثَنِي أَبِي مُزَاحِمٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَيْدٍ عَنْ مُحَرَّشِ السَّكَمِيِّ قَالَ : « دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْجِمْرَانَةَ فَجَاءَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَكَرَعَ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ أَخْرَمَ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى رَأْسِهِ فَاسْتَقْبَلَ بَطْنَ سَرْفٍ حَتَّى لَقِيَ طَرِيقَ الْمَدِينَةِ فَأَصْبَحَ بِمَكَّةَ كَبَائِتٍ » .

— أحمد بن عمرو البزار ولا يعلم روت حفصة عن أبيها إلا هذا الحديث . هذا آخر كلامه . وقد أخرج البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن أوس عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يعمر عائشة من التمتع انتهى .

(أبي مزاحم) بدل من لفظ أبي (فجاء إلى المسجد) الذي هناك (فاستقبل بطن سرف) بفتح السين وكسر الراء وآخره فاء موضع على ستة أميال من مكة من طريق الروة جبل بمكة يقى به رسول الله صلى الله عليه وسلم بميمونة بنت الحارث وفيه مانت أى توجه واستقبل وجهه إلى بطن سرف (فأصبح بمكة) قال السندي فى فتح الودود : ظاهر هذا أنه كان بمكة إلا أنه جاء الجمرانة ليلا ثم رجع إلى مكة فأصبح بها بحيث ما علم بخروجه منها وهو خلاف المشهور ، والمشهور أنه كان بالجرمانة فأصبح فيها كبائت ، فالظاهر أن هذا التقديم والتأخير من تصرفات بعض الرواة ، والصواب رواية الترمذي والنسائي عن محرش السكمي « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من الجمرانة ليلا فدخل مكة ليلا ف قضى عمرته ثم خرج من ليلته فأصبح بالجرمانة كبائت ، فلما زالت الشمس من الغد خرج فى بطن سرف حتى جامع الطريق طريق جمع بسرف فمن أجل ذلك خفيت عمرته على الناس » انتهى ولفظ أحمد فى مسنده « أن النبي صلى الله —

٨٢ - باب المقام في العمرة

١٩٨١ - حدثنا داود بن رُسَيْدٍ أخبرنا يَحْيَى بنُ زَكْرِيَّا أخبرنا مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاقَ عن أَبَانَ بنِ صَالِحٍ وعن ابنِ أَبِي نَجِيحٍ عن مُجَاهِدٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَامَ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ ثَلَاثًا » .

— عليه وسلم خرج من الجمرانة معتمراً فدخل مكة ليلاً ثم خرج من تحت ليلاه فأصبح بالجرانة كبائت ، فلما زالت الشمس أخذ في بطن سرف حتى جامع الطريق طريق المدينة « وفي لفظ لأحمد » أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج ليلاً من الجمرانة حين أمسى معتمراً فدخل مكة ليلاً ففصى عمرته ثم خرج من تحت ليلته فأصبح بالجرانة كبائت حتى إذا زالت الشمس خرج من الجمرانة في بطن سرف ، حتى جامع الطريق طريق المدينة بسرف « انتهى . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى أتم منه . وقال الترمذى : حسن غريب ولا يعرف لحرش السكعمي عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث . وقال أبو عمر النمرى : روى عنه حديث واحد وذكر هذا الحديث .

(باب المقام في العمرة)

أى المقام بمكة بعد أداء العمرة .

(أقام في عمرة القضاء ثلاثاً) قال ابن القيم : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة بعد الهجرة خمس مرات سوى المرة الأولى ، فإنه وصل إلى الحديبية وصد عن الدخول إليها ، ثم دخلها المرة الثانية ففصى عمرته وأقام بها ثلاثاً ثم خرج ، ثم دخلها المرة الثالثة عام الفتح في رمضان ، ثم دخلها بعمرة من الجمرانة قال المنذرى : وذكر البخارى نحوه تعليقاً . وأخرج البخارى ومسلم في صحيحيهما في الحديث الطويل من حديث أبي إسحاق السبيعي عن البراء بن عازب رضى الله —

٨٣ - باب الإفاضة في الحج

١٩٨٢ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أفاض يوم النحر ثم صلى الظهر بمكة - بمعنى راجعاً » .

— عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام بمكة في عمرة القضاء ثلاثاً » .

(باب الإفاضة في الحج)

هي طواف الزيارة وهو المأمور به في قوله تعالى ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ (أفاض يوم النحر) أى طاف بالبيت (ثم صلى الظهر بمعنى راجعاً) والذي رواه جابر في الحديث الطويل وعائشة هو أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة ثم رجع إلى مكة . واختلف العلماء فيه ، فمنهم من رجح هذا الحديث ، ومنهم حديث جابر وعائشة ، ومنهم من توقف لصحة الحديثين . كذا في فتح الودود . وقال النووي : وفي هذا الحديث إثبات طواف الإفاضة وأنه يستحب فعله يوم النحر وأول النهار وقد أجمع العلماء على أن هذا الطواف وهو طواف الإفاضة ركن من أركان الحج لا يصح الحج إلا به . واتفقوا على أنه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والنحر والحلق ، فإن أخره عنه وفعله في أيام التشريق أجزاء ولا دم عليه بالإجماع ، فإن أخره إلى ما بعد أيام التشريق وأتى به بعدها أجزاء ولا شيء عليه عندنا ، وبه قال جمهور العلماء . وقال مالك وأبو حنيفة : إذا تطاول لزمه معه دم والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى ولفظ البخارى مختصر .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

هكذا قال ابن عمر ، وقال جابر في حديثه الطويل : « ثم أفاض إلى البيت فصلى »

== بمكة الظهر » رواه مسلم وقالت عائشة : « أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من آخر يومه حين صلى الظهر ، ثم رجع إلى منى ، فكث بها » الحديث ، وسيأتي باختلاف الناس في ذلك ، فرجعت طائفة ، منهم ابن حزم وغيره ، حديث جابر وأنه صلى الظهر بمكة .

قالوا : وقد وافقته عائشة ، واختصاصها به وقربها منه ، واختصاص جابر ، وحرصه على الاقتداء به ، أمر لا يرتاب فيه .

قالوا : ولأنه صلى الله عليه وسلم رمى الجرة وحلق رأسه ، وخطب الناس ، ونحر مائة بدنة هو وعطى ، وانتظر حتى سلخت ، وأخذ من كل بدنة بضعة ، فطبخت وأكلها من لحمها .

قال ابن حزم : وكانت حجته في آزار ، ولا يتسع النهار لفعل هذا جميعه ، مع الاقاضة إلى البيت والطواف وصلاة الركعتين ، ثم رجع إلى منى ، ووقت الظهر باقى . وقالت طائفة ، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره : الذى يرجع أنه إنما صلى الظهر بمنى ، لوجوه :

أحدها : أنه لو صلى الظهر بمكة لأناب عنه في إمامة الناس بمنى إماماً يصلى بهم الظهر ، ولم ينقل ذلك أحد . ومحال أن يصلى بالمسلمين الظهر بمنى نائب له ، ولا ينقله أحد ، فقد نقل الناس نيابة عبد الرحمن بن عوف ، لما صلى بهم الفجر في السفر ، ونيابة الصديق لما خرج صلى الله عليه وسلم يصلح بين بنى عمرو بن عوف ، ونيابته في مرضه ، ولا يحتاج إلى ذكر من صلى بهم بمكة ، لأن إمامهم الراتب ، الذى كان مستمراً على الصلاة قبل ذلك وبعده ، هو الذى كان يصلى بهم .

الثانى : أنه لو صلى بهم بمكة لكان أهل مكة مقيمين ، فكان يتعين عليهم الإتمام ، ولم يقل لهم النبي صلى الله عليه وسلم « آتوا صلاتكم فإنما قوم سفر » كما قاله في عزاء الفتح .

الثالث : أنه يمكن اشتباه الظهر للقصور بركعتي الطواف ، ولا سبب والناس يصلونهما معه ، ويقتدون به فيما فظنهما الرأى الظهر . . وأما صلاته بمنى والناس خلفه فهذه لا يمكن اشتباهها بغيرها أصلاً ، لاسيما وهو صلى الله عليه وسلم كان إمام الحاج الذى لا يصلى لهم سواه ، فكيف يدعهم بلا إمام يصلون أفراداً ولا يقيم لهم من يصلى بهم ؟ هذا في غاية البعد .

١٩٨٣ — حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين — المَعْنَى وَاحِدٌ —
 قالَا أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ عَنْ أَبِيهِ وَعَنْ أُمِّ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ
 بِحَدَّثَانِهِ جَمِيعًا ذَلِكَ عَنْهَا قَالَتْ : « كَانَتْ لِي بَاتِي الَّتِي يَصِيرُ إِلَيَّ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَاءَ يَوْمِ النَّحْرِ فَصَارَ إِلَيَّ فَدَخَلَ عَلَيَّ وَهَبُ بْنُ زَمْعَةَ

— (عَنْ أَبِيهِ) وهو عبد الله بن زمعة (وعن أمه) أى أم أبي عبيدة (زينب
 بنت أبي سلمة) بدل عن أمه وهى بنت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
 (كانت لي باتي التي يصير — أى يرجع (إلى فيها) أى يدخل على فيها (مساء
 يوم النحر) أى اتفق أن كانت ليلة نوبتى مساء يوم النحر أى مساء ليلة تلى يوم —

== وأما حديث عائشة فقد فهم منه جماعة — منهم المذهب الطبرى وغيره — أنه
 صلى الظهر بمى ، ثم أفاض إلى البيت بعدما صلى الظهر ، لأنها قالت : « أفاض من
 آخر يومه حين صلى الظهر ، ثم رجع إلى مئى » .

قالوا : ولعله صلى الظهر بأصحابه ، ثم جاء إلى مكة فصلى الظهر بمن لم يصل ،
 كما قال جابر ، ثم رجع إلى مئى فرأى قوماً لم يصلوا فصلى بهم ثالثة ، كما قال ابن عمر
 وهذه حرفة في العلم ، وطريقة يسلكها القاصرون فيه ، وأما قول أهل العلم ،
 فيقطعون ببطان ذلك ، ويعيولون الاختلاف على الوهم والنسيان ، التى هو عرصة
 البشر ، ومن له إلمام بالسنة ومعرفة بحجته صلى الله عليه وسلم ، يقطع بأنه لم يصل
 الظهر فى ذلك اليوم ثلاث مرات ثلاث جماعات ، بل ولا مرتين . وإنما صلاها على
 عادته المستمرة قبل ذلك اليوم وبعده ، صلى الله عليه وسلم .

وفهم منه آخرون — منهم ابن حزم وغيره — أنه أفاض حين صلاها بمكة .

وفى نسخة من نسخ السنن « أفاض حتى صلى الظهر ثم رجع » وهذه الرواية
 ظاهرة فى أنه صلاها بمكة ، كما قال جابر ، ورواية « حين » محتملة للأمرين ،
 والله أعلم .

وَمَعَهُ رَجُلٌ مِنْ آلِ أَبِي أُمَيَّةَ مُتَقَمِّصِينَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْهَبٍ : هَلْ أَفَضْتَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : انْزِعْ عَنْكَ الْقَمِيصَ . قَالَ : فَانْزَعَهُ مِنْ رَأْسِهِ وَنَزَعَ صَاحِبُهُ قَيْصَهُ مِنْ رَأْسِهِ ، ثُمَّ قَالَ : وَلَيْمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : إِنَّ هَذَا يَوْمٌ رُخِّصَ

— النحر وهي ليلة الحادى عشر من ذى الحجة والمساء يطلق على ما بعد الزوال إلى أن يشتد الظلام . قاله الحافظ في الفتح . ولعل المراد به ههنا أول الليل (فصار) أى رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إلى) فى ذلك المساء أى دخل على فيه (فدخل على) بتشديد الياء (وهب) فاعل دخل (بن زمعة) ودخل (معه رجل من آل أبي أمية) أيضاً حال كونهما (متقمصين) أى لا بسى القميص (هل أفضت) أى طفت طواف الإفاضة وهو طواف الزيارة يا (أبا عبد الله) هذه كنية وهب (قال) الراوى (فانزعه) أى نزعه وهب ذلك القميص (من رأسه) أى قبل رأسه (ونزع صاحبه) الذى دخل عليها معه أيضاً (ثم قال) وهب (ولم) أمرتنا بنزع القميص عنا (إن هذا) أى يوم النحر (يوم رخص)

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

هذا الحديث يرويه ابن إسحاق عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة عن أبيه وعن أمه زينب بنت أبي سلمة ، يحدثنه عن أم سلمة ، وقال أبو عبيدة : وحدثني أم قيس بنت محسن ، وكانت جارة لهم ، قالت : « خرج من عندى عكاشة بن محسن فى نحر من بنى أسد ، متقمصاً ، عشية يوم النحر ، ثم رجعوا إلى عشاء ، وقصصهم على أيديهم يحملونها ، فقلت : أى عكاشة ، مالكم خرجتم متقمصين ثم رجعتهم وقصصكم على أيديكم تحملونها ؟ فقال : أخبرتنا أم قيس كان هذا يوماً رخص فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا إذا نحن رمينا الجمره حللنا من كل ما أحرمانه إلا ما كان = (٣١ - عون المعبود .)

لَكُمْ إِذَا أَنْتُمْ رَمَيْتُمُ الْجِمْرَةَ أَنْ تَحِلُّوا - يَعْنِي مِنْ كُلِّ مَا حُرِّمَتْ مِنْهُ - إِلَّا
النِّسَاءَ ، فَإِذَا أَمْسَيْتُمْ قَبْلَ أَنْ تَطُوفُوا هَذَا الْبَيْتَ صِرْتُمْ حُرْمًا كَمَا كُنْتُمْ قَبْلَ
قَبْلِ أَنْ تَرْمُوا الْجِمْرَةَ حَتَّى تَطُوفُوا بِهِ .

— بصيغة المجهول (لكم إذا أنتم) أيها الجميع (رميت الجمرة) أي فرغتم عن رمي
جمرة العقبة يوم النحر (أن تحلوا) مفعول ما لم يسم فاعله لقوله رخص (يعني)
أي يريد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله أن تحلوا أي أن تحلوا (من
كل ما حرمت منه إلا النساء) إلى ههنا تفسير من بعض الرواة (فإذا أمسيتم)
أي دخلتم في المساء (قبل أن تطوفوا هذا البيت) يوم النحر (صرتم حرماً)
بضمين ويجوز تسكين الراء أيضاً جمع حرام بمعنى محرم أي صرتم محرمين
(كمهنتكم) أي كما كنتم محرمين (قبل أن ترموا الجمرة) أي جمرة العقبة يوم
النحر (حتى تطوفوا به) أي بالبيت .

== من النساء حتى تطوف بالبيت فإذا أمسيتم ولم نطف جعلنا قصنا على أيدينا وهذا
يدل على أن الحديث محفوظ ، فإن أبا عبيدة رواه عن أبيه وعن أمه وعن أم قيس .
وقد استشكله الناس ، قال البيهقي : وهذا حكم لا أعلم أحداً من الفقهاء
يقول به . ثم كلامه .

وقد روى أبو داود عن عقبة عن أبي الزبير عن عائشة وابن عباس : « أن
النبي صلى الله عليه وسلم آخر طواف يوم النحر إلى الليل » . وأخرجه الترمذي
والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي : حديث حسن ، وأخرجه البخاري تعليقاً .
وكان رواية أبي داود له عقب حديث أم سلمة استدلال منه على أنه أولى من حديث
أم سلمة ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حل قبل طوافه بالبيت ، ثم أخره إلى
الليل . لكن هذا الحديث وهم ، فإن للعلوم من فعله صلى الله عليه وسلم أنه إنما
طاف طواف الإفاضة نهراً بعد الزوال ، كما قاله جابر وعبد الله بن عمر وعائشة ،
وهذا أمر لا يرتاب فيه أهل العلم والحديث ، وقد تقدم قول عائشة : « أفاض ==

— والحاصل أن هذا الترخيص لكم إنما هو بشرط أن تطوفوا طواف الإفاضة بعد رمى جرة العقبة يوم النحر قبل أن تدخلوا في مساء ذلك اليوم ، وأما إذا فات هذا الشرط بأن أمسيتم يوم النحر قبل أن تطوفوا طواف الإفاضة فليس لكم هذا الترخيص وإن رميتم وذبحتم وحلقتم بل بقيتم محرمين كما كنتم محرمين قبل الرمي . وفقه الحديث أن من أفاض يوم النحر بعد رمى جرة العقبة قبل مساء يوم النحر رخص له التحلل عن الإحرام وحل له كل شيء كان حراماً عليه في الإحرام ما خلا النساء ، وأن من لم يفرض يوم النحر قبل مسائه ، بل دخلت ليلة الحادى عشر من ذى الحجة قبل إفاضته لم يرخص له التحليل بل بقي حراماً كما كان ولم يحمل له شيء مما كان حراماً عليه في الإحرام كالنقص وغيره بل بقي حراماً كما كان وإن كان رمى وذبح وحلق ، وأن من لبس القميص في الإحرام جاهلاً أو ناسياً وجب عليه أن ينزعه بعد ما علمه أو ذكره ، وأنه يجوز له نزعها من قبل رأسه وإن لزم منه تغطية رأسه . وقد وقع حديث يدل على عند أبي داود بلفظ « اخلع عنك الجبة فخلعها من قبل رأسه » وأما ما روى عن جابر رضى الله عنه قال « كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد فقد شق قميصه من جيبه حتى أخرجه من رجله فنظر القوم إليه فقال لاني أمرت ببدي التي بعثت بها أن تقلد اليوم وتشمر فلبست قميصي ونسيت فلم أكن لأخرج قميصي من رأسي » أخرجه الطحاوى فقهه عبد الرحمن بن عطاء ، وهو ضعيف لا يحتاج بما انفرد به فكيف إذا خالفه من هو أثبت منه . وقد تركه مالك وهو جاره والله أعلم .

== رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صلى الظهر « من رواية أبي سلمة والقاسم عنها قال البيهقي : وحديث أبي سلمة عن عائشة أصح . وقال البخارى : فى صحيح أبي الزبير من عائشة نظر ، وقد سمع من ابن عباس .

١٩٨٤ — حدثنا محمد بن بشار أخبرنا عبد الرحمن أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن عائشة وابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم أخر طواف يوم الفجر إلى الليل » .

— قال في فتح الودود : ولعل من لا يقول به يحمله على التغليظ والتشديد في تأخير الطواف من يوم النحر والتأكيد في إتمامه في يوم الفجر ، وظاهر الحديث يأبى مثل هذا الحمل جدا والله تعالى أعلم انتهى . قال المنذرى : في إفساده محمد بن إسحاق وتقدم الكلام عليه (آخر طواف يوم النحر إلى الليل) قيل في معناه إنه رخص لطواف الزيارة إلى الليل لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يطف طواف الإفاضة في الليل . وفي زاد المعاد : أقاض صلى الله عليه وسلم إلى مكة قبل الظهر راكباً فطاف طواف الإفاضة وهو طواف الزيارة والصدر ولم يطف غيره ولم يسع معه ، هذا هو الصواب ، وطائفة زعمت أنه لم يطف في ذلك اليوم وإنما أخر طواف الزيارة إلى الليل وهو قول طاوس ومجاهد وعروة ، واستدلوا بحديث أبي الزبير المسكي عن عائشة المخرج في سنن أبي داود والترمذى . قال الترمذى : حديث حسن ، وهذا الحديث غلط بين خلاف المعلوم من فعله صلى الله عليه وسلم الذي لا يشك فيه أهل العلم بحجته صلى الله عليه وسلم . وقال أبو الحسن القطان : عندي أن هذا الحديث ليس بصحيح ، إنما طاف النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ نهراً وإنما اختلفوا هل هو صلى الله عليه وسلم بمكة أو رجع إلى منى فصلى الظهر بها بعد أن فرغ من طوافه ، فابن عمر يقول إنه رجع إلى منى فصلى الظهر بها وجابر يقول إنه صلى الله عليه وسلم بمكة وهو ظاهر —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :
ويمكن أن يحمل قولها « أخر طواف يوم النحر إلى الليل » على أنه أدنى في ذلك
فنسب إليه ، وله نظائر .

١٩٨٥ — حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَنبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ
عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ
يَرْمِلْ مِنْ [فِي] السَّبْعِ الَّذِي أَقَاضَ فِيهِ [مِنْهُ] » .

— حديث عائشة من غير رواية أبي الزبير هذه التي فيها أنه أخرج الطواف إلى الليل
وهذا شيء لم يرو إلا من هذا الطريق . وأبو الزبير مدلس لم يذكر ههنا سماعاً
عن عائشة انتهى . وقال السندي : المعلوم الثابت من فعله صلى الله عليه وسلم
هو أنه طواف الإفاضة وهو الطواف الفرض قبل الليل ، فلعل المراد بهذا
الحديث أنه رخص في تأخيرهِ إلى الليل أو المراد بطواف الزيارة غير طواف
الإفاضة أي أنه كان يقصد زيارة البيت أيام منى بعد طواف الإفاضة فإذا زار
طاف أيضاً ، وكان يؤخر طواف تلك الزيارة إلى الليل بتأخير تلك الزيارة
إلى الليل ، ولا يذهب إلى مكة لأجل تلك الزيارة في النهار بعد العصر مثلاً ،
والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى :
حديث حسن . وأخرجه البخارى تعليقاً وقد تقدم الكلام على حديث عائشة
هذا مستوفى .

(لم يرمل) من باب نصر (أقاض فيه) أى فى طواف الإفاضة . قال
المنذرى : وأخرجه النسائى وابن ماجه .

٨٤ - باب الوداع

١٩٨٦ - حدثنا نصر بن علي أخبرنا [حدثنا] سفيان عن سفيان الأخول عن طاووس عن ابن عباس قال « كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ الطَّوْفِ بِالْبَيْتِ » .

٨٥ - باب الحائض تخرج بعد الإفاضة

١٩٨٧ - حدثنا القعنبي عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ [النَّبِيَّ] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُجَيٍّْ ، فَقِيلَ لَهَا قَدْ حَاضَتْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَعَلَّهَا حَاضَتْ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ ، فَقَالَ : فَلَا إِذَا » .

(باب الوداع)

من البيت فهذا باب لإثبات الوداع ، والباب الآتي لإثبات طواف الوداع والله أعلم (كان الناس) أى بعد حجهم (ينصرفون فى كل وجه) أى طريق طائفاً أو غير طائف (لا ينفرون أحد) أى النفر الأول والنسائي أو لا يخرج من أحد من مكة والمراد به الآفاق (حتى يكون آخر عهده الطواف بالبيت) أى بالطواف به . قال الطيبي رحمه الله : دل على وجوب طواف الوداع ، وخالف فيه مالك ، هكذا فى المرواة . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

(باب الحائض تخرج بعد الإفاضة)

(ذكر صفية) أى إحدى أمهات المؤمنين من بنى إسرائيل من سبط هارون أخى موسى عليهما الصلاة والسلام (لعلمها حابستنا) أى مانعنا عن -

١٩٨٨ — حدثنا عمرو بن عوف أنبأنا أبو عوانة عن يعقوب بن عطاء عن الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله بن أوس قال : « أتيتُ عمر بن الخطَّاب فسألتهُ عن المرأة تطوفُ بالبيتِ يومَ النحر ثم تحيضُ . قال : ليسكنْ آخرَ عهدها بالبيتِ . قال فقال الحارثُ : كذلكَ

— الرجوع إلى المدينة لا انتظار طوافها (فلا إذا) جواب وجزاء أى إذا كان كذلك أنها أفاضت فلا أمتنعها للخروج . ونظيره ما روى البخارى فى الأشربة « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الظروف فقالت الأنصار إنه لا بد لنا منها قال فلا إذا » قال فى الفتح : فلا إذا جواب وجزاء أى إذا كان كذلك لا بد لكم منها فلا تدعوها . وفى لفظ الشيخين « قلت يا رسول الله إنها قد أفاضت وطافت بالبيت ثم حاضت بعد الإفاضة » قال فلتنفر إذن « أى فلا حبس علينا حينئذ لأنها قد أفاضت فلا مانع من التوجه ، والذي يجب عليها قد فعلته . وفى رواية للبخارى فلا بأس انفرى ، وفى رواية له أخرجى ، وفى رواية فلتنفر ومعانيها متقاربة ، والمراد بها الرحيل من منى إلى جهة المدينة .

قال ابن المنذر : قال عامة الفقهاء بالأمصار : ليس على الحائض التى طافت طواف الإفاضة طواف الوداع . وروينا عن عمر وابنه وزيد بن ثابت أنهم أسروها بالمقام إذا كانت حائضاً لطواف الوداع كأنهم أوجبوه عليها كطواف الإفاضة ، إذ لو حاضت قبله لم يسقط عنها . قال : وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن ذلك ، وبقي عمر يخالفه لثبوت حديث عائشة . وروى ابن أبي شيبه من طريق القاسم بن محمد : كان الصحابة يقولون إذا أفاضت قبل أن تحيض فقد فرغت إلا عمر . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى من حديث الزهري عن عروة وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة بمعناه —

أُفْتَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ فَقَالَ عُمَرُ : أَرَبْتَ عَنْ يَدَيْكَ ،
سَأَلْتَنِي عَنْ شَيْءٍ سَأَلْتُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِكَيْنَا أَخْلَافُ ،

— (أَرَبْتَ عَنْ يَدَيْكَ) بكسر الراء أى سقطت من أجل مكروهه يصيب
يديك من قطع أو وجع ، أو سقطت بسبب يديك ، أى من جنائيهما . قيل :
هو كناية عن الخجالة والأظهر أنه دعاء عليه ، لكن ليس المقصود حقيقته ،
ولمّا المقصود نسبة الخطأ إليه . قال فى النهاية : أى سقطت آراك من اليدين
خاصة (لكىّا أخالف) ما زائدة . واستدل الطحاوى بحديث عائشة على نسخ
حديث عمر فى حق الخائض وكذلك استدل على نسخه بحديث أم سليم عند
أبى داود الطيالسى أنها قالت : حضت بعد ما طفت بالبيت فأمرنى رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن أنفر . وحاضت صفية فقالت لها عائشة حبستنا فأمرها
النبي صلى الله عليه وسلم أن تنفر . ورواه سعيد بن منصور فى كتاب المفاسك ،
وإسحاق فى مسنده والطحاوى وأصله فى البخارى . ويؤيد ذلك ما أخرجه
النسائى والترمذى وصححه الحاكم عن ابن عمر قال : من حج فليكن آخر عهده
بالبيت إلا الخبيض رخص لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعند الشيخين
من حديث ابن عباس : أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف
عن المرأة الخائض . وأخرج أحمد فى مسنده عن ابن عباس أن النبى صلى الله
عليه وسلم رخص للخائض أن تصدر قبل أن تطوف بالبيت إذا كانت قد طافت
فى الإفاضة . قال المنذرى : وأخرجه النسائى والإسناد الذى أخرجه أبو داود
والنسائى حسن . وأخرجه الترمذى بإسناد ضعيف وقال غريب .

٨٦ - باب طواف الوداع

١٩٨٩ - حدثنا وهبُ بنُ بَقِيَّةَ عن خَالِدٍ عن أَفْلَحَ عن القَاسِمِ عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « أَحْرَمْتُ مِنَ التَّنْعِيمِ بِعُمَرَةَ ، فَدَخَلْتُ فَقَضَيْتُ حُمْرَتِي وَانْتَظَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَبْطَحِ حَتَّى فَرَغْتُ ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِالرَّحِيلِ . قَالَتْ : وَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيْتَ فَطَافَ بِهِ ثُمَّ خَرَجَ » .

١٩٩٠ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حدثنا أَبُو بَكْرِ - يَعْنِي الْخَنَفِي - أَخْبَرَنَا أَفْلَحُ عن القَاسِمِ عن عَائِشَةَ قَالَتْ « خَرَجْتُ مَعَهُ - يَعْنِي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْفَرِّ الْآخِرِ فَنَزَلَ الْحَصْبَ » .

قال أَبُو دَاوُدَ : وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ بَشَّارٍ قِصَّةَ بَعْثِهَا إِلَى التَّنْعِيمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ . قَالَتْ : ثُمَّ جِئْتُهُ بِسَحَرٍ فَأَذَّنَ فِي أَصْحَابِهِ بِالرَّحِيلِ فَارْتَحَلَ قَرَأَ

(باب طواف الوداع)

(بِالْأَبْطَحِ) وهو البطحاء التي بين مكة ومنى وهى ما انبطح من الأرض واتسع وهو الحصب ، وحدها ما بين الجبلين إلى المقبرة . قال الإمام النووي : الْأَبْطَحُ وَالْبَطْحَاءُ وَخِيفَ بَنَى كِفَانَةً شَيْءٍ وَاحِدًا كَذَا فِي الْعَمِي (حَتَّى فَرَغْتُ) مِنَ الْعُمْرَةِ (فَطَافَ بِهِ) أَيْ طَوَافَ الْوَدَاعِ (ثُمَّ خَرَجَ) أَيْ إِلَى الْمَدِينَةِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَقَدْ تَقَدَّمَ السَّكْلَامُ عَلَى التَّنْعِيمِ وَالْأَبْطَحِ وَالْحَصْبِ (فِي الْفَرِّ الْآخِرِ) أَيْ الرُّجُوعِ مِنْ مَنَى (فَنَزَلَ الْحَصْبَ) كَمَظْمٍ . قَالَ الطَّبِيبُ : هُوَ فِي الْأَصْلِ كُلِّ مَوْضِعٍ كَثِيرِ الْحَصَاةِ ، وَلِلرَّادِ بِهِ الشَّعْبُ الَّذِي أَحْدَ طَرَفِيهِ مَنَى وَيَتَّصِلُ الْآخَرُ بِالْأَبْطَحِ فَمَعْبَرٌ بِهِ عَنِ الْحَصْبِ الْمَعْرُوفِ إِطْلَاقًا لِاسْمِ الْجَاوِرِ عَلَى الْجَاوِرِ انْتَهَى وَفِي النِّهَايَةِ : -

بِالْبَيْتِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، فَطَافَ بِهِ حِينَ خَرَجَ ، ثُمَّ انصَرَفَ مُتَوَجِّهًا إِلَى الْمَدِينَةِ . »

١٩٩١ — حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ طَارِقٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أُمِّهِ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا جَازَ مَكَانًا مِنْ دَارِ يَعْلَى نَسِيَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ اسْتَقْبَلَ الْبَيْتَ قَدْعًا . »

٨٧ — باب التحصيب

١٩٩٢ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « إِنَّمَا نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُحَصَّبَ

هو الشعب الذي يخرج به إلى الأبطح بين مكة ومنى وسيعىء الكلام فيه) كان إذا جاز مكاناً من دار يعلى (لعله الموضع المعلوم بموضع استجابة الدعاء ، قاله السنفى . ولفظ النسائي كان إذا جاء مكاناً في دار يعلى استقبل القبلة ودعا . وفي أسد الغابة من وجه آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي مكاناً في دار يعلى فيستقبل البيت فيدعو ويخرج منه فيدعو ونحن مسلمات (نسيه) أى ذلك المكان (عبيد الله) بن أبي يزيد . واعلم أن الحديث لا يطابق الباب إلا بالتعسف قال المنذرى : وأخرجه النسائي وأخرجه البغاري في التاريخ الكبير في ترجمة عبد الرحمن بن طارق بالإسناد الذى خرجاه به . قال وقال بعضهم عبد الرحمن عن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح .

(باب التحصيب)

وهو النزول في المحصب وهو ليس من أمر المناسك الذى يلزم فعله إنما

لَيْسَ كُونَ أُمِّمَحَ لِيُخْرُوجِهِ وَلَيْسَ يَسْتَنِي ، فَمَنْ شَاءَ نَزَلَهُ وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَنْزِلْهُ .
 ١٩٩٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْمَعْنَى ح .
 وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالُوا أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ أَخْبَرَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ
 بِسَارٍ قَالَ قَالَ أَبُو رَافِعٍ : « لَمْ يَأْمُرْنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ
 أَنْزِلَهُ وَلَكِنْ ضَرَبْتُ قُبَيْتَهُ فَنَزَلَهُ » .

— هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، للاستراحة بعد الزوال فصلى فيه
 العصرين والمغربين وبات فيه ليلة الرابع عشر ، لكن لما نزل صلى الله عليه وسلم
 كان النزول به مستحباً اتباعاً له وقد فعله بعده الخلفاء (ليكون أُمِّمَحَ لخروجه)
 أى أسهل لخروجه راجعاً إلى المدينة (فمن شاء نزله ومن شاء لم ينزل) قال
 النووي : وإن عائشة وابن عباس كانا لا يقولان به ويقولان هو منزل اتفقا
 لا مقصود لحصل خلاف بين الصحابة رضى الله عنهم . ومذهب الشافعى ومالك
 والجمهور استحبابه اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين
 وغيرهم ، وأجمعوا على من تركه لا شىء عليه ، ويستحب أن يصلى به الظهر
 والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل أو كله اقتداء برسول الله صلى الله
 عليه وسلم ، والمحصب بفتح الحاء والصاد المهملتين والحصبية بفتح الحاء وإسكان
 الصاد والأبطح والبطحاء وخيف بنى كنانة اسم لشيء واحد وأصل الخيف كل
 ما انحدر عن الجبل وارتفع عن المسيل . قال ابن عبد البر وتبعه عياض : اسم
 لمكان متسع بين مكة ومنى ، وهو أقرب إلى منى ، ويقال له الأبطح والبطحاء
 وخيف بنى كنانة . قال المذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى
 وابن ماجه .

قال مُسَدَّدٌ : وَكَانَ عَلَى نَقْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَالَ عُثْمَانُ :
بَعْنَى فِي الْأَبْطَحِ .

١٩٩٤ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ عَنْ
الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ
قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْنَ تَنْزِلُ غَدَاً فِي حَجَّتِهِ ؟ قَالَ : هَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ
مَنْزِلاً ، ثُمَّ قَالَ : نَحْنُ نَازِلُونَ بِحَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ قَامَتِ قُرَيْشٌ عَلَى
الْكُفْرِ — بِعْنَى الْمُحْصَبِ — وَذَلِكَ أَنَّ بَنِي كِنَانَةَ حَالَفَتْ قُرَيْشاً عَلَى بَنِي
هَاشِمٍ أَنْ لَا يَبْنُوا كِحُومَهُمْ وَلَا يُؤْوُوهُمْ وَلَا يَبْكِيَعُوهُمْ .
قال الزُّهْرِيُّ : أَخْلِيفُ الْوَادِي .

— (أن أنزله) أى المحصب (كان) أى أبو رافع (على نقل) بفتح الثاء
والقاف أى متاعه (فى الأبطح) وهو المحصب . قال المنذرى : وقال عثمان وهو
ابن أبى شيبة بعنى فى الأبطح وأخرجه مسلم .
(فى حجته) متعلق بقول يا رسول الله صلى الله عليه وسلم (عقييل) ابن
أبى طالب (منزلاً) أى فى مكة أى كان عقييل ورث أباه أبا طالب وهو وأخوه
طالب ، ولم يرث أبا طالب إبناه جعفر ولا على شيئاً لأنهما كانا مسلمين ، ولو
كانا واثنين لنزل صلى الله عليه وسلم فى دورهما وكان قد استولى طالب وعقييل
على الدار كلها باعتبار ما ورثاه من أبيهما لكونهما كانا لم يسلموا أو باعتبار ترك
النبي صلى الله عليه وسلم لحقه منها بالهجرة وقد طالب بيد فباع عقييل الدار
كلها قاله القسطلانى (بحيف) أى بوادى وهو المحصب (حالفت قريشاً) قال
الغوى : تحالفوا على إخراج النبي صلى الله عليه وسلم وبني هاشم وبني المطلب
من مكة إلى هذا الشعب وهو حيف بنى كنانة وكعبوا بينهم الصحيفة المسطورة —

١٩٩٥ — حدثنا محمود بن خالد أخبرنا عمر حدثنا أبو عمرو - يعني الأوزاعي - عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين أراد أن ينفر من منى : نحن نازلون غداً ، فذكر نحوه ، لم يذكر أوله ولا ذكر الخيف الوادي . »

١٩٩٦ — حدثنا أبو سلمة موسى أخبرنا حماد عن حميد بن بكر ابن عبد الله وأيوب عن نافع أن ابن عمر كان يهجع هجعة بالبطحاء

— فيها أنواع من الباطل ، فأرسل الله عليها الأروسة فأكلت ما فيها من الكفر وترك ما فيها من ذكر الله تعالى ، فأخبر جبرئيل النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فأخبر به عنه أبا طالب فأخبرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم فوجدوه كما قاله ، فسقط في أيديهم ونكسوا على رؤوسهم . والقصة مشهورة . ولما اختار صلى الله عليه وسلم الزول هناك شكراً لله تعالى على النعمة في دخوله ظاهراً ونقصاً لما تعاقده بينهم . قاله العيني (لا يؤوهم) من آوى يؤوى لبواء . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

(عن أبي هريرة) إلى آخر حديث (حين أراد أن ينفر) أى يرجع (فذكر نحوه) ولفظ مسلم : حدثنا أبو هريرة قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى نحن نازلون غداً بخيف بنى كنانة حيث تقاسموا على الكفر وذلك أن قريشاً وبنى كنانة حالفت على بنى هاشم وبنى المطلب أن لا يبايعوه حتى يسلموا إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى بذلك الحصب (لم يذكر) الأوزاعي (أوله) أى أول الحديث ، وهو قوله : هل ترك لنا الخ . (ولا ذكر) الأوزاعي (الخيف الوادي) من قول الزهري كما ذكره معمر . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي مطولاً .

(ابن عمر كان يهجع هجعة) أى ينام نومة خفيفة في أول الليل . قال —

ثُمَّ يَدْخُلُ مَسْكَةً ، وَيَزْعُمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ .

١٩٩٧ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا هَفَّانُ أَخْبَرَنَا سَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ أَنَّنَا حُمَيْدٌ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عُمرَ وَأَيُّوبَ عَنْ نَافِيعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْبَطْحَاءِ ثُمَّ هَجَعَ بِهَا هَجْعَةً ثُمَّ دَخَلَ مَسْكَةً ، وَكَانَ ابْنُ عُمرَ يَفْعَلُهُ » .

٨٨ — بَابُ فِي مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا قَبْلَ شَيْءٍ فِي حَجِّهِ

١٩٩٨ — حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ مِنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ قَالَ : « وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِمِثْنَى بَسْأَلُونَهُ ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

— المنذرى : وأخرجه البخارى بمعناه أتم منه . وأخرج مسلم نحوه (ثم جمع بها هجعة) والحديث سكنت عنه المنذرى .

(بَابُ مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا قَبْلَ شَيْءٍ فِي حَجِّهِ)

(أَنَّهُ قَالَ وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ الذَّووى : قَدْ سَبَقَ أَنَّ أَعْمَالَ يَوْمِ النُّحُرِ أَرْبَعَةٌ : رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، ثُمَّ الذَّبْحَ ، ثُمَّ الْحُلُقَ ، ثُمَّ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ ، وَأَنَّ السَّنَةَ تَرْتِيبُهَا هَكَذَا ، فَلَوْ خَالَفَ وَقَدَّمَ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ جَازٍ وَلَا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ لِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، وَبِهَذَا قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّافِ وَهُوَ مَذْهَبُنَا وَظَاهِرُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا حَرَجَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْكَ مُطْلَقًا ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي بَعْضِهَا بِتَقْدِيمِ الْحُلُقِ عَلَى الرَّمَى . وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَوْ تَحَرَّ قَبْلَ الرَّمَى لَا شَيْءَ عَلَيْهِ —

صلى الله عليه وسلم : اذبح ولا حرج ، وجاء رجل آخر فقال : يا رسول الله لم أشمّر ففحزرت قبل أن أزمي ، قال : ازم ولا حرج ، قال : فما سئل يومئذ عن شيء قدم أو أخر إلا قال : اصنع ولا حرج .

١٩٩٩ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير عن الشيباني عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك قال : « خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم حاجاً فكان الناس يأتونه ، فمن قال يا رسول الله سميت قبل أن أطوف أو قدمت شيئاً أو أخرت شيئاً ، فكان يقول : لا حرج ، لا حرج إلا على رجل اقترض عرض رجل مسلم وهو ظالم ، فذلك الذي حرج وهلك » .

— واتفقوا على أنه لا فرق بين العائد والساهي في ذلك في وجوب الفدية وعدمها ، وإنما يختلفان في الإنم عند من يمنع التقديم . وقوله صلى الله عليه وسلم اذبح ولا حرج ، ارم ولا حرج معناه اقل ما بقي عليك ، وقد أجزأك ما فعلته ولا حرج عليك في التقديم والتأخير (فما سئل يومئذ عن شيء قدم أو أخر) يعني من هذه الأمور الأربعة . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

(عن أسامة بن شريك) بفتح الشين وكسر الراء (حاجاً) أى مرید الحج (فمن قال يا رسول الله سميت) أى للحج عقيب الإحرام بعد طواف قدوم الآفاق أو طواف نفل للمسكى (قبل أن أطوف) أى طواف الإفاضة وهو بظاهره يشمل الآفاق والمسكى ، وهو مذهب أبى حنيفة على اختلاف في أفضلية التقديم والتأخير خلافاً للشافعي حيث قيده بالآفاق (أو قدمت شيئاً أو أخرت شيئاً) أى في أفعال أيام منى (يقول لا حرج لا حرج) أى لا إنم (إلا على —

٨٩ - باب في مكة

٢٠٠٠ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا سفيان بن عيينة حدثني كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة عن بعض أهله [أهلي] عن جدّه «أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بماء يلي باب بني سهم والناس يمرّون بين يديه وليس بينهما سترة» .

(رجل) بالاستغناء يؤيد أن معنى الحرج هو الإثم (اقترض) بالقاف أى اقتطع (عرض رجل مسلم) أى نال منه وقطعه بالغيبة أو غيرها (وهو) أى والحال أن ذلك الرجل (ظالم) فيخرج حرج الرواة والشهود فإنه مباح (فذلك الذى) أى الرجل الموصوف (حرج) بكسر الراء أى وقع منه حرج (وهلك) أى بالإثم والعطف نفسى يرى كذا فى المرقاة . قال المنذرى : قال بظاهر الحديث مجاهد وطائوس والشافعى وفتاه أصحاب الحديث فى جماعة من السلف ، وأنه لا شئ عليه فى الجميع قدم منها ما قدم وآخر منها ما أخر . وذهب قوم إلى أنه إذا قدم شيئاً أو أخر كان عليه دم وقالوا أراد صلى الله عليه وسلم رفع الحرج والإثم دون الفدية . وقال بعضهم من فعل ذلك ساهياً فلا شئ عليه . وفى بعض طرقه أنى لم أشعر فخلقت ، فكأنهم اعتمدوا عليه انتهى كلام المنذرى .

(باب فى مكة)

هل يباح فيها شئ مالا يباح فى غيرها .

(باب بنى سهم) قال فى تاج العروس : بنو سهم قبيلة فى قريش وهم بنو سهم بن عمرو بن هصيص بن كعب بن لؤى بن غالب (ليس بينهما سترة) ظاهره أنه لا حاجة إلى السترة فى مكة ومن لا يقول به يحمله على أن الطائفتين كانوا يمرّون وراء موضع سجود أو وراء ما يقع فيه نظر الخاشع على اختلاف -

قال سُفْيَانُ : لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكُمَيْتِ سِتْرَةٌ . وَقَالَ سُفْيَانُ : كَانَ ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا هَذِهِ قَالَ أَنْبَأَنَا كَثِيرٌ عَنْ أَبِيهِ ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : لَيْسَ مِنْ أَبِي سَمِعْتُهُ وَلَكِنْ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ عَجْدَى .

— المذاهب . والحديث أخرجه أبو يعلى الموصلى بقوله حدثنا ابن نمير حدثنا أبو أسامة عن ابن جريج عن كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة عن أبيه وغير واحد من أعيان بنى المطلب عن المطلب بن وداعة قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من سعيه حاجى بينه وبين السقيفة فيصلى ركعتين في حاشية المطاف ليس بينه وبين الطواف أحد » .

وقال البخارى : باب السترة بمكة وغيرها وساق فيه حديث أبي حنيفة ، وفيه : « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمهاجرة فصلى بالطحاء الظهر والعصر ركعتين ونصب بين يديه عنزة » .

قال الحافظ : والمراد منه أنها بطحاء مكة . وقال ابن المنور : إنما خص مكة بالذكر رفعا لتوهم من يتوهم أن السترة قبله ولا ينبغي أن يكون لمكة قبله إلا الكعبة فلا يحتاج فيها إلى سترة انتهى . والذي أخذه أنه أراد أن يمسكت على ما ترجم به عبد الرزاق حيث قال في باب لا يقطع الصلاة بمكة شيء ثم أخرج عن ابن جريج عن كثير بن كثير بن المطلب عن أبيه عن جده قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى في المسجد الحرام ليس بينه وبينهم أى الناس سترة » وأخرجه من هذا الوجه أيضاً أصحاب السنن ورجالاه موثقون ، إلا أنه معلول ، فقد رواه أبو داود عن أحمد عن ابن عبيدة قال كان ابن جريج أخبرنا به هكذا فلقيت كثيرا فقال ليس من أبي سمعته ولكن من بعض أهل عجدى ، فأراد البخارى التقدير على ضعف هذا الحديث ، وأن لا يفرق بين مكة —

٩٠ - باب تحريم مكة

٢٠٠١ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا الوليد بن مسلم أخبرنا الأوزاعي حدثني يحيى بن يعقوب بن أبي كثير - عن أبي سعدة عن أبي هريرة قال : « لما فتح الله على رسوله مكة قام النبي صلى الله عليه وسلم فيهم فحمد الله وأثنى عليهم ثم قال : إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين ، وإنما أحلت لي ساعة من النهار ثم هي حرام »

— وغيرها في مشروعية السيرة ، واستدل على ذلك بحديث أبي جحيفة وقد قدمنا وجه الدلالة منه ، وهذا هو المعروف عند الشافعية ، وأن لا فرق في منع المرور بين يدي المصلي بين مكة وغيرها ، واغتفر بعض الفقهاء ذلك لأطوائهم دون غيرهم للضرورة .

وعن بعض الحفابة جواز ذلك في جميع مكة انتهى والله أعلم (قال سفهان) ابن هيمنة في تفسير قوله ليس بينهما أى ليس بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين السكبة سيرة . قال المنذرى : في إسناده مجهول وجده هو المطلب بن أبي وداعة القرشي السهمي له محبة ولأبيه أبي وداعة الحارث بن صبرة أيضاً محبة وهما من مسلمة الفتح ، ويقال فيه صبرة بالصاد المهملة وبالضاد المعجمة والأول أظهر وأشهر .

(باب تحريم مكة)

(ثم قال إن الله حبس) أى منع الفيل عن تعرضه (وساطعها) أى على مكة (وإنما أحلت لي ساعة من النهار) قال في المرقاة : دل على أن فتح مكة كان عنوة وقهراً كما هو عندنا أى أحل لي ساعة أى زماناً قليلاً لإراقة الدم دون الصيد وقطع الشجر .

إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا يُمْضِدُ شَجَرُهَا ، وَلَا يَنْفِرُ صَهْدُهَا ، وَلَا تَحِلُّ لِقَعَتُهَا إِلَّا الْمُنْشِدُ . فَقَامَ عَبَّاسٌ ، أَوْ قَالَ . قَالَ الْعَبَّاسُ [عَبَّاسُ] : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخَرُ فَإِنَّهُ لِقَبُورِنَا وَبُيُوتِنَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِلَّا الْإِذْخَرُ .

— وفي زاد المعاد أن مكة فتحت عنوة كما ذهب إليه جمهور أهل العلم ، ولا يعرف في ذلك خلاف إلا عن الشافعي وأحد في أحد قوليه انتهى (هي) أى مكة (حرام) أى على كل أحد بعد تلك الساعة (إلى يوم القيامة) أى النفخة الأولى (لا يعضد) أى لا يقطع (شجرها) أى ولو يحصل التأذى به . وأما قول بعض الشافعية أنه يجوز قطع الشوك المؤذى فمخالف لإطلاق النص ، ولذا جرى جمع من متأخريهم على حرمة قطعه مطلقاً ، وصححه النووي في شرح مسلم واخفاره في هذة كتيبه .

وأما قول الخطابي : كل أهل العلم على إباحة قطع الشوك ويشبه أن يكون المحظور منه الشوك الذى يرعاه الإبل وهو ما دق دون الصلب الذى لا ترعاه ، فإنه يكون بمنزلة الخطب ، فلعله أراد بأهل العلم علماء المالكية . قاله القارى (ولا ينفر) بتشديد الفاء المفتوحة (صيدها) أى لا يتعرض له بالاصطياد والإيحاء والإيهاج (لقعاتها) بضم اللام وفتح القاف ساقطتها (إلا لمنشد) أى معرف ، أى لا يلتقطها أحد إلا من عرفها ليردها على صاحبها ولم يأخذها لنفسه وانتفاعها . قيل أى ليس فى لقطة الحرم إلا التعريف فلا يتملكها أحد ولا يتصدق بها ، وعليه الشافعي وقيل حكمها حكم غيرها . والمقصود من ذكرها أن لا يقوم تخصيص تعريفها بأيام الموسم ، وعليه أبو حنيفة ومن تبعه (إلا الإذخر) بالنصب أى قل إلا الإذخر بكسر الهمزة وإلغاء المعجمة بينهما ذال معجمة ساكنة وهو نبت عريض الأوراق طيب الرائحة يسقف بها البيوت فوق —

قال أبو داود : وَزَادَ فِيهِ ابْنُ الْمُصَنَّى عَنِ الْوَلِيدِ : « فَقَامَ أَبُو شَاهٍ - رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ - فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ اكْتُبُوا لِي [فَقَالَ اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ] فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ . قُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ : مَا قَوْلُهُ اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ ؟ قَالَ : هَذِهِ الْخُطْبَةُ الَّتِي سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . »

— الخشب (فقام أبو شاه) قال النووي : هو بهاء وتكون هاء في الوقف والدرج ولا يقال بالتاء قالوا ولا يعرف اسم أبي شاه هذا وإنما يعرف بكنيته (اكتبوا لأبي شاه) هذا تصريح بجواز كتابة العلم غير القرآن . ومثله حديث علي رضي الله عنه : ما عندنا إلا ما في هذه الصحيفة . ومثله حديث أبي هريرة . كان عبد الله بن عمرو يكتب ولا أكتب . وجاءت أحاديث بالنهي عن كتابة غير القرآن فمن السلف من منع كتابة العلم . وقال جمهور الساف بجوازه ثم أجمعت الأمة بمدحهم على استحبابه ، وأجابوا عن أحاديث النهي بجوابين أحدهما أنها منسوخة وكان النهي في أول الأمر قبل اشتهاار القرآن لكل أحد ، فنهى عن كتابة غيره خوفا من اختلاطه واشتباهاه ، فلما اشتهر وأمنت تلك المفسدة أذن فيه ، والثاني أن النهي نهى تنزيه لمن وثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة ، والإذن لمن لم يوثق بحفظه انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخاري . وسلم والترمذي والنسائي .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

« في حديث اكتبوا لأبي شاه » : فيه أن مكة فتحت عنوة .

وفيه تحريم قطع شجر الحرم . وتحريم التعرض لصيده بالتنفير فما فوقه .

وفيه أن لفظها لا يجوز أخذها إلا لتعريفها أبداً ، والحفظ على صاحبها . =

٢٠٠٢ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس في هذه القصة قال « ولا يَحْتَلَى خَلَاهَا »
 ٢٠٠٣ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا إسرائيل عن إبراهيم بن مهاجر عن يوسف بن ماهك عن أمه عن عائشة رضي الله عنها قالت « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَبْنِي لَكَ بَيْتًا أَوْ بِنَاءً يَظِلُّكَ مِنَ الشَّمْسِ ؟ فَقَالَ : لَا إِنَّمَا هُوَ مُنَاخٌ مِنْ سَبَقٍ إِلَيْنَا . »

- (ولا يَحْتَلَى خَلَاهَا) بالقصر النبات الرقيق مادام رطباً فاختلفاؤه قطعه وإذا يبس فهو حشيش . قال المنذرى : وأخرجه البيهقي ومسلم .
 (عن أمه) اسمها مسبكة (قالت لرسول الله ألا نبني) من البناء أى نحن معاشر الصحابة (مناخ) بضم الميم موضع الإناخة (من سبق إليه) والمعنى أن الاختصاص فيه بالسبق لا بالبناء . وقال الطبري : معناه أأذن أن نبني لك بيتاً في منى لتسكن فيه ففتح وعمل بأن منى موضع لأداء النسك من النحر ورمى الجمار والحلق يشترك فيه الناس ، فلو بنى فيها لأدى إلى كثرة الأبنية تأسياً به فتضييق على الناس وكذلك حكم الشوارع ومقاعد الأسواق . وعند أبي حنيفة أرض -

= وفيه جواز قطع الإذخر خاصة ، رطبه ويابس .
 وفيه أن اللجوء إلى الحرم لا يتعرض له مادام فيه ، ويؤيده قوله في الصحيحين في هذا الحديث : « فلا يحل لأحد أن يسفك بها دماً » .
 وفيه جواز تأخير الاستئناء عن المستثنى منه ، وأنه لا يشترط اتصاله به ولا نيته ، من أول الكلام .
 وفيه الإذن في كتابة السنن ، وأن النهي عن ذلك منسوخ . والله أعلم .
 قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :
 قال ابن القطان : وعندى أنه ضعيف لأنه من رواية يوسف بن ماهك عن =

٢٠٠٤ — حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا أبو عاصم عن جعفر بن يحيى بن ثوبان أخبرني همارة بن ثوبان حدثني موسى بن باذان قال : أتيت يعلّى بن أمية فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « احتكار الطعام في الحرم إلحاد فيه » .

— الحرم موقوفة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة قهراً ، وجعل أرض الحرم موقوفة ، فلا يجوز أن يملكها أحد . كذا في المرقاة . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى ، وابن ماجه ، عن أمه مسيكة ، وذكر غيرها أنها مكية .

(قال احتكار الطعام في الحرم) وهو اشتراء القوت في حالة الغلاء ليبيع إذا اشتد غلاء وهو حرام في جميع البلاد وفي الحرم أشد (إلحاد فيه) أى عن الحق إلى الباطل في الحرم . قال تعالى : ﴿ ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم ﴾ قال المناوى : احتكار الطعام أى احتباس ما يقتات ليقبل فيفيلو فيه به بكثير في الحرم المسكى إلحاد فيه يعنى احتكار القوت حرام في جميع البلاد وبمكة أشد تحريماً فإنه بواد غير ذى زرع فيعظم الضرر بذلك الإلحاد والانحراف عن الحق إلى الباطل . قال المنذرى . وأخرجه البخارى فى التاريخ الكبير عن يلى ابن أمية أنه سمع عمر بن الخطاب يقول : احتكار الطعام بمكة إلحاد . ويشبه أن يكون البخارى علل المسند بهذا .

== أمه مسيكة ، وهى مجهولة ، لا نعرف روى عنها غير ابنها .
والصواب تحسين الحديث ، فإن يوسف بن ماهك من التابعين ، وقد سمع أم هانئ وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو وقد روى عن أمه ، ولم يعلم فيها جرح ، ومثل هذا الحديث حسن عند أهل العلم بالحديث ، وأمّه تابعية قد سمعت عائشة .

٩١ - باب في نبذ السقاية

٢٠٠٥ - حدثنا عمرو بن عَوْْنٍ أَنبَأَنَا خَالِدٌ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « قَالَ رَجُلٌ لِّابْنِ عَبَّاسٍ : مَا بَالُ أَهْلِ هَذَا الْبَيْتِ يَسْقُونَ الْفَيْيَظَ وَيَبْنُونَ عَنْهُمْ يَسْقُونَ اللَّبَنَ وَالْعَسَلَ وَالسُّوْبِقَ ، أُبْخَلُ بِهِمْ أَمْ حَاجَةٌ ؟ » قَالَ [فَقَالَ] ابْنُ عَبَّاسٍ : مَا بِنَا مِنْ بُخْلِ وَلَا بِنَا مِنْ حَاجَةٍ ، وَلَكِنْ دَخَلَ [دَخَلَ] هَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَخَلْفَهُ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرَابٍ فَأَتَى بِنَبِيذٍ فَشَرِبَ مِنْهُ وَدَفَعَ فَضْلَهُ إِلَى أُسَامَةَ فَشَرِبَ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْسَنْتُمْ وَأَجَلْتُمْ ، كَذَلِكَ فَافْعَلُوا فَتَحْنُ هَكَذَا ، لَا نَرِيدُ أَنْ نُغَيِّرَ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(باب في نبذ السقاية)

أى فى فضل القيام بالسقاية والثناء على أهلها واستحباب الشرب منها .
(قال قال رجل) ولفظ مسلم : قال كفت جالساً مع ابن عباس عند الكعبة فأتاه أعرابى (ما بال أهل هذا البيت) يريد أهل بيت عباس ولفظ مسلم : فقال ما لى أرى بنى عمك يسقون العسل واللبن وأنت تسقون النبيذ أمن حاجة بكم أم من بخل (أحسنتم وأجلتم) أى فعلتم الحسنى الجميل .
والحديث فيه دليل على فضل القيام بالسقاية . وقد اتفق العلماء على أنه يستحب أن يشرب الحاج وغيره من نبذ سقاية العباس لهذا الحديث . وهذا النبيذ بزبيب أو تمر أو غيره بحيث يطيب طعمه ولا يكون مسكراً ، فأما إذا طال زمنه وصار مسكراً فهو حرام . وفيه دليل على استحباب الثناء على أصحاب السقاية وكل صانع جميل . قاله النووي . قال المنذرى : وأخرجه مسلم .

تم - بحمد الله - الجزء الخامس

وبيليه

الجزء السادس

وأوله

(باب الإقامة بمكة)

فهرس الجزء الخامس من كتاب

« عون المعبود »

شرح سنن أبى داود مع شرح ابن قيم الجوزية

الموضوع	الصفحة
باب زكاة الفطر	٣
باب متى تؤدى	٤
باب كم يؤدى فى صدقة الفطر	٥
باب من روى نصف صاع من قمح	١٨
باب فى تعجيل الزكاة	٢٥
باب فى الزكاة هل تحمل من بلد إلى بلد	٢٩
باب من يعطى الصدقة وحد الغنى	٣٠
باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غنى	٤٤
باب كم يعطى الرجل الواحد من الزكاة	٤٧
باب ما يجوز فيه المسألة	٤٨
باب كراهية المسألة	٥٥
باب فى الإستعفاف	٥٨
باب الصدقة على بنى هاشم	٦٨
باب الفقير يهدى للغنى من الصدقة	٧٣
باب من تصدق بصدقة ثم ورثها	٧٤
باب فى حقوق المال	٧٤
باب حق السائل	٨٣
باب الصدقة على أهل الذمة	٨٥
باب ما لا يجوز منه	٨٦
باب المسألة فى المساجد	٨٧

الموضوع	الصفحة
باب كراهية المسألة بوجه الله عز وجل	٨٨
باب عطية من سأل بالله عز وجل	٨٩
باب الرجل يخرج من ماله	٩٠
باب الرخصة في ذلك	٩٤
باب في فضل سقي الماء	٩٥
باب في المنفعة (المنفعة)	٩٧
باب أجر الخازن	١٠٠
باب المرأة تصدق من بيت زوجها	١٠١
باب في صلة الرحم	١٠٦
باب في الشح	١١٥
هذا آخر كتاب الزكاة	١١٧
كتاب اللقطة	١١٨
أول كتاب الناسك	١٤٤
باب فرض الحج	١٤٤
باب في المرأة تحج بغير محرم	١٤٨
باب لاصرورة في الإسلام	١٥٤
باب التزود في الحج	١٥٤
باب التجارة في الحج	١٥٦
باب	١٥٧
باب الكرى	١٥٨
باب في الصبي يحج	١٦٠
باب في المواقيت	١٦١
باب الحائض تهمل بالحج	١٦٧
باب الطيب عند الإحرام	١٦٩

الموضوع	الصفحة
باب التلييد	١٧١
باب في الهدى	١٧٢
باب في هدى البقر	١٧٣
باب في الإشعار	١٧٤
باب تبديل الهدى	١٧٧
باب من بعث بهديه وأقام	١٧٩
باب في ركوب البدن	١٨٠
باب الهدى إذا عطب قبل أن يبلغ	١٨١
باب كيف تنحر البدن	١٨٦
باب وقت الإحرام	١٨٩
باب الاشتراط في الحج	١٩٤
باب في إفراد الحج	١٩٥
باب في الإقرا ن	٢٢٢
باب الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة	٢٤٤
باب الرجل يحج عن غيره	٢٤٧
باب كيف التلبية	٢٥١
باب متى يقطع التلبية	٢٦١
باب متى يقطع المعتمر التلبية	٢٦٣
باب المحرم يؤدب غلامه	٢٦٤
باب الرجل يحرم في ثيابه	٢٦٥
باب ما يلبس المحرم	٢٦٩
باب المحرم يحمل السلاح	٢٨٥
باب في المحرمة تغطي وجهها	٢٨٦
باب في المحرم يظلل	٢٨٧

الموضوع	الصفحة
باب المحرم يحتجم	٢٨٩
باب يكتحل المحرم	٢٩١
باب المحرم يغتسل	٢٩٢
باب المحرم يتزوج	٢٩٣
باب ما يقتل المحرم من الدواب	٢٩٧
باب لحم الصيد للمعمر	٣٠١
باب الجراد للمعمر	٣٠٧
باب في الفدية	٣٠٩
باب الإحصار	٣١٣
باب دخول مكة	٣١٨
باب في رفع اليد (الدين) إذا رأى البيت	٣٢٢
باب في تقبيل الحجر	٣٢٥
باب استلام الأركان	٣٢٦
باب الطواف الواجب	٣٣٠
باب الاضططاع في الطواف	٣٣٦
باب في الرمل	٣٣٧
باب الدعاء في الطواف	٣٤٤
باب الطواف بعد العصر	٣٤٥
باب طواف القارن	٣٤٧
باب الملتزم	٣٥٢
باب أمر الصفا والمروة	٣٥٦
باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم	٣٦٠
باب الوقوف بعرفة	٣٨٩
باب الخروج إلى منى	٣٩٠

الموضوع	الصفحة
باب الخروج إلى عرفة	٣٩١
باب الرواح إلى عرفة	٣٩٣
باب الخطبة بعرفة	٣٩٤
باب موضع الوقوف بعرفة	٣٩٦
باب الدفعة من عرفة	٣٩٧
باب الصلاة بجمع	٤٠٤
باب التمجيل بجمع	٤١٤
باب يوم الحج الأكبر	٤٢٠
باب الأشهر الحرم	٤٢٢
باب من لم يدرك عرفة	٤٢٥
باب النزول بغير	٤٣٠
باب أى يوم من أيام التشريق	٤٣١
باب من قال خطب يوم النحر	٤٣٣
باب أى وقت يخطب يوم النحر	٤٣٤
باب ما يذكر الإمام فى خطبته بغير	٤٣٦
باب يبيت بمكة ليل إلى منى	٤٣٨
باب الصلاة بغير	٤٤٠
باب القصر لأهل مكة	٤٤٣
باب فى رمى الجمار	٤٤٤
باب الحلق والتقصير	٤٥٤
باب العمرة	٤٥٩
باب المهلة بالعمرة تحيض فيدركها الحج وتهل الحج ... الخ	٤٧٤
باب المقام فى العمرة	٤٧٧
باب الإفاضة فى الحج	٤٧٨

الموضوع	الصفحة
باب الوداع	٤٨٦
باب طواف الوداع	٤٨٩
باب فيمن قدم شيئاً قبل شيء في حجه	٤٩٤
باب في مكة	٤٩٦
باب تحريم مكة	٤٩٨
باب في نبيذ السقاية	٥٠٣

استدراك

صواب	خطأ	سطر	صفحة
جابر	باب	٩	٣٩٣
ابن عمر	ابن	١١	٣٩٣

عمون المعبود

شرح
سحن أبي داود

للعامة أبي الطيب محمد خمس الحق العظيم آبادي

مع شرح الافظ ابن قيم الجوزية

ضبط وتحقيق

عبد الرحمن محمد عثمان

الجزء السادس



الناشر

محمد عبد الحسيب

مأمور مكتبة السلفية بالرياض المنورة

الطبعة الثانية

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

حقوق الطبع محفوظة للناسر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩٢ - باب الإقامة بمكة

٢٠٠٦ - حدثنا القعنبي أخبرنا عبد العزيز - يعني الدر أوردى -
عن عبد الرحمن بن حميد أنه سمع عمر بن عبد العزيز يسأل السائب
ابن يزيد : هل سمعت في الإقامة بمكة شيئاً ؟ قال أخبرني ابن الحنظلي
« أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمهاجرين : إقامة بعد الصدر
ثلاثاً في السكبة » .

(باب الإقامة بمكة)

(يقول للمهاجرين إقامة بعد الصدر ثلاثاً في السكبة) أى بمكة بعد قضاء
النسك ، والمراد أن له مكث هذه المدة لقضاء حوائجه وإيس له أزيد منها لأنها
بلدة تركها الله تعالى فلا يقيم فيها أكثر من هذه المدة لأنه يشبه العود إلى ما تركه
لله تعالى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن
ماجه بمعناه .

وفى لفظ لمسلم : يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً قيل هذا يدل على
أنه يريد بالصدر وقت صدر الناس آخر أيام منى بعد تمام نسكهم فيقيم هو بعدهم
لحاجة لا أنه يقيم بعد أن يطوف طواف الصدر ثلاثة أيام ويحزبه ما تقدم من
طوافه بل يعيده عند كافتهم إلا ما حكي عن أصحاب الرأى .

وهذا الحديث حجة لمن منع المهاجرة بعد الفتح مع الاتفاق على وجوب
الهجرة عليهم قبل الفتح ، ووجوب سكنى المدينة لنصرة النبي صلى الله عليه -

٩٣ - باب الصلاة في الكعبة

٢٠٠٧ - حدثنا القعنبي عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة الحنظلي وبلال فأغلقها عليه، فمسكت فيها. قال عبد الله بن عمر فسألت بلالاً حين خرج ماذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم؟

— وسلم ومواستهم له بأنفسهم وإعزازهم لدينهم من الفتنة. وأما المهاجر ممن آمن بعد ذلك فلا خلاف في سكنى بلده مكة أو غيرها انتهى.

(باب الصلاة في الكعبة)

(الحجبي) بفتح المهملة والجيم منسوب إلى حجابة الكعبة وهي ولايتها وفتحها وإغلاقها وخدمتها (فأغلقها) لخوف الزحام واثلا يجتمع الناس ويدخلوا ويزدحموا فينالهم ضرر (فمسكت فيها) قال النووي: ذكر مسلم عن بلال رضي الله عنه دخل الكعبة وصلى فيها بين العمودين.

وعن أسامة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم دعا في نواحيها ولم يصل. وأجمع أهل الحديث على الأخذ برواية بلال لأنه مثبت فعه زيادة علم، فوجب ترجيحه. والمراد الصلاة الممهودة ذات الركوع والسجود، ولهذا قال ابن عمر ونسيت أن أسأله كم صلى، وأما نفي أسامة فسببه أنهم لما دخلوا الكعبة أغلقوا الباب واشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي صلى الله عليه وسلم يدعو، ثم اشتغل أسامة بالدعاء في ناحية من نواحي البيت، والذي صلى الله عليه وسلم في ناحية أخرى وبلال قريب منه، ثم صلى النبي صلى الله عليه وسلم فقرأ بلال لقربه ولم يره أسامة لبعده واشتغاله، وكانت صلاة خفيفة فلم يرها أسامة لإغلاق الباب مع بعده واشتغاله بالدعاء وجاز له نفيها عملاً بظنه وأما بلال فحقها فأخبر بها —

فَقَالَ جَعَلَ عَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ وَعَمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَأَاهُ ،
وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ ثُمَّ صَلَّى .

٢٠٠٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْحَاقَ الْأَذْرَعِيُّ أَخْبَرَنَا
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ لَمْ يَذْكُرِ السَّوَارِيَّ قَالَ
« ثُمَّ صَلَّى وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ » .

— واختلاف العلماء في الصلاة في السكعة إذا صلى متوجهاً إلى جدار منها أو إلى
الباب ، فقال الشافعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد والجمهور : يصح فيها صلاة
النفل وصلاة الفرض .

وقال مالك : تصح فيها صلاة النفل المطلق ولا يصح الفرض ولا الوتر
ولا ركعتا الفجر ولا ركعتا الطواف . وقال محمد بن جرير واصبغ المالكى وبعض
أهل الظاهر : لا تصح فيها صلاة أبدأ لا فريضة ولا نافلة . ودليل الجمهور حديث
بلال ، وإذا صحت النافلة صحت الفريضة (جعل عموداً عن يساره وعمودين عن
يمينه) وهكذا هو في رواية للبخاري : عمودين عن يمينه وعموداً عن يساره ،
وهكذا هو في الموطأ . وفي رواية لمسلم : جعل عمودين عن يساره وعموداً عن
يمينه ، وكله من رواية مالك . وفي رواية البخاري عموداً عن يمينه وعموداً عن
يساره . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .
وقد اختلف في لفظه على الإمام مالك ، فروى عنه كما ذكره أبو داود ،
عموداً عن يساره وعمودين على يمينه ، وأخرجه البخاري كذلك . وقال البيهقي :
وهو الصحيح . وروى عنه : عمودين عن يساره وعموداً عن يمينه . وأخرجه
مسلم كذلك . وروى عموداً عن يمينه وعموداً على يساره . وأخرجه البخاري
كذلك .

(لم يذكر) أي عبد الرحمن بن مهدي (السواري) جمع السارية وهي —

٢٠٠٩ — حدثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَى حَدِيثِ الْقَعْنَبِيِّ قَالَ : « وَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى » .

٢٠١٠ — حدثنا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ قَالَ قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ « كَيْفَ صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ دَخَلَ السَّكْبَةَ ؟ قَالَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ » .

٢٠١١ — حدثنا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمرِ بْنِ أَبِي الْحَجَّاجِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَبَى أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ وَفِيهِ الْإِلَهَةُ فَأَمَرَ بِهَا فَأُخْرِجَتْ قَالَ : فَأُخْرِجَ صُورَةُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَفِي أَيْدِيهِمَا الْأَزْلَامُ ، فَقَالَ

— العمود . والحديث سكت عنه المنذرى . والأفهم بفتح الهمزة وسكون المعجمة وفتح الراء قرية قديمة من ديار ربيعة وهي اليوم من أعمال نصيبين قرية كغيرها . (قال صلى ركَعَتَيْنِ) قال النووى فى شرح مسلم : إسناداه فيه ضعف . وقال المنذرى : وعبد الرحمن بن صفوان هذا له صحبة رضى الله عنه وفى إسناداه يزيد ابن أبي زياد وفيه مقال .

(أبى أن يدخل البيت) أى امتنع عن دخول البيت (وفيه الإلهة) أى الأصنام وأطلق عليها الإلهة باعتبار ما كانوا يزعمون وكانت تماثيل حل صور شتى ، فامتنع النبي صلى الله عليه وسلم من دخول البيت وهو فيه لأنه لا يقر على باطل ولأنه لا يحب فراق الملائكة وهى لا تدخل ما فيه صورة ، كذا فى فتح البارى (وفى أَيْدِيهِمَا الْأَزْلَامُ) جمع زلم وهى الأقلام وقال ابن التين : الأزلام —

رسول الله صلى الله عليه وسلم : فَأَتَاهُمُ اللَّهُ ، وَاللَّهُ لَقَدْ عَلِمُوا مَا اسْتَغْنَاهُمْ
[مَا اقْتَنَاهُمْ] بِهَا قَطُّ . قَالَ ثُمَّ دَخَلَ النَّبِيُّ فَسَكَبَ فِي نَوَاحِيهِ وَفِي زَوَائِيهِ ،
ثُمَّ خَرَجَ وَلَمْ يَصَلِّ فِيهِ .

٩٤ — باب الصلاة في الحجر

٢٠١٢ — حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ هَاقِمَةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ
عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « كُنْتُ أَحِبُّ أَنْ أَدْخُلَ النَّبِيُّ وَأُصَلِّيَ فِيهِ ، فَأَخَذَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدَيَّ فَأَدْخَلَنِي فِي الْحِجْرِ ، فَقَالَ : صَلِّ فِي

— القداح وهي أعواد كعبوا في أحدها افعل وفي الآخر لا تفعل ولا شيء في الآخر
فإذا أراد أحدهم السفر أو حاجة ألقاها في الوعاء فإن خرج افعل فقل ، وإن
خرج لا تفعل لم يفعل ، وإن خرج لا شيء أعاد الإخراج حتى يخرج له افعل
أو لا تفعل (والله لقد علموا) أى أنهم كانوا يعلمون اسم أول من أحدث
الاستقسام بها وهو عمرو بن لحي وكانت نسبتهم إلى إبراهيم وولده الاستقسام
بها افتراء عليهما لقدمهما على عمرو (ما استقسما) أى ما اقتسم إبراهيم وإسماعيل
بالأزلام قط . قال في النهاية : الاستقسام طلب القسم بكسر القاف الذى قسم
له وقدر مما لم يقسم ولم يقدر وهو استعمال منه أى استدعاء ظهور القسم ، كما أن
الاستسقاء طلب وقوع السقي (فسكبر في نواحيه) قال المنذرى : وأخرجه
البخارى ، وقال بعضهم : إن الناس تركوا رواية ابن عباس وأخذ في الجواب
هذه كما أجيب عن حديث أسامة ، وقد أخرج مسلم في الصحيح أن ابن عباس
رواه عن أسامة فرجع الحديث إلى أسامة وقد تقدم الجواب عنه .

(باب الصلاة في الحجر)

(فأدخلني في الحجر) بكسر الحاء أى الحطيم . قال المنذرى : وأخرجه —

الْحَبِيرِ إِذَا أَرَدْتَ دُخُولَ الْبَيْتِ فَإِنَّمَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ الْبَيْتِ ، فَإِنْ قَوْمَكَ
اِقْتَصَرُوا حِينَ بَنَوْا السَّكْبَةَ فَأَخْرِجُوهُ مِنَ الْبَيْتِ » .

٩٥ - باب في دخول السكبة

٢٠١٣ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ
عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُائِمَةَ عَنْ عَائِشَةَ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا وَهُوَ مَسْرُورٌ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا وَهُوَ كَثِيبٌ فَقَالَ :
إِنِّي دَخَلْتُ السَّكْبَةَ وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا دَخَلْتُهَا ، إِنِّي
أَخَافُ أَنْ أَكُونَ قَدْ شَقَقْتُ عَلَى أُمَّتِي » .

٢٠١٤ - حدثنا ابنُ السَّرْحِ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَمُسَدَّدٌ قَالُوا أَخْبَرَنَا
سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورِ الْحَجَبِيِّ حَدَّثَنِي خَالِي عَنْ أُمِّ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ قَالَتْ :
تَمِعْتُ الْأَسْمِيَّةَ تَقُولُ « قُلْتُ لِعُمَيَّانَ : مَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

- الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حسن صحيح .

وعلقمة بن أبى علقمة هو علقمة بن بلال هذا آخر كلامه . وعلقمة هذا هو
مولى عائشة تابعى مدنى احتج به البخارى ومسلم وأمه حكى البخارى وغيره أن
اسمها مرجانة .

(باب في دخول السكبة)

(وهو كَثِيبٌ) أى مغموم فميل من السكابة (لو استعقبت من أمرى)
أى لو علمت فى أول الأمر ما علمت فى آخره ما دخلتها أى فى البيت . قال
المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن صحيح .
(حدثنى خالى) اسمه مسافع بن شيبه (لعثمان) ابن طلحة الحَجَبِي (أن تحمر -

عليه وسلم حين دعاك؟ قال: إني نسيت أن أمرك أن تخمّر القرنين فإنه
ليس ينبغي أن يكون في البيت شيء يشغل المعلى .
قال ابن السرح: خالي مسافع بن شيبه .

- القرنين) أى تغطي قرني الكباش الذى فدى الله تعالى به إسماعيل عليه السلام
عن أميين الناس ، كذا فى فتح الودود . وفى الدر المنثور : أخرج سعيد بن منصور
وأحمد والبيهقي فى سننه عن امرأة من بنى سليم قالت : أرسل رسول الله صلى الله
عليه وسلم إلى عثمان بن طلحة فسألت لما دعاه النبي صلى الله عليه وسلم قال :
قال إني كفت رأيت قرني الكباش حين دخلت السكبة فنسيت أن أمرك أن
تخمّرهما فخرهما فإنه لا ينبغي أن يكون فى البيت شيء يشغل المهاجرين انتهى (قال
ابن السرح) أى فى حديثه (خالى مسافع بن شيبه) بدل من خالى . ومسافع
هذا هو خال منصور .

قال المفردى : وأم منصور هى صفية بنت شيبه القرشية العبدية ، وقد
جاءت مسماة فى بعض طرق هذا الحديث ، واختلاف فى صحبتها . وقد جاءت
أحاديث ظاهرة فى صحبتها . وعثمان هذا هو ابن طلحة القرشى العبدي الحنفي
رضي الله عنهم بفتح الحاء المهملة وبعدها جيم مفقوحة وباء موحدة منسوبة إلى
حجاجة بيت الله الحرام شرفه الله تعالى وهم جماعة بنى عبد الدار إليهم حجاجة
السكبة ومفتاحها نسب كذلك غير واحد .

وقد اختلف فى هذا الحديث ، فروى كما سقناه عن منصور عن خاله مسافع
عن صفية بنت شيبه عن امرأة من بنى سليم وروى عنه عن خاله عن امرأة من
بنى سليم ولم يذكر أمه .

٩٦ - باب في مال السكبة

٢٠١٥ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرحمن بن محمد البخاري عن الشيباني عن واصل الأجدب عن شقيق عن شيبه - يعني ابن عثمان - قال : « قعد عمر بن الخطاب في مَعْدِكَ الذي أنت فيه فقال : لا أخرج حتى أقسم مال السكبة ، قال قلت : ما أنت بفاعل ، قال : بلى لأفعلن ، قال قلت : ما أنت بفاعل ، قال : ليم ؟ قلت : لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رأى مكانه وأبو بكر ومعاذ خرج منك إلى النبال فلم يخرجكاه [فلم يخرجكاه] فقام فخرج » .

(باب في مال السكبة)

(حتى أقسم مال السكبة) أى المدفون فيها . ولفظ البخاري : لقد هممت أن لا أضع فيها صفراء ولا بهضاء إلا قسمته ، وفي لفظ له : إلا قسمتها بين المسلمين . وعند الإسماعيلي لا أخرج حتى أقسم مال السكبة بين فقراء المسلمين . قال القرطبي : غلط من ظن أن المراد بذلك حاية السكبة ، وإنما المراد السكين الذي بها وهو ما كان يهدى إليها فيدخر ما يزيد عن الحاجة . وقال ابن الجوزي كانوا في الجاهلية يهدون إلى السكبة المال تعظيماً إليها فاجتمع فيها (قد رأى مكانه) أى مكان المال (فلم يخرجكاه) أى لم يخرجكاه عن موضعه . قال ابن بطلال : أراد عمر لسكبرته إنفاقه في منافع المسلمين ثم لما ذكر بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتعرض له أمسك ، وإنما ترك ذلك والله أعلم لأن ما جعل في السكبة وسبل لها يجرى مجرى الأوقاف فلا يجوز تمييزه عن وجهه ، وفي ذلك تعظيم الإسلام وترهيب العدو .

قلت : هذا التعليل ليس بظاهر من الحديث بل يحتمل أن يكون تركه -

٩٧ — باب

٢٠١٦ - حدثنا حامد بن يحيى أخبرنا عبد الله بن الحارث عن محمد بن عبد الله بن إنسان الطائفي عن أبيه عن عروة بن الزبير عن الزبير قال : « لما أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من لية حتى إذا كنا عند السدرة وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في طرف القرن الأسود حذوها فاستقبل نخباً ببصره وقال مرة وادبه ، ووقف حتى اتقف الناس

— صلى الله عليه وسلم لذلك رعاية لقلوب قريش كما ترك بناء السكبة على قواعد إبراهيم ويؤيده ما وقع عند مسلم في بعض طرق حديث عائشة في بناء السكبة لأنفقت كنز السكبة ولفظه « لولا أن قومك حديث عهد بكفر لأنفقت كنز السكبة في سبيل الله ولجعت بابها بالأرض » الحديث . فهذا التعليل هو المعتمد ، قاله الحافظ . قال المنذرى : وأخرجه البخارى والنسائى بنحوه . وشبهة ابن عثمان هذا هو القرشى العبدى له صحبة ، كنيته أبو عثمان ويقال أبو صفية .

(باب)

ليس ههنا باب في عامة النسخ لكن لا تعلق لهذا الحديث مع الباب الأول والله أعلم .

(من لية) بكسر اللام وتشديد المثناة التحتانية غير منصرف جبل قرب الطائف أهله لتقيف وأسفله لنصر بن معاوية مر به رسول الله صلى الله عليه وسلم عند انصرافه من حنين يريد الطائف وأمر وهو به بهدم حصن مالك بن عوف قائد غطفان (في طرف القرن) بفتح القاف وسكون الراء جبل صغير في الحجاز يقرب الطائف (حذوها) أى مقابل السدرة (فاستقبل نخباً) بفتح —

كلهم ، ثم قال : إن صيد وجّ عِصَاهُ حَرَمٌ مُحَرَّمٌ لِلَّهِ ، وَذَلِكَ قَبْلَ نَزُولِهِ
الطَّائِفَ وَحِصَارِهِ لِتَهْيِيفِ .

— النون وكسر الخاء ثم الباء الموحدة واد بالطائف ، قيل بينه وبين الطائف
ساعة كذا في الراصد .

(ببهره) متعاق استقبل أى استقبل النبي صلى الله عليه وسلم نجباً ببهره
وعينه (وقال) الراوى (مرة) أخرى (واديه) أى استقبل وادى الطائف
وهو نخب (ووقف) النبي صلى الله عليه وسلم (حتى اتقف الفاس) أى حتى
وقفوا اتقف مطاوع وقف ، تقول وقفته فاتقف مثل وعدته فاتعد ، والأصل
فيه أو تقف فقلبت الواو ياء لسكونها وكسر ما قبلها ثم قلبت الياء تاء وأدغمت
فى تاء الافتعال (ثم قال) النبي صلى الله عليه وسلم (إن صيد وج) بالفتح
ثم التشديد واد بالطائف به كانت غزوة النبي صلى الله عليه وسلم للطائف ، وقيل
هو الطائف . كذا فى الراصد . وقال ابن رسلان : هو أرض بالطائف عند أهل
اللائة . وقال أصحابنا : هو واد بالطائف ، وقيل كل الطائف انتهى . وقال
الحازمى فى المؤلفات والمختلف فى الأماكن . وج لاسم لحصون الطائف ، وقيل :
الواحد منها ، وإنما اشتبه وج بوح بالخاء المهملة وهى ناحية نعمان (وعضاهه)
قال فى النيل : بكسر العين المهملة وتخفيف الضاد المعجمة كل شجر فيه شوك ،
واحدتها عضاهة وعضهة .

قال الجوهري : العضاه كل شجر يعظم وله شوك (حرم) بفتح الخاء والراء
الحرام كقولهم زمن وزمان (محرم لله) تأكيد للحرمة .

قال فى النهاية : يمتثل أن يكون على سبيل الحمى له ، ويحتمل أن يكون
حرمة فى وقت معلوم ثم نسخ ، وكذا قال الخطاى كما سيجىء . والحديث يدل
على تحریم صيد وج وشجره وقد ذهب إلى كراهته الشافعى وجزم جمهور —

— أصحاب الشافعى بالتحريم ، وقالوا إن مراد الشافعى بالكراهة كراهة التحريم قال ابن رسلان فى شرح السنن بعد أن ذكر قول الشافعى فى الإملاء : وللاصحاب فيه طريقان أحدهما وهو الذى أورده الجمهور القطع بتحريمه ، قالوا ومراد الشافعى بالكراهة كراهة التحريم ، ثم قال وفيه طريقان أحدهما وهو قول الجمهور بمعنى من أصحاب الشافعى أنه يأنم فيؤدبه الحاكم على فعله ولا يازمه شئ لأن الأمل عدم الضمان إلا فيما ورد به الشرع ولم يرد فى هذا شئ ، والطريق الثانى حكمه فى الضمان حكم المدينة وشجرها . وفى وجوب الضمان فيه خلاف انتهى (وذلك) بمعنى تحريم وج (قبل نزوله) صلى الله عليه وسلم (الطائف وحصاره لثقيف) وكانت غزوة الطائف فى شوال سنة ثمان ، ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم قريباً من حصن الطائف وعسكر هناك فحاصر ثقيفاً ثمانية عشر يوماً . وقال ابن إسحاق بضعاً وعشرين ليلة .

وقوله وذلك قبل نزوله الطائف ليس من قول أبى داود المؤلف ولا شيخه حامد بن يحيى لأن أحمد بن حنبل أخرجه من طريق عبد الله بن الحارث . وفيه هذه الجملة أيضاً ، فيشبه أن يكون هذا القول ما دون زبير بن العوام الصحابى . قال الخطابى : واست أعلم لتحريمه وجهاً إلا أن يكون ذلك على سبيل الحى لنوع من منافع المسلمين ، وقد يحتمل أن يكون ذلك التحريم إنما كان فى وقت معلوم وفى مدة محصورة ثم نسخ ، ويدل على ذلك قوله وذلك قبل نزوله الطائف وحصاره ثقيفاً ثم عاد الأمر فيه إلى الإباحة كسائر بلاد الحل . ومعلوم أن عسكر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزلوا بمحاصرة الطائف وحصروا أهلها ارتفعوا بما نالته أيديهم من شجر وصيد ومرفق ، فدل ذلك على أنها حل مباح ، وليس يحضرنى فى هذا وجه غير ما ذكرته انتهى .

قال فى الشرح : قلت فى ثبوت هذا القول أى كون تحريم وج قبل نزول —

— الطائف نظر ، لأن محمد بن إسحاق قال في منازيه ماماخصه : إن رجالا من ثقيف قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة بعد وقعة الطائف ، فضرب عليهم قبة في ناحية مسجده ، وكان خالد بن سعيد بن العاص هو الذي يمشى بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كتبوا كتابهم ، وكان خالد هو الذي كتبه ، وكان كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كتب لهم أى بعد إسلام أهل الطائف :

بسم الله الرحمن الرحيم من محمد النبي رسول الله إلى المؤمنين أن أعضاء وصيده حرام لا يعضد من وجد يصنع شيئا من ذلك فإنه يجلد وينزع ثيابه ، فإن تعدى ذلك فإنه يؤخذ فيبلغ النبي محمد ، وأن هذا أمر النبي محمد رسول الله . وكتب خالد بن سعيد بأمر الرسول محمد بن عبد الله فلا يتعداه أحد فيظلم نفسه فيما أمر به محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم . انتهى ملخصا محرراً من زاد المعاد . ثم قال ابن القيم : إن وادى وج ، وهو واد بالطائف حرم يحرم صيده وقطع شجره ، وقد اختلف الفقهاء في ذلك ، والجمهور قالوا : ليس في البقاع حرم إلا مكة والمدينة ، وأبو حنيفة رحمه الله خالفهم في حرم المدينة .

وقال الشافعي رحمه الله في أحد قوليه : وج حرم يحرم صيده وشجره واحتج لهذا القول بحديثين أحدهما هذا الذي تقدم ، والثاني حديث عروة بن الزبير عن أبيه الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن صيد وج وعصاه حرم محرم لله ، ورواه الإمام أحمد وأبو داود ، وهذا الحديث يعرف لمحمد بن عبد الله بن إنسان عن أبيه عن عروة . قال البخاري في تاريخه : لا يتابع عليه .

قلت : وفي سماع عروة عن أبيه نظر وإن كان قد رآه والله أعلم . انتهى . والحديث سكوت عنه أبو داود وكذا عبد الحق أيضاً ، وتمت بتمام نقل عن البخاري أنه لم يصح وكذا قال الأزدي . وذكر الذهبي أن الشافعي صححه —

٩٨ - باب في إتيان المدينة

٢٠١٧ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَشْدُوا الرُّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِي هَذَا ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى »

- وذكر الخلال أن أحمد ضعفه . وقال ابن حبان : محمد بن عبد الله المذکور كان يخطيء . ومقتضاه تضعيف الحديث فإنه ليس له غيره ، فإن كان أخطأ فيه فهو ضعيف . وقال العميلي : لا يتابع إلا من جهة تقاربه في الضعف . وقال النووي في شرح المذهب أسنده ضعيف . قال وقال البخاري لا يصح . وذكر الخلال في العلل أن أحمد ضعفه . وقال الذهبي في ترجمة محمد بن عبد الله بن شيبان : هذا صوابه ابن إنسان . وقال في ترجمة عبد الله بن إنسان له حديث في صيد وج قال ولم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا هذا الحديث .

وقال المنذرى : في إسناده محمد بن عبد الله بن إنسان الطائفي وأبوه ، فأما محمد فسئل عنه أبو حاتم الرازي فقال ليس بالقوى وفي حديثه نظر ، وذكره البخاري في تاريخه الكبير وذكر له هذا الحديث وقال لم يتابع عليه ، وذكر أباه وأشار إلى هذا الحديث وقال ولم يصح حديثه . وقال البسقي : عبد الله بن إنسان روى عنه ابنه محمد لم يصح حديثه .

(باب في إتيان المدينة)

(لا تشد) بصيغة الجهمول نفي بمعنى النهي (الرجال) جمع رحل بفتح وسكون كفي به عن السفر (والمسجد الأقصى) وهو بيت المقدس سمى به لبعده عن مسجد مكة أو لكونه لا مسجد وراءه ، وخصها لأن الأول إليه الحج والقبلة ، والثاني أسس على التقوى ، والثالث قبلة الأمم الماضية .

— قال الخطابي : هذا في النذر ينذره الإنسان أن يصلى في بعض المساجد ، فإن شاء وفى به وإن شاء صلى في غيره إلا أن يكون نذر الصلاة في واحد من هذه المساجد فإن الوفاء يلزمه بما نذر فيها . وإنما خص هذه المساجد بذلك لأنها مساجد الأنبياء صلاة الله وسلامه عليهم وقد أمرنا بالاعتقاد بهم . وقال بعض أهل العلم : لا يصح الاعتكاف إلا في واحد من هذه المساجد الثلاثة ، وعليه تأولوا الخبر . انتهى .

وقال التسطواني : اختلف في شد الرحال إلى غيرها كالذهاب إلى زيارة الصالحين أحياء وأمواتاً والمواضع الفاضلة فيها والتبرك بها ، فقال أبو محمد الجويني يحرم عملاً بظاهر الحديث ، واختاره القاضى الحسين ، وقال به القاضى عياض وطائفة والصحيح عند إمام الحرمين وغيره من الشافعية الجواز وخص بعضهم النهي فيها بحكاية الخطابي بالاعتكاف في غير الثلاثة لكن لم أر عليه دليلاً . انتهى .

وأخرج مالك في الموطأ عن مرثد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم ابن الحارث التميمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : لقيت بصرة بن أبي بصرة الفخاري فقال من أين أقبلت ؟ فقلت : من الطور ، فقال : لو أدركت قبل أن تخرج إليه ما خرجت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا يعمل الملعون إلا إلى ثلاثة مساجد » .

قال الشيخ الأجل عبد العزيز الدهلوي في شرح حديث : لا تشد الرحال تعامياً على البخاري : المستثنى منه المحذوف في هذا الحديث إما جنس قريب أو جنس بعيد فعلى الأول تقدير الكلام لا تشد الرحال إلى المساجد إلا إلى ثلاثة مساجد وحينئذ ما سوى المساجد مسكوت عنه ، وعلى الوجه الثاني لا تشد الرحال إلى موضع يقرب به إلا إلى ثلاثة مساجد ، فحينئذ شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة —

٩٩ - باب في تحريم المدينة

٢٠١٨ - حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن علي قال « ما كتبنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا القرآن وما في هذِهِ الصَّحِيفَةِ . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

— المعظمة منهى عنه بظاهر سياق الحديث . ويؤيده ما روى أبو هريرة عن بصرة الغفاري حين راجع عن الطور وتامه في الموطأ ، وهذا الوجه قوى من جهة مدلول حديث بصرة انتهى .

وقال الشيخ ولي الله في حجة الله البالغة : قوله صلى الله عليه وسلم « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدى هذا » أقول : كان أهل الجاهلية يقصدون مواضع معظمة بزعمهم يزورونها ويتبركون بها ، وفيه من التعريف والفساد ما لا يخفى ، فسد النبي صلى الله عليه وسلم الفساد لئلا يلتحق غير الشعائر بالشعائر ولئلا يصير ذريعة لعبادة غير الله والحق عندي أن القبر ومحل عبادة ولي من أولياء الله والطور كل ذلك سواء في النهي . انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

(باب في تحريم المدينة)

(ما كتبنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) من أحكام الشريعة أو المنقضى شيء اختصوا به على الناس (وما في هذه الصحيفة) وسبب قول على هذا يظهر بما روينا في مسند أحمد من طريق قتادة عن أبي حسان الأعمش أن علياً كان يأمر بالأمر فيقال له قد فعلناه فيقول صدق الله ورسوله ، فقال له الأشتر : هذا الذى تقول شيء عهدك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال ما عهد إلى شيئاً خاصاً دون الناس إلا شيئاً سمعته منه فهو فى صحيفته فى قرابسى ، فلم — (٢ - عون المبرود ٦)

الْمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَائِثَ إِلَى ثَوْرٍ ، فَنَ أُحَدَّثَ حَدَّثًا [حَدَّثًا فِيهَا] أَوْ آوَى

— يزالوا به حتى أخرج الصحيفة فإذا فيها (المدينة حرام) أى حرم كما عند البخارى
أى حرم محرمة (ما بين عائر) بالعين المهملة والألف مهموزاً آخره راء جبل
بالمدينة (إلى ثور) وهكذا عند مسلم من حديث على إلى ثور ، وعند أحمد
والطبرانى من حديث عبد الله بن سلام ما بين غير إلى أحد « قال أبو عبيد :
أهل المدينة لا يعرفون جبلا عندهم يقال له ثور ، وإنما ثور بمكة ، لكن قال
صاحب القاموس : ثور جبل بمكة وجبل بالمدينة ومنه الحديث الصحيح :
« المدينة حرم ما بين غير إلى ثور » .

وأما قول أبى عبيد بن سلام وغيره من أكابر الأعلام أن هذا تصحيف
والصواب إلى أحد لأن ثورا إنما هو بمكة فغير جيد لما أخبرنى الشجاع البعلى
الشيخ الزاهد عن الحافظ أبى محمد عبد السلام البصرى أن حذاء أحد جانحا إلى
ورائه جبلا صغيرا يقال له ثور ، وتسكرر سؤالى عنه طوائف من العرب العارفين
بتلك الأرض فكل أخبر أن اسمه ثور ، ولما كتب إلى الشيخ عفيف الدين
المطرى عن والده الحافظ الثقة قال : إن خلف أحد من شماله جبلا صغيرا مدورا
يسمى ثورا يعرفه أهل المدينة خلفا عن سلف ونحو ذلك . قاله صاحب تحقيق
النصرة .

وقال الحب الطبرى فى الأحكام : قد أخبرنى الثقة العالم أبو محمد عبد السلام
البصرى أن حذاء أحد عن يساره جانحا إلى ورائه جبلا صغيرا يقال له ثور ،
وأخبر أنه تسكرر سؤاله عنه لطوائف من العرب العارفين بتلك الأرض وما فيها
من الجبال فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور وتواردوا على ذلك . قال :
فعلينا أن ذكر ثور المذكور فى الحديث الصحيح صحيح ، وأن عدم علم أكابر
العلماء به لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه وهذه فائدة جلية . وقال أبو بكر بن —

مُحَدِّثًا فَعَلَيْهِ أَمْنُهُ أَفْهَ وَاللَّائِكَةُ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا مَصْرَفٌ ، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْتَعِي بِهَا أَذْنَانُكُمْ ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ

— حسين الراعى نزول المدينة في مختصره لأخبار المدينة : إن خلف أهل المدينة ينقلون عن سلفهم أن خلف أحد من جهة الشمال جبلاً صغيراً إلى الحجرة بتدوير يسمى ثوراً . قال وقد تحققت به بالمشاهدة .

(فن أحدث) أى أظهر (حدثاً) بفتح الحاء والدال أى مخالفاً لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم كمن ابتدع بها بدعة (أو آوى) بالمد (محدثاً) بكسر الدال أى مبتدعاً (والناس أجمعين) فيه وعيد شديد . قال القسطلانى : لكن المراد باللعن هنا المذاب الذى يستحقه على ذنبه لا كل من الكافر المبعد عن رحمة الله كل الإبعاد (لا يقبل) بصيغة المجهول (منه) من كل واحد (عدل ولا مصرف) قال الخطابى : يقال فى تفسير العدل إنه الفريضة والعرف النافلة . ومعنى العدل هو الواجب الذى لا بد منه ومعنى العرف الربح والزيادة ، ومنه صرف الدرهم والدنانير . والنوافل الزيادات على الأصول فذلك سميت صرفاً انتهى (ذمة المسلمين) أى عهدهم وأمانهم (واحدة) أى أنها كالشئ الواحد لا يختلف باختلاف المراتب ولا يجوز نقضها لفرد العاقد بها . وكان الذى ينقض ذمة أخيه كالذى ينقض ذمة نفسه وهى ما يذم الرجل على إضاعته من عهد وأمان كأنهم كالجلسد الواحد الذى إذا اشتكى بعضه اشتكى كله (يسمى بها) أى يتسولها ويلى أمرها (أذنانهم) أى أذن للمسلمين مرتبة . والمعنى أن ذمة المسلمين واحدة سواء صدرت من واحد أو أكثر شريف أو وضع . قال الطيبى : فإذا أمن أحد من المسلمين كافراً لم يحل لأحد نقضه وإن كان المؤمن عبداً . قال الخطابى : معناه أن يحاصر الإمام قوماً من أهل الكفر فيعطى بعض عسكرة المسلمين أماناً لبعض الكفار فإن أمانه ماض وإن كان الجير عبداً وهو أذنانهم —

لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ ، وَمَنْ
وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ [وَالنَّاسِ] أَجْمَعِينَ
لَا يَقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ .

٢٠١٨ — حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ أَخْبَرَنَا
قَتَادَةُ عَنْ أَبِي حَسَّانَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَخْتَلَى خِلَافَهَا وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا وَلَا يُلْتَقَطُ [وَلَا تُلْتَقَطُ]

— وأقلمهم . وهذا خاص في أمان بعض الكفار دون جماعتهم ولا يجوز لمسلم أن
يعطى أماناً عاماً لجماعة الكفار ، فإن فعل ذلك لم يحز أمانه لأن ذلك يؤدي إلى
تسبيل الجهاد أصلاً وذلك غير جائز انتهى (فن أخفر) بالخاء المعجمة أى نقض
عهده وأمانه للكافر بأن قتل ذلك الكافر أو أخذ ماله ، وحقيقته إزالة خفرتة
أى عهده وأمانه (ومن والى قوماً) بأن يقول معتق لغير معتقه أنت مولاي
(بغير إذن مواليه) ليس لتقييد الحكم بعدم الإذن وقصره عليه بل بنى الأمر
فيه على الغالب وهو أنه إذا استأذن مواليه لم يأذنوا له . قال الطيبي : قيل أراد به
ولاء المولاة لا ولاء العتق ، كمن انتسب إلى غير أبيه . وقال الخطابي : ليس
معناه معنى الشرط حتى يجوز أن يوالى غير مواليه إذا أذنوا له في ذلك ، وإما
هو بمعنى التوكيد لتعريمه . قال المفندري : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى
والنسائي .

(قال لا يختل خلاها) أى لا يقطع كلؤها . قال النووي : معنى يختل يؤخذ
ويقطع ، والخلاء بفتح الخاء المعجمة مقصوراً هو الرطب من الكلال قالوا الخلاء
والعشب اسم للرطب منه ، والحشيش والحشيم اسم اليابس منه والكلال مهموزاً
يقع على الرطب واليابس (ولا ينفر صيدها) وفيه تصريح بتحريم الغنم وهو —

لَقَطَّتْهَا إِلَّا لَيْتَنَ أَشَادَ بِهَا [أُنْشَدَهَا] وَلَا يَصْلُحُ لِرَجُلٍ أَنْ يَمُولَ فِيهَا السَّلَاحُ
لِقِتَالٍ وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَقْطَعَ مِنْهَا شَجَرَةٌ إِلَّا أَنْ يَعْلِفَ رَجُلٌ بِمِيزَةٍ .

— الإزجاج وتذهيته من موضعه فإن نفره عصى سواء تلف أم لا لكن إن تلف
في نغاره قبل سكون نغاره ضمنه المنفر وإلا فلا ضمان . قال العلماء : فيه النهي
صلى الله عليه وسلم بالغنفر على الإلتلاف ونحوه لأنه إذا حرم التنفير فالإلتلاف
أولى . قاله النووي (أشاد بها) هكذا في بعض النسخ أى رفع صوته بتعريفها
أبدا لا سنة ، يقال أشاده وأشاد به إذا أشاعه ورفع ذكره . كذا في النهاية .
وفي بعضها أنشدها ، وفي رواية مسلم من حديث أبي هريرة لا تحل لقطتها إلا
لنشد . المنشد هو المعروف ، وأما طالبها فيقال له ناشد . وأصل الشد والإشاد
رفع الصوت . ومعنى الحديث لا تحل لقطتها لمن يريد أن يعرفها سفة ثم يتملكها
كما في باق البلاد بل لا تحل إلا لمن يعرفها أبداً ولا يتملكها ، وبهذا قال
الشافعي وعبد الرحمن بن مهدي وأبو عبيد وغيرهم . وقال مالك : يجوز تملكها
بعد تعرفها سفة كما في سائر البلاد . وبه قال بعض أصحاب الشافعي . قاله النووي
(ولا يصلح الرجل) قال ابن رسلان : هذا محمول عند أهل العلم على حمل السلاح
لغير ضرورة ولا حاجة فإن كانت حاجه جاز (ولا يصلح أن يقطع) استدلل بهذا
وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة على تحريم شجرها وخبطه وعضده وتحريم
صيدها وتغديره . الشافعي ومالك وأحمد وجمهور أهل العلم على أن للمدينة حرماً
كحرم مكة يحرم صيده وشجره . قال الشافعي ومالك : فإن قتل صيداً أو قطع
شجراً فلا ضمان لأنه ليس بمحل للنسك فأشبهه الحى . وقال ابن أبي ذئب وابن
أبي ليلى يجب فيه الجزاء كحرم مكة ، وبه قال بعض المالكية وهو ظاهر قوله كما
حرم إبراهيم مكة . وذهب أبو حنيفة وغيره إلى أن حرم المدينة ليس بحرم على
الحقيقة ولا تنبت له الأحكام من تحريم قتل الصيد وقطع الشجر ، والأحاديث —

٢٠٢٠ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ أَنَّ زَيْدَ بْنَ الْخُبَابِ حَدَّثَهُمْ أَخْبَرَنَا
سُلَيْمَانُ بْنُ كَيْفَانَةَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سُهَيْبٍ عَنْ
عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّ نَاحِيَةٍ مِنَ
الْمَدِينَةِ بَرِيدًا بَرِيدًا لَا يُخْبِطُ شَجَرَةً [شَجَرُهَا - شَجَرُهُ] وَلَا يُعَصِّدُ إِلَّا
مَا يُسَاقُ بِهِ الْجَمَلُ » .

— ترد عليهم واستدلوا بحديث « يا أبا عمير ما فعل النغير » وأجيب عنه بأن ذلك
كان قبل تحريم المدينة أو أنه من صيد الحل (إلا أن يعلف) من باب ضرب
والعلف بفتح العين واللام اسم الحشيش أى ما تأكله الدابة ويسكون اللام
مصدر علفت عامك . وفيه جواز أخذ أوراق الشجر للعلف لا لغیره . والحديث
سكت عنه المنذرى .

(قال حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي المتن عن أبي هريرة قال
« حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتى المدينة وجعل اثني عشر ميلا
حول المدينة حمى » متفق عليه . ولفظ مسلم من حديث أبي هريرة قال « حرم
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتى المدينة » قال أبو هريرة : فلو وجدت
الظباء ما بين لابتها ما ذعرتها ، وجعل اثني عشر ميلا حول المدينة حمى انتهى
والضمير في قوله « جعل » راجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما يدل على ذلك
حديث عدى بن زيد الجذامى هذا ، فهذا الحديث مثل ما فى الصحيحين لأن
البريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال ، وهذان الحديثان فيهما التصريح بمقدار
حرم المدينة . قال أهل اللغة : اللابتان الحرتان واحدهما لابة بتخفيف الموحدة
وهى الحرة والحرة الحجارة السود ، والمدينة لابتان شرقية وغربية وهى بينهما .
ومعنى الحديث أنه حمى المدينة من كل جانب أى الشرق والغرب والجنوب
والشمال أربعة بريدًا وهى اثنا عشر ميلا فصار فى كل ناحية ثلاثة أميال (لا يخبط) —

٢٠٢١ - حدثنا أبو سلمة أخبرنا جرير - يعنى ابن حازم - قال حدثنى يعقوب بن حَكِيم عن سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « رَأَيْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ أَخَذَ رَجُلًا يَصِيدُ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ الَّذِي حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَلَبَهُ نِيَابَهُ ، فَجَاءَ مَوَالِيَهُ وَكَلَّوْهُ [فَكَلَّوْهُ] فِيهِ ، فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَّمَ هَذَا الْحَرَمَ وَقَالَ : مَنْ وَجَدَ [أَخَذَ] أَحَدًا يَصِيدُ فِيهِ فَلْيَسْلِبْهُ نِيَابَهُ وَلَا أَرُدْ عَلَيْكُمْ طُعْمَةً أَطْعَمْنَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَكِنْ إِنْ شِئْتُمْ دَفَعْتُ إِلَيْكُمْ مَنَّهُ » .

- بصيغة المجهول الخطب ضرب الشجر ليسقط ورقه (ولا يعضد) بصيغة المجهول أى لا يقطع والعضد القطع (إلا ما يساق به) من السوق يقال سقت الدابة أسوقها سوقاً أى ما يكون علفاً للجمل على قدر الضرورة فبساق به للجمل للرعى . قال المنذرى : فى إسناده سليمان بن كفاة سئل عنه أبو حاتم الرازى فقال لا أعرفه ، ولم يذكره البخارى فى تاريخه ، وفى إسناده أيضاً عبد الله بن أبى سفيان وهو فى معنى المجهول .

(أخذ رجلاً) أى عبداً (فسلبه نياجه) بدل اشتغال أى أخذ ما عليه من النياج (فجاء مواليه وكلوه فيه) أى شأن العبد ورد سلبه (حرم هذا الحرم) قال الطيى رحمه الله : دل على أنه اعتقد أن تحریمها كتحريم مكة (قال) أى النبى صلى الله عليه وسلم (فليسلبه نياجه) هذا ظاهر فى أنها تؤخذ نياجه جميعها . وقال الماوردى : يبقى له ما يستتر عورته . وصححه الفووى واختاره جماعة من أصحاب الشافعى (ولا أَرُدْ عَلَيْكُمْ طُعْمَةً) بضم الطاء وكسرهما ، ومعنى الطعمة الأكلة وأما الكسر فحجة الكسب وهيئته (ولكن إن شئتم دفعت) أى تبرعاً . وبقرة سعد هذه احتج من قال إن من صاد من حرم المدينة أو قطع -

٢٠٢٢ — حدثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَنبَأَنَا
ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ عَنْ مَوْلَى لِسَعْدٍ أَنَّ سَعْدًا وَجَدَ
عَبِيدًا مِنْ عَبِيدِ الْمَدِينَةِ يَقْطَعُونَ مِنْ شَجَرِ الْمَدِينَةِ ، فَأَخَذَ مَتَاعَهُمْ وَقَالَ
— يَعْنِي لِمَوَالِيهِمْ — سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْتَضِي أَنْ يَقْطَعَ مِنْ
شَجَرِ الْمَدِينَةِ شَيْءٌ وَقَالَ : مَنْ قَطَعَ مِنْهُ شَيْئًا فَلَيْسَ أَخْذُهُ سَلْبُهُ .

— من شجرها أخذ سلبه . وهو قول الشافعي في القديم .
قال النووي : وبهذا قال سعد بن أبي وقاص وجماعة من الصحابة انتهى .
وقد حكى ابن قدامة عن أحمد في أحد الروايتين القول به ، قال وروى ذلك عن
أبي ذنب وابن المنذر انتهى . وهذا يرد على القاضي هياض حيث قال : ولم يقل
به أحد بعد الصحابة إلا الشافعي في قوله القديم . وقد اختلف في السلب فقيل :
لأنه من سلبه وقيل لمساكين المدينة وقيل لبيت المال ، وظاهر الأدلة أنه طعمة
لكل من وجد فيه أحدًا يصيد أو يأخذ من شجرة انتهى . قال المنذرى : سئل
أبو حاتم الرازي عن سليمان بن أبي هبيل الله فقال ليس بالمشهور ، فيعتبر حديثه
انتهى . وقال الذهبي : تابعي وثق .

(من شجر المدينة) أى من بعض أشجارها (فأخذ متاعهم) أى ثيابهم
وما عندهم (وقال يعنى لمواليهم) تفسير من الراوى (أن يقطع) بصيغة المجهول
(وقال) أى النبي صلى الله عليه وسلم (من قطع منه) أى من شجرها (فلن)
أى الذى (أخذه) أى القاطع (سلبه) بفتح السين واللام أى ما عليه من
الثياب وغيره . قال المنذرى : صالح مولى التوأمة لا يحتاج بحديثه ، ومولى سعد
مجهول . وقد أخرج مسلم في صحيحه من حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص أن
سعداً ركب إلى قصره بالعقيق فوجد عبداً يقطع شجرة أو يخبطه فسلبه فلما —

٢٠٢٣ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَطَّافُ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ [مُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَةَ] أَخْبَرَنَا خَارِجَةُ بْنُ الْخَارِثِ الْجَلْبُوعِيُّ أَخْبَرَنَا أَبِي هِنَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا يُخْبِطُ وَلَا يُعْصِدُ حَتَّى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَسَكِنْ يَهْشُ هَشًا رَفِيقًا » .

٢٠٢٤ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى ح . وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ نُمَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ مُعَمَّرٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْتِي قَبَاءَ مَاشِيًا وَرَاكِبًا . زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ : وَيَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ » .

— رجع سعد جاءه أهل العبد فكلّموه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم ، فقال معاذ الله أن أرد شيئاً نفلني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبي أن يرد عليهم . وقال أبو بكر البزاز : وهذا الحديث لا يعلم رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا سعد ولا يعلم رواه عن سعد إلا عامر هذا آخر كلامه ، وقد قدمناه من حديث سليمان بن أبي عبد الله عن سعد ، ومن حديث مولى سعد عنه فعليه أراد من وجه يثبت انقضى كلامه . ووم الخا كم فقال في حديث سعد إن الشيخين لم يخرجاه وهو في مسلم .

(حى) بكسر الحاء بغير تنوين وهو المخطور ، وفي العرف ما يحمله الإمام لمواشى الصدقة ونحوها . قال في المصباح : حميت المكان من الناس حميا من باب رمى وحمية بالكسر منعتهم ، وأحميته بالألف جعلته حى لا يقرب ولا يجترأ عليه (ولسكن يهش) بصيغة الجهمول (هشا) أى ينثر بلين ورفق . قال في المصباح : هش الرجل هشا من باب قتل صال بعصاه وهش الشجرة هشا أيضا ضربها لئلا تساقط ورقها انتهى . والحديث سكت عنه المنذرى .

(كان يأتى قباء ماشيا وراكبا) وفي رواية لمسلم أن ابن عمر كان يأتى —

١٠٠ — باب زيارة القبور

٢٠٢٥ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ أَخْبَرَنَا الْمُقَرِّيُّ أَخْبَرَنَا حَيَّوَةَ عَنْ أَبِي صَخْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَا مِنْ أَحَدٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أُرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ » .

— مسجد قباء كل سبت وكان يقول رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأتيه كل سبت أما قباء فالصحيح المشهور فيه المد والتذكير والعرف وهو قريب من المدينة من هوالها . وفيه بيان فضله وفضل مسجده والصلاة فيه وفضيلة زيارته وأنه يجوز زيارته راكباً ومشياً وقوله كل سبت فيه جواز تخصيص بعض الأيام بالزيارة وهذا هو الصواب وقول الجمهور ، وكره ابن مسleme المالكي ذلك قالوا لعلة لم يبلغه هذا الحديث قاله النووي . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر .
(زاد ابن عمر) هو عبد الله .

(باب زيارة القبور)

هكذا فى بعض النسخ والأكثر خال عن هذا وليس هذا الباب فى المنذرى أيضاً وإنما أورد المؤلف فى باب تحريم المدينة أحاديث تحريمها وما يتعلق بفضائل المدينة وزيارته قباء والصلاة والسلام عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك .
(قال ما من أحد يسلم علىَّ إلا رد الله علىَّ رُوحى حتى أُرَدَّ عليه السلام)
قال فى فتح الودود : إلا رد الله على رُوحى من قبيل حذف المعلول وإقامة العلة مقامه ، وهذا فن فى الكلام شائع فى الجزاء والخبر مثل قوله تعالى ﴿ فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ أى فإن كذبوك فلا تحزن فقد كذب . الخ ، لحذف —

— الجزء وأقيم هلته مقامه ، وقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ أى إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَا نَضِيعُ عَمَلَهُمْ لِأَنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ، فكذا ههنا يقدر الكلام أى ما من أحد يسلم على إلا أورد عليه السلام لآنى حتى أقدر على رد السلام وقوله حتى أورد عليه ، أى فسبب ذلك حتى أورد عليه لحتى هنا حرف ابتداء تفيد السببية مثل مرض فلان حتى لا يرجونه ، لا بمعنى كى ، وبهذا اتضح معنى الحديث ولا يخالف ما ثبت حياة الأنبياء عليهم السلام انتهى كلامه . وقال السيوطى : وقع السؤال عن الجمع بين هذا الحديث وبين حديث الأنبياء أحياء وفي قبورهم يصلون وسائر الأحاديث الدالة فى حياة الأنبياء فإن ظاهر الأول مفارقة الروح فى بعض الأوقات وألفت فى الجواب عن ذلك تأليفاً سميته انتباه الأذكياء بحياة الأنبياء .

وحاصل ما ذكرته فيه خمسة عشر وجهاً أقواها أن قوله رد الله روحى جملة حالية ، وقاعدة العربية أن جملة الحال إذا صدرت بفعل ماضٍ قدرت فيه كقوله تعالى : ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ مِّنْ صُدُورِهِمْ﴾ أى قد حصرت وكذا ههنا يقدر قد والجملة ماضية سابقة على السلام الواقع من كل أحد ، وحتى ليست لتعليل بل لجرد العطف بمعنى الواو فصار تقدير الحديث : ما من أحد يسلم على إلا أقدر الله على روحى قبل ذلك وأرد عليه . وإنما جاء الإشكال من أن جملة رد الله على روحى بمعنى حال أو استقبال ، وظن أن حتى تعليلية ولا يصح كل ذلك . وبهذا الذى قدرناه ارتفع الإشكال من أصله . ويؤيده من حيث المعنى أن الرد لو أخذ بمعنى حال أو استقبال للزم تكرره عند تكرار المسلمين ، وتكرر الرد يستلزم تكرار المفارقة ، وتكرر المفارقة يلزم عليه محذورات ، منها تألم الجسد الشريف بتكرار خروج روحه وعوده أو نوع ما من مخالفة تكرير إن لم يتألم ومنها مخالفة سائر الناس من الشهداء وغيرهم إذ لم يثبت لأحدهم أنه يتكرر —

— له مفارقة روحه وعوده بالبرزخ وهو صلى الله عليه وسلم أولى بالاستمرار الذي هو أعلى رتبة . ومنها مخالفة القرآن إذ دل أنه ليس إلا موتتان وحياتان ، وهذا التكرار يستلزم موتات كثيرة وهو باطل . ومنها مخالفة الأحاديث المتواترة الدالة على حياة الأنبياء وما خالف القرآن والسنة المتواترة وجب تأويله .

قال البيهقي في كتاب الاعتقاد : الأنبياء بعد ما قبضوا روت إليهم أرواحهم فهم أحياء عند ربهم كالشهداء . والحديث أخرجه البيهقي في كتاب حياة الأنبياء بلفظ « إلا وقد رد الله على روعي » بزيادة لفظ « قد » وقال البيهقي في شعب الإيمان : وقوله « إلا رد الله على روعي » معناه والله أعلم إلا وقد رد الله على روعي فأرد عليه السلام ، فأحدث الله عوداً على بده .

قال السهولى : ولفظ الرد قد لا يدل على المفارقة بل كنى به عن مطلق الصيرورة وحسنه هذا مراعاة المناسبة اللفظية بينه وبين قوله حتى أرد عليه السلام فجاء لفظ الرد في صدر الحديث لمناسبة ذكره بآخره . وليس المراد بردها عودها بعد مفارقة بدنهما وإنما النبي صلى الله عليه وسلم بالبرزخ مشغول بأحوال الملوكوت مسغرق في مشاهدته تعالى كما هو في الدنيا بحالة الوحي ، فعبّر عن إفاقته من تلك الحالة برد الروح انتهى .

وقال الشيخ تاج الدين الفاكهاني : فإن قلت . قوله « إلا رد الله على روعي » لا يلتزم مع كونه حياً دائماً ، بل يلزم منه أن تتعدد حياته ومماته ، فالجواب أن يقال معنى الروح هنا النطق مجازاً ، فسكانه قال : إلا رد الله على نطقي وهو حى دائماً ، لكن لا يلزم من حياته نطقه فيرد عليه نطقه عند سلام كل أحد ، وعلاقة المجاز أن النطق من لازمه وجود الروح ، كما أن الروح من لازمه وجود النطق بالفعل أو القوة ، فعبّر صلى الله عليه وسلم بأحد المتلازمين —

— عن الآخر . وما يحقق ذلك أن عود الروح لا يكون إلا مرتين لقوله تعالى : ﴿ ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين ﴾ انتهى كلامه .

وقال العلامة السخاوي في كتاب البديع : رد روحه يلزمه تعدد حياته ووفاته في أقل من ساعة إذ السكون لا يخلو من أن يسلم عليه ، بل قد يتعدد في آن واحد كثيراً . وأجاب الفاكهاني وبعضهم بأن الروح هنا بمعنى النطق مجازاً فكأنه قال يرد الله على نطق . وقيل إنه على ظاهره بلا مشقة . وقيل : المراد بالروح ملك وكل بإبلاغه السلام وفيه نظر . انتهى .

قال الخفاجي في نسيم الرياض شرح الشفاء للقاضي عياض : واستمارة رد الروح للانطق بعيدة وغير معروفة ، وكون المراد بالروح الملك تأباه الإضافة لضمير إلا أنه ملك كان ملازماً له ، فاختص به على أنه أقرب الأجوبة . وقد ورد في بعض الأحاديث . وقال أبو داود : بلغني أن ملكاً موكلًا بكل من صلى عليه صلى الله عليه وسلم حين يبلغه .

وقد ورد أيضاً إطلاق الروح على الملك في القرآن ، وإذا خص هذا بالزوار هان أمره .

وجملة : « رد الله على رُوحى » حالية ولا يلزمها قد إذا وقعت بعد إلا كما ذكره في التسهيل ، وهو استثناء من أعم الأحوال . والجملة فهذا الحديث لا يخلو من الإشكال . قال الخفاجي : أقول الذي يظهر في تفسير الحديث من غير تكلف أن الأنبياء والشهداء أحياء وحياة الأنبياء أقوى ، وإذا لم يسلط عليهم الأرض فهم كالنائمين . والغائب لا يسمع ولا ينطق حتى ينقبه كما قال الله تعالى : ﴿ والتي لم تمت في منامها ﴾ الآية فالمراد بالرد الإرسال الذي في الآية ، وحينئذ فمعناه أنه إذا سمع الصلاة والسلام بواسطة أو بدونها تيقظ ورد لا أن روحه تقبض قبض المات ثم ينفخ وتعاد كموت الدنيا وحياتها لأن روحه مجردة نورانية —

— وهذا لمن زاره ومن بعد عنه تبلغه الملائكة سلامه فلا إشكال أصلاً انتهى .
قال في غاية المقصود شرح سنن أبي داود بعد ما أطلال الكلام : هذا أى
تقرير الخفاجى من أحسن التقارير .

وأخرج أبو بكر بن أبى شيبة والبيهقى فى الشعب عن أبى هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صلى علىَّ عند قبرى سمعته ، ومن صلى
ثانياً بلغته » ومعنى قوله ثانياً أى بعيداً عنى وبلغته بصيغة المجهول مشدداً أى
بلغته الملائكة سلامه وصلاته علىَّ .

وأخرج أحمد والنسائى والدارمى عن أبى مسعود الأنصارى مرفوعاً : « إن
لله ملائكة سهاحين فى الأرض يبلغونى عن أمتى السلام » وإسناده صحيح .
قاله الخفاجى .

وأخرج أبو الشيخ فى كتاب الصلاة على النبى صلى الله عليه وآله وسلم :
حدثنا عبد الرحمن بن أحمد الأعرج حدثنا الحسين بن الصباح حدثنا أبو معاوية
حدثنا الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « من صلى علىَّ عند قبرى سمعته ، ومن صلى علىَّ من بعيد أبلغته »
قال ابن القيم فى جلاء الأفهام : وهذا الحديث غريب جداً . وما قاله على القارى
تحت حديث الباب فى شرح الشفاء وظاهره الإطلاق الشامل لكل مكان
وزمان ومن خص الرد بوقت الزيارة فعليه البيان انتهى . فيرد كلامه بما ذكرنا
من الروايات . والقول الصحيح أن هذا لمن زاره ومن بعد عنه تبلغه الملائكة
سلامه . وحديث الباب أخرجه أحمد بقوله حدثنا عبد الله بن يزيد حدثنا حيوة
نحوه سنداً وممتناً .

قال ابن القيم : وقد صح إسناده هذا الحديث وسألت شيخنا ابن تيمية عن
سماع يزيد بن عبد الله من أبى هريرة فقال كأنه أدركه فى سماعه منه نظر انتهى —

٢٠٢٦ — حدثنا أحمد بن صالح قرأت على عبد الله بن نافع قال أخبرني ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تجعلوا بيوتكم قبوراً ، ولا تجعلوا قبرا عبداً ، وصلوا على فإن صلاتكم تبلى عنى حيث كنتم » .

— كلامه . وقال النووي في الأذكار ورياض الصالحين : إسناده صحيح . وقال ابن حجر : رواه ثقات . وقال المنذرى : أبو صخر حميد بن زياد وقد أخرج له مسلم في صحيحه وقد أنكر عليه شيء من حديثه وضعفه يحيى بن معين مرة وثمة أخرى انتهى كذا في غاية المقصود مختصراً .

(لا تجعلوا بيوتكم قبوراً) أى لا تتركوا الصلوات والعبادة فتكونوا فيها كأنكم أموات . شبه المكان الخالى عن العبادة بالقبور ، والغافل عنها بالميت ، ثم أطلق القبر على المقبرة . وقيل المراد لا تدفنوا فى البيوت ، وإنما تدفن المصطفى فى بيت عائشة مخافة اتخاذ قبره مسجداً ذكره القاضى ، قاله المناوى فى فتح القدير وقال الخفاجى : ولا يرد عليه أنه صلى الله عليه وسلم دفن فى بيته لأنه أتبع فيه سنة الأنبياء عليهم السلام كما ورد : ما قبض نبي إلا دفن حيث يقبض . فهو مخصوص بهم انتهى (ولا تجعلوا قبرا عبداً) قال الإمام ابن تيمية رحمه الله —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد أبعد بعض المتكلفين وقال : يحتمل أن يكون المراد به الحث على كثرة زيارة قبره صلى الله عليه وسلم وأن لا يهمل حتى لا يزار إلا فى بعض الأوقات . كالعبد الذى لا يأتى فى العام إلا مرتين قال : ويؤيد هذا التأويل ما جاء فى الحديث نفسه : « لا تجعلوا بيوتكم قبوراً » أى لا تتركوا الصلاة فى بيوتكم حتى تجعلوها كالقبور التى لا يصلى فيها .

قال بعضهم : وزيارة قبره صلوات الله وسلامه عليه غنية عن هذا التكلف البارد =

— معنى الحديث لا تمطلوا البهوت من الصلاة فيها والدعاء والقراءة فتكون بمنزلة القبور ، فأمر بتحرى العبادة بالبهوت ونهى عن تحريرها عند القبور ، عكس ما يفعله المشركون من النصارى ومن تشبه بهم من هذه الأمة . والعيد اسم ما يعود من الاجتماع العام على وجه معتاد عائداً ما يعود السنة أو يعود الأسبوع أو الشهر ونحو ذلك .

وقال ابن القيم : العيد ما يعتاد بحجته وقصده من زمان ومكان مأخوذ من المعاودة والاعتیاد ، فإذا كان اسماً للكان فهو المكان الذى يقصد فيه الاجتماع والانقياد بالعبادة وبغيرها كما أن المسجد الحرام ومنى ومزدلفة وعرفة والمشاعر جعلها الله تعالى عيداً للحنفاء ومثابة للناس ، كما جعل أيام العيد منها عيداً . وكان للشركيين أعياد زمانية ومكانية فلما جاء الله بالإسلام أبطلها وعوض الحنفاء منها عيد الفطر وعيد النحر ، كما عوضهم عن أعياد المشركين المكانية بكعبة ومنى ومزدلفة وسائر المشاعر انتهى .

قال المناوى : فى فتح القدير : معناه النهى عن الاجتماع لزيارته اجتماعهم للعيد إما لدفع المشقة أو كراهة أن يتجاوزوا حد العظم . وقيل العيد ما يعاد إليه أى لا تجمعوا قبرى عيداً تعودون إليه متى أردتم أن تصلوا على ، فظاهره منهى عن المعاودة والمراد المنع عما يوجبوه وهو ظنهم بأن دعاء الغائب لا يصل —

== والتأويل الفاسد الذى يعلم فساده من تأمل سياق الحديث ودلالة اللفظ على معناه وقوله فى آخره : « وصلوا على فإن صلاتكم تبلغنى حيث كنتم » وهل فى الألفاظ أبعد من دلالة من يريد الترغيب فى الإكثار من الشيء ، وملازمته بقوله « لا تجعله عيداً » ؟ وقوله : « ولا تتخذوا بيوتكم قبوراً » نهى لهم أن يجعلوه بمنزلة القبور التى لا يصل فيها وكذلك نهى لهم أن يتخذوا قبره عيداً نهى لهم أن يجعلوه مجمعا . كالأعياد التى يقصد الناس الاجتماع إليها للصلاة ، بل يزار قبره صلوات الله وسلامه عليه كما كان يزوره الصحابة رضوان الله عليهم ، على الوجه الذى يرضيه ويحببه ، صلوات الله وسلامه عليه .

— إليه ويؤيده قوله : (وصلوا على فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم) أى لا تتكلفوا
المعاودة إلى فقد استغنيتم بالصلاة على .

قال المفاوى ويؤخذ منه أن اجتماع العامة في بعض أضرحة الأولياء في يوم
أو شهر مخصوص من السنة ويقولون هذا يوم مولد الشيخ ويأكلون ويشربون
وربما يرقصون فيه منهي عنه شرعاً ، وعلى ولى الشرع ردعهم على ذلك ،
وإنكاره عليهم وإبطاله انتهى .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : الحديث يشير إلى أن ما ينالني منكم من
الصلاة والسلام يحصل مع قربكم من قبري وبعدكم عنه فلا حاجة بكم إلى اتخاذه
عيداً انتهى .

والحديث دليل على منع السفر لزيارته صلى الله عليه وسلم لأن المقصود منها
هو الصلاة والسلام عليه والدعاء له صلى الله عليه وسلم ، وهذا يمكن استحصاله
من بعد كما يمكن من قرب ، وأن من سافر إليه وحضر من ناس آخرين فقد
اتخذه عيداً وهو منهي عنه بنفس الحديث ، فثبت منع شد الرحل لأجل ذلك
بإشارة النص ، كما ثبت النهي عن جعله عيداً بدلالة النص ، وهاتان الدالتان
معمول بهما عند علماء الأصول ، ووجه هذه الدلالة على المراد قوله تبلغني حيث
كنتم فإنه يشير إلى البعد ، والبعيد عنه صلى الله عليه وسلم لا يحصل له القرب
إلا باختيار السفر إليه ، والسفر يصدق على أقل مسافة من يوم فكيف بمسافة
باعدة ، ففيه النهي عن السفر لأجل الزيارة والله أعلم . والحديث حسن جيد
الإسناد وله شواهد كثيرة يرتقى بها إلى درجة الصحة . قاله الشيخ العلامة محمد
ابن عبد الهادي رحمه الله .

وقال في فتح المجيد شرح كتاب التوحيد : رواه مشاهير لسنن قال أبو حاتم
(٣ — عون المعبود ٦)

— الرازي فيه عبد الله بن نافع ليس بالحافظ نعرف ونسكرك . وقال ابن معين : هو ثقة ، وقال أبو زرعة : لا بأس به .

قال الشيخ ابن تيمية : ومثل هذا إذا كان لحديثه شواهد علم أنه محفوظ ، وهذا له شواهد متعددة انتهى ومن شواهد الصادقة ماروى عن علي بن الحسين أنه رأى رجلا يحمي إلى فرجة كانت عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيدخل فيها فيدعوفهماء وقال ألا أحدثكم حديثاً سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تتخذوا قبوري عيدا ولا بيوتكم قبورا فإن تسليمكم يبلغني أين كنتم » رواه الضياء في المختارة وأبو يعلى والقاضي إسماعيل .

وقال سعيد بن منصور في سننه : حدثنا عبد العزيز بن محمد أخبرني سهل ابن سهيل قال رأى الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عند القبر فناداني وهو في بيت فاطمة يتعشى فقال هلم إلى العشاء ، فقلت لا أريده ، فقال مالي رأيك عند القبر ؟ فقلت سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال إذا دخلت المسجد فسلم ثم قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تتخذوا قبوري عيدا ولا تتخذوا بيوتكم مقابر وصلوا على فإن صلاتكم تبلغني حيث ما كنتم لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء » .

قال سعيد بن منصور أيضاً بسنده عن أبي سعيدة ولي المهري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا قبوري عيدا ، ولا بيوتكم قبورا ، وصلوا على فإن صلاتكم تبلغني » .

قال ابن تيمية : فهذان المرسلان من هذين الوجهين المختلفين يدلان على ثبوت الحديث لاسيما وقد احتج به من أرسله وذلك يقتضي ثبوته عنده هذا لو لم يرو من وجوه مسندة غير هذين فكيف وقد تقدم مسندا . انتهى . —

— قال ابن تيمية : وفي الحديث دليل على منع شدد الرحل إلى قبره صلى الله عليه وسلم وإلى قبر غيره من القبور والمشهد لأن ذلك من اتخاذها أعمادا .
قال في فتح المجيد شرح كتاب القوحيد : وهذه هي المسألة التي أفتى فيها شيخ الإسلام أئمة من سافر لمجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين ، ونقل فيها اختلاف العلماء ، فمن مبيح لذلك كالغزالي وأبي محمد المقدسي ، ومن مانع لذلك كابن بطة وابن عقيل وأبي محمد الجويني والقاضي عياض وهو قول الجمهور .
نص عليه مالك ولم يخالفه أحد من الأئمة وهو الصواب لحديث شد الرحال إلى ثلاثة مساجد كما في الصحيحين . انتهى كلامه .

وأما الآن فالناس في المسجد الشريف إذا سلم الإمام عن الصلاة قاموا في مصالهم مستقبليين القبر الشريف الراكعين له ، ومنهم من يلتصق بالسراقد ويطوف حوله وكل ذلك حرام باتفاق أهل العلم وفيه ما يجر الفاعل إلى الشرك ومن أعظم البدع المحرمة هجوم النسوة حول حجرة الرقد المذخور وقيامهن هناك في أكثر الأوقات وتشويشهن على المصلين بالسؤال وتكلمهن مع الرجال كاشفات الأعين والوجوه فإننا لله . إلى ما ذهب بهم إبليس العدو في أي هوة أوقعهم في لباس الدين وزى الحسنات . وإن شئت الغفصيل في هذه المسألة ، فانظر إلى كتب شيوخ الإسلام كابن تيمية وابن القيم ومحمد بن عبد الهادي من المتقدمين . وأما من المتأخرين فكشيخنا العلامة القاضي بشير الدين القفوجي رحمه الله تعالى ، فإن كتابه أحسن الأقوال في شرح حديث : لا تشد الرحال ، والرد على منتهى المقال من أحسن المؤلفات في هذا الباب .

واعلم أن زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم أشرف من أكثر الطاعات وأفضل من كثير المندوبات لكن ينبغي لمن يسافر أن ينوي زيارة المسجد النبوي ثم يزور قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويعلم عليه : اللهم ارزقنا —

٢٠٢٧ - حدثنا حامد بن يحيى أخبرنا محمد بن مemon المدنى [المدنى] أخبرنى داود بن خالد عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن ربيعة - يعنى ابن الهدير قال : ما سمعت طلحة بن عبيد الله يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً قط غير حديث واحد ، قال قلت : وما هو ؟ قال : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نُرِيدُ قُبُورَ الشَّهَدَاءِ حَتَّى إِذَا أَشْرَفْنَا عَلَى حَرَّةٍ وَاقِمٍ ، فَلَمَّا تَدَلَّيْنَا مِنْهَا فَإِذَا قُبُورٌ بِمَحْنَةٍ ، قَالَ قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقُبُورُ إِخْوَانِنَا هَذِهِ ؟ قَالَ : قُبُورُ أَصْحَابِنَا ، فَلَمَّا جِئْنَا قُبُورَ الشَّهَدَاءِ قَالَ : هَذِهِ قُبُورُ إِخْوَانِنَا » .

— زيارة المسجد النبوى وزيارة قبر النبى صلى الله عليه وسلم آمين .

(ابن الهدير) مصغراً (خرجنا مع رسول الله) أى فى المدينة (نريد قبور الشهداء) أى زيارتها (حتى إذا أشرفنا) أى صعدنا (على حرة واقم) بإضافة حرة إلى واقم . قال فى النهاية : الحرة الأرض ذات الحجارة وواقم بكسر القاف اطم من أطام المدينة وإليه ينسب الحرة (فلما تدلينا منها) أى هبطنا إلى الأسفل (فإذا قبور بمحنة) بحيث ينعطف الوادى وهو منحناه أيضاً أى يجعل انعطاف الوادى ، وبحافى الوادى معاطفه كذا فى النهاية . ومحنة بفتح الميم وسكون الحاء وكسر النون وفتح الياء (أ) بهمزة الاستفهام (قبور إخواننا) المسلمين (قال) النبى صلى الله عليه وسلم هذه (قبور أصحابنا) الذين ماتوا على الإسلام ولم ينالوا منزلة الشهداء (قبور الشهداء) فى سبيل الله (قبور إخواننا) إنما أضاف النبى صلى الله عليه وسلم إليهم نسبة الأخوة وشرف بها لمنزلة الشهداء عند الله تعالى ما ليست لأحد . والحديث سكت عنه المذرى .

٢٠٢٨ — حدثنا القَعْنَبِيُّ عن مَالِكٍ عن نَافِعٍ عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ
« أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بَذَى الْخَلِيفَةُ فَصَلَّى
بِهَا، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ » .

٢٠٢٩ — حدثنا القَعْنَبِيُّ قَالَ قَالَ مَالِكٌ « لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُجَاوِزَ
الْمَعْرَسَ إِذَا فَقَلَ رَاجِعاً إِلَى الْمَدِينَةِ حَتَّى يُصَلِّيَ فِيهَا مَا بَدَأَ لَهُ لِأَنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرَّسَ بِهِ » .

— (أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ) أَى نَاقَتِهِ ، وَالْأَبْطَحُ كُلُّ مَكَانٍ مَتَسِعٍ (الَّتِي بَذَى الْخَلِيفَةُ)
قَرْيَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ سِتَّةُ أَهْمَالٍ أَوْ سَبْعَةٌ انْتَهَى . وَهَذَا احْتِرَازٌ عَنِ الْبَطْحَاءِ
الَّتِي بَيْنَ مَكَّةَ وَمِنَى (فَصَلَّى بِهَا) قَالَ الْقَاضِي : وَاسْتَحَبَّ مَالِكُ النُّزُولَ وَالصَّلَاةَ
فِيهِ وَأَنْ لَا يُجَاوِزَ حَتَّى يُصَلِّيَ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ وَقْتِ صَلَاةٍ مَكَثَ حَتَّى يَدْخُلَ
وَقْتُ الصَّلَاةِ فَيُصَلِّي . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

(الْمَعْرَسُ) قَالَ الْقَاضِي : الْمَعْرَسُ مَوْضِعُ النُّزُولِ . قَالَ أَبُو زَيْدٍ عَرَّسَ الْقَوْمَ
فِي الْمَنْزِلِ إِذَا نَزَلُوا بِهِ أَى وَقْتُ كَانَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ . وَقَالَ الْخَلِيلُ وَالْأَصْمَعِيُّ :
الْمَعْرَسُ النُّزُولُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ . قَالَ الْقَاضِي : وَالنُّزُولُ بِالْبَطْحَاءِ بَذَى الْخَلِيفَةُ
فِي رَجُوعِ الْحَاجِّ لَيْسَ مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ وَإِنَّمَا فَعَلَهُ مِنْ فَعَلَهُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ تَبَرُّكاً
بِآثَارِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِأَنَّهَا بَطْحَاءٌ مُبَارَكَةٌ . قَالَ : وَقِيلَ إِنَّمَا نَزَلَ بِهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَجُوعِهِ حَتَّى يُصْبِحَ لَثَلَا يَفْجَأُ النَّاسَ أَهَالِيَهُمْ لَيْلًا كَمَا نَهَى
عَنْهُ صَرِيحاً فِي الْأَحَادِيثِ الْمَشْهُورَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ
وَهُوَ بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِهَا وَبَعْدَهَا سِتُّونَ مَهْمَلَةً .
قَالَ فِي الْمُرَاصِدِ : الْمَعْرَسُ مَسْجِدُ ذِي الْخَلِيفَةِ عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ وَهُوَ مِنْهَلٌ
أَهْلُ الْمَدِينَةِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْرِسُ فِيهِ مِمَّنْ يَرْحَلُ انْتَهَى —

قال أبو داود : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ اللَّدِينِيَّ قَالَ : الْمَعْرَسُ عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ .

٢٠٣٠ - [حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي الْقَعْمَرِيَّ - عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا قَدِمَ بَاتَ بِالْمَعْرَسِ حَتَّى يَفْتَدِيَ]

آخر كتاب المناسك

— وفي النهاية : المعرس موضع التعريس وبه سمي معرس ذى الحليفة عرس به النبي صلى الله عليه وسلم .

(حتى يفتدى) يقال : غدى الرجل يفتدو ذهب غدوة وهو فقيض راح ، وغدا عليه غدوا أى بكر ، ثم كثر حتى استعمل في الذهاب والانطلاق فى أى وقت كان . واغتدى عليه اغتداء بمعنى غدا . والمعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم بات بمعرس ذى الحليفة ثم ارتحل بعد الصبح . والحديث ليس من رواية المؤلفين ولذا لم يذكره المنذرى فى مختصره . قال المزى فى الأطراف : هذا الحديث فى رواية أبى الحسن بن العبد وأبى بكر بن داسة ولم يذكره أبو القاسم